



كلية التجارة
قسم العلوم السياسية
والإدارة العامة

دلالات الثبات والتغير في مؤشرات الدولة الفاشلة دراسة تحليلية بالتطبيق على دول إفريقية

رسالة علمية مقدمة

ضمن متطلبات الحصول على درجة ماجستير العلوم في العلوم السياسية والإدارة العامة

إعداد الباحث

محمود محمد عثمان صالح

الباحث بقسم العلوم السياسية والإدارة العامة

كلية التجارة – جامعة أسيوط

إشراف

أ.د عبد الرحيم أحمد خليل

أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة

رئيس قسم العلوم السياسية – جامعة أسيوط

أ.د عبد السلام علي نوير

أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة

عميد كلية التجارة – جامعة أسيوط

د. هشام عبد المجيد عبد الله

مدرس الإحصاء – قسم الإحصاء والتأمين

كلية التجارة – جامعة أسيوط

لجنة الحكم والمناقشة

رئيسًا وعضوًا من الخارج

السيد الأستاذ الدكتور/ جمال علي زهران

أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة

ورئيس قسم العلوم السياسية سابقًا - جامعة بورسعيد

مشرقا وعضوًا

السيد الأستاذ الدكتور/ عبدالسلام علي نوير

أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة، وعميد كلية التجارة - جامعة أسيوط

مشرقا وعضوًا

السيد الأستاذ الدكتور/ عبد الرحيم أحمد محمد خليل

أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة

ورئيس قسم العلوم السياسية والإدارة العامة - جامعة أسيوط

عضوًا من الداخل

السيد الأستاذ الدكتور/ محمد أحمد علي عدوي

أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة

ووكيل كلية التجارة لشؤون التعليم والطلاب - جامعة أسيوط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ
الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا

صدق الله العظيم

سورة النساء الآية (٨٣)

إهداء

أُمِّي الحبيبة

من علّمتني العطاء، وغمرتني بحنانها وكرمها

والدي الكريم

منبت الخير والتضحية والإيثار

إلى جميع من تلقّيت منهم النصح والدعم

أهديكم خلاصة جهدي العلمي

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الانسان ما لم يعلم، فضل من جاهد بالحجة والقلم، على كل من بارز بغيرهما. وجعل جهادهم أكبر وأعظم، وورثهم علم الأنبياء الاكرم، فأناز بهم دياجير الظلم، ليكونوا حجتة بين الأمم، فمن اتبعهم نجا وسلم، ومن خالفهم هلك وحُرم. والصلاه والسلام على سيد ولد آدم، النبي الأمي الخاتم، خير من جاهد وعلم، وصُرف عن الكتابة وعُصم، ليكون آية للناس وأتم، وعلى آله الطاهرين ذوي الهمم، وأصحابه المجاهدين أهل القمم، ومن تبعهم بإحسان إلى الخير والقيم.

وبعد حمد الله تعالى وشكره على إتمام هذه الأطروحة العلمية، والتي كنت محظوظاً جداً أثناء كتابها بتلقي الدعم والتوجيه من العديد من الأكاديمين والخبراء في مجالها، وقبل أي شئ أزجي الشكر فائقه والثناء أجله إلى أستاذي ومعلمي الفاضل الأستاذ الدكتور/ عبدالسلام علي نوير - أستاذ العلوم السياسية وعميد كلية التجارة - جامعة أسيوط، على تفضله بقبول الإشراف على رسالتي، واتقدم بشكره على ما قدمه لي من علم نافع وعطاء دائم وإرشاد مستمر في كل خطوة من خطوات هذه الدراسة، مما كان له عظيم الأثر في اخراج الدراسة على هذه الصورة، فله مني كل الاحترام والتقدير، متمنياً من الله أن ينعم عليه بوافر الصحة والعلم والتقدم وجزاه الله عنا خير الجزاء.

وأود أن أتقدم بالشكر ووافر التقدير والعرفان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ عبد الرحيم أحمد محمد خليل - رئيس قسم العلوم السياسية والإدارة العامة بكلية التجارة - جامعة أسيوط، لقبولة الإشراف على رسالتي، واشكره على دعمه ونصائحه القيمة وعلى اهتمامه المستمر بالدراسة، فله مني كل الاحترام والتقدير، متمنياً من الله أن ينعم عليه بدوام الصحة والعلم والتقدم وجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الدكتور/ هشام عبدالمجيد عبدالله، مدرس الإحصاء بقسم الإحصاء والتأمين - كلية التجارة - جامعة أسيوط، لقبولة الإشراف على رسالتي في شقها الاحصائي، مما أضاف لها بعداً متميزاً، وخرجها بالصورة العلمية المنضبطة، فله مني عظيم جزيل الشكر والعرفان، متمنياً من الله أن ينعم عليه بدوام الصحة والعلم والتقدم وجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذتي الكرام عضوي لجنة المناقشة:

السيد الأستاذ الدكتور/ جمال علي زهران، أستاذ العلوم السياسية ورئيس قسم العلوم السياسية - جامعة بورسعيد، على تشريفه بقبول المشاركة بمناقشة رسالتي، مما يضيف لي ولرسالتي الكثير من المقترحات العلمية القيمة، وادعوا الله أن ينعم عليه بدوام الصحة والعلم والتقدم، وجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما يسعدني تقديم خالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ محمد أحمد علي عدوي، أستاذ العلوم السياسية، ووكيل الكلية لشئون الطلاب بكلية التجارة - جامعة أسيوط، الذي تتلمذت على يده ومد لي يد العون طوال سنوات الدراسة بالكلية، فله مني كل الود والامتنان على تفضله بقبول المشاركة في مناقشة رسالتي، كونه سيضيف لي الكثير من المقترحات العلمية القيمة، وادعوا الله له بوافر الصحة والعلم والتقدم.

ولا يمكنني أن أنسى فضل أستاذي ومعلمي الفاضل الأستاذ الدكتور/ منير محمود بدوي، أستاذ العلوم السياسية ورئيس قسم العلوم السياسية والإدارة العامة سابقاً - جامعة أسيوط، فبصماته لها فائق الأهمية في وضع خارطة المخطط العام للدراسة وترتيب أولوياتها. فله مني جزيل الثناء والتقدير، وادعوا الله له ببركة العمر والعلم والتقدم.

وأخيراً، الشكر موصول لكل من دعمني وساندني ومد يد العون لي أو اسدي لي معروفاً، ولجميع افراد عائلتي الحبيبة لما قدموه من دعم وما تحملوه طوال سنوات دراسي، وادعوا الله ان يحفظهم لي وأن يجعلني دائماً عن حسن ظنهم.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً ظاهراً وباطناً والله ولي التوفيق

الباحث

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
6	مقدمة الدراسة
27	الفصل الأول: الدولة الفاشلة: المفهوم والقياس والاعتبارات الإجرائية
29	المبحث الأول: المفاهيم والنماذج التحليلية للدولة الفاشلة: الافتراضات والانتقادات الرئيسية
29	أولا - تطور مفهوم الدولة الفاشلة وجدالاته
35	ثانيا - الصلة بين الأمن والتنمية الاقتصادية وعلاقتها بالاستقرار السياسي
40	ثالثا - الثبات والتغير في التعريف بالدولة الفاشلة
50	رابعا - المشترك والمتباين في تحديد أبعاد الدولة الفاشلة
58	المبحث الثاني: مؤشرات الدولة الفاشلة: المداخل المختلفة للقياس وأساليب التقييم الدولية
59	أولا - ماهية مؤشرات الدولة الفاشلة
61	ثانيا - الأبعاد الهيكلية لمؤشرات الدولة الفاشلة
70	ثالثا - المداخل المختلفة في قياس الدولة الفاشلة
80	رابعا - التشابه والاختلاف في قياس أبعاد الدولة الفاشلة
87	المبحث الثالث: الاعتبارات الإجرائية في صياغة أبعاد الدولة الفاشلة
88	أولا - الاعتبارات المفاهيمية والمنهجية
96	ثانيا - الخطوات الإجرائية في تحديد أبعاد الدولة الفاشلة
107	الفصل الثاني: محددات الدولة الفاشلة في إفريقيا
109	المبحث الأول: طبيعة الدولة الفاشلة في إفريقيا
111	أولا - الملامح والتجليات العامة لفشل الدولة في إفريقيا
117	ثانيا - أسباب ومحركات فشل الدولة في إفريقيا
122	المبحث الثاني: المحددات الاقتصادية للدولة الفاشلة
122	أولا - التنمية الاقتصادية
128	ثانيا - الإدارة الاقتصادية
132	ثالثا - القدرة البيروقراطية
135	رابعا - السيطرة على الأسواق
138	المبحث الثالث: المحددات السياسية والاجتماعية والأمنية للدولة الفاشلة
138	أولا - الخبرة التاريخية
140	ثانيا - الصراعات الأهلية

143	ثالثا - الديمقراطية
144	رابعا - السيادة
149	الفصل الثالث: التحليل الكمي: قياس أبعاد الدولة الفاشلة واختبارات الثبات والتغير في مؤشراتها
151	المبحث الأول: البيانات والمنهجية
151	أولا - إعداد البيانات للتحليل
158	ثانيا - الملاحظات المنهجية
162	المبحث الثاني: التحليل الكمي
162	أولا - التحليل العاملي باستخدام أسلوب المكونات الرئيسية
166	ثانيا - نماذج الانحدار المتعدد
171	ثالثا - ملاحظات تجميعية
176	رابعا - التحليل العنقودي
180	خامسا - دلالات الثبات والتغير في مؤشرات الدولة الفاشلة
182	سادسا - العوامل الأكثر وزناً وتأثيراً في حركة الدولة الإفريقية على مؤشرات الدولة الفاشلة
188	خاتمة الدراسة
195	ملحق الدراسة
209	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(١-١)	التعريفات المختلفة للدولة الفاشلة	44-45
(٢-١)	مراحل بناء مؤشرات الدولة الفاشلة	63
(٣-١)	مجموعة النماذج التحليلية التي لا تقدم ترتيب أو تصنف الدول جزئيًا	72-73
(٤-١)	مجموعة مختارة من المؤشرات التي ترتب وتصنف الدول وفقًا لدرجة فشلها	76-77
(٥-١)	وظائف الدولة - في حدها الأدنى، والمتوسطة، والفعالة	100
(١-٣)	مجموعة المتغيرات المستقلة التي تمثل أعراض الدولة الفاشلة	151
(٢-٣)	المتغيرات المستخدمة في التحليل: الأعراض/ المؤشرات، التعريف الإجرائي، القياس، مصادر البيانات	154-156
(٣-٣)	التحليل الاستكشافي لمدي كفاية العينة	163
(٤-٣)	نتائج التحليل العاملي باستخدام أسلوب المكونات الرئيسية	165
(٥-٣)	نتائج الانحدار المتعدد ذات الجودة الاحصائية باستخدام مؤشر FSI على جميع المتغيرات	167
(٦-٣)	نتائج الانحدار المتعدد ذات الجودة الاحصائية باستخدام مؤشر SFI على جميع المتغيرات	169
(٧-٣)	نتائج الانحدار المتعدد ذات الجودة الاحصائية باستخدام مؤشر CPIA على جميع المتغيرات	170
(٨-٣)	نتائج نماذج الانحدار المتعدد ذات الجودة الاحصائية على جميع المتغيرات	172
(٩-٣)	نتائج معامل الانحدار المعياري للمكونات الرئيسية باستخدام مؤشر FSI	173
(١٠-٣)	نتائج معامل الانحدار المعياري للمكونات الرئيسية باستخدام مصفوفة ومؤشر SFI	174
(١١-٣)	نتائج معامل الانحدار المعياري للمكونات الرئيسية باستخدام مؤشر CPIA	175
(١٢-٣)	المتوسطات الحسابية لجميع المتغيرات طبقًا لنتائج المجموعات المتكونة	178
(١٣-٣)	المتوسطات الحسابية لدرجات المؤشرات الثلاثة طبقًا لنتائج المجموعات المتكونة	179
(١٤-٣)	المقارنة بين نتائج المؤشرات الثلاثة طبقًا لترتيب الدول الإفريقية	181
(١٥-٣)	العلاقة المعنوية بين البُعدين الرئيسيين لفشل الدولة والمؤشرات الثلاثة	191

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(١-١)	الدولة الفاشلة: المحددات والأعراض والنتائج	106
(١-٢)	أرقام الفقر المدقع في العالم وإفريقيا	114
(٢-٢)	مقارنة الفقر المدقع في الدولة الهشة/ الفاشلة والمستقرة من عام ١٩٩٠-٢٠٣٠	129
(١-٣)	العلاقة بين المكونات الرئيسية والدولة الفاشلة باستخدام مؤشر FSI	173
(٢-٣)	العلاقة بين المكونات الرئيسية والدولة الفاشلة باستخدام مصفوفة ومؤشر SFI	175
(٣-٣)	العلاقة بين المكونات الرئيسية والدولة الفاشلة باستخدام مؤشر CPIA	176

قائمة المختصرات

AFDB	African Development Bank	بنك التنمية الإفريقي
C\FACTS	Conflict and Fragility Alert, Consultation and Tracking System (USAID)	نظام الإنذار المبكر لرصد البلدان الهشة المتأثرة بالصراعات، والصادر عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
CIFP	Country Indicators for Foreign Policy	المؤشرات القطرية للسياسة الخارجية
CPIA	Country Policy and Institutional Assessment	مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية
DFID	United Kingdom's Department for International Development	وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة
ERD	European Report on Development	التقرير الأوروبي حول التنمية
FFP	Fund For Peace	مؤسسة صندوق السلام
FSG	Fragile States Group (OECD)	مجموعة الدولة الهشة التي تعدّها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
FSI	Fragile States Index	مؤشر الدولة الهشة/ الفاشلة
FSTF	State Failure Task Force	فرقة عمل الدولة الفاشلة
IDA	International Development Association	المؤسسة الدولية للتنمية
IRAI	IDA Resource Allocation Index (World Bank)	مؤشر تخصيص موارد المؤسسة الدولية للتنمية
ISW	Index of State Weakness in the Developing World	مؤشر ضعف الدولة في العالم النامي
KMO	Kaiser-Meyer-Olkin measure of sampling adequacy	قياس KMO
LICUS	Low Income Countries Under Stress	البلدان منخفضة الدخل تحت الضغط
MAT	Monopoly of Violence, Administration and Territorial Reach database	قاعدة بيانات احتكار العنف والإدارة والوصول الإقليمي
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OECD-DAC	Development Assistance Committee of the Organization for Economic Cooperation and Development	لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية
PCA	Principal Component Analysis	تحليل المكونات الرئيسية
PITF	Political Instability Task Force	فرقة العمل الاستقرار السياسي
SFI	State Fragility Index and Matrix	مصفوفة ومؤشر هشاشة الدولة
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNDP	United Nations Development Program	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
USAID	US Agency for International Development	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
WB	World bank	مؤسسة البنك الدولي

مقدمة الدراسة

كثيراً ما تحدث المتخصصون في علم السياسة تحت تأثير حقلي العلاقات الدولية والسياسة المقارنة عن الحاجة إلى إعادة النظر في بعض المسلمات النظرية التي ارتبطت باستقرار الدولة في شكلها التقليدي. فالدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد على الساحة الدولية والمحلية، وطرأ عليها العديد من الأزمات والتطورات المتعاقبة والمتباينة التي أخذت تقلص من سلطاتها وتحد من أداء وكفاءة مؤسساتها، إلى درجة من الضعف أفقدتها القدرة على النهوض بالوظائف والأدوار الجوهرية التي تضطلع بها، وباتت دول بأكملها وكيانها مهددة بفعل تشابك تأثيرات الداخل والخارج، مع بروز تشكك في استمرارها كمجتمعات متكاملة لها هويتها الخاصة المتميزة.

هذا النوع من الأزمات والتطورات يتباين أشكاله السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الذي كشفته نهاية الحرب الباردة، قدم إطاراً تفسيرياً جديداً أفصح المجال أمام مجموعة واسعة من التعابير والتصنيفات والسمات متعددة الأبعاد للدول ومكانتها، بما في ذلك الضعيفة، والهشة، والفاشلة، والمنهارة، في محاولة لتحديد مشكلات متصاعدة الأهمية في بنية الدول يمكن تعريفها وتحليلها، وربما صياغة سياسات قابلة للتطبيق بشأنها. ومع ذلك، كانت عمليات تحديد الهوية هذه غير مكتملة وغير كافية في تصورها لمثل هذه الحالات من الدول¹.

بهذا المعنى، لا يزال تعريف الدولة الفاشلة غير محدد بدقة، فضلاً عن أن القوائم الحالية للحالات الفاشلة، بالإضافة إلى مؤشراتهم، تحقق في تقدم وجهة نظر متضاربة حول هذه القضية. علاوة على ذلك، أظهرت المراجعة للعديد من الأدبيات والنقاشات الأكاديمية كيف تم إنتاج عدد من مؤشرات الدولة الفاشلة من قبل بعض المؤسسات والمنظمات التنموية مثل (البنك الدولي World Bank)، والمعاهد المستقلة مثل (صندوق السلام Fund For Peace)، والجامعات مثل (جامعة جورج ماسون George Mason University)، على اختلاف أغراضها واهتماماتها السياسية والبحثية.

إن التباين في المفاهيم والنماذج التحليلية المتبعة في تلك المؤسسات والمنظمات الدولية الحكومية والخاصة - شأنها في ذلك شأن القوائم والمؤشرات - أدى إلى بروز وجهات نظر ومطالبات مختلفة وأحياناً متضاربة حول الدولة الفاشلة. فضلاً عن أنها أبرزت العديد من الانتقادات الموجهة إلى التدابير المستخدمة في مؤشرات الدولة الفاشلة - خاصة تلك التي تقدم ترتيب وتصنيف للدول - والتي ترتبط في الغالب بالطريقة التي يتم بها تشغيل المفهوم، والخطوات التي ينطوي عليها إنشاء أداة القياس وتفسير وتطبيق النتائج التي يتم الحصول عليها. ومن المؤكد أن هذه المؤشرات تخلق أساساً للنقاش حول عوامل وأبعاد فشل الدولة، بيد أن الأساس المفاهيمي المعتمد فيها أبعد ما يكون عن

¹ تم تقديم حجج مماثلة بخصوص حالة الاخفاق في مناقشة الأسس النظرية والنماذج التحليلية التي يستند إليها مفهوم الدولة الفاشلة في أعمال (Besley and Persson, 2011)، (Lambach, Johais and Bayer, 2015)، حيث تشير إلى أنها لا تقدم تمييزاً واضحاً بين أعراض وأسباب فشل الدول.

الوضوح، ويبدو أنه في بعض الأحيان يخلط بين الأعراض والأسباب والنتائج (Besley and Persson, 2011a: 372).

في هذا السياق، يشير العديد من الأكاديميين والخبراء - مع بعض الاستثناءات - إلى أن هناك فشل في مناقشة الأسس النظرية والنماذج التحليلية التي يستند إليها مفهوم الدولة الفاشلة. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد بأنها لا تقدم تميزاً واضحاً بين أعراض وأسباب ونتائج فشل الدول².

بناءً على ذلك، برزت مطالبات تدعو إلى مناقشة مؤشرات الدولة الفاشلة، ومنهجياتها المتبعة، وما نتج عنها من أدوات وتقنيات إحصائية ساهمت في تحديد وتصنيف وترتيب الدول وفقاً لمنطقها، ومحاولة تقديم صورة متكاملة للدول الإفريقية في تلك المؤشرات باعتبارها الأكثر تواجداً على مثل هذه المؤشرات، بالإضافة إلى فحص القضايا المثارة حول حالات التغير - إيجاباً أو سلباً - في تقييمات بعض الدول الإفريقية على هذه المؤشرات خلال فترات وجيزة من إصدارها. وعليه، جاءت هذه الدراسة لبحث مؤشرات الدولة الفاشلة وتأثيراتها ومحاولة الإلمام بجوانب وأبعاد الدولة الفاشلة، بما يتيح فرصة استخلاص النتائج حول أعراضها ومسبباتها، والفصل بينها، ودراسة أثر تفاقم مثل هذه الأبعاد على حركة الثبات أو الصعود أو الهبوط للدول الإفريقية طبقاً لهذه المؤشرات.

أولاً: موضوع الدراسة

تأتي هذه الدراسة كمحاولة علمية لتقديم رؤية تحليلية وتقييمية لدلالات الثبات والتغير في مؤشرات الدولة الفاشلة المختلفة وتأثيراتها، سواء كانت رسمية أو غير ذلك، ومن تلك المؤشرات: مؤشر الدولة الهشة Fragile States Index الصادر عن مؤسسة صندوق السلام، ومؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية Country Policy and Institutional Assessment الصادر عن البنك الدولي، ومؤشر ومصفوفة هشاشة الدولة State Fragility Index and Matrix الصادر عن جامعة جورج ماسون، والوقوف على مساحات المشترك والمتقاطع والمتباين في مواقع الدول الإفريقية على هذه المؤشرات، والسعي لتقديم تفسيراً لها. ويسبق كل ذلك استعراضاً شاملاً للمفاهيم والنماذج التحليلية الخاصة بظاهرة الدولة الفاشلة، ومخرجاتها المتمثلة في المؤشرات ومنهجياتها المتبعة، وما نتج عنها من أدوات وتقنيات إحصائية ساهمت في تحديد وتصنيف وترتيب الدول الإفريقية وفقاً لمنطقها.

ثانياً: المشكلة البحثية

شهدت فترة التسعينيات فورة ملحوظة في إصدار وتطوير مؤشرات الدولة الفاشلة كأداة تقديرية كمية تسعى لتحديد واقع الدول بصورة إحصائية دقيقة تعكس الثبات والتغير في ظاهرة الدولة الفاشلة موضع القياس، ومن ثم

² تم تقديم حجج مماثلة بخصوص حالة الاخفاق في مناقشة الأسس النظرية التي يستند إليها مفهوم الدولة الفاشلة، بالإضافة لذلك يشار إلى إنها لا تقدم تميزاً واضحاً بين أعراض وأسباب هشاشة الدول (Besley and Persson, 2011a) (Lambach, Johais and Bayer, 2015).

يفترض أن يتم تحويل المفاهيم لأرقام ونسب تعكس المؤشرات بصورة أكثر دقة، إلا أن هذه العملية عادة ما يشوبها قدر كبير من الانحراف عن الغاية الأساسية. فيتم انتقاء مؤشرات أو بيانات أولية غير دالة على الأبعاد التأسيسية للظاهرة بصورة لا يمكن الاعتماد عليها لقياس التغير في مفاهيم الدولة الفاشلة التي تسعى المؤسسات الدولية والخاصة لقياس التفاوت بين الدول في مستواها.

ومن هنا يبرز التساؤل الرئيس الذي تتمحور حوله الدراسة في: كيف يمكن لتعدد المفاهيم والنماذج التحليلية للدولة الفاشلة، ومخرجاتها المتمثلة في المؤشرات، أن تؤثر في سياسات ترتيب وتصنيف الدول الإفريقية؟

مما يمكننا من فهم طبيعة الأبعاد المؤسسة لظاهرة الدولة الفاشلة، واستكشاف المتغيرات الأهم في حركة الثبات أو الصعود أو الهبوط لموقع الدول الإفريقية في مؤشرات الدولة الفاشلة المختلفة ذات الحثية عالمياً. ومن أجل إحاطة أكثر بالموضوع وتبسيطاً لمشكلة البحث تطرح الدراسة التساؤلات الفرعية التالية:

التساؤلات الفرعية

- 1- ما أوجه التشابه والاختلاف في المفاهيم والنماذج التحليلية الخاصة بمؤشرات الدولة الفاشلة؟
- 2- ما الآثار المترتبة على تباين المفاهيم والنماذج التحليلية بشأن الدولة الفاشلة، ومخرجاتها المتمثلة في المؤشرات الناتجة عنها؟
- 3- ما الاعتبارات المفاهيمية والتحليلية لظاهرة الدولة الفاشلة؟ وكذلك بالنسبة للمؤشرات المنبثقة عنها؟
- 4- ما طبيعة الإشكاليات الناتجة عن قياس الدولة الفاشلة وفقاً لمنطق المؤشرات الحالية؟
- 5- ما العوامل أو المحددات المسؤولة عن فشل الدولة في إفريقيا؟
- 6- هل يؤدي تعدد النماذج التحليلية لظاهرة الدولة الفاشلة إلى نتائج سلبية في تصنيف الدول الفاشلة في إفريقيا؟ وهل يتغير الترتيب أو يتغير الوصف؟
- 7- ما هي المتغيرات الأهم أو الأكثر وزناً وتأثيراً في حركة الصعود أو الهبوط أو البقاء في نفس الترتيب أو التصنيف للدول الإفريقية على مؤشرات الدولة الفاشلة المختلفة؟

ثالثاً: حدود المشكلة البحثية

انطلاقاً من متغيرات الدراسة التي تتمثل في مفهوم الدولة الفاشلة من ناحية، وأبعادها التأسيسية على اختلاف مجالاتها (الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والأمنية) من ناحية أخرى - والتي تناولتها الدراسات والنقاشات الأكاديمية والسياسية والتقارير المعنية بقياس هذه الظاهرة - لابد من توضيح الحدود الزمانية والمكانية للإشكالية المطروحة.

1- الحدود الزمانية

تتناول الدراسة مفهوم الدولة الفاشلة والمؤشرات المستخدمة لقياسه، وذلك بالتطبيق على مجموعة الدول الإفريقية خلال الفترة من (٢٠٠٦ - ٢٠١٧). لإجراء الاختبارات الإحصائية للدراسة - وفقاً لتوافر البيانات - مستعينا بالمؤشرات السنوية التي تنتجها المؤسسات الدولية والخاصة، واستكشاف درجة الثبات والتغير أو الإضافة والحذف في المؤشرات المستخدمة لقياس الدولة الفاشلة. ويرجع اختيار الباحث لهذه الفترة الزمنية: في أن العام (٢٠٠٦) شهد الانطلاق الثاني لمؤشرات الدولة الفاشلة - المتاحة للجمهور وواسعة الانتشار - تصنف الدول المعنية بالقياس وفق مجموعة من المؤشرات أو البيانات باستخدام الأساليب والتقنيات الإحصائية.

2- الحدود المكانية

تتناول هذه الدراسة كحالات تطبيقية مجموعة الدول الإفريقية باعتبارها أكثر مناطق العالم المصنفة على أنها دول فاشلة، كما أنها متواجدة بشكل متكرر في مؤشرات الدولة الفاشلة، وتحتل ترتيباً أعلى من باقي دول العالم من حيث الفشل وفقاً للتقارير الدولية المختلفة العاملة في هذا المجال. حيث سيتم ذلك من خلال توضيح الأبعاد التأسيسية لمفهوم الدولة الفاشلة، وجمع البيانات والمؤشرات الأولية المعبرة عنها.

رابعاً: فرضيات الدراسة

تسعي هذه الدراسة للتحقيق من مدى صحة عدة فروض، هي:

- 1- أن الفروق أو التباينات Variances في مفاهيم الدولة الفاشلة ليست جوهرية بالقدر الكافي، وبالتالي فإنه من المرجح أن لا يكون هناك تغيرات جذرية في أبعادها الأساسية ومخرجاتها من المؤشرات، أو أن هذه التغيرات في أبعادها الأساسية ومخرجاتها من المؤشرات تحدث فقط لموازنة بعضها البعض.
- 2- أن الدولة الفاشلة تظهر في أحد الأعراض المتمثلة في بعدي الصراع أو التنمية الاقتصادية، أو في الإثنين معاً. وعليه، كلما ارتفع مستوى تدهور هذه الأبعاد، كلما زادت درجة فشل الدولة.

خامساً: الدراسات السابقة

لم يكن من الممكن العثور على دراسات تتناول ظاهرة الدولة الفاشلة في المجلدات الموجودة في المكتبات أو المواقع الإلكترونية ذات الصلة بحقلي العلاقات الدولية والسياسة المقارنة ومجالاتهم الفرعية سواء في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية أو في فترات ما بعد الحرب مباشرة. لذلك سنلاحظ لماذا تبدو دراسة ظاهرة الدولة الفاشلة، ومحاولة إيجاز المشاكل والقضايا الموجودة المثارة حولها، والتحقيق في عدد من الأسئلة حول أسباب وأعراض وعواقب فشل الدولة، فضلاً عن التمييز فيما بينها، كأحد المهام الشاقة التي يواجهها الباحثون والمهتمون بدراسة الدولة الفاشلة.

بهذا المعنى، كان علينا أن نفهم أولاً كيف وصل المتخصصون في علم السياسة تحت تأثير حقلي العلاقات الدولية والسياسة المقارنة إلى دراسة الدولة الفاشلة، بالرغم من اختلاف المفاهيم والنماذج التحليلية والتنظيرية الخاصة بهم، فضلاً عن تباين الاهتمامات البحثية والسياسية حول توصيف الظاهرة، وكذلك ماهية الأبعاد أو العوامل الأهم في دراستها.

في هذا السياق وتحت تأثير حقل العلاقات الدولية انتقل العديد من المتخصصين في مجال الصراع الدولي إلى دراسة الصراعات الأهلية، خاصة في الفترة التي تلت الحرب الباردة. وقد كان هذا طبيعياً تماماً، حيث كان من الواضح في ذلك الوقت أن الساحة الأساسية للصراع في النظام العالمي المعاصر قد انتقلت داخل الدول. وبعد فترة وجيزة من نهاية الحرب الباردة بدأت الصراعات الداخلية تظهر في جميع أنحاء العالم، في حين أن وقوع الصراعات بين الدول انخفض بسرعة. وهكذا جاء المتخصصون في دراسة الأمن الدولي والنزاعات الدولية أكثر فأكثر للتركيز على العنف الداخلي بأشكاله المختلفة، والتي تتمثل في بروز الصراع والتمرد والثورة والحرب الأهلية، والتي غالباً ما تم تدويلها بطريقة ما. كان من الطبيعي أيضاً أن يصبح بعض هؤلاء العلماء مهتمين بدراسة الدول الفاشلة، حيث إن معظم - وليس كل - حالات فشل الدولة تنطوي على صراع داخلي أو دولي واسع النطاق. إلى جانب ذلك يمثل وجود الصراع في الدول الفاشلة أيضاً نهجاً للتعريف بأسباب وأعراض وعواقب فشل الدولة، بل أحياناً تؤكد؛ أو على الأقل تبدأ بقلق بشأن الصراع.

في المقابل وجدنا اهتماماً من نوع آخر من قبل بعض المتخصصين الآخرين بشأن دراسة الدول الفاشلة من خلال الاهتمام بالأمن الدولي أو العالمي، وكذلك بالصلة بينه وبين الصراع والتنمية. حيث بدأ بعض هؤلاء رحلته التحليلية مع المفاهيم الأوسع لـ التنمية البشرية أو الأمن الإنساني، والتي تبدأ بربط التصورات حول الصراع والاقتصاد السياسي بالدول الفاشلة، وذلك من خلال النظر في رفاهية الأفراد، ودمج قضايا الشرعية والاستقرار والبقاء السياسي للقادة كأسباب لفشل الدولة، فضلاً عن دراسة الخيارات الممكنة للبدائل السياسية في تلك الدول.

في السياق ذاته، أهتم الآخرون في حقل العلاقات الدولية بالاقتصاد السياسي الدولي من حيث التركيز على العوامل السياسية والقبلية والعرقية والانفصالية والأيدولوجية الداخلية أو التركيز على المناطق المشتعلة بالصراعات وتأثيراتها في البيئة المحيطة بها، وحقائق الجغرافيا السياسية للنظام العالمي كعوامل سببية في فشل الدولة وتفشي الصراع الداخلي أو العابر للحدود. بينما أهتم علماء السياسة المقارنة بالاقتصاد السياسي المقارن أو يأتون إلى دراسة الدول الفاشلة من اهتمام بالتنمية والتحديث والجدوى الاقتصادية لعدد كبير من الدول التي حققت الاستقلال عن الحكم الاستعماري. حيث يشددون على دراسة العوامل الداخلية مثل سوء أنظمة الحكم أو اختلال الوظائف البنيوية للدولة .. وغيرها مع التأكيد على تأثير الدول بالتقلبات في النظام الاقتصادي العالمي.

مؤخرًا، برزت مجموعة ثالثة من علماء السياسة المقارنة المهتمين بدراسة الدولة الفاشلة. وهم المتخصصون في الدراسات الإفريقية الذين يركزون بشكل أساسي على إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد انتقلوا أيضًا إلى دراسة الدول الفاشلة لأن تلك المنطقة من العالم - إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - تحتوي على أكبر تركيز من الدول الضعيفة أو الهشة أو الفاشلة أو المنهارة. وكان من الطبيعي بالنسبة لهؤلاء المتخصصون أن يتم الربط بين المجالين الرئيسيين لفشل الدولة وهما الصراع والتنمية الاقتصادية، مع معرفتهم السابقة بالعلاقات القبلية/ العرقية المحلية والإقليمية، وقد اهتموا بتقديم قراءة نقدية للفروض والمقولات النظرية الرئيسة حول الدولة الفاشلة. وبذلك تبرز مساهمتهم عن بعد منهجي جديد عابر للحدود النظرية بما في ذلك الجمع بين كل من الأساليب الكمية والكيفية للتحليل. بمعنى آخر، تسعى هذه المجموعة من المتخصصين إلى تجاوز مسألة الانشغال بالترفيعات والتصنيفات داخل حقل العلوم السياسية، أو التركيز على النظريات والمناهج البحثية المنتمية إلى مجال بعينه، وذلك بهدف حل المشكلات القائمة المتعلقة بظاهرة الدولة الفاشلة؛ أو كما يصوغها إيان شاپيرو Ian Shapiro بقوله "إن علم السياسة يجب أن يسعى للإجابة عن الأسئلة وإيجاد حلول للمشكلات وليس لإنتاج نظريات جديدة" (Smith, 2010: 235).

ومن الأمثلة الواضحة على أن دراسة الدولة الفاشلة تتضمن نظريات أو مسارات سببية متعددة، هو وصول الأكاديميون والمتخصصون بعدد من الطرق المختلفة إلى دراسة الدول الفاشلة؛ بداية من المنظمات والوكالات الدولية (مثل البنك الدولي)، أو حكومات الدول الرئيسية التي تقدم المساعدات الدولية (مثل الولايات المتحدة والولايات الأمريكية وبريطانيا وكندا)، أو الجامعات (مثل جامعة جورج ماسون)، والمعاهد المستقلة (مثل صندوق السلام). وبطبيعة الحال، يدرك معظم المتخصصون الآن أن هناك حاجة ملحة إلى دراسة مجموعات مختلفة من الأبعاد الداخلية والخارجية لشرح وتحليل الحالات الفاشلة.

بالإضافة إلى جملة ما سبق، واجهتنا العديد من المشاكل الأساسية بشأن تصميم خطة الدراسة، حيث وجدنا أولاً، أنه تم استخدام مجموعة متنوعة من التعريفات في الأدبيات الأكاديمية المتاحة، فضلاً عن إنتاج مجموعة واسعة من مؤشرات الدولة الفاشلة المختلفة الأغراض السياسية والبحثية. ثانياً، اتسمت عمليات تحديد الهوية هذه بأنها غير مكتملة في تصورها - الدولة الفاشلة أو الهشة أو المنهارة أو غيرها من المسميات والتصنيفات المختلفة في دلالاتها وأنماطها. ثالثاً، لم تكن هذه الممارسات التحليلية - النظرية والتطبيقية - لظاهرة فشل الدولة غير مكتملة فحسب، بل أنها تسببت في إشكالية كبيرة من حيث كونها تعتمد بشكل أساسي على مجموعة من العوامل أو المتغيرات المحددة مسبقاً، والتي يتم ربطها بعد ذلك بالمفاهيم والتدابير المختلفة للتدليل على الظاهرة، مما يخلق صعوبات كبيرة في تصميم البحث. وهكذا، وجدنا أنفسنا منخرطين في نقد واسع للدراسات والنقاشات الأكاديمية والسياسية بشقيها الكمي والكيفي، وهي خطوة طبيعية في تعزيز التراكم المعرفي حول ظاهرة الدولة الفاشلة.

تأتي هذه الدراسة إذن في إطار موضوع أعم وهو دلالات الثبات والتغير في مؤشرات الدولة الفاشلة، ويزخر حقل السياسة المقارنة بالدراسات التي تنتمي إلى هذا الإطار. وهنا ينوه الباحث إلى أنه سوف يتم تبني وجهة نظر مماثلة لـ **علماء المجموعة الثالثة** السالف ذكرها في هذا القسم، من حيث التركيز على المجالين أو البعدين الرئيسيين لفشل الدولة، وهما الصراع والتنمية الاقتصادية. واختبار مدى صلاحيتها في تفسير الظاهرة.

وفي هذا السياق، فإن الدراسة سوف تخصص أقساماً كاملة لمناقشة المفاهيم والنماذج التحليلية بشأن الدولة الفاشلة، وبيان أثر تعددها في تحديد الأبعاد التأسيسية للمفهوم، ومخرجاتها المتمثلة في مؤشرات القياس المختلفة مستعينة في ذلك بأشهر المؤشرات ذات الحيشة عالمياً في هذا المجال. بما يتيح فرصة استخلاص نتائج حول دلالات الثبات والتغير في مؤشرات الدولة الفاشلة المختلفة، واستكشاف المتغيرات الأكثر وزناً وتأثيراً على حركة الثبات أو الصعود أو الهبوط للدول على هذه المؤشرات. وفي هذا الشأن، يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى الآتي:

1- دراسات تناولت القضايا والمشكلات بشأن مؤشرات الدولة الفاشلة

في المقام الحالي، يمكن القول أن أقرب الدراسات الأكاديمية خلال السنوات العشر الأخيرة لدراسة الباحث من حيث دراسة عدد من مؤشرات الدولة الفاشلة أو الهشة من أجل تقصي أسباب الاختلاف في المفاهيم والنماذج التحليلية الخاصة بها من حيث: التصور النظري وأساليب القياس وطرق تجميع البيانات والمؤشرات الأولية، وبيان أثر ذلك من الناحية السياسية والبحثية تتمثل في أربع دراسات أكاديمية.

تتطرق الدراسة الأولى المقدمة من **Sebastian Ziaja (2012)**، والتي جاءت تحت عنوان **What Do Fragility Indices Measure? Assessing Measurement Procedure and Statistical Proximity**، فيما إذا كانت مؤشرات الدولة الفاشلة التي تصدر عن الجهات والمؤسسات - الدولية والخاصة - كافية لتحديد أبعاد فشل الدولة. حيث عمل على تقييم صحة محتوى مجموعة من مؤشرات الدولة الفاشلة، وذلك من خلال مراجعة طريقة جمع البيانات والأساليب النظرية والتحليلية والقياسات المتبعة ومدى كفايتها في قياس فشل الدولة.

وقد قسم الباحث Sebastian Ziaja مؤشرات الدولة الفاشلة إلى مجموعتين، عرف الأولى منها على مؤشرات تهدف صراحة إلى قياس فشل الدولة (معياري غائي A Teleological Criterion)؛ والمجموعة الأخرى عرفها بأنها تلك التي تُستخدم لقياس فشل الدولة (معياري عملي A Practical Criterion). وقد أشار إلى أن هناك أربع مؤشرات تتوافق بشكل واضح مع المعيار الغائي وهي: مؤشر القطري للسياسة الخارجية CIPF، مؤشر الدولة الهشة FSI، مؤشر ضعف الدولة في العالم النامي ISW، مصفوفة ومؤشر هشاشة الدولة SFI. حيث تم نشرها لغرض واضح وهو تحديد الدول الهشة أو الفاشلة أو الضعيفة. وتشير تعريفاتهم إلى الاحتكار الشرعي للعنف أو بشكل أكثر تحديداً (قدرة الدولة في الحفاظ على الأمن). هذا بالإضافة إلى مؤشر برتلسمان للتحويل BTI Weak Stateness

Index، الذي يعد إنتاج جانبي لمؤشر أكثر شمولاً يقيس الديمقراطية واقتصاد السوق، حيث يحدد الدول الفاشلة والتي ليس لها هياكل إدارية عاملة، ولا تستطيع تأمين الاحتكار الشرعي للقوة. وبالتالي فهو أيضاً مؤشر مؤهل لقياس فشل الدولة. وكذلك المؤشرات القطرية والتقييم المؤسسي الصادر عن البنك الدولي IRAI IDA Resource Allocation Index/ Country Policy and Institutional Assessment، والذي تم الاعتراف به رسمياً بأنه مؤهل لقياس وتحديد الدول الفاشلة.

في المقابل أوضح الباحث أن هناك ثلاثة مؤشرات أخرى لا تقوم بقياس أو تصنيف الدول الفاشلة. حيث يشير كل من مؤشر عدم الاستقرار السياسي Political Instability Index، ومؤشرات الحوكمة العالمية والاستقرار السياسي WGI Political Stability، إلى معدلات عدم الاستقرار السياسي في الدول، والذي يفترض أن يحدث ضمناً في الدول الفاشلة. وينطبق الأمر نفسه على النزاعات أو الصراعات العنيفة، حيث يتم قياسها من خلال مؤشر السلام وعدم الاستقرار The Peace and Conflict Instability Ledger PCIL. وقد قام بذلك مستعيناً بتحليل المكونات الرئيسية وغيرها من الطرق والتقنيات الإحصائية لهذه المجموعة من المؤشرات بهدف رصد وتقييم حجم الاختلافات بين مؤشرات الدولة الفاشلة محل الدراسة.

تطرقت الدراسة الثانية المقدمة من (Francisco Gutierrez (2011، والتي جاءت تحت عنوان **Evaluating State Performance: A critical View of State Failure and Fragility Indexes**، إلى المشكلات الهيكلية بشأن مؤشرات الدولة الفاشلة الحالية بشكل عام، حيث يجادل بأنها توفر القليل من المعلومات الحقيقية حول ترتيب أو تصنيف الدول. فضلاً عن مناقشة القضايا المرتبطة ببناء المؤشرات وهي: التصور النظري/ المفاهيم، القياس، وطرق جمع البيانات. وقد توصل إلى أن مؤشرات الدولة الفاشلة بحاجة ماسة إلى المراجعة والتدقيق بهدف تعزيز صلاحية محتواها وقدرتها على القياس.

في السياق ذاته، تطرقت الدراسة المقدمة من (Ines Ferreira (2017، والتي جاءت تحت عنوان **Measuring State Fragility: A Review of Theoretical Groundings of Existing Approaches**، إلى مناقشة التصورات النظرية والنماذج التحليلية المستخدمة في مؤشرات الدولة الفاشلة المختلفة، مع التمييز بين التي لا تقدم تصنيفاً أو تصنف الدول جزئياً، وتلك التي تقدم قوائم ومؤشرات ترتيبية للدول حسب درجة فشلها. وقد خلص إلى أن معظم النماذج التحليلية الحالية تفتقر إلى الأسس النظرية الصلبة، مما يؤدي إلى الخلط بين أسباب وأعراض ونتائج فشل الدولة.

في حين ناقشت الدراسة المقدمة من (Andrew Taylor (2013، والتي جاءت تحت عنوان **State Failure**، أصول وتطور فشل الدولة والقضايا العامة المتعلقة بطرق قياس الظاهرة منذ التسعينيات، فضلاً عن الكيفية التي تم بها إساءة استخدام هذه المؤشرات. وقد ركز على دراسة ثلاث محاولات لقياس الدولة الفاشلة وهي، المؤشر

الذي أنتجه فريق العمل المعنى بالدولة الفاشلة SFTF، ومؤشر الدولة الفاشلة FSI، ومؤشرات الحوكمة العالمية التابعة للبنك الدولي WGI. وقد انتهى إلى ما يمكن ان تحققه هذه المؤشرات وكيفية استخدامها بشكل يتفق مع الموضوعية العلمية.

2- دراسات تناولت القضايا المفاهيمية والتحليلية بشأن ظاهرة الدولة الفاشلة

إلى ذلك فقد تم إجراء عدد من الدراسات الأكاديمية بشأن القضايا المفاهيمية والنماذج التحليلية الخاصة بظاهرة الدولة الفاشلة، فهناك الدراسة التي قام بها كل من (Zaryab Iqbal and Harvey Starr (2015)، والتي جاءت تحت عنوان **State Failure In The Modern World**، حيث قدما تحليلًا شاملاً ومنهجيًا لظاهرة الدولة الفاشلة في العالم الحديث، بما في ذلك ما يعنيه فشل الدولة والأسباب التي تنطوي عليها الظاهرة، فضلاً عن الإجابة على السؤال المتعلق بـ متى ولماذا يحدث فشل الدولة؟ بالإضافة إلى ذلك تقييم المقترحات السياسية التي تعمل على منع انهيار الدولة أو إدارتها.

تطرقت دراسة كل من (Timothy Besley and Torsten Persson (2011a)، التي جاءت تحت عنوان **Fragile States and Development Policy**، وهي من الدراسات المهمة التي تم تبني النموذج النظري الذي خلصت إليه في الدراسة الحالية - فقد تناولت الدراسة أثر كل من الاستثمار في فاعلية الدولة والعنف السياسي على فشل الدولة، في محاولة منهجية رصينة لتعريف فشل الدولة بموضوعية، فضلاً عن التمييز الواضح بين الأسباب والأعراض والنتائج، حيث اقترحا عدم فاعلية الدولة والعنف السياسي كأعراض لفشل الدولة. وقد اعترفا بأن هذه الدراسة فقط تعبر عن ممارسة نظرية لتفسير ظاهرة الدولة الفاشلة، وأنها لم تقدم تدريب عملي تجريبي يختبر هذا النموذج النظري.

في حين ناقشت دراسة (Mehran Kamrava (2016)، والتي جاءت تحت عنوان **Fragile Politics: Weak States in the Middle East** أبرز الخلافات بشأن أطروحة الدول الضعيفة والفاشلة، ومناقشة كيفية ولادة الدول الضعيفة، ودراسة حزمة الأسباب والخصائص التي أدت إلى ضعف الدولة وفشلها في الشرق الأوسط. حيث يضرب ضعف الدولة بجذوره في تقلص الكفاءة، وتآكل الشرعية أو فقدانها؛ وكذلك عدم دقة التصنيف التي تستحق الدول. بموجبة مثل هذه التسميات، حيث قدم وصف دقيق لمنطقة الشرق الأوسط في أنها تشهد عدد من الدول التي تعيش على ما يبدو في حالة ضعف دائمة مثل: السودان، واليمن، ولبنان، بالإضافة إلى باكستان، وأفغانستان، إذا سمح لنا التعريف الجغرافي للمنطقة بالتوسّع قليلاً، بالإضافة إلى تكرار أحداث تدفع الدولة نحو الضعف وأبرزها هي الحروب، وصنع الحروب، والتمردات الجماعية. هذا، فيما يتدع قادة الدول، في الوقت نفسه، مجموعة متنوعة من آليات التكيف واستراتيجيات النجاة، ويطيلون مدة بقائهم في سدة الحكم، ويضمنون عمل المؤسسات

الداعمة ضمن مستويات كافية، وإن لم تكن بالضرورة مستويات مثلى، فيستمر الضعف فيما يتم تجنب الفشل وتفادي الانهيار، وفي بعض الأحيان بالكاد.

وفي سياق أوسع اهتمت أطروحة الدكتوراه لـ **Isabel R. De Siqueira (2014)**، والتي جاءت تحت عنوان **Measuring and Managing Fragile States: Quantification and Power**، بمناقشة الممارسات المباشرة وغير المباشرة التي قام بها كل من البنك الدولي World Bank، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، ومجموعة الدول السبع الكبرى G7+، التي تصنيف الدولة الفاشلة وتأثيراتها، حيث تحلل الأطروحة دور المؤشرات والإحصاءات في تصنيف الدولة الفاشلة وإدارتها، وتدرس آثار الممارسات السياسية التي تعكس أسلوباً جديداً في التفكير بالاعتماد على القياس الكمي، ودلالات القوة الرمزية له، وجعلت من فشل الدولة حقيقة سياسية وقابلة للقياس والإدارة.

وأخيراً، تطرقت دراسة **Derick W. Brinkerhoff (2014)**، والتي جاءت تحت عنوان **State Fragility and Failure As Wicked Problems: Beyond Naming and Taming**، إلى أن تنوع الأغراض السياسية والبحثية لظاهرة الدولة الهشة أو الفاشلة يكشف عن الطبيعة المعقدة وغير المحددة أو المترابطة لهذه الظاهرة باختلاف تسميتها. فضلاً عن أنه يناقش سبب بقاء مفهوم الدولة الهشة أو الفاشلة قيد الاستخدام من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية والخاصة على الرغم من نقاط الضعف التحليلية فيه.

3- دراسات تناولت الدولة الفاشلة في إفريقيا

إلى ذلك فقد تم إجراء عدد من الدراسات الأكاديمية التي تناولت طبيعة الدولة الفاشلة في إفريقيا، في محاولة للإجابة على التساؤل الأهم متى ولماذا تفشل الدول في إفريقيا؟

وفي هذا الشأن، تناولت دراسة كل من **Ashraf Ghani and Clare Lockhart (2008)**، والتي جاءت تحت عنوان **Fixing Failed States: A framework for Rebuilding a Fractured World**، أسباب عدم قدرة المجتمع الدولي على معالجة مشكلة الدول الفاشلة، حيث قاما بتقييم الأخطاء وتقديم إطار جديد للعمل المنسق على أسس علمية لمعالجة مشكلة الدولة الفاشلة، وتقييم الأزمات المستمرة في ضوء مشاكل الحوكمة في الدول الضعيفة والركود المالي العالمي. وقد أوضحا أن العديد من البلدان الفاشلة لديها بالفعل الموارد التي تحتاجها، ولكن ينقصها كيفية ربط هذه الموارد بالمعرفة العالمية ووضعها في العمل بالطريقة الصحيحة. وقد قدم المؤلفان إطاراً عملياً لتحقيق هذه الغايات في الدول الإفريقية، ودعموا قضيتهم بأمثلة مباشرة عن مناطق تكافح مثل: السودان، بالإضافة إلى توضيح أسباب نجاح بعض الدول في العالم مثل: سنغافورة، وإيرلندا وحتى دول أمريكا الجنوبية.

إلى جانب ذلك، هناك الأطروحة التي قدمتها الباحثة (2005) **Timothy Raeymaekers**، التي جاءت تحت عنوان **State Collapse in Africa**، في محاولة لاستكشاف الفراغات على خريطة تحليل أزمة الدولة النامية وخاصة إفريقيا - جنوب الصحراء، والعقبات التي تحجب اتباع نهج تكاملي تجاه مشكلة انهيار الدولة من خلال وضع إطار بديل للعلاقات بين الدولة والمجتمع، يعمل على تحليل كيف تستمر الدول والمجتمعات في تشكيل بعضها البعض في سياق ضعف قدرات الدولة، وقد توصل من خلال الدراسة إلى أنها ناتجة عن عمليات التحول الاجتماعي الناجمة عن قيام مؤسسات جديدة لا تتوافق مع خصوصيات المجتمعات في إفريقيا جنوب الصحراء.

وفي سياق أوسع اهتمت دراسة (2008) **Gilbert Khadiagala**، والتي جاءت تحت عنوان **East Africa: Security and The Legacy of Fragility**، حيث تناولت الدراسة العلاقة بين فشل الدولة وعدم قدرتها على القيام بوظائفها وبين ضمان الأمن. هذا إضافة إلى مناقشة أهم تحديات الأمن في منطقة شرق إفريقيا، من فشل دولها وانظمتها السياسية، وشح مواردها، وتدهور بيئتها. وكيف أسهمت هذه العوامل في تبلور مشهد إقليمي يتسم بالصراعات داخل الدول، وبالحروب بين الدول، وبالتطرف السياسي، وتخفض العنف المرتبط بالصراعات الأهلية، وكذلك بالحروب بين الدول. وبالتالي ساعد ذلك في بروز مظاهر انعدام الأمن على المستوي المجتمعي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات ومن أهمها:

- إن ضعف الدول هو السبب الرئيس وراء معظم الصراعات في شرقي إفريقيا. ولا بد أن تسعى الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز قدرات هذه الدول، بوصفها جهات مهمتها إحلال النظام وتحقيق الازدهار. ولا يشترط أن تعيد دول شرق إفريقيا اكتشاف سبل إرساء قواعد الدولة، فالساحة الدولية مليئة بالأمثلة على الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من فشل الدول، وإلى تكريس الاستقرار.
- هناك دور يتعين على الأمم المتحدة والأطراف المانحين الآخرين أن يؤدوه في مساعدة دول شرقي إفريقيا على التعامل مع المشكلات التي تتجاوز الحدود الوطنية: مثل: تدفقات اللاجئين والقرصنة والتهديدات الإرهابية. بيد أن المشاركة الدولية المستمرة في معالجة تلك القضايا تحد من قدرات الأطراف الإقليمية على بناء قدراتهم المحلية، ولذلك فإن المشاركة الدولية يجب أن تكون استراتيجية ومحدودة زمنياً بما يفسح المجال للعمليات الداخلية لحل المشكلات على المستوي الإقليمي.
- على دول المنطقة أن تعيد النظر في نخط بناء مؤسساتها، بحيث تبتعد عن ظاهرة زيادة عدد المؤسسات التي تعتمد عليها الدول في إدارة شئونها، وازدواجيتها الموروثة من عقود سابقة وتنتج نحو إرساء مؤسسات تتميز بالمزيد من وضوح الأهداف، والتركيز على الجوانب العملية والوظيفية.

تطرقت دراسة (2007) **John Akude**، والتي جاءت تحت عنوان **The Failure and Collapse of The African State: on the example of Nigeria**، إلى طبيعة الدولة الفاشلة في إفريقيا وأسبابها،

وذلك بالتطبيق على نيجيريا، وقد تساءل الباحث عن كيف يمكن إهمال السلطة السياسية في نيجيريا للتنمية الاقتصادية؟ والتي تزيد من احتمالات ضعف الدولة وانهارها؟ وللإجابة عن ذلك التساؤل وضع الباحث العديد من العوامل التي أدت إلى تفاقم أزمة الدولة في نيجيريا، وهي تبعية المؤسسات السياسية والاقتصادية للماضي، وتصعد النخب، وفشل مساعي التنمية الاقتصادية، وغياب الديمقراطية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها:

- إن الدول الإفريقية بحاجة إلى الاعتماد على مواردها الاقتصادية فقط دون الاعتماد على المساعدات الخارجية، وذلك من خلال وضع برامج اقتصادية وسياسات مالية قادرة على تحقيق التنمية المستدامة.
- إن الاعتماد على المصادر والمساعدات الخارجية يضعف من قدرة وكفاءة الدول في إفريقيا مما يزيد من تفاقم الظاهرة.

في ذات السياق، تطرقت دراسة (Dele Olowu and Paulos Chanie (2016)، والتي جاءت تحت عنوان **State Fragility and State Building in Africa: Cases from Eastern and Southern Africa**، إلى التباين بين معدلات النمو الاقتصادي السريعة ومستوى الديمقراطية في إفريقيا، وأسباب توقف تقدمها في المجال السياسي. حيث تم مناقشة الدولة الهشة أو الفاشلة وأسبابها، فضلاً عن تأثيرها على المواطنين والدول المجاورة. كما تناولت الدراسة المعالجات النظرية والعملية التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير من فشل الدولة إلى مرونة الدولة. بالإضافة إلى ذلك تقدم الدراسة بعض دراسات الحالة في زيمبابوي، وجنوب إفريقيا، وأثيوبيا، وأنجولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليسوتو؛ مستعينة في ذلك بأحدث المعلومات حول التنمية في إفريقيا ورؤى الأكاديميين والباحثين الذي عملوا في القارة ومشكلاتها عن قرب.

إلى جانب ذلك، تناقش دراسة كل من (Mark Simpson and Tony Hawkins (2018)، والتي جاءت تحت عنوان **The Primacy of Regime Survival: State Fragility and Economic Destruction in Zimbabwe**، أسباب الانحدار المستمر لزيمبابوي تحت حكم منظمة الاتحاد الوطني الإفريقي في زيمبابوي - الجبهة الوطنية ZANU-PF، مع التركيز بشكل أساسي على الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٨. وهي محاولة تأتي على النقيض من الدراسات الأكاديمية بشأن الدولة الفاشلة التي تركز على الأبعاد السياسية لفشل الدولة في زيمبابوي. حيث تركز دراستهما على الجوانب الاقتصادية لفشل الدولة في زيمبابوي، الناجم عن سوء الإدارة المطول للاقتصاد، والذي أدي إلى ترسيخ حكم النخبة الحاكمة الحالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن زيمبابوي تقدم تجربة فريدة من نوعها في الكيفية التي تساهم فيها الإدارة الاقتصادية من الحفاظ على النظام القائم.

وأخيراً، تكشف دراسة (Paul Collier 2007)، والتي جاءت تحت عنوان **The Bottom Billion: Why The Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It**، أن الدولة الفاشلة تشكل التحدي الرئيسي للعالم النامي في القرن الحادي والعشرين، حيث سلب الضوء على مجموعة من الدول الصغيرة، التي لم تتلقى الدعم الكافي من الدول الكبرى والمؤسسات والمنظمات الدولية والخاصة. كما إشارة الدراسة إلى أنها تعاني من انخفاض مطلق في مستويات المعيشة. هذا، فضلاً عن احتدام الصراع داخل كل من هذه الدول بين الحكومات والمعارضة، والتي غالباً ما ينتصر فيها الحكومات الفاسدة. وقد قام بتحليل أسباب فشل الدولة مع الإشارة إلى مجموعة العوامل المتسببة فيها؛ بما في ذلك: الحرب الأهلية، والاعتماد على استخراج الموارد الطبيعية وتصديرها، وسوء الإدارة. وقد توصل إلى أن الحلول والمعالجات الخارجية الفنية والمادية، غالباً ما تكون غير فعالة. كما أن العولمة قد زادت الصعوبات التي تحول دون تجنب الدولة الوقوع في الفشل، مما يزيد من تدهور معدلات التنمية الاقتصادية.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات الأربع السابقة ذكرهم في المجموعة الأولى، في أن اهتمامهم بالأساس ينصب على بحث أوجه التشابه والاختلاف بين المؤشرات المختلفة الصادرة عن المؤسسات الدولية والخاصة من جهة، وما إذا كانت المؤشرات الأكثر تشابهاً في أبعادها التأسيسية الدالة على الظاهرة هي أيضاً متشابهة في مخرجات التحليل الإحصائي أم كان ينبغي عليها قياس أشياء أخرى غير الدولة الفاشلة. وقد استخدموا في ذلك العديد من الأدوات والتقنيات الإحصائية للتوصل إلى النتائج. في حين تقوم الدراسة الحالية بمحاولة تقديم مساهمة قدر الإمكان في الجهود الأكاديمية المبذولة في المجموعة الثانية والثالثة من الدراسات السابقة، وذلك من خلال مناقشة القضايا المفاهيمية والنماذج التحليلية الخاصة بظاهرة الدولة الفاشلة من خلال المساهمة في تحسين الطريقة التي يتم بها تفعيل مفهوم الدولة الفاشلة وذلك بالاستناد على (١) إطار نظري واضح يحدد الدور الفعلي للدولة. (٢) الاعتماد على نموذج نظري يساعد في تضمين الأبعاد المتعددة لفشل لدولة، لما له من بعض المزايا من الناحية النظرية. (٣) تحديد الأبعاد التأسيسية لمفهوم الدولة الفاشلة والتي ستكون بمثابة خط الأساس الذي سيتم وفقاً له عقد المقارنة بين المؤشرات المختلفة. (٤) مقارنة الأبعاد التأسيسية المقترحة مع مؤشرات الدولة الفاشلة الحالية، لتحديد العوامل المؤثرة في حركة الثبات أو الصعود أو الهبوط للدول على هذه القوائم والتصنيفات، وفحص الأسباب المحركة لذلك. (٥) إن هذا النهج يختلف عن التدابير الأخرى لقياس الدولة الفاشلة، والتي تتبنى تمييزاً أو تصنيفاً مزدوجاً بين الدول الفاشلة، وغير الفاشلة، كما تتجنب استخدام نقاط الحد الأدنى أو العتبات التي تفتقر إلى مبرر واضح عند استخدامها. (٦) وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الاقتراح المقدم هنا مستمد من نموذج بيسلي وبيرسون Besley and Persson، والذي يوفر تمييزاً واضحاً بين الأسباب والأعراض والنتائج، ويقترح عدم فاعلية الدولة والعنف السياسي كأعراض لفشل الدولة.

سادساً: أهمية الدراسة

تتركز أهمية الدراسة فيما يلي:

1- الأهمية النظرية: تستمد الدراسة أهميتها النظرية أولاً، من سعيها للتوصل إلى الأبعاد التأسيسية لمفهوم الدولة الفاشلة، والتي تقع في ظروف الصراع والتنمية الاقتصادية، والتي أكد عليها علماء المجموعة الثالثة من خلال دراساتهم وبحاثهم الأكاديمية؛ بحيث تكون قادرة على تحديد أعراض فشل الدولة دون الخلط بينها وبين أسباب ونتائج فشل الدولة. هذا، بالإضافة إلى الاستدلال عليها بشكل كمي يمكن قياسه. ثانياً، أن هناك مخاطر بشأن فشل كثير من الدول حول العالم وفقاً لمؤشرات الدولة الفاشلة، مما يحتم علينا ضرورة تحديد أبعاد الظاهرة ومؤشراتها وبياناتها الأولية وتفسيرها لرصد البلدان التي تحتاج إلى نهج مختلف، ورصد الاتجاهات الأكبر للاستقرار السياسي العالمي، وللتحقق من ديناميات فشل الدولة.

2- الأهمية التطبيقية: تتمثل الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة فيما يلي:

- أنها دراسة غير مسبقة في المكتبة العربية في مجال يسلط الضوء على الحاجة إلى نهج جديد لتقييم ورصد فشل الدولة عبر تحديد وقياس الأبعاد المتعددة للدولة الفاشلة.
- أنها تقارن بين مجموعة من الدول الإفريقية التي تتسم بالتجانس، وبالتالي فهي دراسة منطقية، بمعنى أنها لا تقارن بين دول متقدمة ومستقرة، ودول أخرى فاشلة.
- أنها تستخدم الأساليب الإحصائية من أجل اختبار معنوية الأبعاد التأسيسية للدولة الفاشلة، وكذلك لمتغيراتها أو مؤشراتها الأولية التفسيرية، وهذا غير شائع في الدراسات العربية.
- أنها لا تكتفي باختبار أثر الأبعاد الرئيسية التي عبرت عنها الدراسات السابقة، بل إنها تضمن عدد آخر من المحددات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية.

سابعاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الآتي:

- 1- تقديم رؤية تحليلية وتقييمية لموقع الدول الإفريقية في مؤشرات الدولة الفاشلة ذات الحثية عالمياً، سواء كانت رسمية أو غير ذلك.
- 2- تفسير الالتباس الناتج عن حالات التغير الحاد - إيجاباً أو سلباً - في تقييمات أداء بعض الدول على مقاييس الدولة الفاشلة.
- 3- اختبار الأبعاد المذكورة للحكم على مدى مناسبتها لأن تكون أساساً يتم وفقاً له تحديد مؤشرات الدولة الفاشلة لتقييم الدول الإفريقية.

- 4- استكشاف المتغيرات الأكثر وزناً وتأثيراً على حركة الثبات أو الصعود أو الهبوط للدول على هذه المؤشرات.
- 5- مناقشة حركة الصعود أو الهبوط أو البقاء في نفس المستوى في عملية تصنيف وترتيب الدول الإفريقية على مؤشرات الدولة الفاشلة وفقاً لمنطقتها، لتقديم صورة متكاملة للدول الإفريقية على هذه المؤشرات.

ثامناً: مفاهيم الدراسة

جدير بالذكر هنا أن التعريفات التي تقدمها الدراسة لكافة المفاهيم الواردة بها هي التعريفات الإجرائية القابلة للقياس، ويخصص الباحث اقساماً كاملة في الدراسة لتناول هذه النقطة، ولكن في هذا المقام يمكن القول أن الدراسة تشمل على عدة مفاهيم أساسية وهي مفهوم الدولة الفاشلة، ومؤشرات الدولة الفاشلة.

1- تعريف الدولة الفاشلة

تقول سوزان رايس Susan Rice إن الدول المتقدمة والمستقرة "تسيطر على أراضيها، وتحكم بشكل عادل، وتوفر الأمن والخدمات الأساسية وتحمي حقوق مواطنيها، وتمنح شعوبها الأمل في مستقبل أفضل. في المقابل عندما لا تستطيع دولة ما - أو لا تريد أداء هذه الوظائف الأساسية، فعندها يسيطر العنف السياسي عليها، ويعاني شعبها على الفور من تبعات غياب المصالح المشتركة. وعلى المدى الطويل، يمكن للدولة الفاشلة أن تحتضن الاضطرابات العالمية التي يمكن أن تنتشر إلى ما هو أبعد من حدودها. وهذا هو المكان الذي تبدأ فيه التهديدات عبر الوطنية للقرن الحادي والعشرين في كثير من الأحيان" (Rice, 2009: 13).

في هذا السياق، برزت مشكلة الدولة الفاشلة في صدارة جدول أعمال الأمن الدولي والتنمية على مدى العقدين الماضيين. حيث وجه العالم اهتمامه إلى الإرهاب والإبادة الجماعية وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأمراض المعدية، وتدهور معدلات التنمية الاقتصادية. حيث يصف المفهوم ظاهرة تم تجاهلها في معظم القرن العشرين - وهي حالة تفشل فيها الدولة في تلبية متطلبات السيادة الدولية. ويشير العلماء والمسؤولون والخللون على حد سواء إلى التهديد المتزايد الذي تشكله مثل هذه البلدان ليس فقط لسكانها، ولكن على المجتمع الدولي ككل (Patrick, 2011: 18).

ومع ذلك، هناك القليل من الإجماع حول عدد وهوية الدول الفاشلة اليوم، وكذلك حول المعايير التي تبرر مثل هذه التصنيفات. وبدون مزيد من التفاصيل حول طبيعة وأسباب وتعبيرات فشل الدولة المختلفة، تشير هذه الحالة إلى أنه لن يكون صانعو السياسات في وضع يمكنهم من التمييز بين التداعيات الداخلية أو العابرة للحدود الوطنية التي قد تنشأ عن ذلك، ورسم خرائط لها أو احتوائها.

يعكس هذا الانشغال بالظاهرة التقاء الأمن والتنمية ومخاوف بشأن حقوق الإنسان - والاعتراف بأن الدولة ذات السيادة تظل أساساً حاسماً للنظام العالمي. حيث يُنظر إلى بناء دول فعالة وشرعية على نطاق واسع على أنه

المفتاح للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وكسب الحرب ضد الفقر العالمي، وتعزيز العدالة في جميع أنحاء العالم. من بين هذه العوامل، كانت الاعتبارات الأمنية عادة في صدارة اعتبارات الأكاديميين والسياسيين الذين ينظرون إلى الدول الفاشلة على أنها مصدر متزايد لتهديد حياة المواطنين ورفاههم.

ويمكن إرجاع السوابق الفكرية لهذا المنظور إلى سنوات ما بعد الحرب الباردة، عندما بدأ اندلاع العنف الداخلي وانهيار الدولة من الصومال إلى يوغوسلافيا إلى رواندا وكأنه ينذر باضطراب عالمي جديد. حيث صور روبرت كابلان Robert Kaplan بشكل واضح "فشل الدولة في غرب إفريقيا على أنه ينذر بفوضى قادمة، من شأنها أن تحتاج الكثير من العالم النامي والمتقدم" (Kaplan, 2000: 20). في غضون ذلك، توقع عالم السياسة صمويل هنتنغتون حدوث انهيار عالمي للقانون والنظام بفعل الدول الفاشلة. ويمكن نظرياً رصد عدة تعريفات للدولة الفاشلة:

■ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED: تعرف الدولة الهشة بأنها "تلك الدولة التي تفتقر إلى هياكل إدارية أو القدرة السياسية على أداء الوظائف اللازمة للحد من الفقر، وتحقيق التنمية، وحماية أمن سكانها وحقوقهم الإنسانية". ويؤخذ على هذا التعريف اهتمامه بالبعد الاقتصادي على حساب الأبعاد السياسية والاجتماعية (OECD, 2016: 22).

■ صندوق النقد الدولي IMF: يعرف الدولة الفاشلة بأنها الدولة غير القادرة على أداء عشرة وظائف رئيسية: على رأسها الوظيفة الكلاسيكية للدولة، وهي الاحتكار الشرعي لوسائل العنف داخل المجتمع، ويأتي لاحقاً لها وظائف إدارة الموارد المالية العامة للدولة بصورة رشيدة، والاستثمار في رأس المال البشري إدارة خدمات البنية الأساسية في الدولة، وكذا وظيفة تعدد اقترايات الدولة في إنفاذ حكم القانون، وكذلك خضوع النخبة الحاكمة لحكم القانون "وعلى تكون الدولة الفاشلة وفقاً لصندوق النقد الدولي "هي الدولة التي لا تقدم الخدمات المطلوبة منها لسكانها بشكل فعال، وذلك في واحدة أو أكثر من الوظائف السالفة الذكر" (IMF, 2013: 9).

■ البنك الدولي World Bank: يعرف الدولة الفاشلة بأنها "تلك الدولة التي تواجه تحديات في التنمية، تتمثل في ضعف القدرات المؤسسية وافتقارها للحكم الرشيد، ووجود حالة من عدم الاستقرار السياسي قد تؤهلها إلى مستوي ما من العنف الداخلي، أو قد تكون تلك الحالة مورثة من صراع داخلي في الماضي القريب، وتعاني من انخفاض في الدخل" (World Bank, 2017: 12).

■ وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة DFID: تعرف الدولة الفاشلة بأنها "الدولة التي لا تستطيع أو لا تؤدي الوظائف الأساسية لأغلبية مواطنيها، بما في ذلك الفقراء"، ويؤخذ على هذا التعريف أنه لا يحدد المجموعات المتضررة من الصراعات والنزاعات (DFID, 2005: 7).

■ صندوق السلام FFP: لا يقدم صندوق السلام تعريف خاص للدول الهشة أو الفاشلة ولكنه ينشر مؤشر الدول الهشة FSI سنوياً، حيث يقيس الضغوط والقدرات المتعلقة باستقرار (١٧٨) دولة. تم تجميع المؤشرات في اثنا

عشر عاملاً: ثلاث مؤشرات تعبر عن التماسك المؤسسي (الجهاز الأمني، تصدع النخب، المظالم الاجتماعية)؛ ثلاث مؤشرات اقتصادية (التدهور الاقتصادي، التنمية الاقتصادية غير المتكافئة، هروب البشر، وهجرة الأدمغة)؛ ثلاث مؤشرات سياسية (شرعية الدولة، الخدمات العامة، حقوق الإنسان وسيادة القانون)؛ وثلاث مؤشرات اجتماعية، وتشمل: (الضغط الديموغرافية، واللاجئين والمشردين داخلياً، والتدخل الخارجي) (Fund For Peace, 2017: 4).

2- مؤشرات الدولة الفاشلة

تنطوي مؤشرات الدولة الفاشلة على منهجيات ونماذج تحليلية عديدة، تتمثل في عدد كبير من الأبعاد والمؤشرات، والتي تشكل الهياكل الأساسية لتكوينها. فعلى سبيل المثال، تشتمل العوامل الاثنا عشر، التي يحددها مؤشر الدول الهشة FSI، لعام ٢٠١٧ على: (٤٨) مؤشراً فرعياً. في حين تستخدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، (٥٠) مؤشراً لقياس المخاطر والقدرات المؤسسية فيما يتعلق بأبعادها الخمس للدولة الفاشلة. كما تأخذ جميع التعريفات والنماذج التحليلية الخاصة بالمؤشرات في الاعتبار عدد من الأبعاد المتشابهة لفشل الدولة والتي تتمثل في: الأبعاد (الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، والاجتماعية). في المقابل يأخذ البعض الآخر في الاعتبار البعد (البيئي). في حين يسلط البعض الآخر الضوء على جوانب معينة من الأبعاد الرئيسية، مثل (العدالة، والسيطرة الإقليمية، وعدم تجانس السكان). وبينما تختلف التعريفات المقدمة من المؤشرات المختلفة في التفاصيل، فإنها تنتج نتائج متشابهة إلى حد كبير.

علاوة على ذلك تشترك جميعها في أنها تتضمن العديد من المؤشرات والبيانات الأولية مثل: تدهور العقد الاجتماعي بسبب سوء الإدارة، وعدم كفاية المؤسسات، وضعف التماسك الاجتماعي، وضعف الشرعية، والتي بدورها تستخدم للتدليل على تضائل المرونة والاستقرار المجتمعي (Michel, 2018: 18-21).

وبناء على ذلك يمكن تعريف مؤشرات الدولة الفاشلة على إنها تجميعاً - بأوزان نسبية تقديرية معينة - لمؤشرات وبيانات أولية ترتيبية بشأن المتغيرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية المتسببة في ظاهرة ضعف وفشل الدولة، أو رقمية حول أبعاد المفهوم التأسيسية والثانوية سواء في الماضي أو الحاضر أو حتى التوقعات المستقبلية له. وتمثل المؤشرات محاولة لتبسيط بحث الظواهر المعقدة والمقارنة بينها، من خلال عرض البيانات والمعلومات وتصنيفها، والتعبير عنها في صورة رقمية أو ترتيبية معينة، ورغم أن المؤشرات أحد أهم أهدافها هي زيادة الدقة في التحليل والمقارنة، إلا أنها وبحكم طبيعتها تقوم على اختزال الظواهر والمشكلات والتركيز على أبعاد معينة بحسبانها الأكثر أهمية مما قد يثير العديد من القضايا، وكذلك تجريد الظواهر من خصوصيات السياقات المحلية الاجتماعية والثقافية، لتبسيط المقارنة بينها.

تاسعاً: الإطار المنهجي للدراسة

بناءً على ما تقدم ونظراً لتعدد الظاهرة موضوع البحث سوف تعتمد هذه الدراسة على أسلوب التحليل التاريخي، وذلك لتتبع التطور التاريخي للظاهرة، والمنهج الوصفي لفحص بنية المفاهيم والنماذج التحليلية الخاصة بظاهرة الدولة الفاشلة وتحديد أبعادها الأساسية والفرعية، فضلاً عن استخدام المنهج المقارن للتمييز بين تلك المفاهيم ونواتج النماذج التحليلية المتمثلة في مؤشرات الدولة الفاشلة، حيث يسمح التحليل المقارن باختبار تعميمات حول فشل الدولة في مجموعة واحدة من الظروف في مقابل أخرى في ظروف ذات تنوع واسع، وذلك من خلال المقارنة بين المفاهيم والنماذج التحليلية الخاصة بالدولة الفاشلة من ناحية، والمقارنة بين المؤشرات المعنية بقياس الدولة الفاشلة من ناحية أخرى. وأخيراً، أداة التحليل الإحصائي حيث سيتم التعامل إحصائياً مع البيانات والمؤشرات الأولية للدراسة التي تشكل أعراض الدولة الفاشلة من خلال، تحليل العوامل Factors Analysis وما يلحق به من طرق وتقنيات إحصائية، ونماذج الانحدار المتعدد Regression، والتحليل العنقودي Cluster Analysis، وذلك للتعبير عن حالة الدولة الفاشلة خلال سنوات الدراسة، وذلك وفقاً لتوافر البيانات. ومن ثم مقارنة مخرجات التحليل من نتائج على المؤشرات الثلاث قيد الدراسة، بهدف فحص دلالات الثبات والتغير في الظاهرة موضوع الدراسة. فضلاً عن استكشاف المتغيرات الأكثر وزناً وتأثيراً على حركة الثبات أو الصعود أو الهبوط للدول الإفريقية على هذه المؤشرات.

ومن نافلة القول إن ثمة انقساماً كبيراً بين باحثي علم السياسية فيما يختص بتحديد الأبعاد الأساسية والثانوية التي تشكل معاً دولة فاشلة، وذلك نظراً للتباين الواضح في تعريف مفهوم الدولة الفاشلة، فضلاً عن مؤشراتهم المختلفة المستخدمة في القياس والتقييم، فالبعض يذهب إلى ضرورة تحديد أبعادها بصورتها الفردية في المجالات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والأمنية (وأحياناً البيئية)، بينما يرى البعض الآخر عكس ذلك، ويشيرون بضرورة تضمين الأبعاد المتعددة لفشل الدولة، وينقسم هذا الاتجاه الثاني بدورة إلى فريقين، الأول، يرى أنها تتمثل في أبعاد أو فجوات Gaps ثلاثة، وهي: السلطة، والقدرة، والشرعية، أما الفريق الثاني، فيرى أنها تتمثل في بُعدين وهما: الفاعلية والشرعية. وتختلف المؤشرات المستخدمة في قياس الدولة الفاشلة وفقاً للأساليب، والبيانات أو المؤشرات الأولية المستخدمة في تحديد وقياس هذه الأبعاد. وفي هذا المقام يسوق الباحث الملاحظات التالية:

1- تسعى الدراسة إلى تحديد وقياس أبعاد الدولة الفاشلة، بما يتماشى مع الاقتراح المقدم، والذي تم التعبير عنه مؤخراً في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حول حالات فشل الدولة، والذي يؤيد بشدة ضرورة تحليل أبعاد فشل الدولة ضمن إطارها المتعددة، كما يسلط الضوء على الحاجة إلى نهج جديد لتقييم ورصد فشل الدولة باستخدام مقاييس لا تقلل من مؤشرات الدولة الفاشلة في مؤشر واحد بل تسمح بتتبع أبعاد متعددة، وربما غير مترابطة. بما يمكننا وفقاً لهذا المنطق من استخدام الأبعاد الأساسية والثانوية، وكذلك

البيانات أو المؤشرات الأولية - المتغيرات المستقلة - التي سيتم الحصول عليها لتحديد الوضع العام للدول الإفريقية وفقاً لأدائها، وتجنب إنشاء العتبات Thresholds، والتي دوغما تكون الدولة فاشلة. حيث وجد أنها تُستخدم من قبل مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA، الصادر عن البنك الدولي، فضلاً عن الاعتماد عليها في العديد من الدراسات والادبيات الأكاديمية، والتي غالباً ما تكون غير مبررة نظرياً ولا تجريبياً.

2- لم تصمم هذه الدراسة من أجل اختبار نظرية بعينها، وإن كانت تسعى لإنتاج واحدة بالاعتماد على النظرية ذات المستويين Two-Level Theory، لما لها من وجهة في تفكيك المفاهيم لأبعادها الأساسية. وفي هذا السياق، يجادل جورتر Goertz بأن هناك ثلاث مستويات يجب توافرها في التعريفات الإجرائية، حيث يشير المستوى الأساسي إلى المفهوم المستخدم في البناء النظري، في حين يتمثل المستوى الثانوي في الأبعاد التأسيسية لمفهوم المستوى الأساسي. أما المستوى الثالث من المفاهيم فهو الذي يتعامل مع المؤشرات الأولية والبيانات، والذي نادراً ما يلعب دوراً في وصف الآليات والتفسيرات السببية التي تحدث على المستوى الأساسي. في المقابل، تظهر أبعاد المستوى الثانوي في كثير من الأحيان كجزء من الإطار النظري.

3- شأنها شأن كافة الدراسات، يوجد قيد على هذه الدراسة فيما يتعلق بمتغيراتها التفسيرية التي تعبر عن أعراض الدولة الفاشلة؛ حيث تمثل جميع المتغيرات طبيعة عمل المؤسسات الفعلية - تدابير بحكم الواقع - والتي تعكس تصورات حول كيفية عمل اللوائح والقوانين. بمعنى أن الدراسة لا تختبر أثر المتغيرات القانونية، أو الدولية مثل ضغوط القوي الكبرى، أو التقلبات العالمية أو غير ذلك من متغيرات ذات طابع خارجي.

4- تجدر الإشارة إلى أن الاقتراح النظري المقدم في الدراسة الحالية مستمد من نموذج بيسلي وبيرسون Besley and Persson، لعام ٢٠١١ والذي يوفر تمييزاً واضحاً بين الأعراض والأسباب والنتائج، ويقترح عدم فاعلية الدولة والعنف السياسي كأعراض لفشل الدولة.

ومن أجل اختبار صحة الفروض التي تضعها الدراسة، يتبع الباحث بعض الأساليب الإحصائية، لتحقيق البساطة التحليلية والدقة، وفيما يلي عرض للتصميم البحثي ومصادر البيانات:

■ التصميم البحثي

تتمثل أهم الأساليب الإحصائية التي سيتم استخدامها للتحقق من فروض الدراسة في: تحليل المكونات الرئيسية Principle Component Analysis، وتحليل الانحدار المتعدد Regression، والتحليل العنقودي Cluster Analysis. وذلك بهدف إنتاج نموذج إحصائي يعمل كخط أساس يمكننا من المقارنة بشكل منهجي مع المؤشرات الثلاث قيد التحليل وهم: مصفوفة ومؤشر هشاشة الدولة SFI، مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA، مؤشر الدول المشقة FSI، وفحص دلالات الثبات والتغير في تلك المؤشرات الثلاثة، فضلاً عن تفسير ظاهرة تفاوت

الدول الإفريقية في درجة الفشل عليها أن وجدت، واستكشاف المتغيرات الأكثر وزنًا وتأثيرًا على حركة الثبات أو الصعود أو الهبوط للدول الإفريقية على هذه المؤشرات.

وسوف تختبر الدراسة الفروض في ٥٤ دولة تمثل مجمل الدول الإفريقية، وذلك وفقًا لتوافر البيانات والمؤشرات الأولية عنها.

ومن خلال تطبيق الطريقة الأولى، وهي تحليل المكونات الرئيسية، والتي تعد أحد طرق التحليل العاملي الاستكشافي، المستخدمة بكثرة في الأبحاث والدراسات الأكاديمية في مجال العلوم السياسية مقارنة بغيرها من طرق التحليل العاملي الاستكشافي الأخرى. وتتلخص الفكرة الرئيسية لتحليل المكونات الرئيسية في تحويل المتغيرات الأصلية إلى متغيرات أخرى جديدة مستقلة وغير مرتبطة، كل متغير جديد يكون دالة خطية في المتغيرات الأصلية، ويمكن استخراج عدد من المكونات يساوي عدد المتغيرات الأصلية، إلا أننا نبقى على المكونات التي تحظى بأكبر قدر من التباين. بمعنى آخر، يجمع تحليل المكونات الرئيسية مؤشرات منفردة تربطها علاقة خطية متعددة لتشكل مؤشرًا مركبًا يرصد أكبر قدر ممكن من المعلومات المشتركة بين البيانات المنفردة. والفكرة هنا أن يؤخذ في الحسبان أعلى درجة تباين ممكنة في مجموعة المؤشرات الأولية (البيانات) باستخدام أقل عدد ممكن من العوامل.

بهذا المعنى، يمكن تحقيق هدف تقليل عدد المتغيرات التي تصف فشل الدولة دون فقد جزء كبير من المعلومات والبيانات عن طريق اختيار تحليل المكونات الرئيسية. كما أن هناك ميزة إضافية لهذه الطريقة وهي أن المكونات الرئيسية التي تم الحصول عليها غير مرتبطة. وبالتالي، يتم تطبيق هذه التقنية من أجل: (١) التحقيق في عناصر فشل الدولة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا ببعضها البعض. (٢) تقليل أبعاد فشل الدولة في إجراء غير تعسفي، وعمل الإحصاءات الخاصة بكل بعد من أبعادها.

أما الطريقة الثانية، والتي تتمثل في تحليل الانحدار المتعددة، حيث سيتم التأكد من وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من عدمها، وإذا وجدت علاقة فإنه يمكننا من معرفة إذا كانت هذه العلاقة معنوية إحصائيًا أم لا، (بمعنى هل هي علاقة حقيقية أم حدثت فقط بمحض الصدفة). كما نجربنا الانحدار المتعدد أيضًا بمقدار التغير الذي حدث في المتغير التابع مع تغير المتغيرات المستقلة، ويمكننا أيضًا من التنبؤ بالاتجاه المستقبلي الذي يمكن أن تتخذه الظاهرة محل الدراسة، ومن ناحية أخرى، فإن المتغير التابع لا بد من أن يكون كميًا.

وتتمثل الطريقة الثالثة، في تطبيق التحليل العنقودي، حيث سيتم تجميع البلدان المتشابهة أو المتجانسة نسبيًا مع بعضها البعض، وكذلك الأبعاد المستخدمة في الدراسة، وهذا ما يجعل منها طريقة مناسبة لمقارنة مختلف البلدان وفقًا لدرجة فشلها، ومع استخدام مثل هذه الأداة لن يتطلب الأمر تحديد القيم الحرجة أو الحاسمة الخاصة بالمجموعات

النتيجة، وهو الأمر الذي يسمح لنا بتجنب استخدام عتبات Thresholds محتملة عند تصنيف الحالات الفاشل. وأخيراً، فإن الدراسة سوف تستخدم برنامج التحليل الإحصائي SPSS من أجل إجراء التحليلات الإحصائية.

■ مصادر البيانات

تستقي الدراسة بياناتها الأساسية من المصادر التالية:

- تقارير البنك الدولي World Bank
- مؤشرات الحوكمة العالمية Worldwide Governance Indicators
- تقرير أنشطة الأعمال Doing Business World Bank
- مشروع بيانات حقوق الإنسان CIRI Human Rights Data Project
- مؤشر الحرية الاقتصادية Index of Economic Freedom
- مؤشر بوليتي فور Polity IV
- مقياس الإرهاب السياسي The Political Terror Scale
- مؤشر الصراع المسلح والتدخل Armed Conflict and Intervention, MEPV, PITF
- برنامج أوبسالا لرصد الصراع UCDP\ PRIO Armed Conflict Dataset
- مصفوفة ومؤشر هشاشة الدولة SFI
- مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA
- مؤشر الدول الهشة FSI

عاشراً: تقسيم الدراسة

في ضوء موضوع الدراسة ومنهجها العلمي يمكن تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول إلى جانب المقدمة والخاتمة. يشكل الفصلان الأول والثاني الإطار النظري، حيث يناقش **الفصل الأول** جوانب مختلفة من القضايا المتعلقة بطبيعة دراسة الدولة الفاشلة من حيث المفاهيم والنماذج التحليلية، فضلاً عن مناقشة هذا التراكم المعرفي وما أنتجة من صعوبات في تطوير سياسة فعالة بشأن الدولة الفاشلة. بالإضافة إلى ذلك، تناول محاولات قياس مفهوم الدولة الفاشلة عبر مراجعة المنهجيات والأبعاد التأسيسية المستخدمة في بناء مؤشرات الدولة الفاشلة الحالية والاشكاليات الخاصة؛ بينما يتولى **الفصل الثاني** مناقشة محددات الدولة الفاشلة باختلاف مجالاتها، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، حيث سيتم تسليط الضوء على العوامل المركزية التي ينطوي عليها فشل الدولة في إفريقيا، ولتعزيز الثقة فيها يتم التحقق من النتائج مع الدراسات السابقة؛ أما **الفصل الثالث** فيعرض التحليل الإحصائي للأبعاد التأسيسية للمفهوم الإجرائي للدولة الفاشلة ومؤشراتها وبياناتها الأولية، والتي تمثل أعراض فشل الدولة، واختبارها لمعرفة حجم تأثيرها، وكذلك بيان العوامل الأكثر اسهاماً في فشل الدولة في إفريقيا، وهو جوهر الجانب العملي للدراسة.

الفصل الأول

الدولة الفاشلة: المفهوم والقياس والاعتبارات الإجرائية

برزت الدول الفاشلة في السنوات الأخيرة كأولوية أساسية في المناقشات الدولية بشأن التنمية والأمن. ويعد استخدام مصطلح الدولة الفاشلة من قبل المؤسسات التنموية الدولية وصناع القرار، أحد أهم تلك الاستخدامات، لما يضيفه من اهتمام عالمي بالدولة الموصوفة به، ومن ثم يفتح باب التدخل الدولي لاحقاً بمستوياته المختلفة. وقد أدى تصاعد الاهتمام العالمي بالمصطلح، وما يعكسه من تأثيرات في السياسات الدولية، إلى ظهور العديد من المؤشرات والتقارير الإحصائية المختلفة، في محاولة لتحديد مشكلات متصاعدة الأهمية، في بنية الدول يمكن تعريفها وتحليلها، وربما صياغة سياسات قابلة للتطبيق بشأنها. ولم يمض وقت طويل قبل أن يشير الأكاديميون والخبراء إلى تعقيد المفهوم وحددوا العديد من المحاذير لمعظم مقترحات القياس الكمي.

يناقش هذا الفصل قضايا المفاهيم والتعريفات، ذات الصلة بالدولة الفاشلة، في الكثير من الأدبيات السياسية والأكاديمية، ويشير إلى أن هناك أوجه قصور في مناقشة الأطر النظرية والنماذج التحليلية التي يستند إليها مفهوم الدولة الفاشلة، حيث أن تلك الأطر والنماذج لا تقدم تمييزاً واضحاً بين أعراض وأسباب ونتائج فشل الدول، فضلاً عن أن عدم وضوح التعريف، يؤدي بدوره إلى مشاكل في تصميم الأبحاث العلمية، وبالتالي في ماهية المخرجات الناتجة عنه، والمتمثلة في المؤشرات.

ويمكن تناول هذا الفصل وفقاً لما يأتي:

أولاً: المفاهيم والنماذج التحليلية للدولة الفاشلة: الافتراضات والانتقادات الرئيسية.

ثانياً: مؤشرات الدولة الفاشلة: المداخل المختلفة للقياس وأساليب التقييم الدولية.

ثالثاً: الاعتبارات الإجرائية في قياس أبعاد الدولة الفاشلة.

المبحث الأول

المفاهيم والنماذج التحليلية للدولة الفاشلة: الافتراضات والانتقادات الرئيسية

أفضت التحولات الهائلة التي شهدتها العالم خلال العقود الماضية، إلى إعادة النظر في بعض المسلمات النظرية، التي ارتبطت باستقرار الدولة في شكلها التقليدي، لاسيما في الدول النامية؛ فالدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد على الساحة الدولية والمحلية، وطرأت عليها العديد من الأزمات والتطورات المتعاقبة والمتباعدة، والتي أخذت تقلص من سلطاتها، وتحد من أدائها وكفاءة مؤسساتها، إلى درجة من الضعف أفقدتها القدرة على النهوض بالوظائف والأدوار الجوهريّة التي تضطلع بها، وباتت دول بأكملها وكياناتها، مهددة بفعل تشابك تأثيرات الداخل والخارج، مع بروز تشكك في استمرارها كمجتمعات متكاملة لها هوياتها الخاصة المتميزة.

هذا النوع من الأزمات والتطورات، يتباين أشكاله السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الذي كشفته نهاية الحرب الباردة، قدم إطاراً تفسيرياً جديداً أفسح المجال أمام مجموعة واسعة من التعابير والتصنيفات والسمات متعددة الأبعاد للدول ومكانتها، بما في ذلك الضعيفة، والهشة، والفاشلة والمنهارة، في محاولة لتحديد مشكلات متصاعدة الأهمية، في بنية الدول يمكن تعريفها وتحليلها، وربما صياغة سياسات قابلة للتطبيق بشأنها. ومع ذلك، كانت عمليات تحديد الهوية هذه غير مكتملة وغير كافية في تصورها لمثل هذه الحالات من الدول³.

وفي هذا المبحث، يمكن تناول التطور المنهجي، والقضايا المفاهيمية والتعريفية ذات الصلة بالدولة الفاشلة، وذلك في النقاط التالية:

أولاً: تطور مفهوم الدولة الفاشلة وجدالاته

مبدئياً يمكن القول أن النقاشات الأكاديمية والسياسية التي أسست لفكرة وجود علاقة ارتباطية بين فشل الدولة، وبين بعض المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وغيرها، بهدف صياغة أو إنتاج مجموعة من المؤشرات، تساهم في تقييم أداء ومكانة الدول، وقدراتها على الوفاء بوظائفها الرئيسية، قد جاءت نتيجة تراكم معرفي لدراسات عدة منذ ستينيات القرن العشرين⁴، وذلك بالاقتراب من دراسة أوضاع الدول والنظم السياسية خاصة في

³ تم تقديم حجج مماثلة، بخصوص حالة الإخفاق في مناقشة الأسس النظرية والنماذج التحليلية التي يستند إليها مفهوم الدولة الفاشلة في أعمال (Besley and Persson, 2011a)، (Lambach, Johais and Bayer, 2015)، حيث تشير إلى أنها لا تقدم تميزاً واضحاً بين أعراض وأسباب فشل الدول.

⁴ يتفق هليمان وراتنر Helman and Ratner مع هذا الرأي، حيث وجدا أن الدول الفاشلة لم تظهر إلا بعد تصاعد الاستقلال في الستينيات والسبعينيات، وذلك لأن نمو وانتشار المعايير الليبرالية حال دون عزو أو اختفاء الدول الضعيفة، فضلاً عن تعزيز الجهود لإبقائها موجودة (Helman and Ratner, 1992: 93). كما أشار كل من إقبال وستار Iqbal and Starr في كتابهما فشل الدولة في العالم الحديث State Failure in the Modern World الصادر عام ٢٠١٦ إلى أن عدد الدول الفاشلة تضايف في النظام الدولي أربع مرات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك مع تفكك الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية. وعلى إثر ذلك، أصبحت العديد من الكيانات الوطنية الاصطناعية التي أنشأها الاستعمار مستقلة، وانضمت إلى النظام العالمي، من خلال العضوية في الأمم المتحدة كدول ذات سيادة. وظلت معظم هذه الدول الجديدة فقيرة أو ضعيفة أو غير مستقرة، مما يعكس تراثها الاستعماري بالإضافة إلى العوامل الداخلية والخارجية الأخرى (Iqbal and Starr, 2016: 5-6).

الدول النامية التي خرجت من وطأة الاستعمار، عبر البحث في كيفية التعامل مع هذه الوحدات الناشئة، والتي تفتقد الكثير من مقومات الدولة الحديثة (De Siqueira, 2014: 19). حيث ركزت الدراسات الأكاديمية في تلك الفترة، على الأداء الاقتصادي الضعيف لبعض الدول، وإبراز نقاط الضعف البنيوية الداخلية، التي تعرقل تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية (Kamrava and et al., 2016: 15).

وبناء على ذلك التصور، جرى تنفيذ العديد من برامج المعونات والمساعدات الخارجية، على افتراض مفاده أن نقاط الضعف الداخلية، يمكن تخفيف حدتها من خلال مبادرات تنموية مدعومة من الخارج، وذات أهداف وغايات محددة. بيد أن هذا الاتجاه، عكس حالة الإحباط التي كانت سائدة، نتيجة تعثر السياسات الاقتصادية المطبقة، وعدم قدرة الوحدات السياسية الجديدة على إحراز أي تقدم، وفقا لمعطيات نظرية التحديث الغربي آنذاك، والمستندة على بعض المتغيرات الاقتصادية، والتي تتبنى أفكارها مؤسسات التمويل الدولية (Kamrava and et al., 2016: 17).

وقد أظهرت بعض الدراسات والنقاشات الأكاديمية، أن تلك البرامج التنموية المدعومة من الخارج، كانت لا تفي باحتياجات الدولة من المعونة الخارجية إلا بغرض سداد أجور النخبة، وبما يخدم مصلحة الدول المانحة، بينما تذهب المعونة في حالات أخرى، إلى بناء مؤسسات للتنمية، بعيداً عن متناول الدولة المتلقية للتوصل إلى نتائج إيجابية على المدى القصير (De Siqueira, 2014: 20). بيد أن هذه السياسات تؤدي في النهاية إلى تقويض الدولة، وتفاقم المشكلة الأصلية بشأن ضعف قدراتها، وفقاً لمؤشرات الأداء المعتمدة على بعض المتغيرات الاقتصادية⁵ (Kamrava and et al., 2016: 20).

وفي هذا السياق، ظهر مصطلح الدولة الرخوة Soft State كما صاغه الاقتصادي السويدي جونار ميردال Gunner Myrdal في السبعينيات، "أي تلك الدولة التي تغيب فيها: صفة فرض القانون، والتدخل من خلال

⁵ يشير كل من بانيرجي ودوفلو Banerjee and Duflo الحاصلان على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ٢٠١٩ عن كتابهما Poor Economics: A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty، الصادر عام ٢٠١١، إلى الجدل المتجدد حول فاعلية المساعدات الخارجية، التي تقدم إلى الدول الفقيرة أو الفاشلة في العالم من عدمها، ويجادلان بأن الإجابة على هذه مثل التساؤل بالسلب أو الإيجاب لا يمكن أن تكون حاسمة بصورة نظرية، نظراً لأن نوعية البيانات التي غالباً ما تنصدى لهذه الأسئلة لا تحظى بالموثوقية، كما أن هناك حالات نجحت فيها المساعدات الخارجية، وأخرى فشلت معها هذه المساعدات في تحسين ظروفها. ويريان أنه من الأفضل التفكير في إيجاد حلول محددة للمشكلات الفعلية، بدلاً من التفكير في المساعدات الخارجية بشكل عام. (Banerjee and Duflo, 2011). وفي ذات السياق، يوافق كل من بيسلي وبيرسون Besley and Persson في دراستهما Fragile States and Development Policy الصادرة عام ٢٠١١، على هذا الطرح، ويشيران إلى أنه في الآونة الأخيرة، حاول بعض الخبراء التوفيق بين وجهتي النظر، من خلال كونهما أكثر تفاؤلاً بشأن قدرة المحللين على تحديد الأمراض الكامنة في البلدان الفقيرة أو الفاشلة. ويريان أنه بدون تحليل أكثر صرامة للبيئة المؤسسية في هذه البلدان، من الصعب إحراز تقدم (Besley and Persson, 2011a: 374).

الأدوات التخطيطية الرشيدة لمعالجة فشل الأسواق، ومحاربة الفساد والمحسوبية، وضمان توزيع مقبول اجتماعيًا للدخل، وتوفير المؤسسات الملائمة للإدارة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها"⁶ (Myrdal, 1968: 29).

ومن هذا المفهوم، بدأ الاهتمام بالحكم على الدولة مرتبطاً بدراسات التنمية السياسية، التي سعت لتفسير عدم قدرة الدولة على قيادة المجتمع نحو التنمية الشاملة المستدامة، وهو ما أستمّر حتى بداية الثمانينيات مع التركيز على البعد المؤسسي في الدول النامية (أبو عمرة، ٢٠١٦: ١٩)، حيث اعتبرت الأوساط الإنمائية، أنه غالباً ما يعد البلد الذي يفتقر إلى سياسات إنمائية جيدة ومؤسسات حسنة الأداء، بلداً ضعيف القدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية (The LICUS Initiative, 2005: 2)، (OECD, 2008: 2).

وتأسيساً على ذلك، برز اهتمام في تلك الفترة، بظروف سياسية واجتماعية أكثر عمقاً، مثل شرعية الدولة، وقدرتها على اختراق المجتمع على نحو فعال، وفعاليتها في الحفاظ على كل من الأمن الخارجي والداخلي، فلم تعد الدول وفقاً لهذا المنظور تواجه قيوداً من حيث الموارد والحدوى الاقتصادية، بل أهما أيضاً تتميز بأنظمة سياسية هشّة أو مختلة وظيفياً⁷ (Kamrava and et al., 2016: 9).

وفي هذا الإطار، برز في الثمانينيات مفهوم الدولة الضعيفة Weak State كدلالة في جانب منه، على عدم قدرة الدولة على ممارسة وظائفها، خاصة الأمن والعدالة والقانون، وفي جانب آخر على ضعفها في ممارسة الضبط الاجتماعي وإنفاذ سياساتها، ولكن بمنظور اجتماعي، طرحه جويل مجدال Joel Migdal، والذي يرجع سبب ضعف الدولة لأسباب هيكلية وبنوية، قد تكون جغرافية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ديموغرافية، بالإضافة لتعرضها للأزمات المؤقتة بشكل متكرر، وعلى فترات طويلة (Migdal, 1988: 16).

تكثف هذا الزخم من النقاش حول أمراض العديد من بلدان ما بعد الاستعمار بنهاية الحرب الباردة - في أوائل التسعينيات من القرن الماضي - مع تصاعد الصراعات الداخلية، وحالة عدم الاستقرار في أجزاء كثيرة من العالم، والتي أصبحت واضحة المعالم، مع تراجع دعم الدول الغربية لهذه البلدان، والتي كان لها الأثر الأكبر في بقاء الأجهزة والمؤسسات الضعيفة والمختلة للأنظمة العسكرية، والديكتاتوريات، ودول الحزب الواحد التي هيمنت على المشهد السياسي فيها (Iqbal and Starr, 2016: 5). فضلاً عن موجة الديمقراطية التي اجتاحت الدول النامية في

⁶ لفت جونار ميردال Gunnar Myrdal في أواسط الخمسينيات الانتباه إلى واقع أن الدول الغنية في العالم كانت تزداد غنى، على نحو مطلق وبوتيرة أسرع نسبياً من الدول الفقيرة. حيث جادل "إن التفاوت الاقتصادي بين الدول المتطورة والمتخلفة أخذ في الازدياد عموماً في العقود الأخيرة" (Myrdal, 1957: 6). كما أشار جورج وودز George Woods على نحو مماثل، إنه استناداً إلى النسب الحالية للنمو سوف تزداد نسبة عدم التكافؤ في الدخل القومي للفرد بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين أربعين من الدول النامية بنسبة ٥٠٪ في العام ٢٠٠٠ (Woods, 1966: 207).

⁷ لاحظ صامويل هنتنغتون Samuel Huntington أن الهوة بين الأنظمة السياسية المتطورة والأنظمة السياسية المتخلفة قد ازدادت، كما هو الحال في المجال الاقتصادي. وأشار إلى أن هذه الهوة السياسية تشبه الهوة الاقتصادية، وأنها متصلة بها، ولكنها ليست مطابقة لها. فقد تكون لدولة ذات اقتصاد نام أنظمة سياسية ذات درجة عالية من التطور، وقد تتمكن دول في المقابل من الوصول إلى درجات عالية من الرخاء الاقتصادي وهي تعاني سياسياً من الاختلال (Huntington, 1968: 9).

التسعينيات، وما أنتجته من حكومات جديدة، كافحت من أجل مواكبة مطالب تحرير السوق وضغوط العولمة⁸
(De Siqueira, 2014: 20).

وعليه، بدأ أن انتشار أنواع جديدة من النزاعات المسلحة ومدى تأثيرها في تفكك وانحيار مؤسسات الدولة، وتدهور الظروف الأمنية والإنسانية التي أعقبتها، يشير إلى تحدٍ جديد وغير معروف، صاغ عليه كل من جيرالد هيلمان وستيفن راتنر Helman and Ratner مصطلح الدولة الفاشلة، الذي نُشر في دورية السياسة الخارجية عام ١٩٩٢ بعنوان: إنقاذ الدول الفاشلة Saving Failed States، بحسبها "الدولة غير القادرة تماماً على حماية نفسها، والقيام بدورها كوحدات مستقلة، كما أنها تتميز بالصراعات الداخلية، والانهيار الحكومي، والتدهور الاقتصادي"⁹
(Helman and Ratner, 1993).

وقد تم توضيح المفهوم في مقالة لـ روبرت كابلان Robert Kaplan، تناولت الأوضاع في دول غرب إفريقيا بعنوان: الفوضى القادمة The Coming Anarchy نشرت في دورية أتلانتيك الشهرية عام ١٩٩٤، حيث كتب روبرت كابلان "إن الأمراض، والازدحام السكاني، والجريمة غير المبررة، وندرة الموارد، وهجرات اللاجئين، وتآكل الدول الوطنية والحدود الدولية بشكل متزايد، وتمكين الجيوش الخاصة وشركات الأمن، وعصابات المخدرات الدولية، أصبحت أكثر بروزاً في غرب إفريقيا". وقد اختتم مقالته بقوله "أن غرب إفريقيا يعتبر مقدمة مناسبة للقضايا التي غالباً ما تكون غير سارة في المناقشات الأكاديمية والسياسية، والتي ستواجه حضارتنا قريباً" (Kaplan, 1994).

ومن هنا بدأ الترويج لمصطلح الدولة الفاشلة، لاسيما بعد استخدام الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون هذا المفهوم لوصف حالة الفشل التي تكون فيها بعض الدول غير قادرة أو مستعدة لتعزيز التنمية، والتعامل مع وظائفها الأساسية خاصة الأمنية منها، الأمر الذي بدوره يقوض شرعيتها. فضلاً عما يترتب على ذلك من

⁸ يعود بقاء الدول الضعيفة في العالم، إلى دعم النظام السياسي الدولي الذي يدعم الحدود القائمة، ويساعد الأنظمة في مواجهة التهديدات والتحديات الداخلية، وحتى الخارجية في بعض الأحيان (Kamrava and el al., 2016: 13). وقد ساعد هذا النظام الدولي الداعم في إخفاء "الضعف الفعلي والعجز السياسي لـ" أشباه الدول"، حيث تسعى الدول إلى التكيف مع التحديات الجديدة والناشئة، من خلال تشكيل تحالفات محلية ودولية (Schwarz, 2008: 601). في الواقع، يمكن أن يكون للانخراط مع الدول الأخرى، كما هو الحال في العولمة، القدرة على تعزيز سلطات الدولة (Weiss, 1998: 11). وقد تكون العولمة أيضاً مساهماً مهماً في ضعف الدولة، حيث تُضعف القوى الاقتصادية الليبرالية الجديدة قدرة الدولة وتوفرها للمنافع العامة (Newman, 2009: 424).

⁹ يعد العملاق المبكر لـ هيلمان وراتنر Helman and Ratner عن "الدول الفاشلة" لعام 1993 في مجلة الفورين بوليسي؛ ودراسة ويليام زارتمان William Zartman عن "الدول المنهارة" في عام 1995، من أوائل الدراسات التي عاجلت أبرز الأزمات في أوائل التسعينيات. حيث أشار كل من هيلمان وراتنر إلى الدول الفاشلة بأنها غير قادرة على الاضطلاع بدورها ككيانات مستقلة "مثل هايتي، ويوغوسلافيا، والاتحاد السوفيتي، والسودان، وليبيريا، وكمبوديا" (Helman and Ratner, 1993). في حين أشار زارتمان إلى هذه الدول باسم الدول المنهارة، والتي لم تعد هذه الدول قادرة على القيام بالوظائف الأساسية المتعارف عليها، (مثل حالة الكونغو في الستينيات)، (تشاد، وغانا، وأوغندا في أوائل الثمانينيات)، (الصومال وليبيريا وإثيوبيا في أوائل التسعينيات) (Zartman, 1995: 2-3).

عواقب سلبية تقع على المجتمع ككل، في مختلف القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية (Patrick, 2008: 139).

وبالموازاة مع هذا الإنتاج المعرفي، شكلت هيئة المخابرات الأمريكية CIA بالتعاون مع خبراء من الجامعات الأمريكية المختلفة¹⁰ - وذلك بناء على طلب من نائب الرئيس الأمريكي آنذاك آل جور Al Gore - فرقة عمل الدولة الفاشلة SFTF، والتي ناقشت خصيصاً البحث في سبل مواجهة الدول الفاشلة، حيث تم تكليفهم بتصميم بحث تجريبي حول أسباب فشل الدولة منذ منتصف الخمسينيات فصاعداً¹¹. وقد كان الشعور العام بين المحللين أن السياسيين الأمريكيين كانوا حريصين على فهم ما آل إليه العالم مع نهاية الحرب الباردة"، وبدأ لهم أن هناك حلاً جديداً، يكمن في إنتاج قاعدة بيانات كافية حول الأحداث الرئيسة والمهمة في العالم (De Siqueira, 2014: 22).

ومن ثم كان هدف فرقة العمل SFTF هو قياس أسباب عدم الاستقرار في فترة ما بعد الحرب الباردة. وقد كانت جميع التقارير ممتلئة بالخرائط والرسوم البيانية والجداول. وأنتجت ورقة العمل عام ١٩٩٥ للمساعد في رسم خريطة حول منابع عدم الاستقرار في العالم. وفي الواقع، تجاوزت هذه المبادرة الأهداف الأولية، حيث تم إدخال بيانات متعلقة بالديمقراطية والإرهاب في سياق تحقيقهم عن الدولة الفاشلة (De Siqueira, 2014: 23).

بطبيعة الحال، وفي مواجهة الفوضى المقبلة، بدأ المحللون بتخطي مفهوم الدولة الفاشلة، وبدأت التسميات تتضاعف مع مكوناتها وأبعادها المتصورة. علاوة على ذلك، كانت الخرائط والرسوم البيانية والجداول، التي ترتبط بدراسة الدولة الفاشلة، تبدو كخطوة حاسمة أولية في بداية تحرك واسع نحو إنتاج فئات فرعية متنوعة (أبو عمرة، ٢٠١٦: ٢٠-٢١). فعلى سبيل المثال، نُشرت في عام ١٩٩٦ دراسة تهدف بشكل خاص إلى تطوير التحليلات الخاصة بالدولة الفاشلة، قدم فيها جروس Gros خمس فئات فرعية للدول الفاشلة، يميز فيها بين درجات فشل الدولة، في خطوه علمية أكثر تقدماً، معتمداً في ذلك على نظرية ماكس فيبر Max Weber لكفاءتها وموثوقيتها من وجهة نظره (Gros, 1996: 458). فيما برزت مفاهيم مشابهة - وإن اختلفت أبعادها - لفشل الدولة: كالدولة المنهارة، والهشّة، في إطار الاهتمام العالمي بتراجع قدرة الدولة على أداء وظيفتها، وهو ما تجلّى في تقرير البنك الدولي المعنون "الدولة في عالم متغير"، الصادر عام ١٩٩٧.

وكجزء من هذه المبادرات، قدمت فرقة عمل فشل الدولة SFTF التقرير الثاني لسلسلة الدولة الفاشلة، حيث عكس التقرير الذي نُشر عام ١٩٩٩ تحليلاً متعمقاً عن أنواع الإخفاقات التي تعاني منها الدول، مع تركيز متجدد

¹⁰ تتألف فرقة عمل الدولة الفاشلة SFTF من أكاديميين واتحاد الشبكة الدولية للمعلومات CIESIN لجمع البيانات وإدارتها، والمؤسسة الدولية لتطبيق العلوم SAIC لتحليل البيانات (Taylor, 2013: 34-35).

¹¹ تمثل طبيعة عمل فرقة SFTF أول محاولة رئيسية لتحديد مجموعة من الأبعاد ذات الصلة بفشل الدولة؛ كما كان هدفها النهائي هو تطوير منهجية من شأنها تحديد العوامل الرئيسية ومستوي العتبات التحذيرية Thresholds التي تشير إلى وجود مخاطر عالية في البلدان قبل عامين تقريباً (SFTF, 1995: iii).

حول الديمقراطية وثقلها في فشل الدولة (Goldstone et al., 1999). وقد عمل النموذج المطروح في التقرير، على تقديم ثلاث عوامل فقط هي: مستوى وفيات الأطفال، ومستوى الانفتاح الاقتصادي، ومستوى الديمقراطية، والتي تعتبر مجتمعة عوامل للتمييز بين الحالات الفاشلة والدول المستقرة (Goldstone et al., 1999: 51). وبعد هذا التقرير تم إصدار تقرير ثالث عام ٢٠٠٠، والذي كان الهدف منه هو تحديد خصائص الدولة التي تشكل خطراً لعدم الاستقرار السياسي في العالم¹² (Goldstone, Gurr and et al., 2000: III). وفي هذا الوقت كان البحث يعتمد على ما يقرب من ١٣٠٠ متغيراً في المجالات: السياسية، والديمقراطية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، من جميع البلدان بين عامي ١٩٥٥ إلى ١٩٩٨، وقد تم استخلاص هذه المعلومات من قواعد البيانات المقدمة من (البنك الدولي، والأمم المتحدة، ومكتب الإحصاء الأمريكي، والباحثين المستقلين)؛ بالإضافة إلى أن فريق عمل FSTF كان قد طور بيانات جديدة خاصة بهذا المشروع¹³ (Goldstone, Gurr and et al., 2000: IV).

ومن هنا اكتسب البحث الكمي المعني بدراسة الدولة الفاشلة الزخم، وكان ينمو باطراد. ففي كندا، كانت هناك مبادرة مماثلة في جامعة كارلتون، بالشراكة مع الحكومة الكندية¹⁴، وتم تقديم المؤشرات القطرية للسياسة الخارجية CIPF Fragility Index، كجزء من جهد أوسع لتمكين مشاركة دولية أكثر فاعلية في رصد وتحديد الدول الفاشلة. حيث ركزت المبادرة على ثلاث عناصر رئيسة وهي: المراقبة، والتنبيه، وتقييم الحالات المشهقة أو الفاشلة، وذلك عبر منهجية تساعد في تحليل أداء كل دولة على حدة؛ بالإضافة إلى العمل النظري المدعوم إحصائياً حول العلاقة بين فشل الدولة والمتغيرات الرئيسية المختارة. وقد تم نشر التقرير للجمهور في نهاية عام ٢٠٠٦، وكانت دول مثل: بروندي، الصومال، جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، في قمة جدول الدولة الفاشلة، كما هو الحال مع فرقة عمل فشل الدولة SFTF¹⁵. وبعد هذا الجهد أيضاً مشروعاً بحثياً طويل الأجل، يشمل عشرات الخبراء والمعينون بدراسة الدولة الفاشلة (De Siqueira, 2014: 24-25).

¹² وسعت فرقة عمل فشل الدولة SFTF من نطاق اختصاصها، لتشمل: الاستقرار السياسي، والحكم، وقدرة الدولة، والتحول الديمقراطي؛ وبعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، الدول والإرهاب الدولي. وفي منتصف عام ٢٠٠٢ كانت موجودة في مركز التنمية الدولية وإدارة الصراع في جامعة ميريلاند. وفي عام ٢٠٠٣ تم تغيير اسمها إلى فرقة العمل المعنية بعدم الاستقرار السياسي، مما يعكس حدود فكرة فشل الدولة. وفي عام ٢٠٠٥، انتقلت إلى مركز السياسة العالمية بجامعة جورج ميسون. ويمكن تلخيص المراحل التي مرت بها فرقة SFTF في الآتي: طورت المرحلة الأولى (١٩٩٥) النموذج الأساسي أو العالمي ومجموعة البيانات، في حين قامت المرحلة الثانية (١٩٩٨) بتحسين ذلك وتوسيع البيانات حتى عام ١٩٩٦، ووضع نماذج إقليمية، بينما وسعت المرحلة الثالثة (٢٠٠٠) البيانات حتى عام ١٩٩٨، وأجرت بعض التحليلات الموضوعية.

¹³ من أهم البيانات التي تم تطويرها خصيصاً لهذا المشروع، قائمة بـ ١١٤ حدثاً يشير إلى فشل الدولة، والتي بدأت بين عامي ١٩٥٥ إلى ١٩٩٨. وتظهر القائمة تواريخ البدء والانهاء لجميع الحالات الخطيرة، لأربعة أنواع من الأزمات السياسية الداخلية، وهي (الصراعات الثورية، الصراعات العرقية، وتغييرات الأنظمة السلبية، والإبادة الجماعية) - التي حدثت في الدول المستقلة التي يبلغ عدد سكانها ٥٠٠٠٠٠ نسمة على الأقل (Goldstone, Gurr and et al., 2000: IV).

¹⁴ تم تكليف الخبراء والأكاديميين بعمل البحوث في عام ١٩٩٧، وناقش التقرير الأول الذي نشر في عام ١٩٩٩، حقوق الإنسان والعمليات الميدانية.

¹⁵ انظر تقرير المؤشرات القطرية للسياسة الخارجية CIPF عام 2006. <http://www.carleton.ca/cipf2006>

وبمرور الوقت، كان البحث حول الدولة الفاشلة يتوسع من حيث النطاق والدول وحجم البيانات المنتجة، فكلما تم إدخال عدد من المتغيرات لاختبار أثرها على فشل الدولة، تمت دراسة واقتراح المزيد من الفروق الدقيقة بين الحالات الفاشلة، وبالتالي إنتاج فئات فرعية جديدة (De Siqueira, 2014: 25).

وفي السنوات الأخيرة، أصبحت تسمية الدولة الفاشلة Failed State أقل استخدامًا، بينما تم تطبيق مصطلح الدولة الهشة Fragile State دون تغيير واضح في المفهوم، كما أصبحت كلمة الهشاشة Fragility مرتبطة باستمرار، مع المخاوف الأمنية والتنمية¹⁶ (Cammack and et al., 2006: 112). وكثيرًا ما ذكرت التقارير المتتالية، التي تم إنتاجها حول الدولة الفاشلة، ضرورة العمل في هذه المجالات، لتكون مترابطة بشكل منهجي (The European Report on Development, 2009: 16).

وتمثل التجارب التي شهدتها العالم، مثل الحرب البوسنية، وما تعرضت له كل من ليبيريا، وسيراليون، من صراعات على نطاق مصغر، والإبادة الجماعية في رواندا، بالإضافة إلى حالات بعض الدول، مثل هاييتي ويوغوسلافيا، من أبرز معالم هذا الافتراض، وهو ما عكس تركيز النقاشات الأكاديمية على المناطق التي تشهد نزاعات وحروباً محلية، وإخفاقات في تعزيز التنمية. وعلى الرغم من أن الانهيار التام لسلطة الدولة ظل أمرًا نادرًا في الكثير من هذه الحالات (Cliffe and Luckham, 1999: 43)، إلا أن انتشار الصراعات المسلحة الأهلية، والأزمات الإنسانية المتكررة - التي سرعان ما تم وصفها على أنها حالات طوارئ معقدة - أبرزت أن فشل الدولة لم يكن مشكلة مؤقتة، ولا مشكلة محصورة في حالة الصومال فقط (Simpson and Hawkins, 2018: 21).

ثانيًا: الصلة بين الأمن والتنمية الاقتصادية وعلاقتها بالاستقرار السياسي

إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، انتقلت مجموعة كبيرة من البلدان الغير متجانسة، إلى قمة جدول أعمال السياسات الدولية، والتي تتميز بالمؤسسات وأنظمة الحكم المختلة والضعيفة، وغالبًا ما تترافق مع الصراع العنيف - بدرجات متفاوتة - ولا تستطيع الحفاظ على الأمن، أو إنفاذ القانون، أو تقديم الخدمات الأساسية

¹⁶ يشير جولدستون Goldstone، المسؤول عن فرقة العمل المعنية بعدم الاستقرار السياسي (المعروفة سابقًا بأسم فرقة عمل فشل الدولة)، في بداية إدارة بوش الأولى، كانت الحكومة الأمريكية تحاول تجنب مصطلح "الدولة الفاشلة"، كما تم اعتبار هذه المجموعة من الدول بمرور الوقت، كملاذات محتملة للإرهابيين (Goldstone, 2004). لذلك تم تغيير مسمى فرقة العمل المعنية بالدولة الفاشلة، لتصبح "فرقة عمل عدم الاستقرار السياسي". بالإضافة إلى ذلك، لم يتم استخدام أي علامات في التقرير الأخير، "النموذج العالمي للتنبؤ بعدم الاستقرار السياسي" (Goldstone, Bates et al., 2010). ومع ذلك، واصلت وثائق أخرى من حكومة الولايات المتحدة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، استخدام "الفاشلة" و "الهشة"، من بين غيرها من العلامات (USAID, 2005). بالإضافة إلى ذلك، يشير صندوق السلام، إنه عند تصميم المقياس، كان التركيز منصبًا أكثر على تسليط الضوء على التداعيات والأخطار التي تواجهها الشعوب عند فشل الدولة. ومع انتشار المقياس وتداوله على نطاق واسع، اتخذ الحديث عن الدول الفاشلة منحى بعيدًا عن هدفه الأساسي، وأصبح من الأحدى الاهتمام بتوسيع النقاشات حول سبل مواجهة رفع معدلات الأمن الإنساني، وتحسين مستوى المعيشة، فجاء مفهوم الدولة الهشة أكثر تعبيرًا عن هذا الهدف (أبو عمرة، ٢٠١٦: ٢٠).

لسكانها، ويشير إليها السياسيون، والدبلوماسيون، وخبراء الأمن، والعاملون في مجال التنمية، بأسم الدول الفاشلة أو الهشة.

ومن هنا أخذ مصطلح الدولة الفاشلة في التوسع، ليشمل مجالات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وأمنية، أكثر عمقاً، ووظف خبراء السياسة والأكاديميون المفهوم لربط الأمن الدولي مع الاستقرار الداخلي، وتعزيز التنمية الاقتصادية (Patrick, 2011: 6). حيث انطلقت النقاشات السياسية والأكاديمية، من افتراض كان يتوقع أن الدولة الفاشلة تمثل خطراً يتوعد بقية العالم سياسياً، وتهدد الأمن الدولي وتنتشر الاضطراب لدي جيرانها، وتؤسس ملاذات آمنة محتملة لإرهابيين ذوي أجندات عالمية (Kamrava, et al., 2016: 5).

وعلى إثره، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، عن استراتيجية جديدة للأمن الوطني مفادها "أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعرض للتهديد بدرجة أكبر، ليس من أعدائها فحسب، ولكن من الدول الفاشلة التي تعد مصدر خطر على الأمن الدولي"¹⁷. وبناء على ذلك، تركزت الكثير من جهود الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، الرامية إلى بناء الدولة في شتى أنحاء العالم على بناء القطاع الأمني، ومؤسسات الدولة القسرية: الجيش، الشرطة، الخدمة المدنية، النظام القضائي، والقيادة¹⁸ (Call, 2008: 1493).

بمعنى آخر، كانت توجهات العالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ علامة فارقة في النهج الدولي تجاه فشل الدولة، فقد تم استحضار المزيد من الاهتمام، والمزيد من المخاوف، والمزيد من الأبحاث، في محاولة لفهم المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية التي تجلبها الدول الفاشلة¹⁹.

وقد أدى ارتباط العديد من العناصر المختلفة، تحت مظلة الدولة الفاشلة، إلى زيادة الوعي حول أنماط التعبئة الجديدة الممكنة. ففي أوروبا عام ٢٠٠٣، قدم التقرير الاستراتيجي الأوروبي أيضاً الدولة الفاشلة كتهديد جديد، وتم اقتراح مجموعة من الأدوات المختلفة لتحقيق الاستقرار، وإعادة بناء الدول الفاشلة بما في ذلك الأدوات العسكرية والاقتصادية والمساعدات الإنسانية وإدارة الأزمات (Assembly of Western European Union, 2013: 15).

¹⁷ كرر هذا التحذير، وزير الدفاع روبرت م. جيتس في مقال في الشؤون الخارجية عام ٢٠١٠: "كانت التهديدات الأكثر فتكاً لسلامة وأمن الولايات المتحدة - والتي تمثلت في مدينة تحولت إلى أنقاض بسبب هجوم إرهابي - من المحتمل أنها انبثقت من دول لا يمكنها أن تحكم نفسها بشكل كافٍ أو تؤمن أراضيها. وإن التعامل مع مثل هذه الدول الممزقة أو الفاشلة هو - من نواح عديدة - التحدي الأمني الرئيسي في عصرنا".

¹⁸ على سبيل المثال، أكد مولر Mueller على الحاجة إلى ما يسمى بـ "بأعاده ضبط سياسات التعامل مع الدول التي مزقتها الحروب" Policing The Remnants of War. حيث يدعو مولر الدول المتقدمة إلى المساهمة في بناء الشرطة والقوات العسكرية المنضبطة من أجل تعزيز السلام، والنظام، والحكم الرشيد، في المناطق الهشة أو المنهارة (Mueller, 2004). وبالمثل، يحذر روبرت روتبرج Robert Rotberg من الربط بين فشل الدولة والإرهاب، ويشدد على أهمية منع فشل الدولة، بدلاً من إعادة بناء الدول بعد الانهيار (Rotberg, 2002).

¹⁹ على سبيل المثال، تعد الدراسة التي أعدها كل من رايس وبارريك Rice and Patrick، والتي جاءت تحت عنوان: مؤشر ضعف الدولة في العالم النامي Index of State Weakness in the Developing World، الصادرة عن مؤسسة بروكنجز عام ٢٠٠٣، أحد أهم الدراسات الأكاديمية التي تسهم في فهم المخاطر الاجتماعية والسياسية والأمنية والاقتصادية.

وفي نفس العام وضعت الاستراتيجية الأمنية الأوروبية الدول الفاشلة ضمن التهديدات الرئيسة التي تواجه أوروبا، حيث أوصت بأن "قد يرتبط انهيار الدولة بتهديدات واضحة مثل الجريمة المنظمة أو الإرهاب، وغالبًا ما ترتبط هذه الأنشطة الإجرامية بالدول الضعيفة أو الفاشلة" (Council of the European Union, 2003: 3-4). كما دعت استراتيجية الأمن الوطني الأمريكي، إلى إدراج التنمية باعتبارها مفتاحًا للتعامل مع المخاطر الأمنية في الدول الفاشلة، وعلى أثرها أصبحت هذه الخطوة قوية بشكل متزايد في أوروبا، وهدفًا جديدًا من قبل المنظمات التنموية (Independent Evaluation Group, 2006:1).

وبالمثل في عام ٢٠٠١، بدأ البنك الدولي مناقشة ما أطلق عليه البلدان منخفضة الدخل تحت الضغط Low Income Country under Stress (LICUS)، بما يعكس تنامي الأدبيات والمناقشات الأكاديمية، حول مشكلات الدول الفاشلة. وبعد مرور عام، أنشأت وحدة LICUS التي عملت مع وحدة منع نشوب الصراعات وإعادة الإعمار لمعالجة فشل الدولة، واستندت جهود البنك الدولي بشأن البلدان LICUS على سياسة تشغيلية جديدة تسمح للبنك الدولي بالعمل في الدول المتأثرة بالنزاعات (Independent Evaluation Group, 2006:129).

وقد جلب هذا العمل دفعة جديدة من الأبحاث الكمية لموضوع الدول الفاشلة، والتي تميزت باستخدام مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA. وبالتالي افترض زيادة القدرة في تحديد ورصد الحالات الفاشلة، استنادًا إلى نقاط الأداء. وفي عام ٢٠٠٣ أيضًا، أنشأت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ما يعرف بمجموعة الدول الهشة FSG بهدف تحسين فعالية التنمية في الدول الفاشلة، وذلك من خلال تطوير المعرفة حول قضايا هشاشة الدولة، بالمشاركة مع البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، والمفوضية الأوروبية. وعلى أي حال، يشير هذا التطور المعرفي، والمبادرات حول قضايا الدولة الفاشلة، إلى أن هناك حاجة للاعتراف بالصلة بين الأهداف الأمنية والسياسية وبين الأهداف الإنمائية.

وكان الأكاديميون والمحللون، وخبراء السياسة، يعملون على التأثير في هذا الاتجاه، وعليه تم الإعداد للعديد من المبادرات والدراسات الأكاديمية، التي من شأنها تعزيز الربط بين الأمن الدولي، مع الاستقرار الداخلي والتنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، بدأ صندوق السلام Fund For Peace في عام ٢٠٠٥، إنتاج سلسلة من التقارير تحت اسم مؤشر الدولة الفاشلة Failed state Index، والذي ينشر سنويًا من قبل مجلة الفورين بوليسي، وتغير بعد ذلك عام ٢٠١٤ ليصبح مؤشر الدولة الهشة Fragile State Index. حيث يقوم بتحليل (١٢) مؤشرًا رئيسيًا، و(١٤) مؤشرًا فرعيًا لكل منها، بهدف أن يكون أداة سهلة الاستخدام لتسهيل صنع السياسات، من خلال نهج تجريبي وموضوعي، والسبب المعلن: أنه "بدون البيانات والمعلومات الصحيحة عن مختلف الأبعاد والمشكلات -

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية - لا يمكن لصانعي القرار، العمل على تنفيذ سياسات فعالة بشأن البلدان الفاشلة" (Fund For Peace, 2013:9).

وتماشيا مع هذه الحجة المنطقية، نشرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID أيضًا، وثيقة عن الأداة التي تقوم بتطويرها لقياس هشاشة Fragility، ونظام الإنذار المبكر C\FACT، المستخدم في تحديد ورصد الحالات الهشة المتأثرة بالصراعات، والتنبؤ بها. حيث اقترحت الوكالة مصفوفة عن نتائج أداء الدولة مع الأخذ في الاعتبار أداء الدولة، من ناحية "الفاعلية والشرعية"، وعلى الجانب الآخر "المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية" (USAID, 2005: 3-4).

إن مثل هذا التحرك نحو تطوير المؤشرات، وقياس أداء مؤسسات الدولة وفهم تأثير الدولة الفاشلة، لم يكن مدفوعًا وتشجيعيًا فقط من أجل وضع السياسات الدولية الإستراتيجية للتعامل معها، ولكن أيضًا يعكس بشكل عام، النقاشات التي كانت تدور داخل قطاعات التنمية الدولية، في منتصف القرن العشرين (UNDP, 2005: 13). وعليه، تضاعفت الممارسات التي تصنف الحالات الفاشلة منذ عام ٢٠٠٦ وبعدها أضعافًا مضاعفة، وكان الدافع وراء هذا، هو الاعتقاد بأن صانعي السياسات في حاجة دائمة إلى أدوات محسنة وسهلة الاستخدام، يمكن الوصول إليها بسهولة، وقادرة على توليد بيانات وإحصاءات جيدة بشأن الدولة الفاشلة، وكيفية تخصيص الموارد لها. وتماشيًا مع هذه الممارسات، تم إنتاج مؤشرين معروفين هما "مؤشر ضعف الدولة في العالم النامي Index of State Weakness in the Developing World"، الذي نشرته مؤسسة بروكنجز عام ٢٠٠٨، والتقارير العالمي حول الصراع والحكم وهشاشة الدولة Global Report: Conflict, Governance, and State Fragility عام ٢٠٠٨، والذي نشرته جامعة جورج ماسون (De Siqueira, 2014: 33-34).

وقد كشف هذا التركيز المتنامي على دراسة الدولة الفاشلة، عن بعض الخلافات بشأن ظاهرة الدولة الفاشلة. تتعلق هذه الخلافات الشائكة، بتوصيفات الدولة على أنها ضعيفة، أو في طور الفشل أو فاشلة (Kamrava and et al., 2016: 7)، وكذلك الربط المتكرر بين الدولة الفاشلة أو المنهارة من جهة، والإرهاب والجماعات الإرهابية من جهة ثانية، بالإضافة إلى ربط خبراء السياسة، الأمن الدولي، مع الاستقرار الداخلي وتعزيز التنمية (Kamrava and et al., 2016: 4-5).

وفي الواقع، توجد أساسًا ثلاث وجهات نظر واسعة حول الدولة الفاشلة²⁰، حيث يرى بعض العلماء أن مفهوم الدولة الفاشلة مفيد من الناحية التحليلية، وخاصة من حيث دراسة العلاقات الدولية والأمن الدولي. فيما تبدو مجموعة ثانية من العلماء منفتحة أمام المفهوم، ولكنها لا ترى أنه مفيد من الناحية التحليلية، لأنه كما يقولون،

²⁰ انظر أيضًا (Milliken and Krause, 2002)، (Boas and Jennings, 2005)، (Di John, 2008) ومؤخرًا، (Ayers, 2012)، (Hampel, 2015)، للاطلاع على مزيد من التحليلات النقدية لمفهوم فشل الدولة والإيديولوجية الكامنة وراءه.

صعب التحديد، وغالبًا ما يعيرون مصطلح الدولة الفاشلة بسبب عدم دقته تحليليًا. أما علماء المجموعة الثالثة فيعادون المفهوم صراحة، إذ يعدونه مصطلح إثنياً يستخدم بدافع من أجندات سياسية مهيمنة. ويشيرون إلى حقيقة أن المصلحة الدولية، وخاصة الأمريكية ركزت على دراسة الدول الفاشلة، وخاصة بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (Kamrava and et al., 2016: 3).

وعلى الرغم من الجدل الدائر حول ظاهرة الدولة الفاشلة، الذي ينشأ عند دراسة الأوضاع المحلية والإقليمية الديناميكية للدول - بشأن الفرضية المعيارية لمؤشرات الدولة الفاشلة - التي تتجاهل كيان الدولة وبنائها واعتبارها وحدات فاشلة أو هشة²¹ (Esser, 2016: 82)، إلا أن هناك بعض الدول تكافح حكوماتها من أجل ممارسة سيطرة فعالة على أراضيها وشعوبها، بينما تقع في دائرة الفقر المدقع والصراعات المتكررة (OLowu and Chanie, 2016: 3). ولا شك أن فشل الدولة يهدد التنمية البشرية، والأمن الإنساني، ويشكل تحديات للنظام الدولي، تتطلب معها استجابة عاجلة ومتضافرة، لمواجهة الأزمات التي تلم بالمجتمعات، بغية تحقيق الاستقرار فيها. وقد لخص جيمس كرافورد James Crawford ذلك بقوله "ربما أحدث مفهوم الدولة الفاشلة العديد من المشكلات العلمية والعملية، لكن قيمته الأساسية لا تزال تتمثل في الإشارة إلى نقاش حقيقي وعاجل حول التنمية والحوكمة" (Crawford: 2007, 723).

تأسيسًا على ما سبق، يمكن القول أن الأدبيات والنقاشات الأكاديمية حول الدولة الفاشلة، تركز على مسألة عجز هذه البلدان عن تلبية احتياجاتها المحلية وعلى رأسها الأمن والتنمية، وإخفاقها في محاكاة نماذج السلوك المتوقعة، المستمدة من نموذج وظيفي مثالي للدولة في أوروبا (Schmitz, 2016: 29). وعليه، انطلقت الأدبيات السياسية والأكاديمية، من افتراض كان يتوقع من الدول ذات السيادة أن تؤدي بعض الوظائف المحددة لضمان أمن مواطنيها ورفاهيتهم في الداخل، وأيضًا لتسهيل الأداء السلس للنظام الدولي في الخارج (Schmitz, 2016: 30).

وقد اعتبرت تلك الافتراضات أن الدول التي لا تلي هذه المعايير، يرمز إليها بعدد واسع من التعابير، بما في ذلك الضعيفة، والهشة، وذات الأداء الضعيف، والفاشلة، والمنهارة، كما ثمة تعابير أقل رواجًا مثل "أزمة الدولة، والبلدان المعرضة لخطر عدم الاستقرار، والبلدان المحترقة بالتوترات والضغوط، لكن تبلور أخيرًا إجماع بين الأكاديميين وصناع السياسات، قضى باستخدام تعبير "الهشة، والفاشلة، والآيلة إلى الفشل"، وكلها مفاهيم تشي بتزايد الظروف الخطرة على كلا المستويين الداخلي والخارجي (همزاوي، ٢٠١٠).

²¹ يشير دانييل إيسر Daniel Esser إلى أن مفهوم الدولة الفاشلة يحول دون اعتبار أن بمقدور ديناميات ما دون الدولة، أن تمثل لبنات بناء للأمن البشري ولتوفير خدمات محسنة. كما يتجاهل أدلة قدمتها مدن في مناطق نامية في جنوب الكرة الأرضية، على أن الغياب الفعلي لهياكل الدولة الفاعلة، لا ينقلب آلياً إلى فوضى (Esser, 2016: 82).

كما أن الوظائف التي تحتاج الدولة للقيام بها تتطور على الدوام، فأولى الكتابات حولها استندت إلى المفهوم الفييري للدولة، الذي يتطلب سلطة سياسية على رقعة جغرافية معينة لها حدود واضحة وسيادة دائمة، واحتكار الحكومة لأدوات القوة الشرعية وتمتعها باعتراف دولي، لكن المفهوم حول ما يفترض أن تقوم به الدولة، أخذ يتوسع أخيراً عاكساً بذلك صعود دولة الرفاه في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية (Patrick, 2006: 24-25). وفي الوقت المعاصر، تتوقع الكتابات أن توفر الدولة مجموعة من الوظائف المركبة، بوسائل مركزية/ لا مركزية، لإنتاج جملة واسعة من السلع السياسية لمواطنيها الذين يعيشون ضمن حدودها (Rotberg, 2003: 4).

في المقابل، ونظراً لكثرة المفاهيم حول الدولة، والمعايير العالمية التي توضع لتحديد ما يُشكل دولة قوية ومعافاة، يواجه الباحثون والمهتمون على حد السواء، متاعب في مجال الاتفاق على ما يُشكل دولة فاشلة أو على طريق الفشل. فإذا طبقت التعريفات القصوى، فإن كل الدول بما في ذلك الديمقراطيات الصناعية الغربية تفشل إلى حد ما، وإذا ما استخدمت تعريفات أقدم وأضيق، كتلك التي استخدمها فير، فما من دولة تفشل ما دامت تدافع عن حدودها، وتحافظ على استخدام وسائل القوة المشروعة (Ziaja, 2012: 60).

وبالتالي، لم يكن مستغرباً أن يمر مفهوم الدولة الفاشلة بمراحل من التطور المفاهيمي والنظري، مشابه لذلك الذي مرت به الدولة (Sanin, 2011: 24). حيث استندت العديد من الكتابات على النموذج الفييري، واستخدمت أول الأعمال التعريفية حول فشل الدول، تعبير الدولة الفاشلة للإشارة إلى ظاهرة جديدة تثير القلق تصبح بموجبها الدولة غير قادرة البتة على الحفاظ على ذاتها كعضو في المجتمع الدولي (Kaplan, 1994). وبالمثل، جادل باحثون آخرون، بأن الدولة الفاشلة تظهر حين "تفقد الحكومة المركزية احتكار استخدام وسائل العنف". وهكذا، وفق هذه التعريفات، تتميز الدولة الفاشلة بالصراعات، وليس فقط بالحوكمة الضعيفة، فهي تظهر علامات التوتر الداخلي، والمخاطر والخصومات (Ziaja, 2012: 42).

ثالثاً: الثبات والتغير في التعريف بالدولة الفاشلة

كما تمت الإشارة أعلاه، ركزت النقاشات الأكاديمية والسياسية منذ نهاية الحرب الباردة، على مجموعة محددة من الدول النامية، وقد رافق ذلك تطبيق مجموعة من التعبيرات والتصنيفات والمعايير متعددة الأبعاد على هذه الدول، في محاولة لتحديد مشكلات متصاعدة الأهمية في بنيتها، يمكن تعريفها وتحليلها، والتي عادة ما تتميز بالمأزق السياسي المطول، وتراجع شرعية مؤسساتها، وتعاني آثار الصراعات الأهلية والاضطرابات المدنية، وانعدام التماسك المؤسسي، والمنافسة العنيفة في السيطرة على الموارد، وتدهور مؤشراتهما الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي، فهي تتجه نحو الفشل التام، وفي أسوأ الأحوال، يمكن اعتبارها بالفعل دول منهاره، مع مستويات عالية من الصراع المسلح واسع النطاق، واختفاء سلطة الدولة على الصعيدين المركزي والمحلي، فضلاً عن تدهورها في أداء وظائفها الأساسية.

وقد عكست الزيادة في أعداد الدراسات والأدبيات الأكاديمية، الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة، وبخاصة في مدي تأثيرها على الأمن العالمي؛ وذلك بالنظر إلى نطاق المنظمات الإرهابية والإجرامية عبر الوطنية، والفراغ الناجم عن انهيار السلطة الوطنية في هذه الحالات، بالإضافة إلى عدم قدرتها في السيطرة على كامل أراضيها، والتي عادة ما ينظر إليها على أنها سمة أساسية لهذه المجموعة من الدول (Simpson and Hawkins, 2018, 19).

في الوقت نفسه، شرعت المؤسسات التنموية الدولية - الرسمية والخاصة - في النظر إلى هذه الحالات من الدول النامية، والتي غالباً ما تتميز: بالتدهور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني الحاد والمستمر، وكثيراً ما تجمع بين ارتفاع مستويات الفقر، وإخفاق في تعزيز التنمية، وسوء الحالة الصحية، ونتائج التعليم، فضلاً عن تراجع مجالات حقوق الإنسان، ومؤشرات الحوكمة. هذا، إلى جانب إثارة المخاوف الدولية حول الآثار غير المباشرة التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار العالمي، مثل: الهجرة القسرية، والتدفقات الهائلة من اللاجئين والمهاجرين، والعبء الذي يفرضه ذلك على البلدان المضيفة، وتدفقات الأسلحة غير المشروعة، وتدخل الجماعات الإجرامية المسلحة غير القانونية في الدول المجاورة، وتعطيل التجارة الدولية التي يسببها ارتفاع مستويات انعدام الأمن (Simpson and Hawkins, 2018, 19-20).

ولأسباب تتعلق بضرورة فهم طبيعة التهديدات الأمنية، والكوارث الإنسانية التي تنشأ عن مثل هذه الحالات من الدول، تميل الكثير من الأبحاث إلى التركيز على تلك المجموعة من الدول النامية، التي ينظر إليها على أنها في مرحلة متقدمة من الهشاشة، أو عرضة للفشل التام والانهيار. وبالرغم من صعوبة التمييز بين هذه المراحل، وتحديد معاييرها، والأبعاد الرئيسة المميزة لها في ظل تعدد السيناريوهات التي تكون عليها هذه المجموعة من الدول (Brinkerhoff, 2014: 334)، إلا أنه غالباً ما يكون النزاع السياسي بين الحكومات المركزية، وجماعات المعارضة، ينزلق نحو الصراع المسلح، أو فقدان المركز السياسي سيطرته الفعالة على أجزاء كبيرة من إقليم الدولة. بالإضافة إلى ظهور علامات أخرى، تتمثل في اختفاء الخدمات والمنافع العامة، والتي قد تسهم في تراجع شرعية الدولة وصعود السخط الشعبي، وهو الأمر الذي بدوره يمكن أن يغذي الصراع المسلح على هياكل الدولة القائمة، فضلاً عن القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي في القطاع الرسمي الإنتاجي، وإلى غير ذلك من انتشار الأنشطة غير القانونية مثل تجارة الأسلحة غير المشروعة، والاتجار بالبشر، والأعمال الاستخراجية غير القانونية والقرصنة البحرية (Simpson and Hawkins, 2018: 20). وبالتالي، يميل غالبية السكان في مثل هذه الحالات، إلى التكيف مع هذه الأوضاع للبقاء على قيد الحياة، أو أنهم يضطرون إلى البحث عن ملجأ خارج الحدود الوطنية (Anten and et al, 2012: 21).

وهناك أمثلة كثيرة من الدول التي تستوفي هذه المعايير، نتيجة للحروب الأهلية واسعة النطاق فيها قبل نهاية الحرب الباردة، مثل: أفغانستان، وكمبوديا، وموزنبيق وأنجولا. بينما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مروراً بعالم

ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والتي ازدادت فيها أعداد هذه الدول، بإضافة حالات مثل: البوسنة، واليمن، ورواندا، وليبيريا، وسيراليون، وساحل العاج، والسودان، وجمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الآونة الأخيرة، انضم إليها (جنوب السودان، وليبيا وسوريا)، وفي أقصى القارة الإفريقية كانت هناك دولة النموذج، وهي (الصومال)، والتي اختفت فيها جميع مظاهر السلطة الوطنية، بحكم الأمر الواقع (Simpson and Hawkins, 2018: 20-21).

وفي السياق نفسه، هناك أيضًا مجموعة أخرى من الدول التي لفتت انتباه المحللون والخبراء الدوليين، وهي التي تظهر عليها علامات وجود احتلال وظيفي عميق، من الناحية السياسية والاقتصادية، على امتداد فترات زمنية طويلة (Schwarz, 2008: 602)، (Boege and el al, 2008: 3)، وذلك بالرغم من أنه لم يترجم إلى نزاع مسلح مفتوح، وواسع النطاق، وعنيف بين الحكومات المركزية والحركات المتمردة. وفي مثل هذه الحالات وجد المحللون والخبراء الدوليون أن الزيادة في درجة فشل الدولة كان تدريجيًا، وأن النتائج المترتبة على رفاهية سكانها لم تكن أقل ضررًا من الحالات السابقة. وتتمثل هذه الفئة من الدول في: هايتي، غينيا الإستوائية، زيمبابوي، ومؤخرًا فنزويلا (Simpson and Hawkins, 2018: 21).

ويشير الواقع العملي، إلى أن إحدى نتائج الاهتمام الدولي المتزايد بالدول الفاشلة، هي أنها أدت إلى إجراء أبحاث تسعى إلى تحديد علامات الإنذار المبكر، والاتجاهات المرتبطة به، من رصد الحالات المتأثرة بالصراعات، والتنبؤ بها، والإجراءات العلاجية الموصوفة²² (Brinkerhoff, 2014: 335). وتشير الدلالات الأخرى، إلى أن المجتمع الدولي، كان يميل إلى الذاتية، والانتقائية في التعامل مع مثل هذه الفئة من الدول، وكذلك الأمر بالنسبة للمعايير المستخدمة لإدراج المزيد من الحالات الفاشلة تحت إطارها (Iqbal and Starr, 2016: 13).

بهذا المعنى، توسعت قوائم الحالات الفاشلة، وتقلصت بناء على هذه المعايير، والمؤشرات المختارة، والوزن النسبي الممنوح لكل منها، وكذلك منطق تحديد مستوى العتبات Thresholds المطبقة في المقاييس المختلفة (Sanin, 2011: 7). ويعتبر هذا جزءًا من انعكاس الخبرة المتنوعة لأولئك الذين تم الاستعانة بهم من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والسياسة وخبراء الأمن، لوضع مثل هذه النماذج التحليلية لدراسة ظاهرة فشل الدولة. هذا بجانب تغيير جدول أعمال السياسة الخارجية للدول الغربية المانحة، بناء على مدى تأثير مثل هذه الحالات الفاشلة على مصالحها الوطنية (Simpson and Hawkins, 2018: 21).

²² على سبيل المثال، محاولة مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group، وهي منظمة غير حكومية دولية، تأسست عام ١٩٩٥، في أعقاب النزاعات في رواندا والصومال والبوسنة. حيث إنها تحتفظ بمعلومات موجزة عن البلدان التي تمر بالصراعات، أو تكون عرضة لها، وذلك من خلال منشوراتها التي تقدم المشورة، بشأن منع النزاعات وحلها.

وبطبيعة الحال، لا توجد حاليًا مجموعة مُحكّمة من المعايير أو القواعد التوجيهية، التي يمكن تطبيقها لتحديد الحالات الفاشلة (Ziaja, 2012: 58). فمن ناحية أولى، قد تعطي بعض التعريفات والمؤشرات، الأولوية لوجود الصراع المسلح أو عدمه، سواء كان مستوى منخفضًا من الإضرابات، أو نزاعًا مسلحًا عنيفًا ومفتوحًا بين مجموعات محددة بوضوح. في حين يركز البعض الآخر، على اعتبارات منع الأزمات، ورصد الحالات المتأثرة بالصراعات، والتنبيه بها - مثل نظام الإنذار المبكر - والتي توضح مدى الانشقاقات أو الصدع داخل تلك المجتمعات، وتدابير التخفيف من حدة الصراع التي يمكن تطبيقها. ومن ناحية ثانية، تؤكد بعض النماذج التحليلية على أهمية المؤشرات الاجتماعية، والاقتصادية، ونوعية السياسات المتبع في مثل هذه الدول، فضلًا عن أدائها المؤسسي، وذلك على امتداد أبعاد مختلفة تتمثل في: تقديم الخدمات العامة، والنمو الاقتصادي، والشفافية، ومستويات الفساد، والإدارة المالية، وحقوق الإنسان، وجودة الانتخابات، والتقدم المحرز في الحد من الفقر. في حين يركز البعض الآخر، على قياس التماسك الوطني، والذي يتمثل في: مدى الانشقاقات، والانقسامات على أسس عرقية وطائفية، وما يصاحب ذلك من مظالم اجتماعية (Simpson and Hawkins, 2018: 21-22).

وتعج الكتابات السياسية والأكاديمية بتعريفات مختلفة لماهية الفشل الذي تعاني منه الدول، وأصبح استخدام تعبير الدولة الفاشلة Failed State - الذي غالبًا ما يحل محله مصطلح الدولة الهشة Fragile State دون تحول واضح في المعنى الأصلي - من الأمور المثيرة للجدل. وعلى الرغم من وجود أبعاد شائعة للاستدلال على حالة هشاشة الدولة أو فشلها، ومنها: العنف، والعدالة، والمؤسسات، والسياسات الاقتصادية المتبعة والقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات، فإنه لا يوجد تعريف متماسك متفق عليه بين المعنيين بهذا المصطلح. وترجع هذه الاختلافات في التعريفات جزئيًا إلى الحساسية السياسية الشديدة لمفهوم حديث نسبيًا، يلقي بظلال الشك - سواء ضمناً أو صراحةً - على الأولويات السياسية لبلد ما، أو على قدرته على تحقيق هذه الأولويات (The European Report on Development, 2009: 55). ويمكن نظريًا رصد عدة تعريفات للدولة "الفاشلة" انظر الجدول (١-١) ²³.

في هذا السياق، تم تطوير بعض التعريفات المركبة لفشل الدولة - والتي اكتسبت الأهمية فيما بعد - في محاولة لالتقاط الأبعاد المتعددة للظاهرة. ويمثل إسهام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في هذا الصدد، أحد المحاولات الرائدة في تعريف الدولة الفاشلة، والذي تم الاعتماد عليه لاحقًا في بناء مجموعة من المعايير التوجيهية والتشغيلية لوكالات التنمية المانحة، التي تعمل في مثل هذه البيئات الصعبة والمعقدة. حيث تجادل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالآتي: "تظهر الدول الفاشلة عندما تفتقر الحكومات وهياكل الدولة إلى القدرة، وفي بعض

²³ للحصول على مزيد من المعلومات، وقائمة أكثر شمولًا خاصة بتعريفات الحالات الهشة التي تستخدمها المنظمات الدولية المانحة، والمقارنة بينها يرجى الاطلاع على الأعمال المقدمة من (Cammack et al., 2006)، (Ferreira, 2017)، (Ziaja, 2012)، (De Siqueira, 2014).

جدول (١-١) التعريفات المختلفة للدولة الفاشلة

المؤسسة	المفهوم	التعريف
البنك الدولي World Bank	الدول الهشة Fragile States	<p>تبني البنك الدولي مصطلح "الدول الهشة" المستخدم على نطاق واسع - مع الجهات الفاعلة الإئتمانية الدولية الأخرى (World Bank, 2005:1). وطبقاً للتعريف الخاصة بالبلدان المنخفضة الدخل تحت الضغط LICUS، يحدد البنك الدول الهشة، من خلال مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA، حيث تتشارك هذه الدول الهشاشة في جانبين معينين:</p> <ul style="list-style-type: none"> • سياسات الدولة ومؤسساتها ضعيفة في هذه البلدان: مما يجعلها ضعيفة في قدرتها على تقديم الخدمات لمواطنيها، والسيطرة على الفساد، وافتقارها للحكم الرشيد. • تواجه مخاطر الصراع وعدم الاستقرار السياسي <p>ينظر مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA في (١٦) معياراً، وأربعة مجموعات وهي: الإدارة الاقتصادية، والسياسات الهيكلية، وسياسات الإدماج الاجتماعي والإنصاف، وإدارة ومؤسسات القطاع العام، لدول التصنيف على مقياس من (١) إلى (٦). تعتبر الدولة هشة إذا كانت نقاطها تساوي أو أقل (٣,٢).</p> <p>والحالات الهشة هي التي تمر بفترات عصبية، عندما تفتقر مؤسسات الدولة إلى القدرة أو المساءلة أو الشرعية للتوسط في العلاقات بين المواطنين والدولة، مما يجعلها عرضة للعنف. (World Bank, 2011: 16) وتحدد "الحالات الهشة" بناء على تاريخها في السنوات الثلاث الماضية. World Bank (2017)</p>
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	الدول الهشة Fragile States	<p>تتميز "الدولة الهشة" بالقدرة الضعيفة على القيام بوظائف الحكم الأساسية، وتفتقر إلى القدرة على تطوير علاقات بناءة مع المجتمع. غير أنها أكثر عرضة للصدمات الداخلية أو الخارجية مثل: الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية. في حين تظهر الدول الهشة الأكثر مرونة القدرة والشرعية والسلطة لحكم مواطنيها وأراضيها، وهذا ما يمكنهم من الإدارة والتكيف مع الاحتياجات والتوقعات الاجتماعية المتغيرة، والتحولت في النخبة والاتفاقات السياسية الأخرى، والتعقيد المؤسسي المتزايد. (OECD, 2012: 15)</p>
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID	الدول الهشة Fragile States	<p>تستخدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID مصطلح "الدول الهشة" للإشارة بشكل عام إلى مجموعة واسعة من الدول الآيلة إلى الفشل والفاشلة. ومع ذلك فإن التمييز بينها ليس دائماً واضحاً عند التطبيق، حيث نادراً ما يمكن التنبؤ بالطريق التي تسلكه الدول الهشة سواء إلى الفشل أو المرونة والانتعاش، وقد تخفي عددا من المعايير مثل: التمردات، والاضطرابات العنيفة، وما إلى ذلك .. والتي قد تكون عوامل مهمة في لرصد الهشاشة.</p> <p>وتستخدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مصطلح القابلية للتأثر vulnerable للإشارة إلى الدول غير القادرة أو غير الراغبة في ضمان توفير الأمن والخدمات الأساسية لأجزاء كبيرة من سكانها، حيث تكون شرعية الحكومة موضع شك. وهذا يشمل الدول التي تفشل أو تتعافى من الأزمة.</p> <p>كما تستخدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مصطلح "الأزمة"، للإشارة إلى تلك الدول التي لا تمارس فيها الحكومة المركزية سيطرة فعالة على أراضيها، أو غير قادرة أو غير راغبة في ضمان تقديم الخدمات الحيوية إلى أجزاء كبيرة من أراضيها، حيث تكون شرعية الحكومة ضعيفة أو غير موجودة، ويتفشى فيها الصراع العنيف أو يوشك ان يبدأ. (USAID, 2005: 1)</p>

وزارة التنمية الدولية البريطانية DFID	الدول الهشة Fragile States	على الرغم من أن معظم البلدان النامية هشة في بعض النواحي، فإن التعريف العملي الخاص بوزارة التنمية الدولية DFID للدول الهشة يغطي تلك الحالات التي لا تستطيع أو لا تقوم فيها الحكومة بتوفير الخدمات الأساسية لغالبية شعبيها، بما في ذلك الفقراء. تتمثل أهم وظائف الدولة في الحد من الفقر، والسيطرة الإقليمية، والسلامة، والأمن، والقدرة على إدارة الموارد، وتقديم الخدمات الأساسية. وتجدر الملاحظة إلى أن وزارة التنمية الدولية البريطانية لا تقصر تعريفها للدول الهشة على المتضررين من الصراع. ومؤخرًا، تم استخدام تعبير الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات Fragile and Conflict-Affected States. (DFID, 2005: 7)
الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA	الدول الهشة Fragile States	وفقًا للمؤشر القطري للسياسة الخارجية CIPF، فإن الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل، وتحتاج إلى إظهار الفاعلية في الخصائص الأساسية الثلاثة السلطة والشرعية والقدرة. (أو حسب لغة البنك الدولي في التعبير عن هذه الأبعاد الثلاثة - الأمن والعدالة والوظائف). يقيس التعريف مدى اختلاف الخصائص الفعلية للدولة عن وضعها المثالي. وبالتالي، فإن جميع الدول هشة إلى حد ما. ووفقًا للتعريف فان ضعف الدولة في واحد أو أكثر من الأبعاد الثلاثة، من شأنه أن يؤثر سلبًا على هشاشتها. وبهذا المعنى، ينظر التعريف فقط في الحالات الآيلة إلى الفشل، الفاشلة، والمنهارة. (Carment and Samy, 2012: 4)
المفوضية الأوروبية European Commission	حالات الهشاشة Situations of fragility	يشير مصطلح "الهشاشة" إلى الهياكل الضعيفة أو الفاشلة، وإلى الحالات التي ينهار فيها العقد الاجتماعي، بسبب عجز الدولة أو عدم استعدادها للقيام بوظائفها الأساسية، والوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها فيما يتعلق بتقديم الخدمات، وإدارة الموارد، وسيادة القانون، وتداول السلطة بشكل شرعي، وأمن وسلامة السكان، وحماية وتعزيز حقوق وحريات المواطنين. (European Commission, 2007: 5)
بنك التنمية الأفريقي African Development Bank	الدول الهشة Fragile States	الهشاشة هي اختلال ناتج عن الضغوطات والتحديات - الداخلية والخارجية - التي تواجهها كل من الدولة ومجتمعها، وفي قدرتها على إدارتها. في أقصى الحدود، يتم التعبير عن "الهشاشة" نتيجة وجود الصراع أو انهيار وظائف الدولة. وبالتالي، فإن الهشاشة هي الوجه الآخر للمرونة، والذي يعرف على أنه قدرة الدولة على إدارة هذه الضغوط من خلال المؤسسات والعمليات والقدرات الفعالة التي تبني الشرعية والتماسك الاجتماعي. (African Development Bank, 2014: 2)

ملاحظة: من إعداد الباحث

الحالات الإرادة السياسية، في أداء وظائفها الأساسية لتوفير السلامة العامة، والحكم الرشيد، والحد من الفقر لمواطنيها، وتشمل الوظائف ذات الأولوية: ضمان الأمن والعدالة، وإنشاء بيئة مواتية لتقديم الخدمات الأساسية العامة، والأداء الاقتصادي القوي، وتوفير فرص العمل (OECD-DAC, 2005: 2).

ومن الجدير بالذكر، أن هذا التعريف يعترف بالصلات بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية لفشل الدولة، في إشارة إلى أن وجود أوجه قصور في مجال واحد من الممكن أن يقوض بدوره التقدم في المجالات الأخرى²⁴.

كما كانت جهود البنك الدولي World Bank من الإسهامات الرائدة الأخرى لمحاولات تفسير ظاهرة فشل الدولة. ففي عام ٢٠٠٢، قام البنك الدولي، بتطوير مفهوم البلدان منخفضة الدخل تحت الضغط LICUS، لتبسيط الضوء على التحديات التي تواجه هذه الكيانات غير المستقرة، واستعراض الأبعاد الرئيسة للدولة الفاشلة، ووضع مؤشر يسمح بتقييم درجة فشل أو هشاشة حالات معينة²⁵. وفي الوقت الذي تم فيه تطوير هذا المفهوم لأول مرة، كانت مجموعة البلدان منخفضة الدخل تحت الضغط LICUS، هي تلك التي يقل دخل الفرد فيها عن ٨٢٥ دولارًا أمريكيًا²⁶.

وبالإضافة إلى انخفاض معدلات الدخل، فقد عانت هذه البلدان مزيجًا من ضعف الحوكمة، والسياسات الرديئة والمؤسسات المنهكة، حيث احتلت المرتبة الأدنى - الخمس السفلي - على مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA. ومن الجدير بالذكر، أن فكرة رصد البلدان منخفضة الدخل تحت الضغط LICUS، لم تكن نتيجة ظهور مثل هذه المؤشرات السلبية بشكل عرضي - أي كنتيجة لعوامل الاجهاد قصيرة الأجل، بل إنها عوامل سلبية استمرت على مدى فترات طويلة من الزمن، مما يشير إلى وجود مشاكل هيكلية عميقة (World Bank, 2006: 4).

وبطبيعة الحال، أدت الجهود التي بذلتها المنظمات الدولية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والبنك الدولي World Bank، إلى تحسين وضوح التعريف، وإدراك الأهمية المتزايدة للأبعاد الغير متعلقة بالأمن، والتي غالبًا ما تندرج تحت عنوان الحكم الرشيد. وبالتالي ساهم ذلك في توضيح الأمراض المعقدة التي تصيب الدول

²⁴ يشير تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إلى أن هناك تمييزًا جوهريًا بين القدرة والإرادة السياسية للحكومات، فيما يتعلق بتأمين هياكل الدولة من أداء وظائفها الأساسية. حيث إنه بناء على تشخيص هذه المتغيرات الحرجة، يلزم اتخاذ تدابير علاجية مختلفة. وعليه يعتبر هذا التمييز بمثابة محاولة تصحيحية في مجال الدراسات التنموية، والتي تركز على أهمية تعزيز الإرادة السياسية للحكومات البلدان النامية، من أجل تقديم الخدمات العامة وتحسين رفاهية مواطنيها والحد من الفقر المدقع.

²⁵ استخدم البنك الدولي مصطلح البلدان منخفضة الدخل تحت الضغط LICUS حتى عام ٢٠٠٦، وبعدها تبني مصطلح "الدول الهشة" - المستخدم على نطاق واسع - مع الجهات الفاعلة الإنمائية الدولية الأخرى.

²⁶ يستخدم البنك الدولي معدل دخل الفرد ٨٢٥ دولار أمريكي باعتباره الحد الأدنى/ الشرط - من بين أمور أخرى - الذي عليه تحدد أهلية البلدان التي لها أحقية الوصول إلى موارد جمعية التنمية الدولية International Development Association، وهي نافذة القروض الميسرة التابعة للبنك الدولي.

الفاشلة. وقد كانت إحدى النتائج ذات الأهمية هو الاعتراف بالحاجة إلى فهم أعمق لفشل الدول، ليس فقط بالنظر إلى الدول التي لم تنزلق بعد في نزاع مسلح مفتوح، ولكن بمتابعة الدول التي تظهر مستويات عالية من عدم الاستقرار (Simpson and Hawkins, 2018: 24).

وقد تضمنت المتغيرات الجديدة لأداء الدولة على: تقديم الخدمات العامة، والنمو الاقتصادي، والحد من الفقر المدقع، بالإضافة إلى متغير الشرعية، الذي يتمثل في مدى قبول الدولة في أدوارها التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، من جانب مواطنيها؛ في مقابل الامتثال المجتمعي لمطالب الدولة. وبالتالي تشير أوجه القصور في هذه المتغيرات إلى مدى استعداد الدولة: لدعم النمو الاقتصادي، وقدرتها في خلق فرص العمل، وتوفير الخدمات العامة، والحد من الفقر المدقع، هذا بجانب ضعف الشرعية، وزيادة احتمالية تفشي الصراع العنيف وفشل الدولة (Simpson and Hawkins, 2018: 24).

في المقابل، يتمثل أحد الانتقادات الجوهرية لمثل هذه التعريفات، التي تستند على الأبعاد المتعددة لفشل الدولة، في أنها تميل إلى أن تصبح مفاهيم متداخلة، بحيث يتشابه فشل الدولة مع المشكلات الأكثر انتشاراً، و المتمثلة في: انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتدهور مؤشرات التنمية البشرية، وانخفاض مستويات الديمقراطية، وضعف شرعية الدولة، بالإضافة إلى السمة الأساسية التي تميز العديد من البلدان النامية - إن لم يكن جميعها - وهي انخفاض معدلات الدخل. وبالتالي فقدان المفهوم لتركيزه وقيمه التحليلية وأهميته السياسية (Simpson and Hawkins, 2018: 24).

وقد يحدث هذا لأن مثل هذه التعريفات الخاصة بكل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والبنك الدولي World Bank، تخفق في التمييز من ناحية، بين الأعداد الكبيرة من الدول النامية، التي تفشل في الوفاء بمثل هذه المعايير الواردة في الركائز الثلاث، على المدى القصير، وهي: القدرة على أداء الوظائف الأساسية، والشرعية والمساءلة، وهيئة بيئة مواتية للنمو الاقتصادي؛ ولكنها، في المقابل، وعلى مدى فترات زمنية طويلة قد تظهر درجة عالية من المرونة الواضحة، ولا تنزلق إلى فخ الفشل والانهيار. ومن ناحية أخرى، قد تظهر بين تلك الحالات - التي تعاني من مثل هذه النكسات المتكررة والممتدة على فترات زمنية طويلة - دولاً تتمتع بالاستقرار على المدى الطويل، ولا تعاني من تفشي الصراع المسلح. لذلك يشير الخبراء والمحللون السياسيون بأنه لا ينبغي أن تصنف مثل هذه الدولة على أنها فاشلة.

بمعنى آخر، على الرغم من عدم إحراز أي تقدم يذكر في مثل هذه الحالات الفاشلة، فيما يتعلق بتحسين المجال الاجتماعي العام، والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي مقبولة، إلا أن هذه الحالات من الدول تخطى - سلطة سياسية مركزية، وتدافع عن حدودها، وتحافظ على استخدام وسائل القوة المشروعة.

وقد ساهمت العديد من المحاولات الأكاديمية، والنقاشات السياسية، في الحد من استخدام تعبير الفشل على نطاق واسع، واقتصار تطبيقه على البلدان التي تفتقر إلى محفزات التنمية والديمقراطية. فعلى سبيل المثال، من شأن أحد المقاربات النظرية - التي تميز الدول الفاشلة عن غيرها من الدول المرنة أو المستقرة - أن يطبق المصطلح بشكل صارم على تلك الدول التي تفشل في ممارسة الاحتكار للاستخدام المشروع للقوة، أو التي تفشل في تطوير القدرات البيروقراطية الأساسية، وبخاصة المتعلقة بقدرتها في فرض الضرائب المشروعة، أو التي تفشل في التأكيد على أن مؤسساتها تتفوق على القواعد المتنافسة غير الحكومية، أو التي تسيطر على كامل أراضيها الوطنية (Putzell, 2010: 2-3). ومع ذلك، فإن إحدى المشكلات الناشئة عن استخدام هذه المجموعة المقيدة من المعايير، هي أنها قد تخفي في الواقع اختلالات وظيفية خطيرة في جوانب أخرى من وظائف الدولة الجوهرية. حيث أن حجب مثل هذه الاختلالات الهيكلية، والانشقاقات الداخلية، وتزايد المظالم الشعبية داخل المجتمع، قد تؤدي في النهاية إلى تفشي الصراع العنيف، وبالتالي فشل الدولة (Simpson and Hawkins, 2018: 25).

فعلى سبيل المثال، قد تكون الدولة قادرة على احتكار وسائل الإكراه، وقادرة على حماية مواطنيها من العنف على نطاق واسع من أطراف ثالثة، ولكنها تعاني من أوجه قصور خطيرة في وظائفها الأخرى، أو تخاطر بتقويض شرعيتها - على المدى الطويل - إذا كانت تستخدم مثل هذه الوسائل بانتظام ضد سكانها، لضمان الامتثال لها. وبالمثل، قد تؤدي الطريقة التي تحقق بها الدولة احتكار فرض الضرائب (سواء كان ذلك عن طريق الابتزاز أو عن طريق عقد مالي)، وكذلك كيفية استخدام العائدات التي تم جمعها على هذا النحو (لصالح النخبة أو للصالح العام)، إلى تعزيز الشرعية أو إضعافها.

ولا ينتقص هذا بأي حال من الأحوال الدور المهم الذي تلعبه القدرات القسرية للدولة، والوصول الإداري في تمكين الدولة من ضمان السلام داخل حدودها الوطنية. بيد أن الاعتماد المفرط على الأدوات القسرية المتاحة لها، وإهمال الأبعاد الأخرى لمسؤوليتها: مثل تحسين رفاهية المواطن، يعني أن الدولة تعتمد بشكل أساسي على الخيار الأول، والذي بدوره يؤدي إلى تراجع التزامها برفاهية شرائح كبيرة من سكانها، وفقدان السلطة لشرعيتها (Simpson and Hawkins, 2018: 26).

ويجدر التنويه هنا إلى أنه على الرغم من انفصال أبعاد فشل الدولة المتمثلة في: بسط السلطة، والقدرة في توفير الخدمات الأساسية، والحفاظ على الشرعية، من الناحية المفاهيمية، إلا أنها مترابطة وتعزز بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، حتى لو كانت تطلعات المواطنين تختلف باختلاف الثقافات والبلدان، فيمكن اعتبار القدرة على ضمان احتياجات السكان الأساسية، وحقوقهم الإنسانية، شرطاً لشرعية مؤسسات الدولة. في المقابل، قد يظهر فشل الدولة في صور شديدة التنوع من حيث الكم والنوع عبر البلدان المختلفة، ويمكن أن تنجم عن عوامل مختلفة، بداية من الصراعات العنيفة وصولاً إلى التآكل التدريجي لقدرة الدولة وشرعيتها؛ كما أنها قد تظهر بدرجات متفاوتة من

الحدة، وتصبح وظائف الدولة أكثر عرضة للانهيار في فترات الانتقال السياسي، أو الاقتصادي، أو فترات عدم الاستقرار السياسي الشديد، أو فترات إعادة البناء السياسي، وبناء الدولة في البلدان المتضررة من الصراعات (The European Report on Development, 2009: 17).

ويمكن ملاحظة الاهتمام الأكاديمي المتزايد بدراسة الدولة الفاشلة، والوعي المتنامي في المجتمع الدولي بضرورة التعامل مع مجموعة القضايا المتعلقة بظاهرة فشل الدولة، التي طرأت على الساحة الدولية، منذ نهاية الحرب الباردة. وبطبيعة الظروف التي دفعت حكومات الدول المتقدمة والمنظمات الدولية - الرسمية والخاصة - من أن تنخرط بنشاط في رصد وتحديد مثل هذه الدول، يختلف تصنيفاتها سواء (الضعيفة أو الآيلة إلى الفشل أو الهشة أو الفاشلة .. الخ). ومع ذلك، كانت عمليات تحديد الهوية هذه غير مكتملة وغير كافية في تصوراتهم لمثل هذه الحالات وبخاصة الحالات الفاشلة والهشة (Iqbal and Starr, 2016: 12).

إن ظاهرة الثبات والتغير المترافقة مع ظاهرة فشل الدولة في الكثير من الأدبيات والنقاشات الأكاديمية والسياسية، ناتجة عن نقاط الضعف في المفاهيم والأبعاد التأسيسية لها (Sanin, 2011: 35). فضلاً عن أن عدم وضوح التعريف يؤدي بدوره إلى بروز مشكلات في تصميم البحث، وبالتالي قد تتأثر المخرجات الناتجة بصورة كبيرة²⁷ (Iqbal and Starr, 2016: 12).

وبشكل عام، يشير العديد من الأكاديميين إلى أن هناك خللاً مفاهيمياً يتعلق بأن العديد من التعريفات، تستخدم نواتج التحليلات السابقة، التي تستند إلى مجموعة من المتغيرات المستقلة لوصف المفهوم قيد البحث، أي "التغير التابع"²⁸ (Taylor, 2-13: 31)، (Iqbal and Starr, 2016: 12).

في صميم هذه القضايا المفاهيمية ونواتجها المختلفة، يبرز أيضاً تنوع في الأغراض السياسية والبحثية بشكل واضح في الدراسات والأدبيات الأكاديمية. وكذلك الأمر بالنسبة لتعريفات الدولة الفاشلة المستخدمة فيها. حيث يركز بعض المحللون على المستوى الأساسي، بدراسة دور وطبيعة وقدرة الدول في ظل السيادة الوستفالية أو السيادة التقليدية وبدائلها، وكذلك الوضع القانوني للكيانات التي قد لا تستطيع تحقيق السيادة الكاملة²⁹. في حين يركز البعض الآخر على فقدان السيطرة الحكومية، التي تشارك بشكل كبير في الصراع على المستويين الداخلي والخارجي.

²⁷ على سبيل المثال، انظر التعريفات التي قدمتها وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة DFID، والبنك الدولي، وصندوق السلام، وفرقة العمل المعنية بعدم الاستقرار السياسي. وانظر أيضاً إلى أعمال كل من (Patrick, 2006)، (Rotberg, 2003)، للحصول على مراجعة للتعريفات والأبعاد والفئات المختلفة، مثل الحالات المستقرة أو الضعيفة أو الفاشلة أو المنهارة.

²⁸ يبدأ قياس فشل الدولة بتحديد المتغيرات المستقلة، وتحديد المتغيرات التابعة، واختيار المنهجية، ومن ثم الشروع في عملية الاختبار أو القياس، وتكمن المشكلة هنا في أن الدولة الفاشلة - التي لا يوجد تعريف متفق عليه حولها - هي نتاج عمليات معقدة تتفاعل بطرق معقدة غير خطية. ويزداد الأمر تعقيداً لأن الدول نادراً ما تفشل كلياً، كما أن فقدان قدرات الدولة لا يؤدي بالضرورة إلى الفشل (Taylor, 2013: 31).

²⁹ يرى كراسنر Krasner أن الدول الضعيفة أو الفاشلة، تظهر عندما تفشل في تحقيق السيادة التقليدية، وذلك بالرغم من أن الوقائع العملية تكشف أن عدم القدرة على تلبية متطلبات "السيادة التقليدية" لم يؤد إلى زوالها الفعلي (Krasner, 2004).

بينما يركز آخرون على عدم قدرة الدول في التعامل مع الظروف المجتمعية، وخاصة تلك التي تعاني من الفقر المدقع. في المقابل، لدى بعض المحللون مفهوم فوضوي ومثير للجدل، من حيث أنه يجمع بين المجال الفرعي للعلاقات الدولية الذي يختص بتحليل النزاعات الدولية، مع الحقل الفرعي للاقتصاد السياسي الدولي، الذي يتداخل مع العلاقات الدولية والسياسة المقارنة³⁰. حيث أن نقطة اهتمامهم ليس فقط منصبة على الصراع (أسبابه وعواقبه وإدارته)، ولكن أيضاً على مجالات التنمية الاقتصادية والسياسية³⁰.

كما أن تنوع الأغراض السياسية والأكاديمية له أبعاد أخرى؛ فعلى سبيل المثال، يسعى بعض المحللون إلى دراسة الظاهرة بدقة لفهم أسباب فشل الدولة بالكامل، بينما يريد البعض الآخر أن يفهموا نتائج فشل الدولة بشكل كامل. ونظراً لأن فشل الدولة له عواقب سلبية، ليس فقط على الدولة المعنية، ولكن أيضاً على جيرانها والنظام الدولي بشكل عام، رغب الآخرون في تطوير أنظمة إنذار مبكر لتنبيه صانعي السياسات إلى الفشل الوشيك، وبالتالي إطلاق الإجراءات، لتحقيق الاستقرار في البلدان غير المستقرة. في المقابل، يسعى محللون آخرون إلى اكتشاف طرق لعكس نتائج الفشل وإحداث "تحولات جادة" لإعادة الدول الفاشلة إلى الحكم الرشيد. وبالإضافة إلى جملة ما سبق، هناك أيضاً أغراض متنوعة فيما يتعلق بالبحوث النظرية والتطبيقية، من حيث طبيعة دراستها لفشل الدولة، كعملية أو نقطة نهاية.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة متنوعة من التعريفات – وبالمقابل من المؤشرات – لفشل الدولة أو هشاشتها، لكن أدوات وتمرين القياس هذه، غير مكتملة في تصورها للحالات الفاشلة، أو الهشة، أو الآيلة إلى الفشل. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن هذه الممارسات التحليلية – النظرية والتطبيقية – لظاهرة فشل الدولة غير مكتملة فحسب، بل أنها تسببت في إشكالية كبيرة، من حيث أنها اعتمدت بشكل أساسي على مجموعة من العوامل، أو المحددات المحددة مسبقاً، والتي يتم ربطها بعد ذلك، بالمفاهيم والمؤشرات المختلفة للتدليل على الظاهرة، مما يخلق صعوبات كبيرة في تصميم البحث وإثارة المشكلات حول نتائجه.

رابعاً: المشترك والمتباين في تحديد أبعاد الدولة الفاشلة

امتداداً للجدل حول موضع مفهوم الدولة الفاشلة من منظوري العلاقات الدولية والسياسة المقارنة، ومدارسهما الكبرى، يثور الجدل على مستويات أكثر جزئية وتحديدًا حول مدى جودة المفهوم والتصنيف الذي يطرحه مقارنة بالتصنيفات القائمة الأخرى، ومدى تميزه مقارنة بالمفاهيم الأخرى المتشابهة والمتقاربة التي ظهرت في مراحل سابقة أو لاحقة له، وإن لم تتمتع بذات الدرجة من الذبوع والانتشار. في هذا السياق، يمكن نظرياً تحديد عينة من التعريفات

³⁰ يلاحظ لانجفورد Langford "أن فشل الدولة هو ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه تتحدى الأساليب التقليدية لحفظ السلام، وصنع السلام، وبناء السلام. فضلاً عن الأطر المفاهيمية والتطبيقية القياسية، التي يعمل من خلالها المنظرون والممارسون للعلاقات الدولية" (Langford, 1999: 59).

الحالية - واسعة الانتشار - الخاصة بالدولة الفاشلة، والتركيز على بعض جوانبها في محاولة لإبراز نقاط المشترك والمتباين بينهما، ومقارنة وجهات النظر المختلفة حول تحديد أبعاد الدولة الفاشلة.

يعد أحد التعريفات البارزة لفشل الدولة، هو ذلك الذي وضعته وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة DFID وبحسب تعريفها، فإن الدولة الفاشلة هي تلك الحالات التي لا تستطيع أو لا تقوم فيها الحكومة بتوفير الخدمات الأساسية لغالبية شعبها، بما في ذلك الفقراء. وتتمثل أهم وظائف الدولة في: الحد من الفقر، والسيطرة الإقليمية، والأمن، والقدرة على إدارة الموارد، وتقديم الخدمات الأساسية. وتجدر الملاحظة أن وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، لا تقصر تعريفها على الدول المتضررة من الصراع. ومؤخراً، تم استخدام تعبير الدول الهشة المتأثرة بالصراعات (DFID, 2005: 7) Fragile and Conflict-Affected States.

يقدم التعريف السابق أربع فئات عريضة من السمات الإرشادية للدول الفاشلة وهي: ضمان سلطة الدولة للسلامة والأمن، وسلطة سياسية فعالة، والإدارة الاقتصادية، والقدرة الإدارية على تقديم الخدمات والمنافع العامة. ويتم تصنيف كل منها من حيث القدرة أو الرغبة الحكومية في توفيرها. وبمقارنة هذه الوظائف الأساسية، التي حددها التعريف، مع التسلسل الهرمي المعياري للسلع السياسية - كما حددها روبرت روتبرج Robert Rotberg - نجد أن الأمن في أعلى التسلسل الهرمي المعياري للسلع السياسية، حيث يجب توفير الأمن قبل أن تكون هناك حريات أساسية أو المشاركة في الحكومة. وبالتالي، فقد تم وضع الديمقراطية في المرتبة الثانية في هذا التسلسل الهرمي المعياري، وقبل سلع أخرى مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والبنية التحتية (Rotberg, 2003: 18-19).

وبالمثل، يقدم البنك الدولي تعريفاً مختلفاً بشكل كبير لفشل الدولة³¹، والذي يستخدم على نطاق واسع، وطبقاً للتعريف الخاصة بالبلدان المنخفضة الدخل تحت الضغط LICUS، يحدد البنك الدولي World Bank الدول الفاشلة، من خلال نتائج مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA. ووفقاً للمؤشر، تشارك الدول الفشل في جانبي: الأول، السياسات والمؤسسات الضعيفة، مما يجعلها غير قادرة على تقديم الخدمات لمواطنيها، والسيطرة على الفساد، وافتقارها للحكم الرشيد، والثاني، أنها تواجه مخاطر الصراع وعدم الاستقرار السياسي. وينظر مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA في (١٦) معياراً، في أربعة مجموعات، وهي: الإدارة الاقتصادية، والسياسات الهيكلية، وسياسات الإدماج الاجتماعي والإنصاف، وإدارة مؤسسات القطاع العام للدول قيد التصنيف، على مقياس من (١ : ٦). وتعتبر الدولة فاشلة إذا كانت نقاطها تساوي أو أقل من (٣,٢). ويعني هذا، وفقاً للمؤشر CPIA، أن الحالات الفاشلة هي التي تمر بفترات عصيبة، عندما تفتقر مؤسسات الدولة إلى القدرة، أو المساءلة، أو

³¹ تبنى البنك الدولي مصطلح "الدول الهشة" المستخدم على نطاق واسع - مع الجهات الفاعلة الإنمائية الدولية الأخرى (World Bank, 2005:1).

الشرعية، للتوسط في العلاقات بين المواطنين والدولة، مما يجعلها عرضة للعنف (World Bank, 2011: 16).
وتحدد الحالات الفاشلة بناء على تاريخها في السنوات الثلاث الماضية (World Bank, 2017: 20).

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن البنك الدولي حتى عام ٢٠٠٦، لم يكشف عن التصنيفات أو التقييمات التفصيلية للدول، أو المؤشرات الفرعية والبيانات الأولية، المستخدمة في مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية أو كيف تم الحصول على النتائج³²، وذلك بالرغم من أهمية تلك التصنيفات، بشكل خاص للبلدان منخفضة الدخل LICUS، حيث تلعب نتائج المؤشر دوراً محورياً في تخصيص البنك للمنح والقروض منخفضة الفائدة.

ومن الجدير بالذكر، أن مثل هذه السرية المحيطة بمؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية، تكشف عن سبب وجود القليل من المؤلفات والنقاشات حول هذا الموضوع، على الرغم من الدور الحاسم الذي يلعبه في تخصيص الموارد الدولية. وقد سلط باري هيرمان Barry Hermann - المسؤول الكبير السابق في مكتب تمويل التنمية، التابع للأمم المتحدة - الضوء على عدم قدرة مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية، على التمييز بين البلدان. مرور الوقت. وخلص إلى أن مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية - إلى جانب مؤشرات أخرى - يجب أن يدعي أنه "ليس أكثر من نافذة ترصد جزءاً من طبيعة الدولة الفاشلة".

إلى جانب ما سبق، هناك تعريف آخر لفشل الدولة يقدمه صندوق السلام Fund For Peace، ينص على أن "الدولة تفشل عندما تفقد حكومتها السيطرة المادية على أراضيها، أو تفتقر إلى احتكار الاستخدام المشروع للقوة". وتشمل الأعراض الأخرى لفشل الدولة: تآكل السلطة بعدم القدرة على اتخاذ قرارات ملزمة، وعدم القدرة على تقديم خدمات عامة معقولة، وفقدان القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل في المجتمع الدولي.

ويستخدم صندوق السلام قائمة من اثني عشر مؤشراً، لتقييم مستوى استقرار الدول. وتمثل هذه المؤشرات، التي تستخدم لتحديد ما إذا كانت الدولة قد فشلت، في: تصاعد الضغوط الديموغرافية، وتدفق اللاجئين، تزايد المطالب الاجتماعية، هروب العقول والكفاءات، والتنمية غير المتكافئة، والتدهور الاقتصادي، وتراجع شرعية نظام الحكم، والعجز عن تقديم الخدمات العامة، وانتهاك حقوق الإنسان، وضعف الأجهزة الأمنية، وتصاعد النخب، وتزايد حدة التدخلات الخارجية (Fund For Peace, 2015:9).

وأخيراً، يوضح تقرير فرقة العمل المعنية بعدم الاستقرار PITF أن "فشل الدولة يشير إلى الانهيار الكامل أو الجزئي لسلطة الدولة، حيث تتميز الدول الفاشلة بحكومات ذات قدرة سياسية محدودة لفرض سيادة القانون" (King and Zend, 2001: 623).

³² يحدد مشروع بيرتون وودز Bretton Woods Project 2006 المنهجية الأساسية لمؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA، ويوضح الانتقادات الرئيسية الموجهة له. للمزيد يرجى الاطلاع من خلال الرابط التالي <https://www.brettonwoodsproject.org/2006/09/art-542375>

حيث تصف فرقة العمل المعنية بعدم الاستقرار السياسي PITF، أربعة أنواع من أحداث الصراع التي يمكن أن تدفع الدولة المهشة إلى الفشل: الصراعات الثورية، والصراعات العرقية، والتغيرات السلبية للنظام الحاكم، وعمليات الإبادة الجماعية والسياسية. وتكشف هذه القائمة من أحداث الصراع، عن مشكلة أخرى تم التطرق إليها سابقاً، وهي أنها تجمع بين عدد من الظواهر المختلفة تحت عنوان واحد، وهو فشل الدولة، في حين أنها قد تشير إلى شيء آخر غير الظاهرة قيد التحقيق³³.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن هناك أوجه تشابه في الطريقة التي تحاول بها الدول، والمنظمات الحكومية الدولية، وكذا المعاهد الخاصة، تحديد "سيادة القانون"، وتعريفها وقياسها، فضلاً عن تقديم المشورة السياسية للمساعدة في تنفيذها. ول سوء الحظ، فإن "سيادة القانون" لها نفس القدر من التنوع والاختلاف في المفهوم، والأبعاد، والتدابير المتعددة الموجودة في دراسة فشل الدولة³⁴. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعريف فرقة العمل المعنية بعدم الاستقرار PITF لديه مشكلة – تشاركها معه العديد من المنظمات الحكومية الدولية، والمعاهد الخاصة – وتتمثل في تحديد الدولة الفاشلة، بوجود أو عدم وجود حد أدنى من الديمقراطية؛ في حين يشير الواقع العملي أن العديد من الحكومات الاستبدادية – وبعض الأنظمة شبه الديمقراطية – تعمل بشكل جيد تماماً. وذلك كنتيجة لسياسة "القبضة الحديدية"، المتبعة للسيطرة على المجتمع، بينما تسجل هذه الدول نتائج سيئة على مؤشرات سيادة القانون.

فعلى سبيل المثال، يمكن ملاحظة تأثير هذه المجموعة من الظواهر المتباينة، وانعكاسها السلبي على مدى فهمنا لماهية فشل الدولة في تعليق كرسنر Krasner: "تعاين العديد من البلدان في ظل هياكل سلطة وطنية فاشلة أو ضعيفة، أو غير كفؤة أو فاسدة" (Krasner, 2004, 85).

وهناك مثال آخر، يفترض فيه روميل Rummel "أن الإبادة الجماعية أو السياسية أو الحكومات السيئة، هي الأكثر انتشاراً، والأكثر فتكاً في الدول الاستبدادية. ومع ذلك، لا يمكن أن نربط الإبادة الجماعية بحكومة ضعيفة أو فاشلة، وبشكل تلقائي، بل إنها في الغالب تعكس حكومة قوية، لكنها حكومات ذات أهداف وسياسات مقيتة للقيم الديمقراطية"³⁵ (Rummel, 1997:1-2).

³³ يمكن ملاحظة أثر هذه المجموعة من الظواهر المتباينة الخاصة بفشل الدولة، في تعليق كرسنر Krasner: "تعاين العديد من البلدان في ظل هياكل سلطة وطنية فاشلة أو ضعيفة أو غير كفؤة أو فاسدة" (Krasner, 2004, 85).

³⁴ على سبيل المثال، يقدم مشروع العدالة العالمية World Justice Project أربع مبادئ تجسد سيادة القانون: (١) أن الحكومة ومسؤوليها ووكلائها يخضعون للمساءلة بموجب القانون؛ (٢) أن تكون القوانين واضحة ومعلنة، ومستقرة، وعادلة، وتحمي الحقوق الأساسية، بما في ذلك أمن الأشخاص والممتلكات؛ (٣) الوصول إلى العدالة يتم توفيره من قبل محايدين أكفاء، ومستقلين وأخلاقيين لديهم موارد كافية، ويعكسون تكوين المجتمعات التي يخدمونها؛ (٤) العملية التي يتم من خلالها سن القوانين وإدارتها وتطبيقها يمكن الوصول إليها.

³⁵ استخدم روميل Rummel أيضاً مصطلح "مذبحة" لـ "نظام يرتكب إبادة جماعية، مثل ألمانيا النازية، والاتحاد السوفيتي، والصين الشيوعية، وكمبوديا، بما في ذلك كل من الوفيات المتعمدة التي تم حسابها في الإبادة الجماعية، والوفيات غير المقصودة التي تنتج عن سياساتهم" (Rummel, 1997). هنا يمكن ملاحظة أن

ويمكن توضيح مدى التشابه والاختلاف المحيط بمفهوم الدولة الفاشلة، وتعدد أبعاده بشكل واضح من خلال النظر في "العدد الخاص حول الدول الفاشلة"، المنشور في مجلة إدارة النزاعات وعلوم السلام Conflict Management and Peace Science، والذي تم تحريره من قبل عدد من المؤلفين في نوفمبر ٢٠٠٨، حيث تبحث كل من الدراسات الخمس، التي تألف منها هذا العدد، ظاهرة الدولة الفاشلة بطريقتها الخاصة، وبعضها مختلف أو متمايز بشكل لافت للنظر.

إذ توضح الدراسة الرئيسية لـ جاك جولدستون Jack Goldstone، العديد من المسارات السببية المختلفة لفشل الدولة. حيث يجادل جولدستون بأن هناك حاجة إلى إيجاد "حل وسط" بين الرأي القائل بأن فشل كل دولة هو مقترح فريد من نوعه، وبين الافتراضات العامة حول أسباب فشل الدولة. وعليه، يقدم جولدستون خمس مسارات رئيسية - قد تتحد في تسلسلات مختلفة، وهي: تصاعد الصراعات العرقية أو الأهلية، وافتراس الدولة من خلال تمرد إقليمي، وحروب العصابات، وانحيار النظام الديمقراطي، فضلا عن معوقات الإصلاح في الدول الاستبدادية (Goldstone, 2008: 285-296). وبينما يحدد جولدستون "الفعالية" و"الشرعية" على أنها العوامل الكامنة وراء "استقرار الدولة"، فإن دراسة روبرت بيتس Bates حققت في الشروط اللازمة لاستقرار "النظام السياسي"، وذلك اعتمادا على عمله السابق الذي بحث سبب انهيار الدول في إفريقيا أواخر القرن العشرين (Bates, 2008: 297-314). في حين أن دراسة إقبال وستار Iqbal and Starr تنظر في بعض عواقب فشل الدولة، وذلك من خلال بحث الآثار السياسية والأمنية لانهيار الدولة (Iqbal and Starr, 2008: 315-331)، فإن دراسة شوفيه وكولير Chauvet and Collier التي تساءلت عن الشروط المسبقة للتحويلات في الدول الفاشلة، تنظر على وجه التحديد إلى العوامل والآثار الاقتصادية لفشل الدولة (Chauvet and Collier, 2008: 332-348). وأخيراً، فإن دراسة كل من كارمنت، وسامي، وبريست Carment, Samy and Prest، تتناول كيفية التعامل مع الدولة الفاشلة، وذلك من خلال اقتراح نموذج تحليلي - خاص بهم - يعتمد على تضمين الأبعاد التأسيسية للمفهوم، وهي "السلطة والقدرة والشرعية" (Carment, Samy and Prest, 2008: 349-373).

تعكس هذه المجموعة من المقالات في هذا العدد الخاص، عدم التجانس والاختلاف المحيط بتحديد أبعاد "الدولة الفاشلة". وباختصار، يحدد جولدستون - الدولة الفاشلة - بناءً على "عوامل عدم الاستقرار"، في حين يهتم بيتس بالنظام السياسي، ويرى أن علامة فشل الدولة، تتحدد عند "خسارة الحكومة احتكاكها وسائل الإكراه". بينما ينظر كل من إقبال وستار إلى فشل الدولة على أنه "انهيار تام لسلطة الدولة". فإن كل من شوفيه وكولير اهتمتا بالحالات الفاشلة بناءً على "الأداء الوظيفي للدولة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية". وأخيراً، أهتم كل من كارمنت،

هذه الأمثلة ليست تعبر عن دول فاشلة، بل إنها في الغالب، تعبر عن حكومات تسيطر جيداً على أراضيها، وعن الأشخاص "النخب" الذين يهدفون إلى تقليل أو محو مجموعة عرقية أو سياسية معينة. حدث هذا في كمبوديا، وعراق صدام حسين كذلك.

وسامي وبريست بالدول المعرضة لخطر الفشل أو الفاشلة، وذلك بالتركيز على فشل الدولة؛ وبالرغم من اعترافهم بصعوبة تحديد أبعاد الدولة الفاشلة، إلا أنهم يرون أن الدولة الفاشلة "تفتقر إلى السلطة الوظيفية لتوفير الأمن داخل حدودها، والقدرة المؤسسية على توفير الاحتياجات الاجتماعية الأساسية لسكانها، والشرعية السياسية لتمثيل مواطنيها بشكل فعال في الداخل والخارج"³⁶.

وكمثال آخر على مثل هذا التعقيد والغموض المحيط بمفهوم فشل الدولة، وتعدد الأبعاد المؤسسية له، يمكن النظر في العدد الخاص المعنون "المساعدات في الدول الهشة: تحدي الضعف المزمن" *Aid to Support Fragile States: The Challenge of Chronic Weakness* المنشور في مجلة *Third World Quarterly*، عام ٢٠١٥، استكشف العدد عن طريق التحليل المقارن لعدد من الحالات، كيف ساهمت المساعدات في بناء المؤسسات داخل تلك الحالات من الدول الفاشلة. وقد سلطت هذه المجموعة من الدراسات الضوء على قيمة تضافر الجهود الدولية والعمل الإضافي لمعالجة أنواع فشل الدولة المختلفة، بما في ذلك الهشاشة "المزمنة" و"المؤقتة"، وآثارها في رسم سياسات المساعدة الدولية.

يتألف العدد من ثمان دراسات، بالإضافة إلى المقدمة. يبدأ بثلاث دراسات تمثل جهودًا جديدة ومبتكرة، حول كيفية تفكيك مفهوم الدولة الفاشلة، والنظر في تحولاته ضمن منظور أوسع عابر للحدود الوطنية. حيث تبدأ دراسة جرافين هولت، وزانجا، وكريبايوم Gravingholt, Ziaja and Kreibaum، المناقشة بنقد الإجراءات الحالية لقياس الدولة الفاشلة، ولفت النظر إلى تصنيف تجريبي جديد متعدد الأبعاد، مع تسليط الضوء على الفروق بين الأبعاد الثلاثة المتمثلة في: السلطة والقدرة والشرعية. وقد حدد نموذجهم التحليلي المتبع مجموعات البلدان ذات القيم المتشابهة عبر الأبعاد الثلاثة، بالإضافة إلى السماح بالفحص المفصل لكل بُعد (Gravingholt and et al., 2015: 1281-1298). في الدراسة التالية، يتحول دانيال لامباك، وإيفا جوهيس، وماركوس باير Lambach, Johais and Bayer، إلى أكثر أشكال فشل الدولة تطرفًا، وهي انهيار الدولة، وذلك بالتركيز على المفاهيم وطرق القياس (Lambach and et al., 2015: 1299-1315). في حين اعتمدت دراسة كل من كارمنت وجو لاندري، وسامي، وسكوت Carment, Landry, Samy and Scott، على النموذج التحليلي للمؤشرات القطرية للسياسة الخارجية (CIFP) Country Indicators for Foreign Policy. حيث تم تحديد ثلاثة أنواع من البلدان: العالقة في مصيدة أو فخ الهشاشة (مثل اليمن)، والتي خرجت من الهشاشة (بنغلاديش)، والتي تكررت فيها حالة الهشاشة (لاوس). وبناء على هذا النهج، يستكشفون ثلاث حالات من الدول يتم الاستناد إليها، لدراسة الفرضيات المتعلقة بانتقال الدولة (Carment and et al., 2015: 1316-1332). في حين تنظر المقالات

³⁶ إن عدم الاتفاق على التعريف ينبع من خلاف أوسع نطاقًا حول الظواهر المفاهيمية التي سيتم التحقيق فيها، قد ينبع بعض هذا الاختلاف في النهج من التباين بين البحث الأساسي والتطبيقي. تركز الأولى بشكل أساسي على التفسيرات (أو الأسباب) للدول الموجودة عند نقطة نهاية أو حالة "فاشلة"، في حين أن الأخيرة أكثر اهتمامًا بالعملية التي تحدث فيها الدول "المعرضة للخطر، أو الهشة، أو الفاشلة".

الأربعة الأخرى، في دور المساعدات الخارجية للدول مقابل العوامل والمؤسسات التاريخية .. وغيرها، في تفسير نتائج انتقال الدولة الفاشلة. حيث يتم إيلاء اهتمام خاص في هذه المقالات بالقضايا الرئيسية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهى المنطقة التي تحتوي النسبة الأكبر من الدول الفاشلة في العالم. في المقال الأخير، يسلط برهانو أبيجاز Berhanu Abegaz الضوء على ضعف الشرعية كمكون أساسي للهشاشة، ويستكشف جهود المانحين الدوليين في بناء المؤسسات في إثيوبيا، حيث أنها تعد من أكبر الدول المتلقية للمعونة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويرى إنه على الرغم من أن إثيوبيا تحجز مكانها باستمرار في قوائم الدول الفاشلة والمتأثرة بالصراعات، فقد تم تصنيفها على أنها "دولة تنموية". كما تسلط المقالة الضوء على الكيفية التي يمكن أن تكون بها الدولة فاشلة في بعض النواحي، وغير ذلك في نواح أخرى في نفس الوقت (Abegaz, 2015: 1382-1403).

ولتوضيح مدى الصعوبات التحليلية الناتجة عن هذا التباين أو التمايز في نطاق تصنيفات الدولة الفاشلة، وتحديد أبعادها، يشير ستيفارت باتريك Stewart Patrick، إلى أن هناك اختلافا في عدد الحالات "الفاشلة" التي تنتجها المؤسسات المختلفة العاملة في هذا المجال. كما أنه بالرغم من الجهود والمحاولات العديدة لتحديد وقياس فشل الدولة بشكل موضوعي، إلا أنه لا يوجد إجماع حول العدد الدقيق للدول الضعيفة والفاشلة. فعلى سبيل المثال، تقدر لجنة الدولة الضعيفة والأمن الوطني الأمريكي Weak States and U.S. National Security، أن هناك ما بين (٥٠-٦٠) دولة فاشلة، بينما تصنف وزارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة DFID (٤٦) دولة يقطنها (٨٧٠) مليون نسمة على أنها "هشة"، في حين يحدد البنك الدولي (٣٠) دولة ضمن مجموعة البلدان منخفضة الدخل تحت الضغط LICUS. وعليه، تعكس هذه التقديرات المتباينة الاختلافات في المعايير والأبعاد المستخدمة لتحديد فشل الدولة، والمؤشرات المستخدمة لقياسها، والترجيح النسبي لمختلف جوانب الحوكمة (Patrick, 2011: 26).

ختاماً، ناقش هذا المبحث القضايا المفاهيمية والتعريفية ذات الصلة بـ "فشل الدولة" في الكثير من الأدبيات السياسية والأكاديمية، والناتجة عن نقاط الضعف في الأطر النظرية والنماذج التحليلية، وأشار إلى أن هناك قصوراً في مناقشة الأسس النظرية والنماذج التحليلية التي يستند إليها مفهوم الدولة الفاشلة، حيث أنها لا تقدم تمييزاً واضحاً بين أعراض وأسباب ونتائج فشل الدول؛ فضلاً عن أن عدم وضوح التعريف يؤدي بدوره إلى مشاكل في تصميم الأبحاث العلمية، وبالتالي في ماهية المخرجات الناتجة عنه المتمثلة في المؤشرات.

وقد أوضحنا إن هناك مجموعة متنوعة من المفاهيم والنماذج التحليلية لفشل الدولة، لكن النماذج التحليلية هذه غير مكتملة تماماً في تصورها للحالات الفاشلة. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن هذه الممارسات التحليلية - النظرية والتطبيقية - لظاهرة فشل الدولة غير مكتملة فحسب، بل إنها تسببت في إشكالية كبيرة، من حيث أنها اعتمدت بشكل أساسي على مجموعة من العوامل أو المتغيرات المحددة مسبقاً، والتي يتم ربطها بعد ذلك بالمفاهيم والتدابير المختلفة للتدليل على الظاهرة، مما يخلق صعوبات كبيرة في تصميم البحث.

وباختصار، تعاني المفاهيم والنماذج التحليلية بشأن الدولة الفاشلة من عدد كبير من الانتقادات. وبالرغم من أن بعضها متأصل في الصعوبات المرتبطة بتشغيل مفاهيم العلوم الاجتماعية بشكل عام، إلا أن البعض الآخر ينبع من التمدد المفاهيمي والغموض المحيط بالظاهرة، أو من عدم الوضوح في منهجيتها، مما يؤدي إلى استنتاجات تتجاهل تعقيدات الظاهرة.

المبحث الثاني

مؤشرات الدولة الفاشلة: المداخل المختلفة للقياس وأساليب التقييم الدولية

في إشارة إلى أهمية الاستناد على تصور نظري سليم، عند قياس أي ظاهرة في العلوم الاجتماعية، يقول روبرت أدكوك وديفيد كولير R. Adcock and D. Collier في كتابهما المعنون (صلاحية القياس: المعيار المشترك للبحث الكيفي والكمي) Measurement Validity: A Shared Standard For Qualitative and Quantitative Research، "باختصار، يكون القياس صالحاً عندما تكون الدرجات التقييمية المستمدة من مؤشر معين، تعبر بشكل ذي معنى عن الإطار النظري الذي يسعى المؤشر إلى تفعيله" (Adcock and Collier, 2001: 128).

تؤكد صحة هذا الافتراض في الملاحظة التي عبر عنها القائمون على إعداد التقرير الخاص بـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP الصادر عام ٢٠٠٤، عندما جادلوا بأن "المشكلة الوحيدة الأكثر أهمية في قياس الدولة الفاشلة - بصرف النظر عن تحديد ماهيتها - هي بناء مؤشرات مناسبة لهذه العملية، حيث تعاني جميع المؤشرات من نقص (أو غياب) في البيانات، كما أنها تعتمد على مصادر غير متسقة أو دقيقة في جمع هذه البيانات والمعلومات الأولية؛ وفي النهاية تجادل بأن هذه إجراءات فردية تحاول استيعاب ظاهرة معقدة" (UNDP, 2004: 3).

علاوة على ذلك، تعد مؤشرات الدولة الفاشلة شديدة الحساسية من الناحية السياسية، حيث يتم استخدامها للتشخيص، وتخصيص الموارد، والرصد، والتقييم. هذا، إلى جانب أنها قد تستخدم لتقييم التدخل الخارجي بمستوياته المختلفة (Arndt and Oman, 2006: 36). وفي جميع الأحوال، تعد هذه المؤشرات غير كاملة وجزئية - أي تعبر عن جزء من واقع الدولة المعنية بالقياس - ويتطلب استخدامها وعياً بأوجه القصور المنهجية، والافتراضات المعيارية (Taylor, 2013: 32).

بهذا المعنى، يُفصح التطرق إلى القضايا المنهجية والمفاهيمية، والجوانب التقنية ذات الصلة بقياس الدولة الفاشلة، عن العديد من القيود على الممارسات والتصنيفات الحالية، فضلاً عن أنها توفر تقييماً شاملاً لأدوات القياس، وتحدد بعض الإشكاليات الناشئة في المراحل المختلفة من بناء مؤشرات الدولة الفاشلة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهمية وجود إطار نظري سليم، للمحافظة على التماسك في بناء المقاييس.

³⁷ يشير بيزانسون Besancon إلى هذه القضايا المتعلقة بضعف البيانات والمؤشرات المستخدمة في قياس الظواهر السياسية، حيث جادل بالآتي "غالباً ما يكون الهدف هو بناء مقاييس عبر الدول بشكل دقيق، وبأحدث الأساليب والتقنيات الإحصائية، بيد أن جميع البيانات والمؤشرات الأولية تعاني في الأساس من نقاط ضعف متأصلة" (Besancon, 2003: 6).

أولاً: ماهية مؤشرات الدولة الفاشلة

برزت البلدان الفاشلة في السنوات الأخيرة، كأولوية أساسية في المناقشات الدولية بشأن التنمية والأمن. ويعد استخدام مصطلح الدولة الفاشلة من قبل المؤسسات التنموية الدولية وصناع القرار، أحد أهم تلك الاستخدامات، لما يضيفه استخدامها له من اهتمام عالمي بالدولة الموصوفة به، ومن ثم يفتح باب التدخل الدولي لاحقاً بمستوياته المختلفة. في المقابل، أدى تصاعد الاهتمام العالمي بمفهوم فشل الدولة، وما يعكسه من تأثيرات في السياسات الدولية، إلى بذل جهود فكرية كبيرة في تحديد وتصنيف الدول الفاشلة، وصياغة مؤشرات استرشادية تجعل المقارنة بين هذه الدول ممكنة. فضلاً عن تقييم حالة الفشل التي تلحق بالدولة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، عبر تتبع أدائها في التقارير المختلفة الخاصة بقياس الدولة الفاشلة، بالإضافة إلى تحديد أولويات الإصلاح السياسي، والاقتصادي، والإداري، والمجتمعي في الدولة، من خلال تحديد مكامن الضعف في بنيتها المؤسسية.

وبصفة عامة، ارتبط الصعود العالمي للمؤشرات بجملة من العوامل، بعضها ذات طابع منهجي، يتعلق بتطور العلوم الإحصائية، خاصة في تحديد ورصد أداء الدول في المجالات المختلفة، والآخر ذو طابع سياسي "بدا وكأنه استجابة سياسية لقضية تنفيذية" ينصرف إلى لجوء الوكالات المانحة والدول الحديثة المتقدمة، بأجهزتها المختلفة، إلى المؤشرات، كأحد الوسائل الرشيدة للتعامل مع البلدان التي تفتقر إلى الالتزام السياسي، والقدرات الكافية لوضع وتنفيذ سياسات لتعزيز التنمية، وضمان الأمن لكل المجتمع (De Siqueira, 2014: 13). هذا، إلى جانب الظروف التي تحيط بظاهرة "الدولة الفاشلة" ذاتها من تعقد أبعادها المفاهيمية المركبة وتأثيراتها على المستويين الداخلي والخارجي. حيث ينطوي هذا التفكير على خلق لغة فنية مادية لفهم واقع البلدان الفاشلة، بمختلف أبعادها المركبة - بغض النظر عما يحمله من خصوصيات أو فلسفيات مغايرة - ويحوّلها إلى أرقام وترتيبات من حيث الأفضل والأسوأ (Mata and Ziaja, 2009: 6).

وتعتبر مؤشرات الدولة الفاشلة - على اختلاف أهميتها وتأثيراتها - من الإضافات العملية المرحب بها في العلوم الاجتماعية، لاسيما مع ما تنطوي عليه تلك المؤشرات من رصد لأكبر قدر من البيانات عن الدولة، في فترة زمنية محددة - من مصادر عامة وخاصة - وتصنيفها، وترتيبها في درجات من الأقدم للأحدث، وفقاً لمعايير فشل الدولة المصممة مسبقاً، بما قد يسهل متابعتها، وإصدار الأحكام عليها (Marshall, 2008: 2). بيد أن استخدام مؤشرات الدولة الفاشلة والأدوات الأخرى المساعدة، دون تدقيق منهجي مسبق، قد يفسد كل من النتائج النوعية والكمية، حتى مع درجات منخفضة من الخطأ العشوائي، التي غالباً ما تكون مقبولة من جانب الباحثين، في حالة عدم توافر البيانات والمعلومات الأولية بشكل كاف حول الدول أو بدائل عنها، حيث يمكن أن تسبب مشاكل فنية خطيرة في التحليل والنتائج (OECD, 2008: 13).

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه ينبغي الحذر عند استخدام مؤشرات الدولة الفاشلة، وفهم منطق تلك المؤشرات وتحليلها لمعرفة مدى ملاءمتها للتطبيق، والتمييز بين الاستخدام المقصود والحقيقي³⁸. ففي حين أن منتجي مؤشرات الدولة الفاشلة قد يتصورون استخداما معينا لها - والتي غالبًا ما تتمحور حول بناء سياسات للإنذار المبكر، كما في حالات الصراعات والكوارث، وتقييم التدخلات، وفعالية المعونات، وتوجيه السياسات وتحليل المخاطر - يمكن لمستخدمي هذه المؤشرات، من تطبيقها لأغراض أخرى. أضف إلى ذلك، أنه لدى منتجي مؤشرات الدولة الفاشلة المختلفة جماهير مستهدفة متنوعة، تتراوح ما بين الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات والوكالات المانحة للمساعدات المالية والفنية، إلى الأوساط الأكاديمية والبحثية (Mata and Ziaja, 2010: 15).

كما أن أهداف مؤشرات الدولة الفاشلة، غالبًا ما تؤثر على محتواها. فعلى سبيل المثال، يتطلب إصدار تقرير معين يهدف إلى التنبؤ بحالات عدم الاستقرار داخل الدول بطريقة فعالة، تسهيل عمل صانعي القرارات، إلى أن يكون القياس دقيقًا وحساسًا بما فيه الكفاية، لتسجيل كافة التغيرات الطفيفة والمهمة في الوقت المناسب. وبالمثل لن تتمكن النماذج الإحصائية التي تهدف إلى بناء سياسات الإنذار المبكر لتحديد ورصد حالات فشل الدولة والتنبؤ بها من القيام بذلك، ما لم يتم إنتاجها وتحديثها بصورة دورية على أساس جدول زمني منتظم (Ziaja, 2012: 40). وبالتالي، فإن مؤشرات الدولة الفاشلة التي تتخذ مثل هذه التدابير، هي فقط التي يمكنها تحليل الاتجاهات التي تسلكها الدولة المعنية بالقياس. وأخيرًا، تقتصر مؤشرات الدولة الفاشلة على الدول، باعتبارها وحدة التحليل الخاصة بها، للتحقق من أعراض، وأسباب، وعواقب فشل الدولة (Mata and Ziaja, 2009: viii).

وبناء على ما سبق، يمكن تعريف مؤشرات الدولة الفاشلة، على أنها تجميع - بأوزان نسبية تقديرية معينة - لمؤشرات وبيانات أولية ترتيبية، بشأن المتغيرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، المتسببة في ظاهرة فشل الدولة، أو رقمية حول أبعاد المفهوم التأسيسي والثانوية، سواء في الماضي أو الحاضر أو حتى التوقعات المستقبلية له. وتمثل المؤشرات محاولة لتبسيط بحث الظواهر المعقدة والمقارنة بينها، من خلال عرض البيانات والمعلومات وتصنيفها، والتعبير عنها في صورة رقمية أو ترتيبية معينة.

ورغم أن أحد أهم أهداف المؤشرات هو زيادة الدقة في التحليل والمقارنة، إلا أنها - وبحكم طبيعتها - تقوم على اختزال الظواهر والمشكلات، والتركيز على أبعاد معينة بحسبانها الأكثر أهمية مما قد يثير العديد من القضايا، وكذلك تجريد الظواهر من خصوصيات السياقات المحلية الاجتماعية والثقافية، لتبسيط المقارنة بينها.

³⁸ في إشارة إلى مجموعة المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم المؤشرات، يقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يلي: - (١) الصلاحية: هل يقيس المؤشر ما يهدف إلى قياسه. (٢) الموثوقية: هل يمكن إعادة إنتاجها باستخدام نفس البيانات والمنهجية. (٣) انحياز القياس: ما هو حجم الخطأ الموجود في القياس. (٤) الشفافية: كيف تم بناء هذا المؤشر. (٥) التمثيلية: هل البيانات مبنية على عينة موثوقة. (٦) تميز المعلومات: ما هو مدرج أو مستبعد ولماذا. (٧) مشاكل التجميع: ما هي قواعد تجميع البيانات (UNDP, 2004: 17).

ثانياً: الأبعاد الهيكلية لمؤشرات الدولة الفاشلة

تعد محاولة فهم الخطوات العملية التي يتم بها إنتاج مؤشرات الدولة الفاشلة أمراً بالغ الأهمية للحكم على جودتها ومدى الدقة والموضوعية التي تتمتع بها، فضلاً عن زيادة القدرة على توصيف الحالات الفاشلة.

وكما هو الحال في أي قياس، ينظر إلى جودة المؤشرات بمعيارين هما: الصلاحية والموثوقية (Mata and Ziaja, 2009: 21). فتشير الصلاحية، إلى قدرة المؤشر على تمثيل المفهوم وأبعاده الرئيسة، التي تعبر عن الظاهرة بشكل ملائم ودقيق؛ في حين تشير الموثوقية، إلى قدرة المؤشر على استعادة النتائج في القياسات المتكررة بدقة وموضوعية. ونظراً لطبيعة ظاهرة فشل الدولة المركبة، والتي تعبر عن أوجه عدة: اقتصادية، وسياسية، واجتماعية وأمنية (وفي بعض الأحيان البيئية)، فإنه يصبح من الصعب التحقق من موثوقيتها. حيث لا يتوافر في الوقت الحالي تحليل منهجي متوافق عليه لإجراءات القياس بشأن الدولة الفاشلة، بالإضافة إلى اقتصار الدراسات الأكاديمية حولها على القضايا المفاهيمية، فضلاً عن أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن المفاهيم التقليدية عن الوظائف والأدوار التي تقوم بها الدولة، والتي قد يتم الجمع بينها عند تحديد ورصد حالات الدولة الفاشلة³⁹ (Mata and Ziaja, 2009: 21).

فعلى سبيل المثال، تتجلى صعوبة تحديد المفاهيم المجردة للدولة، والتي لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر في محاولة تحديد "احتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة"، حيث أنه من الممكن مراقبة بعض الصفات التي يتشكل منها المفهوم مثل "سيطرة الدولة على حدودها الجغرافية، والانتشار الجغرافي لقوات الجيش والشرطة" أو "ثقة المواطنين في الحكومة"، إلا أنها لا تغطي المفهوم بأكمله (Ziaja, 2012: 7). وهذا هو السبب في أن معظم محاولات تحديد حالات فشل الدولة، وقياسها بالأساليب الإحصائية، تجمع بين عدة مؤشرات فرعية في درجة مؤشر واحد. وبما أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن الأبعاد التي يمكن الجمع بينها عند قياس حالات فشل الدولة، فلا يمكن التعويل على وجود مؤشرات معتمدة - لقياس الدولة الفاشلة - معترف بها عالمياً (Ziaja, 2012: 9).

لذلك، قد نجد أن بعض مؤشرات الدولة الفاشلة تعتمد إلى تقليل الحد الأدنى من المتغيرات المستخدمة في الأطر النظرية، وتقديم مؤشرات قوامها انتقاء جزء من البيانات والمعلومات حول فشل الدولة، وهو ما يثير عادة انتقادات تتعلق بتغيب العديد من المؤشرات الأساسية، في الكثير من مؤشرات الدولة الفاشلة الحالية - لاسيما وضع الخصوصيات المحلية لبعض المناطق أو الحالات - مقابل تضمين بعض المؤشرات التي قد تكون أقل أهمية، لكنها أكثر

³⁹ يؤثر خطأ القياس على الموثوقية والصلاحية. لذلك، عند إنشاء مقاييس مركبة، يجب أن تكون طبيعة المحتوى والمنطق الكامن وراء اختيار محتواها واضحين، وخاضعين لاختبارات الموثوقية. وقد تحمل طريقة التجميع عبئاً تحليلياً كبيراً - يؤثر على التصور النظري، والمفاهيم، والبيانات، والفرضيات. لذلك يعد التجميع هو نقطة ضعف القياس، حيث غالباً ما يتم جمع مصادر البيانات المعقدة والمتعددة "المعينة" في مقياس واحد (Besancon, 2003: 6).

قابلية للقياس أو التعميم في الحالات المختلفة. في حين ينطلق البعض الآخر، من نظرة أكثر شمولية لقياس الدولة الفاشلة، والتي قد تنشئ أبعاد جديدة لها، أو تضيف عليها طابعاً أكثر تحديداً ومادية يبرز وجودها. وفي كل الأحوال، يتم ربط فشل الدول بالمؤشرات، وأحياناً اختزالها فيه، مقابل إغفال أبعاد أخرى قد لا تقل أهمية في سياق تحديد ورصد حالات فشل الدولة (Mata and Ziaja, 2009: 33).

وقد أظهرت بعض الدراسات الأكاديمية المتخصصة في هذا الصدد، كيف أن الترتيبات التي تطرحها مؤشرات الدولة الفاشلة، تغفل العديد من مظاهر عدم اليقين في مراحل تجميع مؤشراتهما المختلفة، بما يؤدي في النهاية إلى ارتفاعات شديدة في هامش الخطأ المحتمل في تقدير وترتيب الدول، لاسيما الدول التي تقع في المراكز الأولى على هذه المؤشرات (معوض، ٢٠١٦: ٩). ويطلق على هذا الخطأ عادة - بالخطأ العشوائي - والذي يعنى الانحراف عن القيم الحقيقية المفترضة، والتي لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر (Mata and Ziaja, 2009: 12).

وفي الواقع، قد تكون أسباب هذه الانحرافات، إما عشوائية أو منهجية، حيث تحدث الأخطاء العشوائية في أي قياس كنتيجة لعدم القدرة في السيطرة على جميع المتغيرات التي تعبر عن المفهوم محل الدراسة والتنبؤ بها. وبالتالي، قد تؤثر في النتائج على المدى الطويل (Herrera and Kapur, 2007: 365). في حين تشير الأخطاء المنهجية "غير العشوائية"، إلى الانحراف عن القيم الحقيقية، التي ترتبط بعامل يمكن تحديده ولا يتغير مع مرور الوقت (Mata and Ziaja, 2009: 13). وهذا يعنى أن القياس لا يعكس مفهوم الدولة الفاشلة المفترض، بل هو مفهوم مغاير له، ويعبر عن أشياء أخرى (Gutierrez, 2011: 24). وعليه، يمكن تفسير الخطأ المنهجي على أنه مفهوم منافي للصلاحيّة.

وبالرغم من أنه لا توجد قواعد واضحة لكيفية تقييم موثوقية وصلاحيّة جودة مؤشرات الدولة الفاشلة، أو بيانات العلوم الاجتماعية بوجه عام، إلا أنه يوجد نوعان متلازمان من التصورات التي يمكن اتباعها لتقييم جودة المؤشرات (Adcock and Collier, 2001: 201). حيث يشير التصور الأول، إلى المنطق الداخلي لعملية القياس، "الإطار النظري وتحديد المفاهيم، والمؤشرات المشتقة عنها، وطريقة تجميع البيانات"، في حين يذهب التصور الثاني، إلى تقييم وحساب الدرجات والتصنيفات، التي تنتجها عملية القياس بوسائل إحصائية.

ونماشياً مع ذلك، يتم النظر إلى خمس مراحل هامة بشأن إنتاج مؤشرات الدولة الفاشلة، حيث تتضمن عملية بناء المؤشرات العديد من الخطوات، بدءاً من تحديد الإطار النظري لبناء مؤشرات فشل الدولة، وتحديد المؤشرات، وانتقاء البيانات، وتحديد أساليب القياس الإحصائية، والأوزان النسبية، لمختلف المؤشرات الأولية وغيرها.

جدول (٢-١) مراحل بناء مؤشرات الدولة الفاشلة

الإطار النظري	ضرورة توافر إطار نظري، ومنطق معين لبناء المؤشرات، واختيار وتجميع مكوناته الرئيسية المرتبطة بالظاهرة.
تنظيم مكونات المفهوم (الأبعاد التأسيسية)	ضرورة ربط مكونات المفهوم، والتي تحقق معايير معينة ذات قابلية للقياس مع المتغيرات الأخرى ذات العلاقة. وكذلك التحقق من جودتها، ومناقشة نقاط القوة والضعف فيها، مع إنشاء جدول ملخص عن خصائص البيانات الأولية.
اختيار المؤشرات وإجراء التحليل الاستكشافي لها	ضرورة اختيار البيانات والمعلومات الأولية على أساس سلامتها التحليلية، وقابليتها للقياس، وتغطيتها القطرية، وصلتها بالظاهرة التي يتم قياسها. وإجراء التحليل الاستكشافي للعلاقات بين الأبعاد، والمؤشرات أو البيانات الأولية، الداخلة في تكوين المؤشرات، وتقييم مدى ملاءمة البيانات، وشرح الخيارات المنهجية. هذا بالإضافة إلى مراعاة أن يتم استخدام مؤشرات أو بيانات أولية بديلة، عندما يكون هناك فقد كبير في البيانات، مع تحديد آلية تضمين أو استبعاد المؤشرات الأولية.
التجميع والترجيح	يجب أن يتم تجميع المؤشرات وترجيحها وفقاً للإطار النظري الأساسي. عن طريق تحليل الارتباط وقابلية التعويض بين المؤشرات التي تم النظر فيها، أو من خلال تصحيحها أو معالجتها. إذا كانت تعتبر أبعاد/سمات مهمة للظاهرة يجب الاحتفاظ بها في التحليل.
حساب درجات المؤشرات	تحديد الأوزان النسبية حسب الإطار النظري - لتحديد قيم المؤشر- وذلك بالاستعانة بآراء الخبراء، والأساليب الإحصائية.
عرض النتائج	ضرورة تقديم النتائج النهائية للمؤشرات في صورة تقارير، مع تقديم شرح واف لجميع العناصر السابقة، والاقترابات البديلة، وأسباب تفضيل الاختيارات الحالية، وتوضيح حدود المؤشرات، ونسبة الثقة فيها.

ملاحظة: من إعداد الباحث

1- الإطار النظري Theoretical Framework

تتمثل الخطوة الأولى، في تقييم جودة المؤشرات، بالتعرف على مفهوم الدولة الفاشلة، وتحديد به بشكل دقيق ومنظم، فمن الأهمية بمكان التعرف على المفهوم الذي يفترضه منتجو المؤشرات المختلفة (Adcock and Collier, 2001: 198). بهذا المعنى نجد أن تصنيفات مؤشرات الدولة الفاشلة، وحتى توصيفاتها لحالات الفشل أو الهشاشة من الدول، لا تشير دائماً إلى ما إذا كان المؤشر النهائي يعبر عن الخلل الواقع في مؤسسات الدولة أو المجتمع ككل (Ziaja, 2012: 40). وهو ما يعكس بدوره عمق التحديات التي تواجه مستخدمي مؤشرات الدولة الفاشلة.

وبالرغم من أن جميع خطوات بناء المؤشرات، قد تكون مصدراً لخطأ القياس، فإن الإطار النظري يعد الأكثر إشكالية، نظراً لصعوبة التوافق حول الأبعاد أو العناصر المشتركة التي ينطوي عليها المفهوم (Goertz, 2005: 238). لذلك يعد الفهم غير الصحيح للمفاهيم التي تنطوي عليها مؤشرات فشل الدولة، من أكثر العقبات الأساسية التي تواجه الباحثين في هذا السياق، فضلاً عن صعوبة الوصول إلى الأبعاد التأسيسية، أو العوامل الرئيسية، التي تعبر عن ظاهرة الدولة الفاشلة.

وفي هذا السياق، يشير مصطلح فشل الدولة في الأغلب إلى الدولة، وبالتالي فإن فهم طبيعة الدولة الكامنة وراء المؤشر يعد أمر حاسم لتفسيره. ومن المتفق عليه عموماً أن احتكار الاستخدام المشروع للقوة هو وظيفة أساسية للدولة (Ziaja, 2012: 48).

ونظراً لاختلاف الآراء بشأن الدولة الفاشلة، يواجه الباحثون مشكلة تتعلق بتفسيرها في القياسات المختلفة، وذلك كنتيجة لتعدد توجهاتهم بشأن ما يعنيه المفهوم، والتي يمكن أن تكون واسعة أو ضيقة النطاق حول فشل الدولة (Iqbal and Starr, 2016: 12). فقد تشير التعريفات الواسعة أو الفضفاضة إلى "الحكم الرشيد والديمقراطية، وتقديم الخدمات العامة على نطاق واسع". وبالرغم من أن هذه المفاهيم قد تساعد في الإشارة إلى حالات فشل الدولة بشكل أكثر شمولاً، إلا أنها قد تعقد قياس الظاهرة بدرجة كبيرة. فكلما ازدادت وظائف الدولة، كلما ازدادت المتغيرات والاعتمادات المتبادلة التي يتعين التحكم فيها. وعلى النقيض، فإن قياس التعريفات المستندة على الحد الأدنى من المتغيرات، يمكن أن يزيد من تبسيط الظاهرة، وينتهي إلى استبعاد العناصر الحاسمة التي تمثلها (Mata and Ziaja, 2009: 13-14).

2- المفاهيم التأسيسية Systematized Concepts

بصفة عامة، إن الانتقال من عملية تحديد الإطار النظري نحو قياس أي ظاهرة، يتطلب تحديد الأبعاد التأسيسية التي تعكس المفهوم محل الدراسة بدقة وموضوعية (Goertz, 2005: 237). ويطلق على التعريف الناتج من تلك العملية، بالمفهوم الإجرائي. وقد تعتمد معظم المؤشرات على التعريفات القصوى لتحديد ورصد فشل الدولة، والتي تتمثل في القطاعات: الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والرعاية الاجتماعية وفي بعض الحالات البيئية (Mata and Ziaja, 2009: 14).

وفي الجوهر، تستند هذه الخطوة في عملية بناء المؤشرات على افتراض ماهية الخدمات التي ينبغي على الدولة توفيرها لمواطنيها، من أجل ضمان احتكار الشرعي للقوة. ومن المفترض أن تلتزم الدولة بقواعد الحكم الرشيد، وتحفيز معدلات النمو الاقتصادي، وتوفير الخدمات العامة، وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام. ويؤدي هذا المفهوم المنظم، والذي يشمل العديد من القطاعات الرسمية وغير الرسمية داخل الدولة، إلى زيادة تحديات القياس بشكل مطرد (Mata and Ziaja, 2009: 14).

وثمة سبب إضافي يحول دون تحديد المفهوم الإجرائي في وصف فشل الدولة، وهو تحديد الأبعاد الأساسية التي تحدد الظاهرة بشكل دقيق (Goertz, 2005: 238). حيث أن هناك بعض الحالات من البلدان التي تتسم بخصائص معينة، وبترتيبات مؤسسية محددة، مما يتيح لها تقديم خدمة معينة، قد لا تنطبق على بلدان أخرى تقدم فيها نفس الخدمات، ولكن بترتيبات مؤسسية أخرى. ولتجنب هذه الإشكالية يجب التركيز على الهدف من وظائف الدولة والفائدة منها، وليس على البيئة المحيطة بها. ومع ذلك، فإن الوظائف التي تؤديها الدولة مقابل المؤسسات أكثر تعقيداً، ولا يمكن ملاحظتها مباشرة. وبالتالي، تسعى العديد من مؤشرات الدولة الفاشلة للتغلب على هذه الإشكالية، بالاعتماد على نتائج المؤشرات (Ferreira, 2017: 53-54).

3- اختيار المؤشرات الرئيسية والفرعية

بعد تحديد الأبعاد التأسيسية لمفهوم الدولة الفاشلة، يتم اختيار المؤشرات الأولية التي تتألف من بيانات رقمية، وذلك بهدف معرفة حجم علاقتها الارتباطية مع مفهوم الدولة الفاشلة المراد قياسه. وفي هذه الإطار يواجه منتجو التقارير الإحصائية تحدي الاختيار بين البيانات والمؤشرات الأولية القائمة، أو جمع بيانات جديدة وتحويلها إلى مؤشرات. وفي كلتا الحالتين يجب فهم خصائص هذه المؤشرات لتقييم صحتها وموثوقيتها (Goertz and Mahoney, 2012: 9).

إن جودة المؤشرات الرئيسية والفرعية أساسية للحكم على مدى فاعلية المؤشر النهائي، حيث تنتج مصادر البيانات المتحيزة، مؤشرات متحيزة. وحتى عندما تكون مصادر البيانات الأولية ذات جودة عالية، فإن اختيار الأبعاد الرئيسية والثانوية ليست مهمة سهلة. علاوة على ذلك، قد يؤدي اختيار منتجي مؤشرات الدولة الفاشلة لبيانات أو مؤشرات أولية معينة، إلى تعميق الاختلافات في تقييم وقياس الحالات المراد تقييمها، حتى وإن كانت تقيس نفس البعد (Mata and Ziaja, 2009: 14).

فعلي سبيل المثال، يعمل كل من مؤشر ضعف الدولة State Weakness Index، ومؤشر هشاشة الدولة State Fragility Index على تشغيل البعد الاقتصادي بشكل مختلف. فبينما يحدد الأول خمس مؤشرات أولية في البعد الاقتصادي (الدخل القومي الإجمالي للفرد، نمو الناتج المحلي الإجمالي، عدم المساواة في الدخل، والتضخم والجودة التنظيمية) كمؤشرات اقتصادية أولية. يحدد الأخير ثلاثة مؤشرات أولية فقط، وهي (الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات التجارية من السلع المصنعة)، والتي تشكل "الفاعلية الاقتصادية" و"الشرعية الاقتصادية" وفقاً للمؤشر. وبشكل عام تشير المؤشرات المستخدمة في قياس الدولة الفاشلة إلى ثلاث مراحل مختلفة: (Mata and Ziaja, 2009: 15)

أ- مؤشرات المدخلات: تعرف بالمؤشرات الهيكلية، والحقوقية، والقانونية: وهي تشير إلى جودة ونوعية الظروف الهيكلية والقانونية للدولة. حيث تركز مؤشرات المدخلات في المقام الأول، على الإطار القانوني والمؤسسات والإجراءات المعمول بها في بلد معين. وتتمثل في: "شكل السلطات في الدولة ومدى استقلاليتها، ومدى تضمين الحقوق الأساسية للمواطنين في الدساتير، ووجود المؤسسات العامة، التي تشرف على الإنفاقات العامة، وعضوية الدولة في المنظمات الإقليمية والدولية"

ب- مؤشرات العمليات: تعرف بمؤشرات المسؤولية والواقع: وهي تقيس الجهود المبذولة لتحقيق نتائج معينة. ويمكن أن تتمثل في: "نسبة الإنفاق على الصحة، ونسبة الإنفاق العسكري، ونسبة المدرسين إلى الطلاب في المدارس الابتدائية"

ج- مؤشرات النتائج: وتعرف أيضاً بمؤشرات "الأداء، أو المؤشرات الفعلية، أو الأمر الواقع": وهى تقيس نتائج الأداء الفعلي. وقد تتمثل في: "عدد الوفيات المرتبطة بالصراعات سنوياً، والبطالة، والاضطرابات الاجتماعية، والميزان التجاري، والحوادث المحلية التي أبلغت بها السلطات المسؤولة الدولة".

وفيما يتعلق بأساليب تجميع البيانات والمعلومات، يتم التمييز بين أربعة أنواع، ذات صلة بقياس فشل الدولة وهى: الإحصاءات، وبيانات الخبراء، واستطلاعات الرأي، وتحليل المحتوى (Mata and Ziaja, 2009: 15-16)

أ- الإحصاءات: التي تصدرها الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية، وقد تبدو هذه البيانات من أكثر البيانات "موضوعية"، غير أنها مثل أي نوع من البيانات، تحتوي على الأخطاء العشوائية أو المنهجية، وبالنظر إلى القدرة الإحصائية في العديد من البلدان النامية، فمن غير المرجح أن تفي البيانات الإحصائية التي تنتجها حكومات الدول الفاشلة بمتطلبات جودة البيانات، حيث تعتمد النظم السياسية الحاكمة التلاعب في البيانات لتعزيز شرعية نظام الحكم. وعلى الرغم من الاختلاف بين تلك المصادر وتفاوت مصداقية البيانات التي تصدرها كل من الحكومات والمنظمات الحكومية والغير حكومية الدولية، فإن مؤشرات الدولة الفاشلة تقوم بتجميعها ضمن أدوات أخرى لجمع البيانات.

ب- بيانات وتقارير الخبراء: وهى التي يتم تجميعها من الخبراء الأكاديميين والباحثين المتخصصين الدوليين، حيث يتم الاستناد في جمع البيانات والمعلومات في هذه الحالة، على افتراض أن الأكاديميون والخبراء المتخصصون بدراسة الدولة الفاشلة - قادرون على إصدار أحكام دقيقة بشأن فشل الدولة. ويتأثر هذا المستوى من جمع البيانات والمعلومات بالانحيازات السياسية والتوجهات الأيديولوجية للخبراء المشاركين في إعداد مؤشرات الدولة الفاشلة، والتي يصعب تحييدها في كثير من الأحيان.

ج- استطلاعات الرأي: تمثل استطلاعات الرأي إحدى الطرق في تجميع المعلومات والبيانات حول ظاهرة فشل الدولة، حيث يتم تجميع المعلومات والبيانات من خلال الجمهور المستهدف من تلك العملية. ومن أمثلة ذلك، استقصاء القيم العالمية World Values Survey المستخدم في مؤشر عدم الاستقرار السياسي Political Instability Index.

د- تحليل المحتوى: وهو عبارة عن أسلوب لتجميع البيانات والمعلومات، يتم تطبيقه من أجل الوصول إلى وصف كمي هادف ومنظم لمحتوى الاتصال، حيث يعتمد تحليل المحتوى على وجود منهجية نصية كالمستندات والرسومات، التي من الممكن تحويلها من بيانات نوعية إلى بيانات كمية. وقد أُدخل هذا الأسلوب "تحليل المحتوى" لإعداد المراحل الأولية لمؤشرات الدولة الفاشلة، حيث اعتمد من قبل القائمين على مؤشر الدولة الهشة Fragile State Index - والذي كان في السابق يسمى مؤشر الدولة الفاشلة - بهدف تجميع البيانات

والمعلومات، عبر استخدام تقنيات منطقية معينة، لاستخراجها من عشرات الآلاف من المقالات المتاحة على شبكة الانترنت أو غيرها.

وفي الواقع، تعاني جميع أنواع البيانات والمعلومات الرقمية التي يتم تجميعها في المراحل الأولية لإعداد مؤشرات الدولة الفاشلة من مشكلة مشتركة، وهي إمكانية المقارنة بين البلدان والثقافات المختلفة من خلالها، لتحديد ورصد حالات فشل الدولة على المستوى الكلي، فضلاً عن التحديات المتمثلة في صعوبة تحديد عينة تمثيلية من سكان البلدان الفاشلة والوصول إليها. كما تؤدي عوامل أخرى مثل (انعدام الثقة والشفافية، وانعدام الهياكل الأساسية في البيئات المتقلبة، وغيرها) إلى إعاقة أية محاولة لتجميع بيانات ومعلومات موثوقة وتمثيلية (Mata and Ziaja, 2009, 16).

إلى جانب ما سبق، يواجه أي مؤشر أو تقرير إحصائي إشكالية فقدان البيانات Missing Data في واحد أو أكثر من مؤشرات. وبالتالي فإن عدم معالجة مثل تلك المعوقات من قبل منتجي مؤشرات الدولة الفاشلة المختلفة بشكل كاف، قد يزيد من مظاهر عدم اليقين والتشكيك في جودة المؤشرات بشكل عام، وبما يحد من القدرة على استخلاص استنتاجات ذات مصداقية ودقة عالية. فلا تؤثر تلك الصعوبات في تجميع البيانات والمعلومات الأولية على صحة المؤشرات وموثوقيتها فحسب، بل تؤثر أيضاً على قدرتها في المقارنة بين البلدان المختلفة. (Mata and Ziaja, 2009: 16).

أضف إلى ذلك، أن مؤشرات الدولة الفاشلة المختلفة، تستخدم أنواعاً مختلفة من المؤشرات "الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والأمنية .. وغيرها"، وبالتالي، قد يتفاوت الفارق الزمني في المؤشر الواحد وفقاً لطبيعة البيانات وتوقيت تجميعها. كما أن الأساليب التي تستخدمها مؤشرات الدولة الفاشلة المختلفة في معالجة ذلك التفاوت الزمني عند تجميع البيانات والمعلومات، قد تؤدي إلى زيادة حد الاختلالات في حساب درجات المؤشر. ومن أمثلة ذلك، مؤشر الحوكمة في إفريقيا African Governance Index 2008، الذي استند إلى حد كبير على بيانات ومعلومات تم تجميعها ورصدها في عام ٢٠٠٦. وبالمثل مؤشر الدولة الفاشلة Failed States Index، الصادر عام ٢٠٠٦، الذي استند إلى بيانات ومعلومات تم جمعها ورصدها في عام ٢٠٠٥ (Mata and Ziaja, 2009: 17).

وأخيراً، أن عملية اختيار مؤشرات الدولة الفاشلة أمر حاسم لكل من المصدقية و الموثوقية، كما أن جودة المؤشر تتأثر بشكل مباشر بنوعية البيانات الأولية التي تعتمد عليها. مع مراعاة أنه لا توجد طريقة لتجميع البيانات اللازمة حول ظاهرة فشل الدول محصنة ضد الخطأ العشوائي أو المنهجي. فضلاً عن الصعوبات التي تواجه الخبراء والمشاركين في إنتاج المؤشرات عند جمع البيانات الأولية حول السياقات أو البلدان التي تعاني الفشل.

4- حساب درجات مؤشرات الدولة الفاشلة

بعد تجميع ورصد البيانات في شكل مؤشرات منفصلة، لزيادة فهم ظاهرة فشل الدولة، يتوجه منتجو مؤشرات الدولة الفاشلة، إلى تحديد قواعد الجمع بين هذه البيانات في درجة مؤشر واحد. ولهذا الغرض ينبغي إعادة صياغة قيم المتغيرات بشكل معياري موحد "التوحيد المعياري Standardization"، بالاستعانة بخبراء علوم الرياضيات والأساليب الإحصائية "التجميع Aggregation"، لكي يعطي تأثيراً معيناً على النتيجة النهائية "الأوزان النسبية Weighting" (Mata and Ziaja, 2009: 17-19).

أ- **التوحيد المعياري Standardization**: وهي إعادة قياس المؤشرات "السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، وغيرها" بحيث لا يكون للفروق في المقاييس والقيم الأصلية (مثل النسب المئوية أو العملات)، أي تأثير سلبي على الأوزان النسبية. حيث يتم في هذه المرحلة وضع معايير القياس، وذلك بتحويل القيم والمتغيرات إلى مجموعة ثابتة من الأرقام والنسب، وفقاً لمؤشر الدولة الفاشلة النهائي. وتعد هذه المرحلة خطوة حاسمة، للمقارنة بين القيم والمتغيرات المختلفة مع مرور الوقت.

ب- **التجميع Aggregation**: وتعرف عملية التجميع على أنها مزيج من المؤشرات الفردية الناتجة عن العمليات الحسابية. وتعتبر مرحلة التجميع من المراحل الضرورية في قياس فشل الدول. ونظراً لأنه لا يوجد مؤشر لفشل الدولة حتى الآن، يمكن استخدامه لتحديد وفهم الحالات الفاشلة بموضوعية، يستخدم منتجو مؤشرات الدولة الفاشلة، مؤشرات أو بيانات أولية مختلفة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والأمنية" تمثل الأبعاد التأسيسية لمفهوم الدولة الفاشلة، ودمجها في المؤشر. ويوجد نوعان من المؤشرات⁴⁰:-

- **المؤشرات المركبة Composite Indicators**: وهي التي تعتمد على متغيرات تمثل الأبعاد المختلفة لوصف الدولة الفاشلة. وتنتج معظم مؤشرات الدولة الفاشلة المختلفة، "مؤشرات مركبة" مثل مؤشر ضعف الدولة State Weakness Index، ومصنوفة ومؤشر هشاشة الدولة State Fragility Index، حيث تشمل، من بين متغيرات أخرى، على: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات وفيات الأطفال.

- **المؤشرات المجمعة⁴¹ Aggregate Indicators**: والتي تعتمد على متغيرات تمثل سمة واحدة فقط "أحادية البعد"، ويعتبر مؤشر الحوكمة العالمية لقياس الاستقرار السياسي وغياب العنف WGI - Political Stability and Absence of Violence من المؤشرات الإجمالية. حيث يتم جمع بيانات عن "الصراعات

⁴⁰ يحذر مونك وفيركيلين Munck and Verkuilen من أنه "كلما سعى الخبراء إلى تشكيل مقياس لغرض المقارنات عبر الزمان والمكان، كلما أصبح من الضروري تجنب التحيزات المحتملة، المرتبطة بالمؤشرات الفردية. في المقابل، كلما تم استخدام المؤشرات الإجمالية (المتعددة)، كلما كانت هناك ضرورة لتأسيس معادلة لنسق المؤشرات المتعددة (Munck and Verkuilen, 2002: 15).

⁴¹ تتمتع المؤشرات الإجمالية بالعديد من المزايا، ومن أهمها أنه "إذا تم قياس نفس المفهوم من خلال مصادر بيانات مختلفة، فمن الممكن زيادة الموثوقية من خلال طرق جمع البيانات"، بيد أنه ما لم يتم تقديم البيانات ومصادرها التي يتكون منها المؤشر، فإن هذا المؤشر يفتقر إلى الشفافية (UNDP, 2004: 13).

الاجتماعية العنيفة"، من قاعدة بيانات الملامح المؤسسية Institutional Profile Database، ومقياس الإرهاب السياسي Political Terror Scale، في حين أن كل من هذين المؤشرين يشير إلى نفس البعد: وهو البعد الأمني.

ويمكن أن تؤثر خيارات إعادة صياغة قيم المتغيرات بشكل معياري موحد، على الكيفية التي يتم بها تجميع المؤشرات، نظراً لأن المستويات المختلفة للمقاييس قد تسمح بعمليات رياضية وإحصائية مختلفة. كما أن هناك بعض القيود النظرية التي يجب مراعاتها عند النظر في أهمية بعض الأبعاد المعبرة عن ظاهرة الدولة الفاشلة، فإذا اعتبرت إحدى السمات شرطاً ضرورياً حتى لا توصف حالة الدولة بالفاشلة، فإن عدم وجود هذه السمة يجب ألا يعوض بواسطة الأبعاد الأخرى (Mata and Ziaja, 2009: 19).

ج- **تحديد الأوزان النسبية:** من الملاحظ أنه في عملية التجميع، قد يكون لبعض المؤشرات تأثير أكبر على الدرجات النهائية للمؤشر بالمقارنة بغيرها. وتسمى تلك الحالة، بتحديد الأثر النسبي للمؤشرات "تحديد الأوزان النسبية" وذلك حسب الوزن النظري، وبلاستعانة بآراء الخبراء، والأساليب الإحصائية. وهناك يتم تحديد الأوزان النسبية، أما من خلال الأطر النظرية أو الأساليب الإحصائية.

- **من الناحية النظرية:** يستند الوزن النظري إلى أهمية المؤشرات من المفاهيم الأساسية لفشل الدولة. أما المؤشرات التي تعتبر أكثر أهمية من غيرها، فسيتم تخصيص وزن أكبر لها من قبل منتجي المؤشر.

- **من ناحية التحليل الإحصائي:** يتيح التحليل الإحصائي للبيانات تحديد الأوزان النسبية لها. وتتمثل في، التحليل العاملي أو تحليل المكونات الرئيسية، أو من خلال تحليل الارتباط مع متغيرات أخرى ذات صلة.

5- عرض النتائج

وهنا تأتي الخطوة الأخيرة، وهي تقديم النتائج النهائية للمؤشرات في صورة تقارير، والتي غالباً ما تمل عند إنتاج مؤشرات الدولة الفاشلة، حيث أن طريقة عرض النتائج يمكن أن تؤثر في طريقة فهم المستخدمين له. فضلاً عن أن طريقة عرض البيانات قد تعطي انطباعاً بوجود تساؤلات في الرتب بين البلدان الفاشلة، كما أن الدولة التي تظهر في منتصف الجدول، هي دولة تقع في منتصف الطريق بين الفئات الأولى والأخيرة في التقرير (Mata and Ziaja, 2009: 19-21).

أ- **التصنيفات الفرعية Categorizations:** تقسم التصنيفات الفرعية الدرجات المحتملة لفشل الدولة إلى أقسام منفصلة. ولهذا الغرض، ينبغي تعيين حدود هذه الأقسام الفرعية، ويتم ذلك في الغالب من خلال تقسيم البلدان المتضمنة في مؤشر الدولة الفاشلة في مجموعات من الرتب. وعادة يتم تقسيم التصنيفات الفرعية إلى أربع أو خمس أجزاء متساوية. ويحدد عدد الدول التي تقع في كل فئة.

ب- **الرسوم البيانية Charts**: قد تتضمن الرسوم البيانية الترميز اللوني استناداً إلى الفئات. علاوة على ذلك، يمكن للمستخدمين التلاعب في بيان مؤشر إلى حد كبير، عبر تغيير حجم الرسوم البيانية أو اختيار فترة زمنية معينة.

ج- **الخرائط الجغرافية Maps**: غالباً ما يتم إدراج الخرائط الجغرافية للتصنيفات الفرعية للبيانات. وبالتالي فإنها تعاني من بعض الإشكاليات منها: اختلاف المساحات الجغرافية للدول، وبالتالي إذا تلقت عدة بلدان كبيرة في المساحة ولكن منخفضة في السكان، درجات سيئة "يرمز لها باللون الأحمر"، أما العديد من البلدان ذات المساحة الصغيرة لكنها كبيرة من حيث عدد السكان، فإذا تلقت درجات جيدة "يرمز لها باللون الأخضر"، وذلك يعطى انطباعاً سلبياً على الرغم من أن الغالبية العظمى من السكان في تلك المنطقة يعيشون بالفعل في بلدان ذات درجة فشل منخفضة.

وتجدر الإشارة هنا، إلى ضرورة تقديم النتائج النهائية للمؤشرات في صورة تقارير، مع تقديم شرح وافٍ لجميع العناصر السابقة، والاقترابات البديلة، وأسباب تفضيل الاختيارات الحالية، وتوضيح حدود المؤشرات ونسبة الثقة فيها، وتأكيد الطابع التبسيطي للمؤشرات المركبة، وأنها تشكل فقط نقطة بدء لتحليلات أكثر تعمقاً.

ثالثاً: المداخل المختلفة في قياس الدولة الفاشلة

نظراً لأن مصطلح الدولة الفاشلة أصبح أكثر ترسخاً في خطاب التنمية، كان هناك اهتمام متزايد من قبل الخبراء الأكاديميين والعاملين في مجال التنمية بتحديد البلدان الفاشلة، الأمر الذي تطلب بدوره شكلاً من أشكال التقييم الكمي لفشل الدولة. واستجابة لهذه الحاجة، ظهر عدد من الأدوات والنماذج التحليلية، في محاولة لتفعيل المفهوم، وقياس الأبعاد التأسيسية المختلفة لفشل الدولة، عبر تحديد مجموعة المؤشرات الأولية أو البيانات التي تجسدها. فعلى سبيل المثال لا الحصر - مع أخذ السياق الإجمالي في الحسبان - يتم تجميع هذه المؤشرات للحصول على مقياس للحالات الفاشلة. وفي بعض الأحيان، يعد هذا الإجراء بمثابة أساس لتحديد مستوى العتبات الذي أدناه تصنف الحالات كدول فاشلة، أو لترتيب وتصنيف الدول. وفي حالات أخرى، تؤدي الممارسات التحليلية إلى تحديد فئات فرعية من الحالات الفاشلة.

ويمكن هنا تقسيم مؤشرات قياس الدولة الفاشلة إلى اتجاهين رئيسيين، وفقاً للأسس والنماذج النظرية المتبعة في كل مجموعة، حيث يوفر **الاتجاه الأول**، مؤشرات لا تقدم ترتيب الدول، أو تصنف الدول جزئياً فقط؛ في حين يوفر **الاتجاه الثاني**، مؤشرات قادرة على تصنيف وترتيب الدول حسب درجة فشلها⁴².

⁴² قسم سيبيتيان زاجا Sebastian Ziaja في دراسته المهمة التي جاءت تحت عنوان What do Fragility Indices Measures? Assessing Measurement Procedures and Statistical Proximity، الصادرة عام ٢٠١٢، مؤشرات الدولة الفاشلة إلى مجموعتين؛ حيث يعرف الأولى على أنها مؤشرات تهدف إلى قياس هشاشة الدولة (مقياس غائي A Teleological Criterion). في حين يعرف الأخرى بأنها تلك التي تستخدم لقياس هشاشة الدولة (مقياس عملي A Practical Criterion). وللمزيد عن هذا التقسيم والمؤشرات الداخلة فيه والكيفية التي قسم بها الباحث هذه المؤشرات، يرجى الاطلاع على الدراسة كاملة على الموقع الإلكتروني التالي: <https://doi.org/10.1007/s12286-012-0123-8>.

1- الاتجاه الأول: المؤشرات التي لا توفر ترتيب الدول، أو تصنفها جزئياً وفقاً لدرجة فشل الدولة:

يركز الاتجاه الأول من النماذج التحليلية، على تحديد قوائم وفئات مختلفة من الدول الفاشلة، وذلك بناء على معايير محددة، ولكن دون محاولة ترتيبها أو أنه يتم تصنيفها بشكل جزئي وفقاً لدرجة فشلها. انظر الجدول (١-٣) في هذا السياق، قام كل من ستوارت و براون Stewart and Brown بمحاولة قياس الدولة الفاشلة في الحالات التي تعرض لها في دراستهما، حيث قاما بوضع قائمة بالحالات الفاشلة التي تقسم الدول إلى مجموعتين، وهي "الفاشلة" أو "المعرضة لخطر الفشل"، وذلك وفقاً لثلاثة أبعاد محددة - تفشل أو تتعرض الدول لخطر الفشل في حالة تدني مستويات تحقيقها - وهي "السلطة، وتقديم الخدمات، والشرعية" ولكن لم يقوما بمحاولة ترتيب الدول. وبشكل أكثر تحديداً، لقد تم استخدام مؤشرات مختلفة لكل من الأبعاد الثلاثة، مع الأخذ في الاعتبار مستوى العتبات Thresholds التي تميز بين الحالات الفاشلة، وتلك المعرضة لخطر الفشل. وطبقاً للمنهجية المتبعة، تفشل الدولة بسبب الحروب والصراعات الأهلية. في حين تكون معرضة لخطر الفشل في حالة تدني درجة تصنيفها في الأبعاد الثلاثة "السلطة، وتقديم الخدمات، والشرعية". حيث يجمع مؤشر "تقديم الخدمات العامة" بين معدل وفيات الأطفال، وتوفير المياه النظيفة، ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي. ويشير مؤشر "فشل الشرعية" أو "السلطة" إلى مستوى الحكم الديمقراطي. ويستند تحليل ستوارت و براون إلى تحديد مستوى العتبات الخاص بكل مؤشر، والتي يتم دمجها بعد ذلك لتصنيف الحالات الفاشلة (Stewart and Brown, 2009: 10-11).

وبالمثل قدم جولدستون وآخرون مقترح لقياس فشل الدولة، في البداية افترض أن "الدول الفاشلة" أو "تلك المعرضة لخطر الفشل" جميعها - وبدرجات متفاوتة - دولاً هشة. ثم قام بتقييم "فاعلية الدولة" وفقاً لأربعة أبعاد تمثل العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهي تتمثل في: المؤشرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية وأخيراً الأمنية. وتشكل هذه الأبعاد الأربعة في مزيج مركب، يشير إلى فقدان الدولة "للفعالية والشرعية". وتعتمد المنهجية المتبعة لقياس فشل الدولة وفقاً له على المنظور المؤسسي.

وقد تم تحديد العتبات الخاصة بالفعالية والشرعية في كل من المؤشرات الأربع وهي: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والأمنية، والتي يتم دمجها بعد ذلك في خمس خطوات متسلسلة لتحديد وتصنيف الحالات الفاشلة، وبعد ذلك يتم اقتراح السيناريوهات واستراتيجيات العلاج المناسبة للتدخل (Goldstone et al., 2003: 288).

أما عن النماذج التحليلية التي توفر تصنيفات جزئية للبلدان، يميز مفهوم تشارلز كول Charles Call لفشل الدولة بين الفجوات في أبعاد الدولة الثلاث، والتي تتمثل في: الفجوة الأمنية، وفجوة القدرة، وفجوة الشرعية. ويقدم تشارلز كول ترتيباً لأكثر من عشرين دولة، من حيث الأداء الأسوأ في كل من هذه الأبعاد الثلاثة، استناداً إلى درجتها في المؤشر الذي تم اعتماده لكل من هذه الأبعاد.

جدول (١-٣) مجموعة النماذج التحليلية التي لا تقدم ترتيب أو تصنف الدول جزئياً

المرجع	المفهوم	التعريف والأبعاد	الإطار النظري	المؤشرات والمنهجية	التصنيفات
تشارلز كول Call (2010)	الدولة الهشة	يستند تعريف الهشاشة على الفجوات أو الثغرات في ثلاثة أبعاد أساسية: "القدرة، والأمن، والشرعية"	يقدم شرحاً للأسس المنطقية التي على أساسها تم اختيار الأبعاد الثلاثة: "فجوة القدرة، وفجوة الأمن، وفجوة الشرعية"، ولكنه لا يوفر نقاشاً حول الأسس النظرية المستند إليها.	يتم قياس مؤشر "فجوة القدرة"، استناداً إلى معدلات الحماية والأمن في مؤشر رايس وباتريك (Rice and Patrick's (2008)، في حين يجمع مؤشر "فجوة الشرعية" بين مزيج من التصنيفات حول الحقوق السياسية في مؤشر بولتي فور Polity iv، والحريات المدنية في مؤشر فريدم هاوس Freedom House (2006). ولا يتم تجميع المؤشرات.	يتم التصنيف وفقاً للتقييمات الناتجة عن الفجوات أو الثغرات في الأبعاد الثلاثة، حيث تصنف الدول على النحو التالي: "الدول الضعيفة" عندما تواجه فجوة في مؤشر القدرات. "الدول التي مزقتها الحروب" عندما تعاني من فجوة في مؤشر الأمن. "الدول ذات الأنظمة الاستبدادية" عندما تعاني من فجوة في مؤشر الشرعية. وتفشل الدولة عندما تعاني من معدلات مرتفعة في تقييمات الأبعاد الثلاثة.
جولدستون Goldstone (2003)	الدولة الفاشلة	الدول الآيلة إلى الفشل، أو الفاشلة، أو التي تتعافى من الفشل - يمكن اعتبارها بدرجات متفاوتة - دولاً هشة. ويتم تقييم قدرة الدولة وفقاً لأربعة أبعاد، تشكل العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتتمثل في المؤشرات: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وأخيراً الأمنية. وتتشكل هذه الأبعاد الأربعة في مزيج مركب، يشير إلى فقدان الدولة للفعالية والشرعية.	يتم النظر إلى الهشاشة والفشل وفقاً لمعدلات الاستقرار في الدولة. ويستند التحليل وفقاً لجولدستون على المنظور المؤسسي. حيث يفترض أن استقرار الدولة يعتمد في الحالات الثلاث: "الدول الآيلة إلى الفشل أو الفاشلة، أو التي تتعافى من الفشل" على إعادة بناء مؤسسات الدولة بطرق تحفز الاستقرار (Goldstone, et: 2003, 6)	يتم تحديد العتبات التحذيرية -مستوى الحد الأدنى للهشاشة- الخاصة بالفعالية والشرعية في كل من المؤشرات الأربع: (الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والأمنية)، والتي يتم دمجها بعد ذلك في خمس خطوات متسلسلة، لتحديد وتصنيف الحالات الهشة، وبالتالي اقتراح السيناريوهات وفقاً للأساس النظري المعتمد، واستراتيجيات العلاج المناسبة للتدخل.	يتم التصنيف وفقاً للتقييمات الناتجة عن مؤشر الفاعلية والشرعية، في مجموعتين: "الدول الآيلة إلى الفشل" و"الدول الفاشلة" وفي كل مجموعة يتم تحديد خمس سيناريوهات، وفقاً للأساس النظري المعتمد.

جرافين هولت، زياخا وكريباوم Gravingholt, Ziaja and Kreibaum (2015)	الدولة الهشة	حيث يتم تصور الهشاشة على أنها عكس الدولة، وتضم ثلاثة أبعاد: السلطة، والقدرة، والشرعية	يعتمد النموذج النظري متعدد الأبعاد، المتبع في دراستهم على سلسلة متصلة من النظريات السياسية، والتي تمثل نوعا من العلاقات بين الدولة والمجتمع. حيث يستند مفهوم السلطة على مجموعة من النظريات السياسية، وتستمد قدرة الدولة من فكرة وجود علاقة تعاقدية بين الدولة والمجتمع، والشرعية مستمدة من المنظور البنائي للدولة.	طبقًا للأساس النظري المتصور، يجمع "مؤشر السلطة" بين احتكار العنف، ومعدل الوفيات خارج إطار القانون. في حين يشير "مؤشر القدرة" إلى معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ومعدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، والوصول إلى المياه، والإدارة الأساسية. وأخيرًا يشير "مؤشر الشرعية" إلى انتهاكات حقوق الإنسان، وحرية الصحافة، وحقوق اللجوء السياسي حسب كل دولة. وبعد ذلك يتم تجميع المؤشرات وتحديد مستوى الحد الأدنى أو العتبات في سنة معينة، ثم يتم استخدام نموذج متعدد الأبعاد لتحديد مجموعات البلدان، بناء على العينة محل الدراسة.	استنادًا إلى الأبعاد الثلاثة، يتم تحديد ست مجموعات من البلدان الهشة، مع المجموعة السابعة التي يتم تشكيلها من البلدان غير المدرجة في المجموعات الست، بسبب ارتفاع عدم اليقين. بالإضافة إلى تحديد الدول النموذجية لكل مجموعة. ومع ذلك في كلتا الحالتين السابقتين، لا يعد التصنيف الذي تم الحصول عليه من الدول الهشة سياسة ترتيبية للدول من حيث الأفضل والأسوأ.
ستيوارت وبراون Stewart and Brown (2009)	الدولة الهشة	أن الحالات الهشة هي تلك "التي تفشل أو المعرضة لخطر الفشل، فيما يتعلق بالسلطة أو استحقاقات الخدمة العامة أو الشرعية".	لم تتم الإشارة إلى الأساس النظري المتبع في تحديد هذه الأبعاد الثلاثة.	طبقًا للمنهجية المتبعة، تفشل الدولة بسبب الصراعات الأهلية أو العرقية. في حين تكون معرضة لخطر الفشل في حالة تدني درجة تصنيفها في الأبعاد الثلاثة "السلطة، وتقديم الخدمات، والشرعية". حيث يجمع مؤشر "تقديم الخدمات العامة" بين معدل وفيات الأطفال، وتوفير المياه النظيفة، ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي. ويشير مؤشر "فشل الشرعية" أو "السلطة" إلى مستوى الحكم الديمقراطي. ويستند تحليل ستيوارت وبراون إلى تحديد العتبات التحذيرية الخاص بكل مؤشر، والتي يتم دمجها بعد ذلك، لتصنيف الحالات الهشة.	تقسم الدول إلى مجموعتين: وهي "الفاشلة" أو "المعرضة لخطر الفشل" وذلك وفقًا لثلاثة أبعاد محددة - تفشل، أو تتعرض الدول لخطر الفشل، في حالة تدني مستويات تحقيقها - وهي "السلطة، وتقديم الخدمات، والشرعية" ولكن لم يتم بمحاولة ترتيب الدول.

ملاحظة: من إعداد الباحث

حيث يتم قياس مؤشر "فجوة القدرة"، استناداً إلى معدلات الحماية والأمن في مؤشر "رايس وباترك" Rice and Patrick " للأمن (Rice and Patrick, 2008: 5)، في حين يجمع مؤشر "فجوة الشرعية" بين مزيج من التصنيفات حول الحقوق السياسية، والحريات المدنية. (من بيانات مؤشر بولتي فور Polity IV، ومنظمة فريدم هاوس Freedom House). وبالرغم من شرح الأساس المنطقي لكل من الأبعاد الثلاثة: "الفجوة الأمنية، فجوة القدرة، وفجوة الشرعية"، إلا أنه لا يوفر نقاشاً حول الأسس النظرية المستند إليها.

وبالمثل، توصل كل من (جرافين هولت، وزايخا، وكريباوم)، إلى مجموعات من البلدان الفاشلة وفقاً لمعايير مماثلة، ويقدمون تصنيفات فُطرية لكل مجموعة حسب درجة "الحالة النموذجية". حيث يتم تصور فشل الدولة على أنه عكس الدولة الفعالة، والتي بدورها تضم ثلاثة أبعاد: السلطة، والقدرة، والشرعية. ويعتمد النموذج - المتعدد الأبعاد - المتبع في دراستهم على سلسلة متصلة من النظريات السياسية، والتي تمثل نوعاً من العلاقات بين الدولة والمجتمع. حيث يستند مفهوم السلطة على مجموعة من النظريات السياسية، وتستمد قدرة الدولة من فكرة وجود علاقة تعاقدية بين الدولة والمجتمع، والشرعية مستمدة من المنظور البنائي للدولة (Gravingholt, Ziaja and Kreibaum, 2012: 1).

وطبقاً لنموذجهم التحليلي، يجمع "مؤشر السلطة" بين احتكار العنف، ومعدل الوفيات خارج إطار القانون. في حين يشير "مؤشر القدرة" إلى معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ومعدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، والوصول إلى المياه، والإدارة الأساسية. وأخيراً، يشير "مؤشر الشرعية" إلى انتهاكات حقوق الإنسان، وحرية الصحافة، وحق اللجوء السياسي حسب كل دولة. وبعد ذلك، يتم تجميع المؤشرات وتحديد مستوى العتبات في سنة معينة، ثم يتم استخدام نموذج متعدد الأبعاد لتحديد مجموعات البلدان، بناءً على العينة محل الدراسة (Gravingholt, Ziaja and Kreibaum, 2012: 6).

واستناداً إلى الأبعاد الثلاثة يتم تحديد ست مجموعات من البلدان الفاشلة، مع المجموعة السابعة التي يتم تشكيلها من البلدان غير المدرجة في المجموعات الست بسبب ارتفاع عدم الدقة واليقين في البيانات أو المعلومات الممثلة لها، بالإضافة إلى تحديد الدول النموذجية لكل مجموعة. ومع ذلك في كلتا الحالتين السابقتين، لا يعد التصنيف الذي تم الحصول عليه معبراً عن سياسة ترتيبية للدول من حيث الأفضل والأسوأ.

وبطبيعة الحال، يمكن تحديد بعض المميزات المشتركة للنماذج التحليلية الواردة في هذه المجموعة، والتي تتمثل في الآتي:

أ- التركيز على تقديم بعض الإرشادات لطرق التدخل والمساعدات - المالية والفنية - في هذه البلدان، وبخاصة المقترح المقدم من جولدستون وآخرين، وتشارلز كول.

ب- هناك اهتمام عام بتحديد العوامل والأسباب التي تدفع إلى هشاشة الدولة أو فشلها في بعض الحالات. ويظهر ذلك في المقترح المقدم من جولدستون وآخرين؛ وبالمثل في مقترح تشارلز كول، وكذلك بالنسبة لـ ستيوارت وبراون.

ج- أخيراً، تقدم أساس نظري متعدد الأبعاد، تجاه فشل الدولة، وهذا يشكل اعترافاً ضمنيّاً بأنه لا ينبغي اعتبارها ظاهرة أحادية أو ثنائية الأبعاد فقط.

2- الاتجاه الثاني: يتمثل في المقترحات التي توفر مؤشرات قادرة على تصنيف وترتيب الدول حسب درجة فشلها. انظر الجدول (١-٤)

يركز الاتجاه الثاني من المقترحات النظرية على إنتاج قوائم وفئات مختلفة من الدول الفاشلة، وذلك بناء على معايير محددة، وقادرة على توفير ترتيب أو تصنيف شامل للحالات الفاشلة. وفي هذا الإطار، يركز الباحث هنا على المؤشرات الأكثر استخداماً في قياس الدولة الفاشلة، أو التي يشير وصفها إلى هذا المفهوم، وهي المؤشر القطري للسياسة الخارجية CIPF Fragility Index، ومؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA، ومؤشر ضعف الدولة في العالم النامي Index of State Weakness in the Developing World، ومؤشر الدول الهشة Fragile States Index، وأخيراً، مؤشر هشاشة الدولة State Fragility Index. حيث تقدم نواتج هذه المؤشرات ترتيباً وتصنيفاً للدول بشكل مستمر (باستثناء مؤشر هشاشة الدولة State Fragility Index). إضافة إلى ذلك، توفر معظم المؤشرات تصنيفات لكل من أبعاد فشل الدولة المحددة جنباً إلى جنب، مع تصنيف وترتيب الدول وفقاً للنتيجة الإجمالية. في المقابل، ونظراً لتأكيدنا على العناصر المثلثة لوظائف الدولة بالإضافة إلى مؤشرات الصراع، فقد تم اعتبار المؤشرات الأخرى بمثابة مقياس لفشل الدولة، وإن لم تعبر صراحة عن الفشل. وتشمل: مؤشر ضعف الدولة State Weakness Index، وهو جزء من مؤشر برتلسمان للتحويل Bertelsmann Transformation Index (BTI)، مؤشر السلام العالمي Global Peace Index، مؤشر السلام وعدم الاستقرار Peace and Conflict Instability Ledger.

في هذا السياق، يعتبر مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA، بلا جدال الأكثر استخداماً من قبل الخبراء والأكاديميين لقياس فشل الدولة. بدأ في منتصف ١٩٧٠، وتم تطوير التقييمات الناتجة عنه بمرور الزمن، بالإضافة إلى استخدامها لأغراض تخصيص المعونات والموارد من جمعية التنمية الدولية IDA.

ويهدف مؤشر CPIA حالياً إلى تقييم مدى ملائمة الإطار السياسي والمؤسسي للدولة، وقدرتها على الحد من الفقر، والنمو المستدام، والاستخدام الفعال للمساعدات الإنمائية. ولهذا الغرض، يقوم برصد ١٦ معياراً مجمعة مقسمة إلى أربع مجموعات وهي: الإدارة الاقتصادية، والسياسات الهيكلية، سياسات الإدماج الاجتماعي والإنصاف، وإدارة مؤسسات القطاع العام. وبالنظر إلى تركيزه على السياسات والمؤسسات، فإنه يعد مؤشراً على أداء الدولة.

جدول (١-٤) مجموعة مختارة من المؤشرات التي ترتب وتصنف الدول وفقاً لدرجة فشلها

المرجع	المؤشر	الأهداف والابعاد	الاطار النظري	المؤشرات والمنهجية	التصنيفات
جامعة كارلتون Carleton University (Carment et al., 2006; Carment, Prest and Samy, 2009; Carment and Samy, 2012; CIPF, 2015)	المؤشر القطري للسياسة الخارجية CIPF Fragility Index	إنه يقيم أداء الدولة عبر ثلاثة أبعاد للدولة: وهي السلطة، والشرعية، والقدرة (ALC).	يعتمد مفهوم السلطة على تعريف "الفيبري" للدولة، ويشبه في بعض النواحي تعريف مان 1984 Mann للسلطة الاستبدادية (Carment, Prest and Samy 2009, p.86). في حين يعتمد مفهوم الشرعية على تعريف "ماكس فيبر" للدولة، وعلى عدد من الافتراضات حول خصائص الدولة الشرعية. بينما يشبه تعريف القدرة، تعريف مجدال (2001) Migdal. تعريف مجدال (2001) Carment, Prest and Samy (2009, p.84) في تركيزه على علاقة الدولة بالمجتمع، وقد اتبع المؤلفون الفهم الأوسع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	يتم تصنيف الدول عبر استخدام أكثر من 70 مؤشراً، حيث يتم قياس الأداء في الحكم، والاقتصاد، والأمن والجريمة، والتنمية البشرية، والديموغرافيا، والبيئة. أولاً، يتم تجميع المؤشرات الهيكلية وبناء مؤشر مركب للأداء القطري، على طول هذه الفئات الست. ثم يتم حساب متوسط النتائج لكل بلد في كل مجموعة.	المقياس أو الوزن النسبي المتبع في هذا المؤشر من (1 - 9)، حيث يعبر الرقم (1) عن هشاشة منخفضة، في المقابل يشير الرقم (9) إلى هشاشة عالية. تحصل الدول على علامات أو درجات وفقاً للمكونات المختلفة للأبعاد الثلاثة وهي: القدرة، والسلطة، والشرعية (ALC)، وتجمع في النهاية النتيجة الإجمالية الحاصلة عليها الدول محل القياس. وبشكل عام، تعتبر النتيجة الإجمالية لدرجات الهشاشة فوق مستوى الحد الأدنى أو مستوى العتبات (6.5) خطيرة.
البنك الدولي World Bank (2011-2018)	مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية (CPIA)	يقدم مؤشر CPIA قياساً لمدى جودة السياسات العامة والهيكل المؤسسي في الدولة، فيما يتعلق بمدى قدرتها للحد من الفقر، والنمو المستدام، والاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية. وهي تستند إلى أربعة أبعاد: الإدارة الاقتصادية، والسياسات الهيكلية، وسياسات الإدماج الاجتماعي/ الإنصاف، وإدارة مؤسسات القطاع العام.	لا توجد إشارة تفصيلية عن الإطار النظري المتبع في مؤشر CPIA في الوثائق والتقارير الرئيسية.	يتم تصنيف الدول عبر استخدام 16 ضابطاً معيارياً (مؤشر) يتعلق بالأبعاد الأربعة سالفة الذكر. حيث يتم تصنيف الدول وفقاً لكل بعد على المقياس أو الوزن النسبي المعتمد في القياس من (1 منخفض) إلى (6 مرتفع)، حيث تتضمن عملية القياس الآتي: ١- مرحلة وضع مؤشر أداء مرجعي، يتم خلالها تصنيف عينة صغيرة تمثيلية من البلدان محل القياس من جميع المناطق حول العالم. ٢- المرحلة الثانية، يتم خلالها تصنيف البلدان المتبقية، باستخدام الدرجات من البلدان المرجعية، كنقاط إرشادية. تزن كل مجموعة 25٪ من إجمالي النقاط.	المقياس، أو الوزن النسبي المتبع في هذا المؤشر من (1 - 6)، حيث يعبر الرقم (1) عن هشاشة منخفضة، في المقابل يشير الرقم (6) إلى هشاشة عالية. والدول الهشة هنا، هي البلدان التي حصلت على تقييم (3.2) أو أقل. والحالات الهشة، إما أن يكون متوسط نقاطها (3.2) أو أقل. أو أنه كانت هناك بعثة من الأمم المتحدة، أو بعثة لحفظ السلام، أو بعثة لبناء السلام الإقليمية، خلال السنوات الثلاث الماضية.

صندوق السلام بالتعاون مع مجلة السياسة الدولية Fund for Peace and Foreign Policy (2005 -2019)	مؤشر الدول الهشة SFI	استنادًا إلى جمع البيانات حول الضغوط الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، والعسكرية الحالية التي يواجهها كل بلد، حيث تسمح بتحديد مجموعة الضغوط التي تواجهها جميع الدول. والتي تدفع الدولة نحو حافة الفشل.	تشمل أكثر خصائص هشاشة الدولة شيوعًا "فقدان السيطرة المادية على أراضيها، أو احتكار الاستخدام المشروع للقوة؛ تآكل السلطة الشرعية؛ عدم القدرة على تقديم خدمات عامة معقولة؛ عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل في المجتمع الدولي. لا يتم تضمين أي معلومات عن الإطار النظري المستخدم.	يتم تصنيف الدول عبر استخدام 6 مؤشرات اجتماعية واقتصادية و 6 مؤشرات سياسية وعسكرية، وأكثر من 100 مؤشر فرعي. تقوم أداة تقييم النزاعات CAST بتخصيص درجة لكل مؤشر لقياس درجة أهمية الضغوط المختلفة على البلد محل القياس. التقييم الشامل ينتج عن (تثليث) هذه النتائج، التحليل الكمي، والفحص النوعي للأحداث الكبرى في البلدان.	المقياس أو الوزن النسبي المتبع في هذا المؤشر من (1 إلى 120) - (هشاشة منخفضة إلى هشاشة عالية). في التقرير، يتم تصنيف الدول حسب النتائج الرباعية الآتية: التنبيه (90-120)، التحذير (60-90)، الاستقرار (30-60)، والمستدامة (0-30).
معهد بروكينجز Rice and Patrick (2008)	مؤشر ضعف الدولة في العالم النامي ISW	يتيح تحديد الأنماط المحتملة لضعف الدولة، سواء داخل المناطق الجغرافية أو عبر المجالات الوظيفية من خلال الحصول على أداء الدولة عبر أربعة أبعاد من المسؤولية: الاقتصادية والسياسية والأمنية والرفاهية.	يستند في تعريف الحالات الضعيفة إلى تحديد مجموعة الوظائف الأساسية للدولة.	يتم تصنيف الدول عبر استخدام 20 مؤشر فرعي، مع 5 مؤشرات لكل بعد. داخل كل بعد، يتم تجميع نقاط المؤشر الرئيس، مما يؤدي إلى إنشاء مؤشرات فردية، تتراوح من 0.0 (أسوأ) إلى 10.0 (الأفضل). ويتم احتساب متوسط درجات الأبعاد الأربعة للحصول على النتيجة الإجمالية لضعف الدولة.	المقياس أو الوزن النسبي المتبع في هذا المؤشر هو (0-10) (من الأسوأ إلى الأفضل). تصنف البلدان وفقًا للمؤشر على أنها "الدول الفاشلة" (أضعف ثلاثة بلدان في المؤشر)؛ "الدول الضعيفة للغاية" (تقع في الخمس الأخير في المؤشر)؛ "الدول الضعيفة" (تقع في الخمس التالي السابق له)؛ و "الدول تحت المراقبة" (تلك التي تحصل على درجات منخفضة جدا في بعد واحد على الأقل).
جامعة جورج ميسون (Marshall and Goldstone, 2007; Marshall and Cole, 2014)	مؤشر هشاشة الدولة State Fragility Index (SFI)	إنه مقياس لفعالية الدولة وشرعيتها في الأبعاد الرئيسية وهي الأمن والحكم والاقتصاد والتنمية الاجتماعية، استنادًا إلى فكرة أن قدرة الدولة على كسب ولاء شعبها تعتمد على أدائها في هذه المجالات.	يرتبط هذا الأساس النظري لهذا المؤشر بفكرة أنه من أجل تحقيق أقصى قدر من الاستقرار، يجب أن تظهر الدولة كلا البعدين (الفاعلية والشرعية). بعد تحليل الهشاشة جزءًا من تقرير عالمي يستند إلى منهج تحليل النظم لفهم الروابط بين الحوكمة والصراع والتنمية، ولكن لم يتم تقديم مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بمؤشر الهشاشة.	يتم تصنيف الدول عبر استخدام 8 مؤشرات تتعلق بالأبعاد الأربعة في محاولة لقياس الفعالية والشرعية. يتم تصنيف كل مؤشر وفق الوزن النسبي المعتمد لمقياس الهشاشة من 4 نقاط، باستثناء مؤشر الفعالية الاقتصادية، والذي يتم تصنيفه وفق الوزن النسبي المعتمد على مقياس الهشاشة من 5 نقاط. ثم يتم الجمع بين هذه الدرجات في تقييم للفعالية وآخر للشرعية. الناتج الكلي للمؤشر يتم الحصول عليه من درجات الفاعلية والشرعية.	المقياس أو الوزن النسبي المتبع في هذا المؤشر هو (0-25) (غير هش إلى عالي الهشاشة). المؤشر العام هو الأساس لتصنيف الدول وفقًا لدرجاتها.

ملاحظة: من إعداد الباحث

ووفقاً للعديد من الأكاديميين وخبراء التنمية، فإن هذا ما يجعل المؤشر مناسباً لقياس فشل الدولة؛ وعليه، تم استخدامه بشكل واسع من قبل المنظمات العاملة في مجال التنمية، وتلك العاملة في مجال تخصيص المعونات والموارد، لتحديد مجموعة الدول الفاشلة أو الهشة. حيث اعتبر البنك الدولي أن الدرجة (٣،٢) هو مستوى العتبات Thresholds لمؤشر CPIA - أي مستوى الحد الأدنى الذي سيتم تصنيف الدول الأقل منه كبلدان منخفضة الدخل تحت الضغط LICUS، وابتداءً من عام ٢٠٠٩ فصاعداً عرفت باسم "الدول الهشة". وفي عام ٢٠١١، اعتمدت نفس المؤسسة تعيين الحالات الهشة للبلدان التي متوسط تصنيفها على مؤشر CPIA يبلغ (٣،٢) أو أدناه أو بوجود بعثة للأمم المتحدة، أو بعثة إقليمية لحفظ السلام والأمن الدوليين خلال السنوات الثلاثة الماضية.

بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام هذا المؤشر في بعض التحليلات الأكاديمية للحالات الهشة. حيث اعتبر مارك ماك جيلفيراي وسيمون فيني Feeny and Mc-Gillivray، الدول الفاشلة هي تلك البلدان التي تنتمي إلى الخمس السفلي من مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية، أو تلك التي لم يتم تصنيفها في ذات المؤشر (Feeny and Mc-Gillivray, 2008: 6).

وبالمثل، تم استخدامه أيضاً من قبل شوفيت وكولير Chauvet and Collier، حيث اعتمدا متوسط تصنيف قدرة (٢،٥) على مؤشر CPIA للدلالة على الحالات الفاشلة. وعليه، تم تحديد الحالات الفاشلة، وفقاً لتصورهم، باعتبارها تلك البلدان التي تحقق درجة أقل من هذا المستوى (٢،٥) لمدة لا تقل عن أربع سنوات متتالية (Chauvet and Collier, 2008: 17). أما بروتشي وجيرزوني Bertocchi and Guerzoni فقد اعتمدا أيضاً في تعريفهما لفشل الدولة على مؤشر CPIA. وبالرغم من ضخامة الاعتماد على مثل هذا المؤشر من قبل الأكاديميين والخبراء الدوليين، وفي تخصيص المساعدات، إلا أنه لم يتم شرح أو تفسير الأساس المنطقي لاستخدام مستوى العتبات المحددة بـ (٣،٢) بشكل واضح (Bertocchi and Guerzoni, 2012: 773).

وفي الآونة الأخيرة، تم إنتاج العديد من المؤشرات بهدف قياس الحالات الفاشلة. حيث اقترح صندوق السلام Fund For Peace بالتعاون مع مجلة فورين بوليسي Foreign Policy مؤشر الدول الهشة Fragile State Index، والذي يتم استخدامه لترتيب وتصنيف البلدان وفقاً للمؤشرات الفرعية الأربع، والتي تتمثل في: حالة الاستقرار (٠ - ٣٠)، والمستقرة (٣٠ - ٦٠)، تقدير الخطر (٦٠ - ٩٠)، تقدير الإنذار (٩٠ - ١٢٠).

وقد تم استخدامه من قبل لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية OECD-DAC لإنشاء قائمة بالدول الفاشلة، وذلك بناء على المتوسط المحدد في تقييم مؤشر CPIA، والبلدان التي تقع في فئتي الإنذار والخطر، على مؤشر الدول الهشة FSI. حيث يعد الأخير، إلى جانب مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA، أحد المؤشرات التي تصنف وترتب الدول من الأسوأ إلى الأفضل.

ونماشيًا مع هذا الإنتاج المعرفي، ومحاولات قياس الحالات الفاشلة، قدمت مراكز البحوث في جامعة كارلتون وجامعة جورج ماسون، مؤشرات خاصة بها لقياس فشل الدولة. حيث اقترحت جامعة كارلتون المؤشر القطري للسياسة الخارجية CFP Fragility Index الذي يوفر مقياسًا شاملاً لفشل الدولة⁴³، بالإضافة إلى عرض الدرجات المفصلة عن الأبعاد الثلاثة للدولة (السلطة، القدرة، والشرعية)، وذلك بالاستناد إلى النموذج الذي طوره كل من سامي وبيرست وكارمنت (Carment, Prest and Samy, 2009: 17).

في المقابل، قام الباحثون في جامعة جورج ماسون بإنتاج مؤشر هشاشة الدولة State Fragility Index، والذي يستند إلى مصفوفة الهشاشة لـ مارشال وجولدستون Marshal and Goldstone التي توصلًا إليها في عام ٢٠٠٧، والتي تعد بمثابة أساس لتصنيف الدول الفاشلة.

كما أن هناك بعض المؤشرات الأخرى، التي تستخدم في قياس الحالات الفاشلة، على الرغم من كونها أقل بروزًا واستخدامًا في النقاش حول الدولة الفاشلة، وذلك لأنها غير متاحة للجمهور، وبها نقص في المعلومات والأدوات التحليلية المستخدمة في تحديد المفهوم وقياس الأبعاد المختلفة لفشل الدول، وهي تتمثل في الآتي:

■ مؤشر الوكالة الأمريكية للتنمية USAID الخاص بتقييم النزاعات وعدم الاستقرار الدولي والذي يوفر قائمة بالدول تحت المراقبة Alert List، حيث يصنف ١٦٠ بلدًا حسب درجة فشلها استنادًا إلى المؤشر الداخلي الخاص به (Bhuta, 2012: 7). ومن المعروف أن الإطار النظري لهذا المؤشر يستند إلى تصور جولدستون وآخرين، الصادر عام ٢٠٠٣- الذي تمت مناقشته سابقًا - بالإضافة إلى أن المفهوم الإجرائي يعتمد على المقترحات الواردة في تقرير تطوير الزراعة والريف للبنك الدولي (World Bank's ARD, 2005)، ولكن لم يتم تقديم مزيد من التفاصيل عنه.

■ مؤشر الهشاشة Fragility Index الذي تم اقتراحه من قبل مركز أبحاث الأزمات الحكومية والمتعلق بمواجهة الأزمات الدولية (Putzel and Di John, 2012: 18). حيث يشير إلى قائمة مجمعة ناتجة عن المتغيرات المدرجة في قاعدة بيانات احتكار العنف، والإدارة، والامتداد الإقليمي MAT. وعلى الرغم من أنه يتم وصف قاعدة البيانات والأدوات التحليلية المستخدمة بالتفصيل، إلا أنه لا يوفر معلومات حول المؤشرات المستخدمة أو كيفية تطبيقها (Gutierrez et al., 2011: 31).

■ على الرغم من عدم الإشارة إليها في كثير من الأحيان في النقاشات حول قياس الدولة الفاشلة، فإن قائمة الدولة الفاشلة، والتي يتم الكشف عنها سنويًا من قبل فرقة العمل المعنية بعدم الاستقرار PITF، تقدم بيانات ومعلومات منذ عام ١٩٥٥ عن الصراعات الأهلية وإخفاقات الحكومة، ويتم تقسيمها على أربعة أنواع أو فئات متميزة

⁴³ تجدر الإشارة هنا إلى المؤشر القطري للسياسة الخارجية CFP هذا هو المقياس الذي اعتمدته الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA.

تعبّر عن فشل الدولة وهي: الصراعات العرقية، والصراعات الثورية، والتغيير السلبي للنظام السياسي، والإبادة الجماعية (Marshall, Gurr and Harff, 2015: 1-16).

ويختلف هذا الإجراء في قياس الحالات الفاشلة عن المؤشرات الأخرى، في تركيزه على انهيار الدولة بشكل كامل، وكذلك بالنسبة للأساس النظري والنموذج التحليلي المتبع لقياس فشل الدولة. حيث يستند فقط على متغيري "فشل سلطة الدولة" و"انهيار المؤسسات الديمقراطية"، كمؤشرات لفشل الدولة. يشير الأول، إلى الحالات التي تكون فيها مؤسسات السلطة في الدولة ضعيفة إلى درجة أنها لم تعد قادرة في الحفاظ على أجزاء كبيرة من الإقليم (Marshall, Gurr and Harff, 2015: 12)، في حين ينطبق الأخير، على المواقف التي تقوم فيها المؤسسات السياسية الاستبدادية، باستخدام القوة أو التهديد، لإضعاف المؤسسات الديمقراطية أو استبدالها بأخرى شبه ديمقراطية (Marshall, Gurr and Harff, 2015: 13).

■ وأخيراً، من المهم تسليط الضوء على التطورات الحديثة المقترحة في تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، عن الحالات الفاشلة، حيث أدى إدراك الحاجة إلى مزيد من الدقة والموضوعية لقياس الدولة الفاشلة إلى النظر في نماذج تحليلية متعددة الأبعاد، قادرة على الوفاء بهذه المتطلبات وفقاً للتقرير. وعليه، تم اقتراح إطار نظري جديد لتحديد الحالات الفاشلة، يعتمد على تصنيف فشل الدولة وفقاً لخمسة أبعاد. يتم مقارنة كل منها من خلال مؤشر ينتج عن متوسط ثلاث مؤشرات تم ضبطها وهي: "السلطة، والقدرة، والشرعية"، كما أنه مصمم لقياس الأهداف التي تسعى إلى تعزيز مجتمعات مسالمة، ومتماسكة، وشاملة للتنمية المستدامة (OECD, 2015: 19). وهي تشمل: تماسك المجتمعات، وأنظمة العدالة، والمؤسسات السياسية، والاجتماعية الخاضعة للمساءلة، والمؤسسات الاقتصادية، والمرونة (OECD, 2015: 104).

إن التركيز على الأبعاد المختلفة لفشل الدولة أمر شائع بين المقترحات العلمية المطروحة حالياً، على الرغم من وجود وجهات نظر مختلفة حولها. ويظهر ذلك جلياً عند تركيز بعض الأكاديميين على نتائج فشل الدولة في جوانب مختلفة من الأبعاد "الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والأمنية". في حين يركز البعض الآخر، على أداء البلدان في القيام بوظائفها عبر الأبعاد الثلاثة للدولة وهي: "القدرة والسلطة والشرعية".

رابعاً: التشابه والاختلاف في قياس أبعاد الدولة الفاشلة

تقول نهال بوتّا Nehal Bhuta في دراستها التي جاءت تحت عنوان Measuring Stateness, Ranking Political Orders: Indexes of State Fragility and State Failure، يتمثل التحدي الرئيس لقياس الدولة الفاشلة في التعريف (Bhuta, 2012: 7).

في الواقع، كثيراً ما يتم تسليط الضوء على غموض المفهوم، واتساع التعريفات الحالية حوله، في الدراسات النقدية. وبالنظر إلى الطبيعة المركبة شديدة التعقيد لظاهرة فشل الدولة وتعدد أبعادها، نجد أنه كثيراً ما يتم فصل خطاب فشل الدولة عن الجذور النظرية للمفهوم، وبالتالي تكون النتيجة المنطقية، هي استخدام مؤشرات غير مناسبة في تحديد ورصد فشل الدولة⁴⁴.

وعليه، يجب أن يستند إنشاء المؤشر Index إلى تعريف إجرائي سليم للمفهوم. وطبقاً لـ جورتز Goertz، الذي يفترض أن يتم تحديد المفهوم الإجرائي الخاص بالظاهرة حتى يتييسر توظيفه بشكل مناسب في المقترحات النظرية، فضلاً عن الأبعاد التأسيسية والثانوية للمؤشر، والتي سيتم قياسها في النهاية عن طريق المؤشرات الفرعية – البيانات والمعلومات الأولية – المناسبة (Goertz, 2005: 237-238). حيث أن وجود إطار نظري واضح، أمر ضروري لتفعيل المفهوم الإجرائي الخاص بفشل الدولة، فهي لا تحدد أبعاد فشل الحالة – والتي بدورها ستحدد المؤشرات التي سيتم استخدامها – فحسب، بل أيضاً ستحدد العلاقات بين هذه الأبعاد، والتي في النهاية، ستشير إلى إجراءات التجميع المناسبة للحصول على أداة القياس. ولهذا، فإنه ليس من المستغرب أن يوجه النقد إلى المقترحات النظرية الخاصة بقياس الدولة الفاشلة، نظراً لتعدد المفهوم، وتعدد الخطوات المتبعة في بناء المؤشرات، وعدم وضوح أسسها النظرية، بالإضافة إلى إغفالها التمييز بين أعراض، وأسباب فشل الدولة (Gutierrez, 2011: 21)، (Besley and Persson, 2011a: 372)

في هذا السياق، وبصرف النظر عن مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA – الذي لم يتم بناؤه لتصنيف أو تحديد الدول الفاشلة، وفقاً لما صرح به موظفو البنك الدولي – تستند المقترحات النظرية الحالية إلى تعريف إجرائي لمفهوم فشل الدولة. ومن الأمور المشتركة بين هذه التعريفات الإجرائية أنها تركز على أداء الدولة عبر مراجعة وظائفها الأساسية. ومع ذلك، هناك بعض الاختلافات في تحديد وظائف الدولة الأساسية، فضلاً عن تحديد القدرات التي تحتاجها الدولة من أجل القيام بها.

ويمكن التمييز بين المقترحات النظرية الحالية على نطاق واسع وفقاً للعنصر الأخير، حيث يركز الاتجاه الأول من التعريفات الإجرائية على "فاعلية وشرعية الدولة"، كأبعاد لقوة الدولة في مقابل فشل الدولة، بينما يبتني الاتجاه الآخر نهجاً ثلاثي الأبعاد – مع بعض الاختلافات – يستند على مفاهيم "السلطة، والقدرة والشرعية".

⁴⁴ يشير خافيير ماتا وسيباستيان زايجا J. Mata and S. Ziaja إلى أن العامل الأول والأساسي الذي يحول دون قياس فشل الدولة بشكل صحيح هو عدم تحقيق الوضوح حول الإطار النظري للمفهوم والأبعاد التأسيسية له، فضلاً عن أن بعض المصادر قد تقيس الدولة الفاشلة أو الهشة دون تسميتها بهذه الصفة (Mata and Ziaja, 2009).

1- يحدد الاتجاه الأول من التعريفات الإجرائية الوظائف المرتبطة بالدولة، حيث ينظر إلى أن أداء الدولة مرتبط بشروعيتها وفعاليتها.

ويتم تطبيق هذين البعدين استناداً إلى الأساس النظري الذي اقترحه جولدستون وآخرون عام ٢٠٠٣، والتي تستخدمه الوكالة الأمريكية للتنمية USAID. ووفقاً للأكاديميين والخبراء الذين تبنا هذه النظرة في قياس فشل الدولة، فإن مفهوم "الدولة الفاشلة" يشمل بدرجات متفاوتة "الدولة الفاشلة"، وتلك "المعرضة لخطر الفشل". حيث أن الدولة قد تفشل بأي من الحالتين، الأول: بالمعنى الوظيفي، ويتمثل في فقدان الدولة قدرتها في إنفاذ القانون والنظام على أراضيها. والثاني: بالمعنى المعياري، ويتمثل في تلك الوظائف التي يتعين على الدولة القيام بها وهي: إنفاذ العدالة، وحماية الأقليات، وتوفير الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي، والتعامل مع الكوارث الطبيعية والإنسانية. وقد وضعوا مصفوفة تهدف إلى تفكيك تعقيد قدرات الدولة. حيث تستند هذه المصفوفة إلى تقييم أربعة أبعاد للعلاقة بين الدولة والمجتمع: "السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية" من حيث الفعالية والشرعية. ووفقاً (جولدستون وآخرين)، يعتبر توفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية هو الخلاصة النهائية لفاعلية الدولة (Goldstone et al., 2003: 285).

وعلى الرغم من محاولات استكشاف العلاقة بين البعدين "الشرعية والفعالية". بمزيد من التفصيل في الكثير من الدراسات الأكاديمية، إلا أن الأساس النظري ليس دائماً واضحاً. وبناء على هذا التصور، اقترح جولدستون بأنه يجب من أجل الحفاظ على الاستقرار أن تمتلك الدولة الصفات الآتية:

- أ- **الفعالية:** والتي تعكس مدى جودة أداء الدولة في إدارة وظائفها، مثل "توفير الأمن، وتعزيز النمو الاقتصادي، سن القوانين، وصنع السياسات العامة، وتقديم الخدمات الأساسية"
- ب- **الشرعية:** والتي تعكس ما إذا كانت أفعال الدولة ينظر إليها من قبل النخب السياسية الغير حاكمة والسكان على أنها "عادلة" أو "مقبولة"، من حيث المعايير الاجتماعية السائدة (Goldstone, 2008: 285).

ووفقاً لجولدستون، تكون الدولة معرضة لخطر الفشل في ظل ظروف متغيرة، إذا ظهر عليها إحدى هذه السمات فقط، في حين أن الدولة الفاشلة من وجهة نظره ليست فعالة ولا تظهر أياً من عناصر الشرعية. ومن خلال اتباع الاقتراب المؤسسي، وضع جولدستون مصفوفة تعبر عن مسارات مختلفة لفشل الدولة. ولهذا يكون الاعتراف بأهمية المؤسسات والحفاظ على الاستقرار، هو المرجع الوحيد للإطار النظري الذي يقوم عليه هذا التعريف (Goldstone, 2008: 286).

ويتبع هذا التصور النظري أيضاً مركز السلام المنهجي Center for Systemic Peace، حيث تهدف مصفوفة الهشاشة، التي تشكل الأساس النظري لمؤشر هشاشة الدولة State Fragility Index، إلى تقييم أداء

الدولة من حيث "الفعالية والشرعية" عبر المحددات الأربعة "السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية" (Marshall and Goldstone, 2007: 13-14).

ووفقاً لتعريفهم، يرتبط فشل الدولة ارتباطاً وثيقاً بقدرة الدولة على "إدارة الصراعات، ووضع وتنفيذ السياسات العامة، وتقديم الخدمات الأساسية، والحفاظ على تماسك المجتمع، وجود الحياة على أراضيها، والاستجابة بفاعلية للتحديات والأزمات" من أجل تحقيق أقصى قدر من الاستقرار. حيث يجب على الدولة أن تُظهر كل من "الفعالية" في تنفيذ الوظائف الجوهرية المتوقعة من الحكومة المختصة، و"الشرعية" من خلال إنفاذ العدالة، وتطبيق القانون عند تحقيق هذه الوظائف. حيث يرتبط الأساس المنطقي لهذا المقترح، بالاعتراف بأن تقييم قدرة الدولة في كسب الولاء الشعبي لها، يعتمد على أدائها في مجالات متعددة، وتشمل: الحوكمة، الأداء الاقتصادي، والفرص، والأمن، وتقديم الخدمات الأساسية (Marshall and Goldstone, 2007: 13). ومع ذلك، هناك حالة من عدم الوضوح في تفسير الأساس النظري المستخدم لتبرير هذه النظرة عن "الدول المستقرة" (Bertoli and Ticci, 2012:216)، (Bhuta, 2012: 236-237).

وعلى الرغم من تفسير الأساس النظري، بشكل أقل صراحة، في مقترح رايس وباتريك Rice and Patrick، اللذين استندا إلى مفاهيم أخرى، ذات صلة بفشل الدولة مثل "الحالات الضعيفة"، إلا أنه يتم قياس ضعف الحالة طبقاً للفعالية، استناداً إلى أربعة أبعاد وهي: تعزيز بيئة مواتية للنمو الاقتصادي المستدام والعدل، وإنشاء وصيانة مؤسسات سياسية شرعية خاضعة للمساءلة، وتأمين وحماية سكانها من الصراعات العنيفة والسيطرة على أراضيها، وتقديم الخدمات الأساسية لسكانها. كما ترتبط هذه الأبعاد الأربعة لفشل الدولة - حالات الضعف - بالمؤشرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية (Rice and Patrick, 2008: 3-4).

ووفقاً لـ رايس وباتريك، فإن هذا التعريف يهدف إلى تحديد المسؤوليات الحكومية في القيام بوظائف الدولة الأساسية. ومع ذلك، فإن الإشارة الوحيدة للتقييم النظري المتبع لهذه الوظائف، جاءت هامشية في دراستهم لظاهرة فشل الدولة.

2- يقدم الاتجاه الثاني من التعريفات وصفاً للجذور النظرية للمفاهيم الإجرائية حول فشل الدولة، ويركز على ثلاثة أبعاد أساسية - مع وجود بعض الاختلافات - مرتبطة بفاعلية الدولة في القيام بمهامها بشكل جيد، وهي: السلطة، والقدرة، والشرعية.

قدم كارمنت، وآخرون تعريفاً لفشل الدولة، استناداً إلى الافتراض القائل بأن "وجود أو عدم وجود حكومة فاعلة هو ما يميز الدول الهشة عن الدول الفاشلة"، حيث يتم قياس الدولة الفاشلة هنا وفقاً للقدرة والممارسات الفعلية للدولة في القيام بوظائفها الأساسية، والتي تختلف عن صورتها المثالية (Carment et al., 2006: 5). ويرى أن هناك ثلاثة أبعاد أساسية تعكس وظائف الدولة والمهام المنوطة بها وهي تتمثل في الآتي: -

أ- **السلطة**، تشير إلى قدرة الدولة على سن التشريعات الملزمة لسكانها، ولتوفير بيئة مستقرة وآمنة.
ب- **الشرعية**، تعكس قدرة الدولة في ضمان الولاء الشعبي للنظام الحاكم، والدعم المحلي المساند لتشريعات وسياسات تلك الحكومة.

ج- **القدرة**، تشير إلى كفاءة الدولة في حشد الموارد العامة، لتحقيق التنمية.

ويستند تحديد هذه الأبعاد الثلاثة على محددات قوة الدولة، كما حددها الأمريكي المتخصص في الصراع السياسي تيد روبرت جور Ted Robert Gurr، في كتابه: لماذا يتمرد البشر Why Men Rebel، الصادر عام ١٩٨٦، والتي تم الإشارة لها في دراسة سامي، بيرست وكارمنت، وهي: القدرة، والشرعية، والدور التكاملي للدولة. وقد تم تفسير الأساس النظري لكل من هذه الأبعاد الثلاثة بالاستناد إلى تعريف ماكس فيبر للدولة (Carment, Prest and Samy, 2009: 83-84).

في السياق ذاته، يقترح تشارلز كول مقارنة مفصلة للمشكلات التي تطرحها الدول الفاشلة بناءً على تحليل الفجوات في ثلاثة أبعاد مماثلة. وقد أشار هذا الاتجاه إلى أن هناك ثلاث فجوات أساسية في أبعاد الدولة الفاشلة وهي: فجوة الشرعية، وفجوة السلطة، وفجوة القدرة. حيث تشير فجوة الشرعية، إلى رفض القواعد التي تنظم ممارسة السلطة وتراكم الثروة وتوزيعها من قبل النخبة الحاكمة. في حين تشير فجوة القدرة، إلى افتقار مؤسسات الدولة إلى القدرة على توفير الحد الأدنى من السلع والخدمات لمواطنيها. وأخيراً تشير الفجوة الأمنية، إلى عدم قدرتها على توفير الحد الأدنى من الأمن عند مواجهة الدولة الجماعات المسلحة (Call, 2010: 306-308).

وبالمثل، تستند فكرة جرافين هولت، وزايجا، وكريباوم عن الدولة الفاشلة، إلى رؤية للدولة باعتبارها تضم ثلاثة أبعاد متميزة، ولكنها مترابطة وهي: السلطة، والقدرة، والشرعية (Gravingholt, Ziaja and Kreibaum, 2015: 6-8).

وعلى الرغم من تشابه هذه الرؤية مع تعريف كارمنت وآخرين، فإن تصورهم لهذه الأبعاد الثلاثة أقرب إلى مفهوم تشارلز كول - حتى وإن كانت بعض مبررات اختيار هذه الأبعاد الثلاثة غير موجودة بالتفصيل (Lambach, Johais and Bayer, 2015: 1301)، حيث يستند كل منهم على نوع معين من العلاقة بين الدولة والمجتمع. وهي تتمثل في اللائي: (Gravingholt, Ziaja and Kreibaum, 2015: 1285).

أ- **السلطة**: وتشير إلى احتكار الحكومة للعنف الشرعي، وإقامة إطار للعدالة.
ب- **القدرة**: وتتعلق بتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.
ج- **الشرعية**: وترتبط بقبول أو رفض المجتمع مطالب الدولة، باعتبارها الجهة الفاعلة والمشروعة لوضع وإنفاذ القواعد الملزمة في الدولة بشكل عام.

وبالاعتماد على تمييز مماثل بين أبعاد فشل الدولة، يحدد ستewart وبراون الدول الفاشلة باعتبارها "دول فاشلة بالفعل أو معرضة لخطر الفشل" فيما يتعلق بالسلطة، أو تقديم الخدمات الأساسية، أو الشرعية (Stewart and Brown, 2009: 3). وعلى الرغم من أن القائمة الأساسية لوظائف الدولة لا تزال مماثلة للتصورات النظرية السابقة، إلا أن هناك تمييزاً يتمثل في سمات الدولة اللازم توافرها لأداء هذه الوظائف. حيث ينظر ستewart وبراون في توفير الخدمات الأساسية الشاملة للجميع بدلا من القدرة. ويجادل كل منهما بأن الفشل في تقديم الخدمات الأساسية قد يحدث إما عن نقص الموارد، أو نقص في الرغبة أو الإرادة.

بالإضافة إلى ذلك، يقدم ستewart وبراون عنصراً إضافياً للتمييز بين "الفشل الفعلي" و"خطر الفشل". حيث تم شرح المعايير المستخدمة في تحديد ما إذا كان هناك فشل في كل من هذه الأبعاد الثلاثة بمزيد من التفصيل (Stewart and Brown, 2009: 10-11). ووفقاً لما ترتبط سلطة الدولة بالحماية من العنف؛ في حين ترتبط الشرعية، بالطابع الديمقراطي للنظام ومساحة الحرية المدنية والسياسية؛ وأخيراً يشمل تقديم الخدمات الشاملة: الخدمات الصحية، والتعليم الأساسي، والمياه، والصرف الصحي، والبنية التحتية، والحد من الفقر. ومع ذلك، وبخلاف التعريفات السابقة، لا توجد إشارة واضحة إلى الأساس النظري الذي تم الاستناد إليه في التعريف الإجرائي المقترح، فضلاً عن الأبعاد الثلاثة التي يشملها.

تأسيساً على ذلك، تشير هذه النظرة العامة إلى أنه على الرغم من وجود اهتمام بتوضيح التعريفات الإجرائية لفشل الدولة في معظم المقترحات النظرية، إلا أنه لا توجد إشارة إلى النظرية الأساسية للدولة. باستثناء الدراسات والنقاشات العلمية المقدمة من (سامي، وبيرس وكارمنت)، وكذلك من (جرافين هولت، وزايخا، وكريايوم)، بالإضافة إلى (تشارلز كول)، الذين كرسوا أفساً كاملة في أعمالهم لشرح الجذور النظرية، والتركيز على الأبعاد الثلاثة للدولة: القدرة والسلطة والشرعية. ومع ذلك، لم تتعرض أي من هذه الأعمال إلى قضية التمييز بين أعراض فشل الدولة وأسبابها، بالرغم من أهميتها لفهم أفضل لظاهرة الدولة الفاشلة.

ختاماً، من الواضح أن هناك مجموعة متنوعة من التعريفات – وبالمقابل من المؤشرات – لفشل الدولة، لكن أدوات وتمرين القياس هذه، غير مكتملة تماماً في تصورها للحالات الفاشلة، أو الهشة، أو الآيلة إلى الفشل. وعليه، كان الهدف من هذا الفصل هو مراجعة الاعتبارات والحدود الرئيسية للمقترحات الحالية، المستخدمة في قياس الدولة الفاشلة، مع التركيز بشكل أولي على الأسس والمنطلقات النظرية للتعريفات الحالية، ثم على المشكلات التي تقوض تفعيل المفهوم، وبناء أدوات القياس، وتفسير النتائج.

تأسيساً على ذلك، تم تحديد بعض المحاذير المهمة التي يمكن التغلب عليها عند القياس. وبشكل أكثر تحديداً، هناك حاجة لمرجعة معظم الأساليب الحالية المستخدمة للقياس، بسبب عدم وجود أسس نظرية صلبة تستند إليها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى الخلط بين أسباب، وأعراض، ونتائج هشاشة الحالة.

وقد تمثلت أحد الجوانب البارزة لبعض الأساليب الحالية في تركيزها على الأبعاد المختلفة لفشل الدولة. ومع ذلك، وبالنظر إلى تصنيفات البلدان على أساس مؤشرات الدولة الفاشلة، فإنها لا تأخذ في الاعتبار هذا الطابع متعدد الأبعاد للمفهوم عند تفعيله، (لاسيما عندما يتعلق الأمر باختيار إجراء التجميع المناسب للبيانات الأولية). وعليه حذرت الآراء الأكاديمية الحديثة من حقيقة أن هذه المقترحات تقوم بتصنيف الدول وفقاً لمقياس إجمالي واحد للتعبير عن فشل الدولة، في حين أنها تغفل عدم التجانس بين الدول الفاشلة (De Siqueira, 2014: 18). في حين يتحرك مجتمع المانحين في اتجاه مماثل، ويلفت الانتباه إلى "الحاجة إلى مقاربات جديدة، لتقييم ومراقبة الدول الفاشلة باستخدام مؤشرات - لا تقلل من مؤشرات أو مقاييس الدولة الفاشلة وتضعها في فهرس واحد - ولكنها تسمح بتتبع أبعاد فشل الدولة المتعددة" (Gravingholt and et al., 2012: 12).

المبحث الثالث

الاعتبارات الإجرائية في صياغة أبعاد الدولة الفاشلة

كما أشرنا سابقاً في المبحثين الأول والثاني، إنه على الرغم من المكانة البارزة لمصطلح الدولة الفاشلة في الخطاب السياسي الدولي، إلا أن التعريف لا يزال غير محدد بشكل دقيق، فضلاً عن أن القوائم الحالية للحالات الفاشلة - بالإضافة إلى مؤشرات الدولة الفاشلة - لا توفر وجهة نظر متضافرة حول هذه المسألة. علاوة على ذلك، أظهرت المراجعة السابقة، كيف تم استخدام مؤشرات الدولة الفاشلة من قبل عدد من المؤسسات والمنظمات التنموية مثل (البنك الدولي)، إلى غير ذلك من المعاهد المستقلة مثل (صندوق السلام)، والجامعات مثل (جامعة جورج ماسون)، على اختلاف أغراضها واهتماماتها السياسية والبحثية.

إن التباين في المنهجيات المتبعة في كل من تلك المؤسسات والمنظمات الدولية والخاصة - شأنها في ذلك شأن القوائم والتصنيفات التي يتم الحصول عليها - أدى إلى بروز وجهات نظر ومطالبات مختلفة، وأحياناً متضاربة حول فشل الدولة. فضلاً عن أنها أبرزت الانتقادات الموجهة إلى المؤشرات الحالية المستخدمة في قياس الحالات الفاشلة - خاصة تلك القائمة على المؤشرات - والتي ترتبط في الغالب بالطريقة التي يتم بها تشغيل المفهوم، والخطوات التي ينطوي عليها إنشاء أداة القياس، وتفسير وتطبيق النتائج التي يتم الحصول عليها. ومن المؤكد أن هذه المؤشرات تخلق أساساً للنقاش حول العوامل والأبعاد التي تشكل فشل الدولة، لكن الأساس المفاهيمي للقياس أبعد ما يكون عن الوضوح، كما يبدو أنه في بعض الأحيان يخلط بين الأعراض والأسباب (Besley and Persson, 2011a: 372).

في هذا السياق، يسعى التحليل الحالي إلى المساهمة في تحسين الطريقة التي يتم بها تفعيل مفهوم الدولة الفاشلة من خلال: (١) الاعتماد على إطار نظري واضح يحدد الدور الفعلي للدولة. (٢) الاعتماد على نموذج نظري يساعد في تضمين الأبعاد المتعددة لفشل لدولة، لما له من بعض المزايا من الناحية النظرية. (٣) تحديد الأبعاد التأسيسية لمفهوم الدولة الفاشلة، والتي ستكون بمثابة خط الأساس الذي سيتم وفقاً له عقد المقارنة بين المؤشرات المختلفة. (٤) مقارنة الأبعاد التأسيسية المقترحة مع مؤشرات الدولة الفاشلة الحالية، لتحديد العوامل المؤثرة في حركة الثبات أو الصعود أو الهبوط للدول على هذه القوائم والتصنيفات، وفحص الأسباب المحركة لذلك. (٥) إن هذا النهج يختلف عن التدابير الأخرى لقياس الدولة الفاشلة، والتي تتبنى تمييزاً أو تصنيفاً مزدوجاً بين الدول "الفاشلة وغير الفاشلة"، كما تتجنب استخدام نقاط الحد الأدنى، أو العتبات التي تفتقر إلى مبرر واضح عند استخدامها. (٦) وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الاقتراح المقدم هنا مستمد من نموذج بيسلي وبيرسون Besley and Persson، والذي يوفر تمييزاً واضحاً بين الأسباب، والأعراض، والنتائج، ويقترح عدم فاعلية الدولة والعنف السياسي، كأعراض لفشل الدولة.

وعليه يتطلب تحقيق هذه الأهداف فهمًا أفضل لفشل الدولة، وفحص الأبعاد المختلفة المؤسسة له، وهذه هي نقطة الانطلاق الخاصة بهذا الفصل. وعليه، يتماشى الاقتراح المقدم هنا، مع الحجة القائلة بضرورة تضمين الأبعاد المتعددة لفشل الدولة عند وضع تصور نظري لتقدير الحالات الفاشلة (Gravingholt and et al., 2012: 4)، (Lambach and et al., 2015: 1303).

يتناول هذا المبحث قضية تطوير المحاولات المطروحة لتعريف وتحديد أبعاد الدولة الفاشلة، بما يتلاءم وخصوصية موضوع الدراسة من ناحية، وربما يتلاءم مع طبيعة الدولة الفاشلة في إفريقيا من ناحية أخرى. ويتضمن ذلك الضوابط المنهجية، والخطوات الإجرائية لتحديد المنهج والنموذج النظري المتبع من أجل تحديد أبعاد مفهوم الدولة الفاشلة. ويمكن تناول ذلك كما يلي:

أولاً: الاعتبارات المفاهيمية والمنهجية

يدرس هذا الجزء نقطتين، الأولى، الأخطاء الشائعة في محاولات تحديد أبعاد الدولة الفاشلة، والثانية، المشاكل والضوابط المنهجية في قياس الدولة الفاشلة.

1- الأخطاء الشائعة في محاولات تحديد أبعاد الدولة الفاشلة

يُعد الاتفاق حول المفهوم، وعدم وضوح الأغراض البحثية والسياسية له، من المشاكل الرئيسة في أدبيات الدولة الفاشلة. كما أن هناك - وبشكل عام - خلل مفاهيمي يتعلق بأن العديد من التعريفات تستخدم نتائج التحليلات السابقة⁴⁵، بمعنى أنها تحدد مجموعة من المتغيرات ذات الصلة مسبقاً قبل دراسة المفهوم، لوصف الظاهرة قيد البحث - أي المتغير التابع. والمثير للاهتمام هنا هو ملاحظة أن العديد من التعريفات - التي سبق الإشارة إليها - في إطار محاولتها لتعريف "الدولة الفاشلة" اعتمدت بشكل أساسي على مجموعة من العوامل أو المحددات المحددة مسبقاً، والتي يتم استخدامها بعد ذلك للتدليل على وجود الفشل أو أسبابه. وهذا ما يسميه إقبال وستار Iqbal and Starr بـ القضية الدائرية للمفاهيم Circularity، وبالتالي تكون الحجة المستندة إليها الدراسة ضعيفة، فضلاً عن أنها تؤدي إلى ظهور مشكلات مفاهيمية تثير تساؤلات جدية حول صحة النتائج⁴⁶ (Iqbal and Starr, 2016: 20).

⁴⁵ إن تعريف الدولة الفاشلة بالرجوع إلى نتائجها (نتائج الفشل)، يتجاهل حقيقة أنها "عملية غير خطية" من التدهور النسبي في أبعاد فشل الدولة (Carment, 2003: 409).

⁴⁶ تتوافق هذه النظرة مع ما جاء به ديريك برينكرهوف Derrick W. Brinkerhoff، حيث حادل بالآتي "يمكن ملاحظة سمات المشاكل الشريرة أو المعقدة المحيطة بظاهرة الدولة الهشة بسهولة، وذلك عبر تتبع المؤلفات الأكاديمية الواسعة، وفي استجابات المجتمع الدولي لهشاشة الدولة وفشلها؛ في حين أن تحديد مشكلة فشل الدولة قد تعتمد على المسارات البحثية، والتي كل منها يوفر وجهة نظر مختلفة ولكنها متداخلة في كثير من الأحيان (Brinkerhoff, 2014).

تماشياً مع ما سبق، تواجه دراسة الدولة الفاشلة مشاكل عديدة، بعضها ناتج عن نقاط الضعف في المفاهيم والأبعاد التأسيسية لها، التي تستند إليها الدراسات والأدبيات الأكاديمية والسياسية، والأخرى يمكن تلخيصها في ثلاث: أولاً، أنه تم استخدام مجموعة متنوعة من التعريفات في الأدبيات الأكاديمية المتاحة، فضلاً عن إنتاج مجموعة واسعة من مؤشرات "الفشل" مختلفة الأغراض السياسية والبحثية. ثانياً، اتسمت عمليات تحديد الهوية هذه بأنها غير مكتملة في تصورها لـ الدولة الفاشلة أو الهشة أو المنهارة أو غيرها من المسميات والتصنيفات المختلفة في دلالاتها وأنماطها. ثالثاً، لم تكن هذه الممارسات التحليلية - النظرية والتطبيقية - لظاهرة فشل الدولة غير مكتملة فحسب، بل إنها تسببت في إشكالية كبيرة من حيث كونها تعتمد بشكل أساسي على مجموعة من العوامل أو المتغيرات المحددة مسبقاً، والتي يتم ربطها بعد ذلك بالمفاهيم والتدابير المختلفة للتدليل على الظاهرة مما يخلق صعوبات كبيرة في تصميم البحث.

في هذا السياق يشير جورترز Goertz في تحقيقه المكثف (مفاهيم العلوم الاجتماعية Social Science Concepts: A User's Guide)، الصادر عام ٢٠٠٥، إلى هذه النوعية من القضايا التي تحيط بالمفاهيم في العلوم الاجتماعية. حيث يجادل جورترز بأن هناك ثلاث مستويات يجب توافرها في التعريفات الإجرائية. ووفقاً له يشير "المستوى الأساسي" إلى المفهوم المستخدم في البناء النظري، في حين يتمثل "المستوى الثانوي" في الأبعاد التأسيسية لمفهوم المستوى الأساسي. أما "المستوى الثالث" فهو يتمثل في القياس والبيانات⁴⁷ (Goertz, 2005: 237).

في الواقع - وبعد الحجج المقدمة في دراسة جورترز - نجد أن العديد من المحللين يركزون على المؤشرات أو البيانات قبل استيفاء مستويات المفاهيم الأكثر أهمية، والسابقة منطقياً وفقاً لجورترز. حيث يجادل بأنه يجب أن يأتي مستوى "المؤشر/البيانات" في المفاهيم، بعد أن يحدد الباحثون المستوى "الأساسي"، ثم يتم التحقيق في المستوى التالي وهو المستوى "الثانوي" للمفاهيم، والذي يتضمن توفير "الأبعاد المحددة للمستوى الأساسي"⁴⁸.

ويمكن ملاحظة أن هناك مشكلة مماثلة في بعض الدراسات والنقاشات الأكاديمية والسياسية، التي تناولت ظاهرة الدولة الفاشلة. حيث انتقل بعض المحللون إلى إدراج "المؤشرات" قبل النظر في المفاهيم الكاملة لفشل الدولة، ودون استيفاء مستوياتها الثلاثة بدقة. وبالتالي خلط البعض الأبعاد المفاهيمية/التعريفية مع المؤشرات والبيانات التشغيلية أو العوامل السببية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الأكاديميين والمحللين السياسيين أن يكونوا واضحين في تصوراتهم

⁴⁷ يقدم Most and Starr نفس الحجة عند مناقشة "ثالث البحث" Research Triad للنظرية والمنطق وتصميم البحث. حيث لاحظ أنه يجب على العلماء تحديد سبب رغبتهم في دراسة مفهوم معين، وأن يتبعوا أبعاداً أو جوانب هذا المفهوم بالبحث والتدقيق، وذلك لتطوير سؤال البحث المحدد الذي يرغب الباحث في متابعته. وبالتالي ترتبط المكونات المفاهيمية لمشروع البحث ارتباطاً منطقياً بتصميم البحث، الذي يحتاج إلى تطوير للتحقق من سؤال البحث المحدد (Most and Starr, 1989).

⁴⁸ مثال على ذلك، وجد جورترز Goertz عند فحص موضوع السلام الديمقراطي Democratic Peace، أن المحللين قد انتقلوا مباشرة وبشكل خاطئ إلى استخدام المؤشرات أو مقاييس الديمقراطية المختلفة، بعد أن تجاهلوا العمل على المستويين الأساسي والثانوي (Goertz, 2005).

لفشل الدولة، والتعامل مع هذه المشكلات المفاهيمية من خلال اعتماد تعريف أساسي لفشل الدولة، يستند على نموذج تحليلي أو إطار نظري سليم⁴⁹.

ويساعد إدراك مثل هذه الأخطاء الشائعة عند تحديد أبعاد مفهوم الدولة الفاشلة، في محاولة استخلاص عدد من الضوابط المنهجية التي تساعد في تعريف الدولة الفاشلة، وتحديد أبعادها، واستيفاء مستوياتها الثلاثة، مع مراعاة عدم الخلط بين الأبعاد المفاهيمية، والمؤشرات والبيانات الأولية أو العوامل السببية.

2- المشاكل والضوابط المنهجية في قياس الدولة الفاشلة

تواجه عملية قياس الدولة الفاشلة مشاكل وانتقادات عديدة يحددها البعض في المستوى الثالث، المختص بتفعيل مفهوم الدولة الفاشلة - في المؤشرات السالف ذكرها - والذي يتضمن اختيار المؤشرات ومنهجية بناء أداة القياس.

فيما يتعلق بالاتجاه الأول من المقترحات التي تم توضيحها في المبحث السابق، وهي مجموعة المؤشرات التي لم تقدم ترتيب أو تصنف الدول جزئياً وفقاً لدرجة هشاشتها، فإن الانتقادات الرئيسة هنا تتعلق بـ مستوى الحد الحرج، أو عتبات الحد الأدنى المستخدم في تحديد ما إذا كان البلد قد فشل في بُعد معين. ففي حالة جولدستون وآخرين، لا يوجد مبرر في اختيار مستوى العتبات الذي تم النظر فيها، لأن فشل الدولة/ الهشاشة عندهم، تحتمل أنساقها والكثير من التعدد والتنوع؛ فضلاً عن المؤشرات المستخدمة في تعيين علامات التحذير المحددة لكل من الحالات الفاشلة، وتلك المعرضة لخطر الفشل، كما هو موضح في دراسة جرافين هولت، زايخا وكريبايوم (Gravingholt, Ziaja and Kreibaum: 2012: 6). في حين يفترض تصنيف تشارلز كول وجود فجوة في بُعد معين من الأبعاد الثلاثة للدولة، في حال تسجيل بلد ما درجات أقل من مستوى العتبات المحددة. وهذا يعني أن اختلاف عتبات الحد الأدنى لمستوى القياس، يمكن أن يؤدي إلى استنتاجات مختلفة، بالإضافة إلى أن المنطق الثنائي المتبع في تلك التصنيفات يفشل أيضاً في تقديم المزيد من التفاصيل حول "خط الوسط لفشل الدولة" وذلك وفقاً لتصور جرافين هولت، وزايخا، وكريبايوم (Gravingholt, Ziaja and Kreibaum: 2015: 1285). في حين يصف كل من ستوارت وبرون بشكل دقيق كيفية استخدامهما للمؤشرات والمنهجية المتبعة في بناء المؤشرات المركبة لديهم (Stewart and Brown, 2009). ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة لمزيد من النقاش حول الأساس المنطقي المتبع لتحديد مستوى العتبات المطبقة في اقتراحهما، بالإضافة إلى مزيد من التفاصيل حول مدى فائدة هذا الإطار المنهجي للتحليل في المستقبل.

⁴⁹ يؤكد صحة هذه الإشارة مونك وفيركيلين Munck and Verkuilen بقولهما "إنه قبل محاولة الشروع في قياس ظاهرة الدولة الفاشلة، يجب أن يأتي تعريف المفهوم، والذي يؤثر بدوره على نوع البيانات التي يتم جمعها؛ بيد أنه لا توجد قاعدة صارمة ومتاحة بسهولة يمكن استخدامها لتحديد السمات التي يجب أن يتضمنها المفهوم" (Munck and Verkuilen, 2002: 8). حيث من الصعب قياس مفهوم غير متفق عليه، والذي يعد نتاج عمليات معقدة تتفاعل بطرق غير خطية. علاوة على ذلك، إنه نادراً ما تفشل الدولة كلياً، وأن فقدان الدولة لقدراتها أو فاعليتها لا يؤدي بالضرورة إلى الفشل (Cliffe and Luckham, 1999: 43).

كما يكشف الاتجاه الثاني من المقترحات والأسس النظرية - التي تعتمد على استخدام المؤشرات لتوفير تصنيفات للحالات الفاشلة - عن عدد من القيود يمكن تلخيصها في الآتي: (أ) الإطار النظري، (ب) اختيار المؤشرات وإجراءات التجميع، (ج) تصنيف البلدان، (د) استخدام وتفسير النتائج التي تم الحصول عليها. واستناداً إلى هذه النظرة العامة، يمكن القول أنه حتى لو كانت بعض المشكلات المتعلقة بفشل الدولة متأصلة في القياس الكمي لمفاهيم العلوم الاجتماعية، إلا أنه يمكن معالجة تلك التحذيرات والقيود بسهولة. كما أنه على الرغم من كثرة الأدوات التحليلية المتاحة حالياً لقياس الدولة الفاشلة، إلا أنه لا يزال هناك مجال لمقترحات جديدة أفضل قادرة على استيعاب التحذيرات والتغلب عليها.

أ- الإطار النظري

على الرغم من أن كل المفاهيم تشير إلى فشل الدولة أو هشاشتها، إلا أن المفاهيم الإجرائية المستخدمة في هذه المؤشرات تظل مختلفة، مما يعني اختلاف الأساس المنطقي لها. في حين أن البعض يهدف إلى التنبؤ بالمخاطر المستقبلية لفشل الدولة، فإن البعض الآخر يهدف إلى رصد وتحديد فشل الدول. لكن الأمر الأكثر أهمية هنا هو وجود اختلافات فيما يتعلق بشموليتها لأبعاد فشل الدولة. ويظهر ذلك في تركيز بعض المؤشرات بشكل أساسي على البعد الأمني. بينما نجد معظم مؤشرات الدولة الفاشلة تضيف أبعاد سياسية، واقتصادية، واجتماعية أخرى، بالإضافة إلى أنها قد تتضمن بعض متغيرات الديمقراطية، رغم عدم ارتباطها بالضرورة بخاطر حل سلطة الدولة المركزية.

وفي هذا الإطار، غالباً ما تكون هذه المؤشرات الواسعة والشاملة مستوحاة من طلبات صانعي السياسات، لتمثيل الظواهر الاجتماعية بكل تعقيداتها. كمثال على ذلك، تعرف منظمة التعاون الاقتصادي OECD الدول الفاشلة، بأنها "افتقار هياكل الدولة إلى الإدارة السياسية أو القدرة على توفير الوظائف الأساسية اللازمة للحد من الفقر، والتنمية، والأمن، وحقوق الإنسان لسكانها". يمثل قياس مثل هذا التعريف مشكلة في حد ذاتها، حيث أن البلدان المختلفة للغاية ستلقى نفس النتائج. على سبيل المثال "دول قوية وغير راغبة" مقابل "دول ضعيفة ومستعدة". علاوة على ذلك، إدراج بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، التي يعتقد أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بفشل الدولة، قد لا تتوافق مع قدراتها على التحقيق في هذه العلاقات.

وتأسيساً على ذلك، تبرز الإشكالية الرئيسية، والتي كثيراً ما ترتبط بمفاهيم العلوم الاجتماعية، وتنطبق بشكل خاص على مفهوم الدولة الفاشلة، وهي الغموض (Gutierrez and et al., 2011: 22). وهذا ناتج عن حقيقة مفادها، أنه عند تحديد أبعاد هذه المفاهيم، نجد أنها تتضمن العديد من التصورات والأسس النظرية المختلفة، بالإضافة إلى استخدامها العديد من المصطلحات العامة، والتي تتسم بنفس الدرجة من التعقيد (Gutierrez and et al, 2011: 26).

كما أن استخدام مثل هذه المصطلحات، قد يضيف حالة من الغموض حول مفهوم فشل الدولة بدلاً من توضيحها. فعلى سبيل المثال، يرى جوتيريز وآخرون أن تعريف الشرعية الذي استند إليه كارمنت وآخرون، يقدم مصدراً جديداً من التعقيد حول مفهوم فشل الدولة، الذي يقوم عليه المؤشر القطري للسياسة الخارجية (Gutierrez and et al, 2011: 29).

فقد افترض كارمنت، وآخرون أن "الدول التي يفتقر فيها النظام الحاكم إلى دعم محلي واسع وطوعي، أو اعتراف عام، تعاني من نقص في الشرعية" (Carment et al. 2006: 7). وهو الأمر الذي انتقده جوتيريز وآخرون، بقوله إن ذلك الافتراض يمثل محاولة للمزج بين العناصر الداخلية والخارجية للشرعية، وبالتالي فإنها تقوض الأدوات التحليلية التي تم الحصول عليها لتفسير معالم هذا البُعد (Gutierrez and et al, 2011: 29).

بالإضافة إلى ذلك، أُلِّهت المؤشرات الحالية أيضاً بـ "الانفتاح المفاهيمي"، حيث يفتقر تعريف فشل الدولة إلى الانضباط والوضوح، وكذلك إلى الاختيار غير الدقيق للعديد من المتغيرات التي يشملها، مما يؤدي إلى نتائج ذاتية وعشوائية غير منضبطة علمياً، ويقوض صلاحية الأدوات التحليلية التي تم الحصول عليها (Lambach, Johais and Bayer, 2015: 1300). فعلى سبيل المثال، وفقاً لـ رايس وباتريك في مؤشر ضعف الدولة في العالم النامي ISW، تتضمن مسؤولية الحكومة مهمة "تعزيز بيئة مواتية لتحقيق نمو مستدام وعادل" (Rice and Patrick, 2008: 3). وهو ما انتقده جوتيريز وآخرون، حيث يشيرون إلى أن مصطلحي "النمو المستدام" و"النمو العادل" منفتحان للغاية، ويصعب إدراجهما في نظرية الدولة (Gutierrez and et al, 2011: 26). وأخيراً، هناك نقد آخر، ينبع من حقيقة أن بعض جهود القياس، تركز على وظيفة واحدة أو اثنتين فقط من الوظائف الأساسية للدولة، متجاهلة مسؤوليات الدولة الأخرى (Rice and Patrick, 2008: 3). وقد تمت الإشارة إلى ذلك في مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA، والذي وجه إليه النقد من قبل الخبراء والأكاديميين لاعتماده الشديد على المتغيرات الاقتصادية، مع إعطاء وزن أقل للأبعاد الأمنية، والسياسية، والاجتماعية (Patrick, 2007: 649)، (Harttgen and Klasen, 2013: 136).

ب- اختيار المؤشرات وإجراءات التجميع

حتى ولو كانت المفاهيم التي تعتمد عليها المؤشرات قابلة للمقارنة، يمكن أن تؤدي الاختلافات البسيطة في طرق تجميع البيانات والمعلومات الأولية، إلى نتائج مختلفة بشكل كبير. حيث تختار معظم المؤشرات طرق تجميع بسيطة، بافتراض أن وجود مكونات متساوية من الأوزان النسبية هو أفضل تخمين ممكن، وذلك لأن الديناميات الكامنة وراء المكونات المختلفة لمؤشرات الدولة الفاشلة غير معروفة، وهو ما لا يمكن تجاهله من الناحية النظرية. حيث أن هذا الافتراض يتجاهل الحجة النظرية، القائلة بأن البُعد الأمني شرط أساسي لاستقرار الدولة، وبالتالي ينبغي أن يصمم المؤشر على هذا النحو، كما ينبغي أيضاً ألا يسمح المؤشر للأبعاد الأخرى مثل النمو الاقتصادي بالتعويض عن انعدام

الأمن (Mata and Ziaja, 2009: 29). فضلاً عن ذلك، فإنه حتى عند استخدام نفس البيانات، يمكن أن تؤدي الطرق المختلفة للتجميع إلى تغير في ترتيب وتصنيف الدول تمامًا. إضافة إلى ما سبق، ثمة مسألة ذات صلة هي أنه لا توجد تركيبة معينة واحدة، لمقارنة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المختلفة (Ferreira, 2017: 50-51).

وتأسيساً على ذلك، وجد أنه حتى بعد تحديد أبعاد فشل الدولة، يمكن أن تكون مسألة الحصول على مؤشرات مناسبة مهمة شاقة للغاية. حيث يصعب ملاحظة بعض الأبعاد المستخدمة في المفاهيم الإجرائية الحالية لمؤشرات الدولة الفاشلة، كما هو الحال مع مؤشر ضعف الدولة في العالم النامي ISW، فضلاً عن أنه من الصعب تمييز بعض الأبعاد، عند تطبيق إجراءات التجميع.

وهذا هو الحال، على سبيل المثال، مع الأبعاد الثلاثة – السلطة والقدرة والشرعية – التي تم بحثها في المؤشر القطري للسياسة الخارجية CIPF Fragility Index، وكذلك مع "الشرعية والقدرة" في مؤشر هشاشة الدولة State Fragility Index (Rice and Patrick, 2008: 3). ففي بعض الحالات، يوجد عدم تطابق بين تعريف فشل الدولة، والأبعاد المدرجة في التطبيق المستخدم. حيث يوضح جوتيريز وآخرون، ذلك عن طريق المقارنة بين تعريف البنك الدولي، والمؤشر الذي ينتجه فريق عمل البنك الدولي ذاته (Gutierrez and et al., 2011: 28). حيث يشمل تعريف البنك الدولي لفشل الدولة على "الصراع" كأحد أبعاد الدولة الفاشلة، ولكن لم يتم تضمين أي متغير لحسابه في مؤشر CPIA. في المقابل، وعلى الرغم من عدم الإشارة إلى السياسات الهيكلية في التعريف، فإنها تظهر كُبعد في تفعيل المفهوم على مؤشر CPIA (Gutierrez and et al., 2011: 26).

في هذا الإطار، يفترض أن تساعد الجذور النظرية لمفهوم فشل الدولة على توضيح الروابط بين الأبعاد المختلفة المعبرة عنها. حيث يمكن أن يؤدي الإخفاق في مراعاة مثل هذه المحاذير، إلى إدخال "أوزان خفية" أثناء إجراء التجميع. فضلاً عن أن معظم المؤشرات الحالية تحقق في مناقشة العوامل المنطقية التي تربط الأبعاد المختلفة للمفهوم، مما يؤدي إلى وجود أخطاء إجرائية وتشغيلية (Gutierrez, 2011: 24-25).

وقد كشفت النقاشات الأكاديمية حول فشل الدولة عن عدم وجود وحدة معيارية قادرة على قياسها بشكل دقيق (Kamrava and et al., 2016: 5)، نظراً لتنوع حالات فشل الدولة، وتعدد أبعادها الدالة عليها. وهذا يعني أن المستخدم يظل غير قادر على تحديد أبعاد فشل الدولة، ومقارنتها حسب أهميتها. مع وضع ذلك في الاعتبار، فقد أثبتت الشكوك حول مدى ملائمة الأوزان النسبية المنسوبة إلى للمؤشرات والبيانات الأولية، المكونة للأبعاد المختلفة لفشل الدولة، خاصة عندما يتم اعتبارها تساهم بالتساوي في النتيجة الإجمالية. على سبيل المثال، لا توجد مناقشة حول الأسباب الكامنة وراء اختيار قيم الأوزان النسبية ذات الأبعاد المختلفة المدرجة في مؤشر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID (Bhuta, 2012: 270).

وقد أثار هارتجن وكلاسن **Harttgen and Klasen** شكوكًا حول ما إذا كانت الأوزان النسبية المستخدمة في بناء مؤشر CPIA، معقولة لقياس الدول الفاشلة (**Harttgen and Klasen, 2013: 136**). وقد وجد جوتيريز وآخرون، أن التغيير في إجراءات التجميع في مؤشر CPIA، يؤدي إلى تصنيفات مختلفة بشكل كبير (**Gutierrez et al., 2011: 34**). كما سلط البعض الضوء على فقدان - وحتى تشويه - المعلومات الناتجة عن الافتراض القائل بأن فشل الدولة، يمكن تجميعه في مؤشر أحادي البعد (**Gravingholt, Ziaja and Kreibaum, 2012: 35**). وهذا حال مؤشر CPIA، ومؤشر FSI، ومؤشر ISW.

أخيرًا، هناك مشكلتان إضافيتان للمقترحات والأسس النظرية الحالية، المرتبطة ببناء المؤشر، وهما: أولًا: انعدام الشفافية في المنهجية المطبقة، ثانيًا: جودة البيانات وتوافرها.

- يتعلق الجانب الأول الخاص بانعدام الشفافية في المنهجية المطبقة، باهتمام عام بالمعلومات التي يتم الكشف عنها، حول المنهجية المستخدمة في بناء المؤشر. حيث يعد هذا الجانب عنصرًا مهمًا للمستخدمين، للحكم على مدى ملاءمة المؤشر، وكذلك مدى حياده عند تطبيقه واستخدامه لقياس حالات فشل الدولة. فضلًا عن أنها تمكن المستخدمين من فهم مكونات المؤشر، وإمكانية تكرار النتائج (**Mata and Ziaja, 2009: 13**). وفي هذا الإطار، يرى بعض الخبراء، أن هناك نقصًا في المؤشرات المستخدمة لتصنيف البلدان (**Rice and Patrick, 2008: 7**)، وكذلك في مصادر البيانات المستندة إليها مؤشرات الدولة الفاشلة (**Patrick, 2008: 649**). وبشكل أكثر تحديدًا، فقد أثبت بعض الشكوك حول الكيفية التي تم بها إعطاء التقييم أو الدرجات إلى المؤشرات الفرعية في مؤشر FSI، فضلًا عن وجود بعض الادعاءات، القائلة بأن طريقة بناء المؤشر ذاته غير شفافة، ومعقدة، وغير قابلة للتكرار (**Rice and Patrick, 2008: 7**)، (**Bhuta, 2012: 9**).

- يتعلق الجانب الثاني الخاص بجودة البيانات وتوافرها، بمدى توافر البيانات والمعلومات اللازمة لإنشاء مؤشرات الدولة الفاشلة. وفي هذه الحالة يواجه بناء مؤشرات الدولة الفاشلة عقبة متأصلة، تتعلق بتوافر المعلومات. حيث أن مصادر البيانات الموجودة غالبًا ما تكون ذات جودة منخفضة، وغير كاملة، ويكتنفها الغموض (**Putzel and Di John, 2012: 17**). وفيما يتعلق بطبيعة البيانات التي تم جمعها، وجد أن أوجه القصور الرئيسة لمؤشرات الدولة الفاشلة تتمثل فيما يلي: -

■ تعتمد معظم المؤشرات الحالية على البيانات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتجها الحكومات. وعلى الرغم من أن المنظمات الدولية تقوم عادة بتقييم جودة البيانات، إلا أن عدم الرغبة في مشاركة البيانات مع واضعي المؤشرات من قبل الدولة، خاصة في الدول السرية مثل "كوريا الشمالية" أو تلك التي تعاني من نقص في القدرة الإدارية أو التي لديها حوافز لتشويه البيانات أو تحسينها بما قد يقلل من موثوقيتها وصحتها (**Ziaja, 2012: 47-48**).

■ غموض الاستبيانات المطبقة (Gutierrez et al., 2011: 29)، وبالإشارة إلى مؤشر هشاشة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، تسلط نغال بوتنا الضوء على صعوبة معرفة جودة المعلومات والبيانات التي يتم قياسها من خلال أدوات المسح الذاتي المستخدمة في إنشاء البيانات (Bhuta, 2012: 13). كما أثّرت بعض الشكوك حول الأسئلة المدرجة في الاستبيان الذي طبقة البنك الدولي، للحصول على بيانات لبناء مؤشر CPIA، وكذلك حول مدى صحة الاعتماد على إجابات المستهدفين من الاستبيانات، لما قد يعتبرونه وحدهم دون غيرهم، الصورة الحقيقية لفشل الدولة في بُعد معين. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي استخدام مؤشر يستند إلى رأي الخبراء للتحقيق فيما إذا كان احتكار العنف شرطاً أساسياً للتنمية السياسية والاجتماعية، إلى إثارة مشكلة عدم التجانس. فقد يحكم الخبراء - في بلد ما - على أن انخفاض المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي يرجع إلى عدم احتكار العنف، وذلك لأنهم يرون هذا الأخير شرطاً أساسياً للأول (Gutierrez et al., 2011: 29-30).

ج- تصنيف البلدان

يتمثل القصور الثالث، في العديد من مؤشرات الدولة الفاشلة، في تصنيف البلدان. فعادة ما تكون بداية تحديد الفئات غير مبررة من الناحية النظرية والتجريبية، حيث أنها تتمثل في الغالب من كسور بسيطة في معظمها. كما أنه لا يوجد اتفاق حول الحد الأدنى من المتغيرات السياسية أو غيرها ذات الصلة، والتي قد تنتج قيماً مختلفة جداً (Mata and Ziaja, 2009: 6).

فعلى سبيل المثال، "أي جزء من موقعها الجغرافي يجب أن تسيطر عليه الدولة لتزعم احتكار الشرعي للقوة". أو بالنسبة لما قد يمكننا التحقق منه كمياً "أي مستوى من الدخل لا يحدث الصراعات الأهلية". إن توظيف الحد الأدنى يقدم افتراضاً ضمناً بأن حدوث فشل الدولة على مستوى العالم ثابت مع مرور الوقت، وهو افتراض لا تدعمه الأدلة النظرية والتجريبية (Ziaja, 2012: 48).

د- استخدام وتفسير النتائج التي تم الحصول عليها

ترتبط المجموعة الأخيرة من أوجه القصور بالنتائج التي تم الحصول عليها، والاستنتاجات المستمدة من استخدام مؤشرات الدولة الفاشلة الحالية. حيث يتعرض منطق تحديد مستوى العتبات إلى الانتقاد على نطاق واسع. على سبيل المثال، تم في كثير من الأحيان التشكيك في مستوى العتبات (٣، ٢) المستخدمة من قبل مؤشر CPIA، لاشتقاق مجموعة الدول الفاشلة (Balioune-Lutz and McGillivray, 2008: 2). وقد أثار ذلك إشكاليتين، تتمثل الأولى، في أن هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها الحصول على درجة أقل من (٣، ٢)، في حين تتمثل الثانية، في تجاهل الاختلافات بين البلدان ذات الدرجات أو التقييمات القريبة من مستوى العتبات، مما قد يؤدي إلى قياس هذه البلدان بشكل غير صحيح.

كما أن هناك عدة قيود أخرى توجه إلى بعض المقترحات الحالية، الخاصة بقياس الدولة الفاشلة، وهي ميلها إلى تقديم توصيات عامة، وهو ما يؤدي بدوره إلى تقديم معلومات ذات جودة منخفضة حول التغييرات أو العمليات التي ينبغي وضعها في الحسبان لمواجهة التحديات القائمة في الدولة المعنية بالقياس (Goldstone, 2008: 287).

أضف إلى ذلك، تُثار مجموعة من الانتقادات حول المنهجية التي تستخدمها مؤشرات الدولة الفاشلة، ترتبط بمدى مصداقية نتائجها ودقة المعايير والمؤشرات الفرعية في تقييم أداء الدول، فضلاً عن مدى مصداقية استطلاعات الرأي للخبراء والأكاديميين، ونتائج تقارير دولية أخرى، في التعبير عن واقع الحالات والسياسات المختلفة موضع القياس. وهو ما يفرض حالة من الجدل حول حيادية مؤشرات الدولة الفاشلة، نتيجة تسييس نتائج بعضها للضغط على دول بعينها، أو إثارة جدل مجتمعي حول مستويات التقدم التي تحقّق في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، وغيرها، وهو ما يؤكد ضرورة الحرص في الاعتماد على نتائج المؤشرات الدولية المختلفة، وضرورة تقييم منهجية كل منها، إلى جانب أهمية مخاطبة حكومات الدول للجهات المصدرة لمؤشرات الدولة الفاشلة، للتيقن من مصداقية تصنيفها في المؤشرات، والتأكد من المقاييس المستخدمة في المؤشر.

وفي إطار عرض الأخطاء الشائعة وتحديد المشاكل التي تواجه عملية تعريف وقياس الدولة الفاشلة، وفي إطار الضوابط المنهجية أيضاً، فإنه يمكن طرح محاولة لتعريف الدولة الفاشلة، وتحديد أبعادها الأساسية كما سيلي عرضه.

ثانياً: الخطوات الإجرائية في تحديد أبعاد الدولة الفاشلة

من واقع التراكم العلمي في محاولات تحديد وقياس أبعاد الدولة الفاشلة، تبدو المسألة وكأنها سهلة للغاية عن طريق التفكير بإدخال عناصر عديدة وفي كل المجالات. ولكن الواقع العملي يكشف أن هناك صعوبات حمة عند التطبيق نظراً إلى المعضلة الكبرى في محاولة ترجمة هذه الأبعاد إلى مؤشرات إجرائية يمكن الاستدلال عليها كمياً، وتبدو المسألة آنذاك وكأنها نوع من الواجهة العملية، فضلاً عن أن ما يمكن طرحه من أبعاد قد يصعب توافر معلومات بشأنها، وبخاصة أن المسألة تتجاوز الأبعاد المعروفة والمتداولة التي يسهل التحقق منها كمياً. كما إنه تم رصد العديد من الخلافات العملية حول أهمية الأبعاد المستخدمة في قياس الدولة الفاشلة، وحول قابلية بعضها للقياس الكمي، وحول الأوزان النسبية لكل مؤشر فرعي أو حتى رئيس (زهران، ٢٠٠٦: ٤٧).

في هذا السياق، يتطلب تحديد ماهية فشل الدولة، النظر في دور الدولة في المجتمع، حيث أن التركيز على الدولة - كوحدة تحليل رئيسية - يساعد في تحديد مصادر الفشل التي تلحق بها، فضلاً عن أنه لا يقلل من مقدار تأثير الفواعل الأخرى في المجتمع. علاوة على ذلك، يتفق هذا التركيز مع الأسباب المنطقية التي عبر عنها كل من جرافين هولت، وزاينجا، وكريبايوم للحفاظ على هذا المنظور⁵⁰.

⁵⁰ يرى أيضاً كل من كارمنت، وسامي، وبرست أهمية دراسة الدولة كوحدة تحليل أساسية (Carment, Samy and Prest, 2010: 7).

ويجادل هذا الاتجاه بالآتي: (١) أن لدى العديد من الجهات الفاعلة في مجال التنمية "مثل البلدان أو المؤسسات الدولية متعددة الأطراف" نماذج عملية وأنظمة تخصيص للمساعدات قائمة على الدولة. (٢) على الرغم من الأهمية المتزايدة للجهات الفاعلة من دون الدول، إلا أن الدول لازالت تحتفظ بدورها كعنصر فاعل في النظام الدولي (Gravingholt, Ziaja and Kreibaum, 2015: 1).

تأسيساً على ذلك، سيعتمد الباحث على وجهة نظر مشاهة لتلك الموجودة في الأطر النظرية، التي تركز على الدولة كوحدة تحليل أساسية، حيث سيتم شرح أهمية دور الدولة في المجتمع، ووضع بعض الأحكام المعيارية - لما ينبغي أن يكون عليه - دور الدولة في المجتمع في حدها الأدنى. وبعد ذلك، سيتم وصف - بمزيد من التفصيل - التعريف العملي للدولة الفاشلة المستخدم في تحديد وقياس أبعاد فشل الدولة في الدول الإفريقية.

1- دور الدولة في المجتمع

تعريفات الدولة كثيرة، وتختلف وفق الأساس النظري المتبع في دراسة القضايا التي تدور حولها. وفي هذا الإطار، يشير المفهوم الذي يُستخدم على نطاق واسع لـ ماكس فيبر Max Weber إلى الدولة "على أنها منظمة سياسية إجبارية، ذات عمليات مستمرة، يحافظ طاقمها الإداري بنجاح على ادعائه باحتكاره الاستخدام الشرعي للقوة المادية، في تطبيقهم لنظامهم داخل إقليم معين" (Newton and Van-Deth, 2015: 16).

و بالتالي، فإنه يعكس إعادة الاهتمام بالدولة، والاعتراف بدورها في إطار علاقة متطورة مع المجتمع، وقد كان صدور الكتاب الجماعي إعادة الدولة Bringing the State Back In عام ١٩٨٥ بمثابة علامة بارزة في هذا الاتجاه. وعليه، نظرت الدراسات الراهنة إلى الدولة كفاعل رغم أنها تتأثر بالمجتمع المحيط بها، إلا أنها تؤثر بدورها في العمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (هلال، ٢٠١٥: ٩٣).

وتظهر صور ذلك التأثير، عندما ترى الدولة لنفسها ضرورة الاستقلال عن تفاعلات المجتمع الداخلية، باتباعها لبرامج وسياسات اقتصادية تقوم على تقليد نموذج أجنبي، وتنفيذه في إطار المشروعية الاقتصادية، والتوصيات المقدمة من منظمات التمويل الدولية (هلال، ٢٠١٥: ٩٤).

وبالقدر الذي تؤثر فيه الدولة على المجتمع، وثقافته، واقتصاده، وعلى العمليات والأبنية السياسية، فإن الدول تختلف في مدى اكتسابها "سمة الدولة"، ذلك أن السياسة لا تكمن فقط في المجتمع واقتصاده وثقافته، ولكن أيضاً في الإطار التنظيمي المتمثل في الدولة، فالتفاعلات الاجتماعية - اقتصادية وثقافية - لا تحدث في الفراغ، ولا تمارس تأثيرها بشكل مستقل، ولكن من خلال، وفي سياق، الإطار التنظيمي للدولة (هلال، ٢٠١٥: ٩٥).

وبطبيعة الحال، أدت الثورة الاشتراكية في القرن العشرين - حتى في الديمقراطيات الصناعية الغربية - إلى توسيع نطاق الخدمات أو وظائف الدولة، وقد دفع هذا النمط الجديد حينها، العديد من دول الرفاه الاجتماعي في العالم

الغربي، إلى تبني فكرة توفير التأمين الاجتماعي لجميع المواطنين، وكذلك امتدت الإصلاحات إلى السوق الأوروبية في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، والتي كانت تحت قيادة حكومات محافظة تسعى بمحاولات جادة نحو تقليص دور الدولة (Olowu and Chanie, 2016: 6).

وبناء على ذلك، استقر في التحليل السياسي، أنه ينبغي النظر للدولة كساحة للتفاعلات وجمال للتعاون والتنافس والصراع بين الجماعات. وأن الدولة لا يمكنها مهما بدت متسلطة أن تستقل تماماً عن مجتمعاتها، وأن جهاز الدولة ذاته ليس كياناً مصمماً وإنما يمثل أولويات ومصالح اجتماعية متنوعة، وزاد من أهمية ذلك سياسات التحرر الاقتصادي، والسعي للاندماج في السوق الرأسمالية، الذي اتبعته كثير من دول العالم في مطلع هذا القرن، وازدياد الاهتمام بالعلاقة بين الدولة والسوق. فالسوق ليس مجرد نشاط اقتصادي لتبادل السلع والخدمات، أو لتنظيم العلاقة بين العرض والطلب بل هو - من المنظور السياسي - ساحة للتصويت على سياسات الدولة، ومدى استقرارها (هلال، ٢٠١٥: ٩٦).

وبالنظر إلى أهداف هذه الدراسة، فإن الباحث يتبنى وجهة نظر الاقتصاد السياسي للدولة. حيث أن تعزيز التنمية الاقتصادية يستلزم تحفيز النمو الاقتصادي، ولكنه ينطوي أيضاً على اهتمام بتحسين برامج الرعاية الاجتماعية. يتمشى هذا النهج مع وجهة نظر "إجماع ما بعد واشنطن" للتنمية الاقتصادية. ووفقاً لهذا التوجه الفكري، من المفترض أن الدور الاقتصادي للدولة هو معالجة إخفاقات/ فشل السوق⁵¹، من خلال دعم الأسواق غير الكاملة (Stiglitz, 1998: 113).

يجادل في هذه المسألة جوزيف ستيجلتز Joseph Stiglitz في كتابه Globalization and its Discontents، الصادر عام ٢٠٠٢، بأن تدخلات الدولة - حتى في ظل وجود المعلومات الكاملة/ غير المتناسقة أو الأسواق غير الكاملة⁵² - يمكن أن تعزز كفاءة الأسواق (Stiglitz, 2002: 219). بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود العوامل الخارجية⁵³ يخلق حالات الإفراط في الإنتاج أو نقص إنتاج بعض السلع، مما يؤدي إلى نتائج غير فعالة. وهذه هي حالة السلع التي تكون عامة بطبيعتها، مثل الدفاع، والمناطق التي تفشل فيها الأسواق ببساطة، مثل توفير التمويل للاستثمار في رأس المال البشري. وأخيراً، غالباً ما لا تكون الأسواق ذاتية التنظيم، مما يخلق حاجة

⁵¹ فشل الأسواق Market Failure، يقصد به مجموعة الظروف التي يفشل في ظلها اقتصاد السوق في تخصيص الموارد بكفاءة. وهناك مصادر عديدة لفشل الأسواق، ودرجات عديدة للفشل، ويمكن أن تكون النتائج المترتبة على دور الدولة وشكل التدخل العام مختلفة تماماً في كل حالة (البنك الدولي، ١٩٩٧: ٢٨).
⁵² الأسواق غير الكاملة والمعلومات الناقصة أو غير المتناسقة، هما من المشاكل المنتشرة، ويمكن أن يؤديا إلى نتائج بعيدة عن الكفاءة. وهي تعود بصورة أساسية إلى نقص المعلومات التي يجب أن تتوافر للحكومة عند القيام بعمليات تخصيص الموارد. فهناك من يرى أن الدولة وإن عظمت إمكانياتها تعاني من مشكلة قصور المعلومات، وهي تلك المعلومات التي يتضمنها نظام السوق وتتلخص في سعر السلعة أو الخدمة في السوق (البنك الدولي، ١٩٩٧: ٢٩).
⁵³ العوامل الخارجية، هي التي تنشأ عندما تؤدي تصرفات الشركات إلى الإضرار بالآخرين أو تحقق منفعة لهم بدون أن تدفع تلك الشركات أو يتلقى تعويضاً (البنك الدولي، ١٩٩٧: ٢٨).

للدولة لتولي دور تعزيز الاستقرار الاقتصادي (Stiglitz, 2002: 222). فالدولة وحدها من تستطيع إنقاذ الفواعل الخاصة داخل المجتمع، وضمان الأمن المالي.

تأسيساً على هذه النظرة، يجب على الدولة توفير مجموعة من المنافع العامة⁵⁴. يقدم روبرت روتبرج أحكام معيارية مشاهجة. حيث يرى أن على الدولة توفير وسائل مركزية/ لا مركزية لإنتاج جملة واسعة من السلع السياسية العامة لمواطنيها الذين يعيشون ضمن حدودها، وقد حدد تراتبية هذه السلع السياسية العامة التي وجدت الدولة لتوفيرها بالآتي: (١) الأمن، والأمن الإنساني؛ (٢) منظومة القوانين والإجراءات؛ التي تشكل معاً حكم القانون القابل للفرض، وأمن الملكية وحصانة العقود، ونظام قضائي ينظم الحقوق والحريات المدنية بشكل عادل. (٣) العناية الصحية والطبية؛ (٤) مؤسسات التعليم العامة؛ (٥) البنى التحتية المادية كالطرق، والسكك الحديدية، والمرافق، وتكنولوجيا الاتصالات، ونظام المصارف والمال الذي يشرف عليه عادة مصرف مركزي، وتسييره عملة وطنية؛ (٦) إطار مالي ومؤسسي ناجح، يستطيع المواطنون في إطاره أن يسعوا إلى تحقيق أهداف مشاريعهم (Rotberg, 2003: 65-66).

وفي هذا السياق يسلط جوزيف ستيغليتز الضوء على: (١) أهمية توفير تعليم عالي الجودة للجميع؛ (٢) توفير البنية التحتية، بما في ذلك البنية التحتية المؤسسية وبالتحديد النظام القانوني؛ (٣) تنظيم القطاع المالي؛ (٤) تعزيز القدرات التكنولوجية (Stiglitz, 2002: 218).

وعليه تتبع الدراسة الإطار المقترح في تقرير التنمية في العالم، الصادر عن البنك الدولي، تحت عنوان "الدولة في عالم متغير"⁵⁵، والذي يصنف وظائف الدولة على أنها مهام "دنيا" و"متوسطة" و"فعالة"، وفقاً إلى الدرجة التي تتطلب فيها الأنشطة تدخل الدولة (البنك الدولي، ١٩٩٧: ٢٩).

وبالنسبة للتحليل الحالي، فإن الباحث يعتبر (١) توفير السلع العامة مثل الدفاع، والقانون، والنظام، وحقوق الملكية، وإدارة الاقتصاد الكلي، والصحة العامة، (٢) حماية الفقراء؛ هما الحد الأدنى من وظائف الدولة، طبقاً لتقرير البنك الدولي (البنك الدولي، ١٩٩٧: ٢٨). علاوة على ذلك، يتفق الباحث مع الرأي القائل، بأن دعم الأسواق غير الكاملة ينطوي أيضاً على ضمان العدالة الاجتماعية، من أجل تخفيف المواقف التي يترك فيها السوق الناس بموارد غير كافية للبقاء على قيد الحياة، وذلك من خلال ضمان عمل الأسواق بالطريقة التي يفترض معها توفير الدولة

⁵⁴ يستخدم مصطلح "المنافع العامة" للإشارة إلى السلع والخدمات التي يتمتع بها الجميع أو جزء كبير من سكان الدولة، وهي سلع وخدمات ليست تنافسية ولا يمكن استبعاد أحد منها. في المقابل قد تقدم الحكومات في كثير من الأحيان سلعاً وخدمات خاصة لأفراد معينين أو مجموعات صغيرة وعلى الرغم من توفرها من قبل الحكومات إلا أن هذه الخدمات لا تعتبر منافع عامة (Deacon and Saha, 2006: 71).

⁵⁵ أصدر البنك الدولي (١٩٩٧) تقريره السنوي بعنوان "الدولة في عالم متغير" درس فيه قضايا تحسين الإدارة، وسلامة الأداء، وتحقيق الفعالية والكفاءة في تنفيذ السياسات العامة، وضرورة بحث الحيوية في القدرة المؤسسية للدولة. وأكد التقرير على ضرورة قيام الدولة بمهامها بأقل تكلفة على المجتمع، وبما يحقق المصلحة العامة، وذلك في إطار الالتزام بالقواعد والقوانين، فأحر ما يمكن تصوره هو أن تخالف مؤسسات الدولة القانون أو أن تعمل خارج المشاركة والرقابة الشعبية لان ذلك يفتح الباب للفساد والتصرفات التحكيمية للأجهزة الحكومية (هلال، ٢٠١٥: ٩٨).

لشبكة أمان للفقراء (Stiglitz, 2002: 218). ومن خلال تبني وجهة النظر هذه عن الدولة، والتي تتوافق إلى حد ما مع نظرة (الاقترب المؤسسي الجديد)، والذي يُقيم الدول من حيث القدرات المؤسسية، ويقارن أداؤها وفق النموذج المثالي الفيري للدولة. بمعنى آخر، تقييم الدول على أساس المقارنة مع الأداء المثالي لدولة فعالة، وقادرة، وشرعية، ومستقرة. (Bhuta, 2012: 236-237). وعليه، يرتبط الانحراف عن هذا النمط المثالي للدولة، بضعف الدولة أو فشلها⁵⁶.

في المقابل، واجهت تلك النظرة - المعتمدة على الاقترب المؤسسي الجديد - العديد من الانتقادات. حيث يرى البعض أن هذه "الحالة المثالية للدولة" لا وجود لها في الواقع خارج الدول الصناعية الأكثر تقدماً (Nay, 2013: 332-333)، (Boege et al., 2009: 14).

جدول (٥-١) وظائف الدولة في حدها الأدنى، والمتوسطة، والفعالة

المزيد من الإنصاف	معالجة فشل الأسواق	
حماية الفقراء برامج مكافحة الفقر الإغاثة من الكوارث	توفير الخدمات العامة الخالصة الدفاع القانون والنظام صيانة حقوق الملكية إدارة الاقتصاد الكلي الصحة العامة	مهام الحد الأدنى
توفير التأمين الاجتماعي: المعاشات التي تعيد توزيع الدخل العلاوات العائلية التأمين ضد البطالة	التغلب على عدم دقة المعلومات التأمين (الصحي وعلى الحياة والمعاشات) التنظيم المالي حماية المستهلكين	مواجهة العوامل الخارجية التعليم الأساسي حماية البيئة
إعادة التوزيع إعادة توزيع الأصول	تنسيق النشاط الخاص تعزيز الأسواق مبادرات المجموعات المتقاربة	المهام الفعالة

المصدر: (البنك الدولي، ١٩٩٧: ٣٧)

وعلى جانب آخر، يرى بواس وجينينغز Boas and Jennings "بأن حالة ما (فاشلة) هو حكم معياري لا معنى له إلا عند مقارنته بشيء آخر. في هذه الحالة، هناك شيء آخر يتمثل في وجود حالة صحية (ناجحة)، يمكن مقارنة باقي الحالات من خلالها. ويرى أنه عند مقارنة الحالة "الفاشلة" بالدول المستقرة، فإن ذلك يستلزم إهمالا للمتغيرات التاريخية، والديموغرافية، والثقافية، والاقتصادية، وعلاقتها بالديناميات والأنماط الإقليمية الأخرى⁵⁷ (Boas and Jennings, 2005: 338).

⁵⁶ أن الأبعاد الثلاث للدولة المحددة في العديد من التعريفات - وهي السلطة والشرعية والقدرة - تؤيد تعريفاً أساسياً للنظام السياسي، متأصلاً في المفاهيم الغربية. وبشكل أكثر تحديداً، يعتمد مفهوم "السلطة" على النظرية السياسية الغربية، ويعتمد الاهتمام بـ "الشرعية" على مفهوم الفيري للهيمنة وكذلك على النظرية الديمقراطية الليبرالية، وتعتبر "القدرة" عن اهتمام الماخنين الغربيين بالأداء الإداري (Nay, 2013: 335).

⁵⁷ يصف كل من روبنسون واسيموجلو Robinson and Acemoglu في كتابهم "لماذا تفشل الأمم: أصول السلطة، والازدهار والفقر" ترجمة بدران حامد، أن المؤسسات التي يقيمها الإنسان وليس الموقع الجغرافي أو التاريخي، هي التي تحدد ما إذا كانت دولة ما تصبح غنية أو فقيرة. وأن انفتاح المجتمع ورغبته في السماح

وفي ذات السياق، حاولت دراسات أكثر حداثة، التغلب على هذه القيود من خلال اقتراح أطر تحليلية جديدة لتحديد فشل الدولة. فعلى سبيل المثال، يجادل بوجي وآخرون (Boege et al، بأن الأنظمة السياسية الهجينة تختلف اختلافاً كبيراً عن الحالة النموذجية الغربية، فضلاً عن الطريقة التي تعمل بها، حتى في مجالات الحكم الأساسية المتمثلة في الأمن والتمثيل والرفاهية (Boege et al.:2009,14). وعليه، لا يعتمد الحفاظ على الأمن والنظام الداخليين على احتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة البدنية، بل يتعين على مؤسسات الدولة أن تتقاسم المسؤوليات مع الجهات الفاعلة غير الحكومية. ويرى بوجي وآخرون، أن هذه النظرة يمكن أن تجلب رؤى جديدة حول كيفية منع الصراع وتعزيز التنمية (Boege et al.:2009,20).

توفر وجهة النظر التي قدمها بوجي وآخرون، عناصر مفيدة لتحسين فهمنا عن الدول الفاشلة، خاصة لأنها تؤكد على أهمية النظر في تعقيد العلاقة بين الدولة والمجتمع. وعلى الرغم من إدراك القيود المفروضة على اتباع النهج المذكور أعلاه، إلا أن الباحث يجدها نقطة مفيدة يجب أخذها في الاعتبار. وعليه، فإن النهج القائم فقط على الدور المعياري للدولة سيفشل في استيعاب هذه العلاقة المعقدة بين الدولة والمجتمع.

تأسيساً على ذلك، يرى الباحث ضرورة اتباع نموذج نظري قادر على استكمال هذه النظرة المعيارية لدور الدولة في المجتمع بمزيد من الأحكام المعيارية، ويرى أن الاستناد إلى النموذج النظري الذي وضعه بيسلي وبيرسون يمكن أن يتيح فحص ما إذا كان دور الدولة الفعلي ينحرف عن الدور المعياري المحدد أعلاه، ولماذا ينحرف عن ذلك؟ وفي هذه الحالة هناك إشارة إلى الدولة الفاشلة.

وعليه، سوف يعتمد الباحث أداء وظائف الحد الأدنى للدولة الموضحة أعلاه، وذلك بالنظر إلى "قدرة الدولة" وكذلك على "فعالية الدولة" في تحقيق هذه المهام. ويمكن ملاحظة أن هذا الأخير، يختلف عن الأول من حيث أنه لا يتوافق فقط مع القدرة على أداء وظائف الحد الأدنى للدولة، ولكن يعتمد أيضاً على استعداد من هم في السلطة لاستخدام تلك القدرة لتلبية متطلبات المجتمع بفاعلية (البنك الدولي، ١٩٩٧: ٣-٤). ومن ثم يتم تطبيق نموذج بيسلي وبيرسون القائم على قياس فاعلية الدولة، والعنف السياسي، وبالتالي هذا يتيح لنا تحديد أبعاد فشل الدولة بشكل واضح.

2- النموذج النظري لـ بيسلي وبيرسون Besley and Persson

تشير دراسة بيسلي وبيرسون إلى محركات فشل الدولة، وذلك من خلال محاولة شرح إثنيين من أمراض الدولة، وهما "عدم فعالية الدولة" و"العنف السياسي". ووفقاً لهما، ستظهر دولة غير فاشلة وذات مستويات عالية من القدرات، إذا كانت المؤسسات متماسكة بما فيه الكفاية، وهناك مصلحة مشتركة في توفير المنافع العامة. وعليه، إذا

بوجود الهدم الخلاق، وحكم القانون، يؤدي إلى التطور الاقتصادي. فضلاً عن أن الدولة تنجو فقط من شبح الفقر، عندما تمتلك مؤسسات اقتصادية فاعلة، ويكون لديها نظام سياسي تعددي. للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على (Robinson and Acemoglu, 2015: 80-107).

لم يكن الأمر كذلك، فحينئذ يمكن أن يظهر نوعان من أمراض الدولة. (١) عدم فعالية الدولة في "إنفاذ العقود، وحماية الممتلكات، وتوفير المنافع العامة، وزيادة الإيرادات. (٢) العنف السياسي، سواء في شكل قمع أو نزاع أهلي"، تؤثر على درجة فشل الدولة (Besley and Persson, 2011a: 373).

يضع بيسلي وبيرسون إطاراً لتحليل الحالات الفاشلة، ويطبقانه على سياسات التنمية المتبعة في العالم، وعلى أنواع مختلفة من الحالات. حيث يرى هذا الاتجاه، أنه من المعترف به على نطاق واسع أن فشل الدول هو من الأعراض الرئيسة لتدهور التنمية في أجزاء كثيرة من العالم. ووفقاً لهم إن هذه المجموعة من الدول - في إشارة إلى بعض الدول الإفريقية - غير قادرة على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، كما أن العنف السياسي أمر شائع فيها (Besley and Persson, 2011a: 371).

في هذا الإطار، يرى بيسلي وبيرسون أن الحكومة تتمتع بمستوى من "القدرة المالية" الناتجة عن قدرتها في فرض الضرائب على مواطنيها، ومستوى من "القدرة القانونية" تتمثل في القدرة على دعم/ ضبط الأسواق، فضلاً عن أن القرارات السياسية الصادرة عنها تتضمن ترجمة الإيرادات الحكومية إلى إنفاق عام فعال⁵⁸ على السلع والخدمات العامة. وقد تُقيد المؤسسات السياسية الفعالة توزيع الإيرادات على النخب الحاكمة، حيث أن المؤسسات الأقوى والأكثر تماسكاً تمنع أصحاب الوظائف الحكومية من استخدام الأموال العامة لخدمة المصالح الخاصة، أو أنه ليس هناك مصلحة في القيام بذلك. وعليه، فإن الحكومة يمكن أن تقوم بثلاثة أنواع من الاستثمارات تتمثل في:

(١) الاستثمار في القدرة المالية؛ (٢) الاستثمار في الأهلية القانونية؛ (٣) الاستثمار في أعمال العنف. والأخير، يستخدم كوسيلة للحفاظ على السلطة. في المقابل، يمكن لجماعات المعارضة الاستثمار أيضاً في العنف إذا اختاروا ذلك، والقيام به من أجل الحصول على السلطة (Besley and Persson, 2011a: 373).

وطبقاً لـ بيسلي وبيرسون فإن الدول التي تعيد توزيع الدخل أو الثروة، هي الغير مقيدة نسبياً بالمؤسسات السياسية، مما يعني أنها تستطيع استخدام الأموال العامة لأغراض خاصة. حيث ستظل تختار الاستثمار في قدرة الدولة، بالنظر إلى أنه من المرجح أن تبقى في السلطة، وليس لأنها تهتم بتعزيز الصالح العام. أما الدول الفاشلة، نظراً لعدم وجود استقرار سياسي، لا يوجد لديها حافز للاستثمار في قدراتها المالية. بالإضافة إلى ضعف حالة التماسك الداخلي، وعدم وجود احتمال كبير للانتقال السياسي أو البدائل السياسية، فمن المحتمل أن يتم إعادة توزيع الاستثمارات في القدرة المالية للاستخدام الخاص عندما تكسب السلطة. لذلك، ترتبط الدول الفاشلة أيضاً بالعنف السياسي (Besley and Persson, 2011a: 373).

⁵⁸ هناك بعض الأسباب العملية التي تشير إلى أن الإنفاق العام في كثير من البلدان "الديكتاتورية" لا يعكس بدقة التقديرات أو البيانات الكمية الصادرة عنها، حيث قد يكون الإنفاق الحكومي فيها - نظراً لارتفاع معدلات الفساد - بمثابة قنوات لتحويل الإيرادات العامة إلى المجموعات المفضلة لديها عن طريق الرواتب المتضخمة، أو في عقود الاستثمار في البنى التحتية أو غيرها (Deacon and Saha, 2006: 79).

في المقابل، إن المصلحة المشتركة في توفير المنافع العامة، التي تعززها الظروف أو المؤسسات السياسية المتماسكة، يمكن أن تقضي على هاتين المشكلتين. ومع ذلك عندما تكون المؤسسات غير متماسكة، يمكن أن يظهر اثنان من أمراض الدولة. وعليه، يسمح ذلك النموذج النظري من استكشاف الظروف التي أدت لظهورها، وبالتالي الكشف عن جذور فشل الدولة (Besley and Persson, 2011a: 373).

ويمكن ربط نموذج بيسلي وبيرسون لعام ٢٠١١ بمنهج كل من روبنسون وأسيموغلو Robinson and Acemoglu لعام ٢٠١٥، حيث يتم تفسير فشل النمو في الدولة، من خلال المؤسسات الغير متماسكة، التي ينتج عنها خيارات سياسية سيئة. بمعنى آخر، أن لدى الدولة المعرفة ذات الصلة لاختيار سياسات جيدة، لكنها تفتقر إلى الإرادة لمتابعتها (Besley and Persson, 2014: 930). أما في نموذج بيسلي وبيرسون، قد يكون لدى الحكومات المعرفة والرغبة في تنفيذ سياسات جيدة، لكنها تفتقر إلى القدرة على متابعتها. لذلك يتشابه كلا الإطارين في الأهمية التي يعلقانها على المؤسسات السياسية، والتي في نموذج بيسلي وبيرسون تعد عاملاً محددًا ومهمًا للاستثمار في قدرة الدولة. بالإضافة إلى ذلك، ووفقا لـ بيسلي وبيرسون، يمكن لآثار التغيرات في الظروف الخارجية - مثل التغيرات في الظروف الجيوسياسية - أن تؤدي إلى إصلاحات نحو مؤسسات متماسكة (Besley and Persson, 2014: 943)، وهي فكرة تتماشى إلى حد كبير مع روبنسون وأسيموغلو فيما يطلقان عليه "منعطفات حرجة" (Robinson and Acemoglu, 2015: 137).

من خلال التركيز على قدرة الدولة، يقوم بيسلي وبيرسون بمواءمة نهجهما مع الأعمال التي تميز بشكل واضح بين القدرة التنظيمية للدولة وأدائها، ولفت الانتباه إلى تعدد أبعاد قدرة الدولة في النماذج النظرية الأخرى. إلا أن نموذج بيسلي وبيرسون يتمتع بميزة إضافية وهي إظهار ليس فقط أوجه التكامل بين هذه الأبعاد، ولكن أيضًا الصلة بين قدرة الدولة، وكل من الدخل والعنف السياسي (Besley and Persson, 2014: 931).

أخيرًا، ينظر تحليل بيسلي وبيرسون للعنف السياسي في الديناميات التي تمنع استخدام العنف الغير مبرر. وعليه، تم دمج العنف السياسي في إطار أوسع، والذي يعتبر: (١) القمع الحكومي والحرب الأهلية كنتائج بديلة لها أسباب أساسية مشتركة. (٢) أن العلاقة بين الدخل والعنف السياسي ثنائية الاتجاه. (٣) تأثير القوى الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، على الاستثمارات في فاعلية الدولة والعنف السياسي. (٤) تأثير عدم الاستقرار السياسي الناتج عن العنف السياسي، على الاستثمارات في فاعلية الدولة (Besley and Persson, 2014: 931).

بشكل عام، فإن نموذج بيسلي وبيرسون له أفضلية في الجمع بين تحليلات قدرة الدولة والعنف السياسي في إطار واحد، والذي يتم تطبيقه مباشرة لفهم فشل الدولة. علاوة على ذلك، فإنه يساهم في التمييز الواضح بين الأسباب والأعراض والنتائج لفشل الدولة.

3- التعريف الإجرائي للدولة الفاشلة

يميل الباحث إلى تجاوز التعريفات النظرية التقليدية للدولة الفاشلة. حيث ينطلق مباشرة إلى التعريف الإجرائي للمفهوم. وهنا تتجنب الدراسة استخدام مصطلح "الدولة الفاشلة" بالتبادل مع "هشاشة الدولة". حيث أن الأول ينطوي على مجموعة محددة من البلدان، يمكن تمييزها عن الدول غير الفاشلة، في حين يشير الثاني، إلى الاستمرارية حيث أن الدول قد تُظهر درجات مختلفة من هشاشة الدولة.

في هذا السياق، يرى الباحث أنه من المفيد - من أجل الحصول على تعريف إجرائي لـ فشل الدولة - النظر في "المستويات الثلاثة" - السابق ذكرها - التي اقترحها جورتز Goertz في كتابه *Social Science Concepts: A User's Guide* الصادر عام ٢٠٠٥. ووفقاً لـ جورتز، فإن "المستوى الأساسي" يشير إلى "المفهوم المستخدم في البناء النظري"، والذي يتمثل هنا في "التصور النظري لمفهوم فشل الدولة". في حين يتمثل "المستوى الثانوي" في الأبعاد التأسيسية لمفهوم المستوى الأساسي. أما "المستوى الثالث" فهو يتمثل في القياس والبيانات (Goertz, 2005: 237).

تأسيساً على ذلك، يستند الباحث في تعريفه لفشل الدولة إلى النموذج النظري المقدم من بيسلي وبرسون في عام ٢٠١١، ويستخدم إثنين من الأمراض - الأبعاد - التي تمثل أعراض الدولة الفاشلة وهما: عدم فعالية الدولة، والعنف السياسي. ويفترض أن فشل الدولة يظهر في أحد الأعراض المتمثلة في عدم فعالية الدولة أو العنف السياسي، أو في الإثنين معاً. وعليه، كلما ارتفع مستوى هذه الأعراض، كلما زادت درجة فشل الدولة. وعليه يرى الباحث أن الدولة الفاشلة - من المنظور المعياري للدول وقدراتها - "هي التي تفتقر إلى القدرة على الوفاء بما يُعتقد أنه وظائفها الأساسية، ولا تستطيع تعزيز المصالح المشتركة، من أجل توفير المنافع والخدمات العامة الملائمة لمواطنيها، وذلك بسبب هشاشة سياساتها وبيئتها المؤسسية الغير متماسكة، فضلاً عن أن العنف السياسي أمر شائع فيها". حيث تصف الأدلة المعيارية الدولة، باعتبارها مرنة أو فاشلة بناء على درجة استثمارها في فاعلية الدولة، أو العنف السياسي. وعليه، ستظهر دولة غير فاشلة وذات مستويات عالية من الفاعلية إذا كانت المؤسسات متماسكة بما فيه الكفاية، وهناك مصلحة مشتركة في توفير المنافع العامة.

إن التعريف المعتمد هنا، مبني على وجهة نظر مماثلة للتعريفات الإجرائية التي تم تناولها سابقاً. حتى لو كان التركيز هنا على فعالية الدولة والعنف السياسي، كما يمكن استخلاص بعض أوجه التشابه مع المقترحات النظرية، القائمة على الأبعاد الثلاثة "السلطة، والشرعية، والقدرة".

وبالنظر إلى المقترح الذي قدمه كل من كارمنت، وبرست، وسامي تستحود "السلطة" على مدى امتلاك الدولة للقدرة على سن تشريع ملزم للمواطنين، وممارسة القوة القسرية على أراضيها، وتوفير المنافع العامة الأساسية، وتوفير

بيئة مستقرة وآمنة لها (Carment, Prest and Samy, 2009: 86). وبالتالي، فإن هذا البعد من الدولة، يستحوذ على الأمن وفعالية الحكومة، أو بشكل أكثر تحديداً، يشمل القدرة القانونية والقوة القسرية للدولة، وتوفير السلع العامة، وضمان الاستقرار والأمن.

وفيما يتعلق بـ "قدرة الدولة"، تشير دراسة كارمنت، وبرست، وسامي، إلى إمكانية قيام الدولة بتعبئة الموارد وتوظيفها لتحقيق غايات ومنافع عامة (Carment, Prest and Samy, 2009: 87). ويتوافق هذا البعد للدولة مع النموذج المثالي للدولة، وليس لقدرة الفعلية. هذه التعريفات لها بعض أوجه التشابه مع البعد الخاص بـ "فعالية الدولة" التي وضعتها بيسلي وبيرسون - وتتمثل في (إنفاذ العقود، وحماية الممتلكات، وتوفير المنافع العامة) - والتي تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات في قدرة الدولة (المقسمة إلى قانونية، ومالية) (Besley and Persson, 2011a: 373).

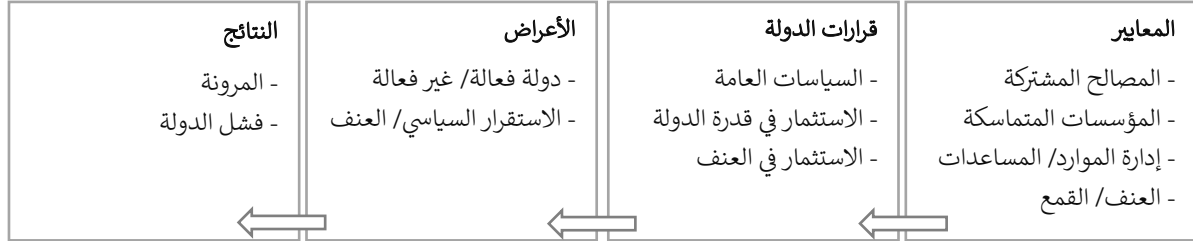
أخيراً، يتم تعريف "الشرعية" وفقاً لـ كارمنت، وبرست، وسامي على أنها "تعبير عن الولاء يشير إلى قبول المواطنين طوعاً لحكم الدولة". حيث يفترضون أن هذا البعد يمكن تلخيصه من خلال النظر في مستوى "الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، ومدى الحقوق السياسية، والحريات المدنية التي يتمتع بها المواطنون (Carment, Prest and Samy, 2009: 88). وفي هذا السياق، يصعب التوفيق بين هذا المقترح ونموذج بيسلي وبيرسون. ومع ذلك، يمكن إقامة صلة بينهما من خلال النظر في أهمية تماسك المؤسسات السياسية، والاهتمام المشترك بالمصلحة العامة. حيث يسلط تماسك المؤسسات السياسية الضوء على الضوابط والتوازنات في السلطة التنفيذية، أو تمثيل الخاسرين في النظم الانتخابية، في حين أن المصلحة العامة في توفير المنافع العامة تشير إلى استخدام الإيرادات العامة في المصلحة المشتركة. وبالتالي فهي عوامل مهمة تتحدد على أساسها قرارات الاستثمار في العنف السياسي، والتي تعكس جزئياً الشرعية التي تحتفظ بها الدولة في مواجهة المعارضة⁵⁹.

إن الاعتماد على نموذج بيسلي وبيرسون يفيد البحث لعدة أسباب. أولاً، إنه يسمح بالتغلب على الافتقار إلى الدقة النظرية التي تقوض بعض المساهمات الحالية لتحديد أبعاد فشل الدولة. ثانياً، يتيح نهج بيسلي وبيرسون التمييز بين الأسباب، والأعراض، ونتائج فشل الحالة. ثالثاً، من الواضح أنه على الرغم من أن فشل الدولة يمكن قياسه على سلسلة متصلة، فإن الباحث - في تصوره الصريح و"لأغراض البحث" - يرى أن فشل الدولة كشرط مطلق يأتي

⁵⁹ يشير سيبيستيان زاجا Sebastian Ziaja إلى مسألة توافر طرق أخرى تتعلق بقياس السمات "السياسية" للدول الفاشلة في ظل عدم توافر بيانات جيدة. حيث تلجأ المؤشرات الحالية لقياس الشرعية عن طريق المؤشرات والبيانات الأولية للديمقراطية. وبغض النظر عن حقيقة أن الشرعية قد تأتي في أشكال مؤسسية بديلة. وقد تساءل عن: لماذا يجب اعتبار الأنظمة الاستبدادية فاشلة، في حين أنها قد تكون مستقرة حتى ولو على المدى القريب؟ حيث أنه سيكون من المفيد أكثر استخدام مصطلح "الهشاشة" فقط فيما يتعلق بالدول التي لديها حكومات غير قادرة، والتي من المرجح أن تنهار. وقد أشار إلى أنه إذا أريد إدراج الشرعية، فيجب تمييز دورها وقياسها بشكل أفضل (Ziaja, 2012: 39).

بشكل ثنائي؛ إما أن تفشل الدولة، أو لا. رابعاً، ينوه الباحث على أنه يتعامل مع فشل الدولة على أنها "نقطة نهاية"، ومع هشاشة الدولة على أنها "عملية" وإن كان مجال البحث وفقاً لحدود الدراسة لا يتعرض لهذه المسألة.

شكل (١-١) الدولة الفاشلة: المحددات والأعراض والنتائج



ملاحظة: من إعداد الباحث على ضوء استعراض النموذج النظري لـ بيسلي و بيرسون ٢٠١١

إن هذا التركيز ليس الغرض منه التقليل من أهمية العوامل الأخرى، التي تجعل الدولة فاشلة، ولكن لتمييز فشل الدولة عن غيرها من الظواهر - التي تشير إلى هشاشة الدولة - مثل الحكومة غير الفعالة، أو الاضطراب السياسي، أو التحول المفاجئ للأنظمة، أو المؤسسات غير المتناسكة، أو انعدام الديمقراطية. وقد تترافق الهشاشة مع فشل الدولة ولكنها ليست متطابقة معها. بالإضافة إلى ذلك، ينوه الباحث إلى أن مجموعة الحالات المختارة للتحليل هي "الدول الفاشلة"، أو التي لديها احتمال كبير للفشل، أو فشلت بالفعل بتلاشي كل معالم السلطة المركزية للدولة. باختصار، يستخدم الباحث أبعاد محددة لمفهوم "الدولة الفاشلة" كأمر محوري في الدراسة، تتمثل في: فاعلية الدولة، والعنف السياسي، والتي تنظر إلى فشل الدولة كنقطة نهاية، والهشاشة كعملية⁶⁰.

⁶⁰ يأتي هذا التحديد والتدقيق في المفهوم الإجرائي لهذه الدراسة اتساقاً مع ما أشار إليه جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori عام ١٩٨٤ حول أهمية تشكيل المفهوم وتحديد سماته أو أبعاده التأسيسية قبل الشروع في قياس الدولة الفاشلة أو تحديد مؤشرات، حيث جادل بالآتي "في هذا الجدل التي يتسم بالفوضوية حول القياس الكمي وتأثيراته في مسار التحليل أو البحث، نميل ببساطة إلى تجاهل أن تشكيل المفهوم يأتي قبل القياس الكمي للظواهر" (Goertz, 2012: 139).

الفصل الثاني

محددات الدولة الفاشلة في إفريقيا

جادل صمويل هنتنغتون Samuel Huntington في كتابة النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، الصادر في عام ١٩٦٨، بالآتي "مع وجود بعض الاستثناءات، كان التحول السياسي بعد الحرب العالمية الثانية - في العديد من الدول في إفريقيا وغيرها - متميزاً بازدياد حدة النزاع العرقي والطبقي، وبالشغب والعنف اللذين يتكرران باستمرار في صفوف الجماهير، وبالانقلابات العسكرية المتواترة، وبسيطرة قياديين ذاتيين متقلبين مارسوا في الغالب سياسة اقتصادية واجتماعية كارثية، وبالفساد الواضح والمنتشر بين الموظفين المدنيين، وبالانتهاك لحقوق المواطنين وحرياتهم، وبالمستويات المتدنية للفاعلية ولأداء البيروقراطيين، وبميل لاستبعاد الجماعات السياسية المدنية، وبتفتت الأحزاب السياسية ذات القاعدة الواسعة ومجملها تماماً أحياناً" (Huntington, 1968: 9).

في هذا السياق، تكشف التحولات الكبرى في إفريقيا، منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي، عن أن المناظرة حول طبيعة الازمات الهيكلية متعددة الجوانب والأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، والتي ترتبط في الأغلب الأعم بفشل الدولة وعجز مؤسساتها عن الاضطلاع بواجباتها الأساسية، أو باحتمال انهيارها وتقطع أوصالها، باتت تشكل واحدة من أكثر المسائل الصعبة والمثيرة للجدل، ليس فقط داخل إفريقيا، ولكن في كل المحافل الإقليمية والدولية المعنية بالشأن الإفريقي. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال النقاش حول طبيعة الدولة الفاشلة ومحدداتها - بالغ المحدودية وضعيف الارتباط بالنقاش العالمي سواء الأكاديمي أو السياسي.

وقد أوضحت المناقشة في الفصل السابق أن البعدين الرئيسيين لفشل الدولة اللذين تم تحديدهما في الدراسات السابقة بشكل عام، كانا في ظل ظروف الصراع والتنمية الاقتصادية، وهما المجالين اللذين يشارك فيهما العلماء بكميات كبيرة ومتنامية من الأبحاث والنقاشات الأكاديمية التي تتجاوز مستويات التحليل المختلفة. وبالتالي، إن أحد أهداف التحليل هنا هو توضيح ومناقشة بُعد فشل الدولة وفصلهما عن تعريفات الدولة الفاشلة الحالية⁶¹.

في ضوء ذلك، يعيد الباحث النظر في بعض التحليلات القائمة لتقييم الارتباطات بين المحددات المختلفة المرتبطة بالصراع والتنمية الاقتصادية من ناحية، وفشل الدولة من ناحية أخرى. حيث سيتم تسليط الضوء على العوامل المركزية التي ينطوي عليها فشل الدولة في إفريقيا؛ ولتعزيز الثقة فيها يتم التحقيق في النتائج مع الدراسات السابقة. وبالتالي نقوم بتقييم العوامل أو التأثيرات التي تزيد من احتمالات فشل الدولة. بمعنى آخر، محاولة الإجابة على التساؤل الأهم وفقاً لحدود الدراسة لماذا تفشل الدولة في إفريقيا؟ لذا من الأهمية تناول هذا الفصل في ثلاث مباحث هي:

⁶¹ من الجدير بالذكر أن صمويل هنتنغتون Samuel Huntington، قد أشار إلى أهمية تضمين البعدين الرئيسيين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي واعتبارهما هدفان مستقلان، عند محاولة تفسير ظاهرة عدم التكافؤ الاقتصادي المغاير لعدم التكافؤ السياسي في العالم، حيث يجادل بالآتي "إن التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي هما في الواقع هدفان مستقلان والتقدم نحو أحدهما ليس له بالضرورة علاقة بالتقدم نحو الآخر". فقد تعزز برامج التطوير الاقتصادي، في بعض المراحل، الاستقرار السياسي؛ وقد تضعف بجديّة هذا الاستقرار في مراحل أخرى. وعلى هذا النحو أيضاً، قد تشجع بعض أشكال الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي؛ وقد تعوقه أشكال أخرى (Huntington, 1968: 13).

المبحث الأول

طبيعة الدولة الفاشلة في إفريقيا

يشير فحص المسار السياسي للدول الإفريقية منذ نهاية الفترة الاستعمارية إلى أنه بحلول التسعينيات كان مصطلح "دولة ما بعد الاستعمار" لا يزال مستخدماً على نطاق واسع في النقاشات والادبيات السياسية والأكاديمية. وقد اكتسب هذا المصطلح انتشاراً واسعاً بعد فترة وجيزة من الاستقلال، اعترافاً باستمرار السياسات والممارسات الروتينية للدولة الاستعمارية إلى الدول الإفريقية الناشئة، والتي كانت بمثابة منصة لشكل أكثر طموحاً من الاحتكار السياسي، والتي كان خطابها السائد هو التنمية. وعليه، تحول إرث الدولة الاستعمارية إلى أوتوقراطية موروثية تدهورت إلى أزمة بحلول الثمانينيات، مما تسبب في ضغوط خارجية وداخلية لإعادة تشكيل الدولة في الجوانب الاقتصادية والسياسية. بيد أن التآكل الخطير للعديد من الدول الإفريقية بحلول التسعينيات حد من فعالية الإصلاح، وفتح الباب لشبكة معقدة من الصراعات الأهلية. علاوة على ذلك، كان هناك بروز متجدد للسياسات غير الرسمية، حيث تكيفت المجتمعات المحلية مع تضاؤل حضور الدولة وضعف قدرتها على تقديم الخدمات.

ويمكن نظرياً رصد ثلاث مراحل أساسية لتطور الدولة في إفريقيا، منذ إعلان الاستقلال السياسي وتصفية الاستعمار (حسن، ٢٠٠٨: ٧)، أولها: المرحلة المبكرة التي تشمل معظم سنوات تصفية الاستعمار وبداية تحقيق الاستقلال الوطني، فقد تم تأسيس نظم ليبرالية في معظم الدول الإفريقية لتسهيل عملية نقل السلطة إلى الزعماء الوطنيين، واتسمت الفترة المصاحبة لموجة الاستقلال الوطني التي شهدتها إفريقيا في الستينيات بالتفاؤل المفرط والشعور بالحماس من أجل الانطلاقة التنموية الإفريقية، ولا يخفى أن المناظرة الإفريقية خلال هذه المرحلة سيطر عليها جملة من القضايا العامة، لعل من أبرزها إشكالية بناء الدولة الوطنية وطبيعة النظام السياسي الأمثل وأيديولوجية تحقيق التنمية السياسية.

أما المرحلة الثانية التي تمتد من منتصف الستينيات وحتى أواخر الثمانينيات، فإنها اتسمت بثلاث ملامح هي: التخلي عن صيغة التعددية الليبرالية والتحول نحو تبني نظام الحزب الواحد، وقيام العسكريين بالتدخل المباشر في الحياة السياسية، ووجود أنظمة انتخابية تنافسية في بعض الدول سواء تلك التي حافظت على سياسات التعدد الحزبي مثل (موريشيوس وبوتسوانا وغامبيا) أو في بعض دول الحزب الواحد مثل: كينيا وتنزانيا.

وقد اتسمت المرحلة الثالثة والأخيرة - التي بدأت منذ عام ١٩٨٩ - بحدوث تحولات ملموسة في الدول الإفريقية، إذ تم التخلي عن نظام الحزب الواحد من الناحية القانونية والدستورية، وتراجعت أنظمة الحكم العسكرية، وحدثت موجة من التحول نحو الديمقراطية سادت معظم أرجاء القارة حتى أطلق عليها "التحرر الثاني" لإفريقيا. ويلاحظ أن الضغوط الدولية التي صاحبت التحولات في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة - فضلاً عن الضغوط

الداخلية الناجمة عن الاحتجاجات الشعبية ونخب المعارضة، وجماعات المجتمع المدني - قد أسهمت جميعها في حدوث هذا التحول. كما وقد شهدت تراجع فكرة التنمية السياسية ليحل محلها المشروطة السياسية والتكيف الهيكلي.

كما ركزت الاتجاهات الفكرية التي سيطرت على دراسة الدولة في إفريقيا، حتى أواخر الثمانينيات، على قضايا بعينها؛ والتي اعتبرت محاور أساسية للدولة الإفريقية، ومن ذلك: نظام الحزب الواحد من حيث طبيعته وأنماطه ووظائفه، والنخب الحاكمة ودورها الوظيفي في عملية بناء الدولة الوطنية، والدور السياسي للمؤسسة العسكرية، والفساد السياسي، والصراعات.

علاوة على ذلك، مثلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول محورية في تاريخ الدولة الإفريقية، فقد تزامنت مع تفكك الشبكات السياسية التقليدية بين النخب الحاكمة الأفارقة وأجهزة صناعة القرار في القوى الاستعمارية السابقة، والتي ساعدت على إدارة الانقسامات الداخلية والسياسية عبر توظيف العنف السياسي وتقييد الحريات السياسية، مع الدفع بمستوي رفاهة هش وتنمية اقتصادية أكثر انكشافيه، ترجمت في الأدبيات الأكاديمية بمصطلحات متباينة مثل: الدولة الضعيفة، والدولة الفاشلة، والدولة المنهارة. وبالرغم من اختلاف المعاني فكلها تعكس معدلات من الصراع والتدهور الاقتصادي على درجات متباينة من الشدة.

وقد كان انهيار النظام الصومالي بمثابة الإعلان الضمني عن اندلاع موجة العنف التي اجتاحت العديد من دول القارة لما يقرب من عقد كامل. تتباين خلفيات هذه التداعيات الأمنية بين عوامل ذات صلة بتطور بناء الدولة الوطنية وأخرى ذات صلة بطبيعة المجتمعات في إفريقيا، ولكن تصدر البُعد الاقتصادي والأمني النقاشات والأدبيات الأكاديمية خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك لثلاثة أسباب: أولاً، لأن الاقتصاد بمثابة الجانب المادي للسيادة في الدولة الإفريقية، ثانياً، وربما هو السبب الأهم، محورية الوظيفة التوزيعية في قلب معادلة بناء الدولة، وبقائها واستمرارها. عبر هذه المعادلة، تم إلغاء المظاهر والأسس المعنوية لعلاقة الحاكم والمحكوم لصالح الآلة الاستخراجية: فالمواطنة، والولاء، والهوية، والانتماء، واستقرار النظام السياسي، وحتى الدولة، كلها متغيرات مرهونة بقدرة "سياسات ملء البطون"⁶² على الاستمرار، وقدرات المركز على خلق ديناميكيات من أجل الحفاظ على علاقته مع المحيط عبر القمع من جهة، وإعادة توزيع الثروة، من جهة أخرى، ثالثاً، تطور الاتجاهات الفكرية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والذي سيطرت عليها الهواجس الأمنية، فقد أعيد الارتباط مرة أخرى، كما كان عليه الحال في فترة الحرب الباردة، بين الأمن والتنمية. فثمة افتراض مفاده أن أمن الدول الغنية المتقدمة مهدد من قبل تخلف الدولة الفقيرة الفاشلة.

⁶² سياسة ملء البطون هو عنوان كتاب الباحث الفرنسي جان فرنسوا بايار Jean Francois Bayart، الذي وضع أسس المقاربة الزبائنية في التحليل الحديث للأنظمة الإفريقية، ويقصد بها السياسات القائمة على الاستيلاء على المال العام من أجل خدمة المصالح الشخصية. حيث يقترح أسس بناء الدولة الإفريقية الحديثة وتشكل العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وبين النخبة الحاكمة والنخبة في العواصم الاستعمارية.

بمعنى آخر، أن العامل الاقتصادي والأمني لا يتواجد في قلب صناعة السياسة العامة فقط، بل هو محور من محاور بناء النسيج المجتمعي ورسم معالم التفاعلات المجتمعية بين الأفراد، والإثنيات، والطبقات، وعلاقاتها الإقليمية، وهو البديل الذي تتبناه الأنظمة الحاكمة لتعويض الفراغ الناجم عن غياب القوى الموازية وآليات الوساطة المجتمعية اللازمة لإعادة إنتاج شرعية أي نظام. وقد أصبح استمرار النخبة الحاكمة مرهونًا بمستويات الرقابة على الثروات والاستثمار في العنف السياسي وليس بآليات الحكم الرشيد والإدارة الفعالة. وذلك لا ينفي وجود أبعاد أخرى للصراعات والنزاعات الداخلية، ولكن هناك شواهد تؤكد أن كل حالة لفشل الدولة في إفريقيا سبقتها أزمة اقتصادية حادة أو أنها ذات صلة بأزمة موارد طبيعية، خاصة في الدول الغنية مثل: أنجولا، وليبيريا، وسيراليون، وجمهورية إفريقيا الوسطى.

أولاً: الملامح والتجليات العامة لفشل الدولة في إفريقيا

يسود اعتقاد جازم في الكثير من الأدبيات والنقاشات الأكاديمية الباحثين بأن الدولة في إفريقيا تعيش أزمة هيكلية متعددة الجوانب والأبعاد، إذ لا ينكر أحد بالقطع معاناة الغالبية العظمى من المواطنين الأفارقة، ومسألة عجز كثير من البلدان عن تلبية احتياجاتها المحلية، وغيرها من الصراعات الأهلية والانقلابات العسكرية إلى ما شاكل ذلك من كوارث وأنواء دفعت الباحثون إلى القول بأن أزمة الدولة في إفريقيا مستعصية عن الحل، وأن لا بد من الاعتماد على الخارج للخروج من هذه الأزمات المستعصية. وهنا تدخلت المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفرضت نمطاً آخر للخروج من أزمة إفريقيا المستعصية، وقد أطلق على هذا الإطار البديل أسمى برامج التكيف الهيكلي الذي تضمن حملة من السياسات والإصلاحات في جميع المجالات.

بهذا المعنى، ارتبط مسار الدولة في إفريقيا - وخاصة في القطاعين السياسي والاقتصادي - تاريخياً بالتطور الأيديولوجي العالمي الواقع عند التقاء الحرب الباردة والنماذج التنموية بعد الحرب الباردة⁶³. والجدير بالذكر هنا هو أن معظم البلدان الإفريقية - باستثناء عدد قليل منها - حصلت على الاستقلال خلال فترة الحرب الباردة. في تلك الفترة اعتمد مسار كفاح إفريقيا من أجل الاستقلال على ما إذا كانت البلاد اتبعت أيديولوجية شيوعية أم رأسمالية، مما جعلها عرضة لغضب الأيديولوجية المعارضة⁶⁴ (Ewusi and Ngange 2020: 37). ومع انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يشير إلى نهاية الحرب الباردة وانتصار الرأسمالية، كان مسار الدولة في إفريقيا ينحني إلى إغراءات أو تهديدات الحكومات الغربية الأكثر ثراء وقوة، والتي تسيطر على العالم السياسي والاقتصادي والمالي، مما

⁶³ لمزيد من المعلومات الإحصائية عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية والتاريخية والديموغرافية في البلدان الإفريقية، انظر الموقع الإلكتروني

www.countrystudies.us

⁶⁴ في ظل الفوضى الاقتصادية المتزايدة، خلال فترة الحرب الباردة وبعدها، واجهت الدول الإفريقية منافساً دولياً اتسم بالعدائية. فقد حدثت نقلة نوعية في اقتصادات التنمية مع ظهور "إجماع واشنطن" داخل المؤسسات المالية الدولية بالترويج لاقتصاد السوق وفقاً لمنظور الليبرالية الجديدة. وعلى إثره أعلنت مارجريت تاتشر ورونالد ريغان بقوة عن سياسات معادية للدول النامية التي انتهجت نموذج الكتلة السوفيتية، والتي كانت تواجه مأزقاً اقتصادياً عميقاً، مما جعلها أكثر إحكاماً عن ارسال المساعدات إلى إفريقيا.

كان لهذا تأثيراً على تحديد اتجاه الحكم السياسي والاقتصادي للدول الإفريقية بشكل صريح أو ضمني (Ewusi and Ngange 2020: 38).

بالإضافة إلى برامج التكيف الهيكلي SAP التابعة لـ صندوق النقد الدولي في الثمانينيات والتسعينيات التي حاولت دفع الاقتصادات الإفريقية إلى إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج بها⁶⁵، فضلاً عن انتشار الصراعات المتعلقة بالفقر والبطالة في القارة، والتي أصبحت بمرور الوقت إحدى المشكلات المتوطنة فيها. بحيث أصبح ارتفاع مستوى الفقر والبطالة في البلدان الإفريقية سبباً هاماً من أسباب المساهمة في الصراع، وبالتالي تدهور التنمية الاقتصادية في إفريقيا. ومع ذلك، وفي ظل خضوع عملية التنمية في إفريقيا لمزيد من التدقيق المكثف في أواخر التسعينيات، تحول انتباه القادة الأفارقة، وكذلك المجتمع المدني والشركاء الغربيين، إلى أهمية تعزيز الحكم الرشيد. وقد كان هناك إجماع عام على أن الحوكمة كانت في جميع المقاصد والأغراض عاملاً حاسماً في تسريع النمو الاقتصادي المستدام والتنمية، وبالتالي في منع العديد من الصراعات الناتجة عن الفقر (Ewusi and Ngange, 2020: 38).

في المقابل، كان هناك إجماع آخر على أنه من الضروري فصل البلدان الإفريقية عن النمط القديم لنموذج الحكم ما بعد الاستعمار الذي يستتبع أنظمة حكم دكتاتورية فاسدة وغير فعالة من طرف واحد. واعتُبر إتمام هذا المسار ضرورياً من أجل النهوض بمعدلات التنمية الاقتصادية في البلدان الإفريقية (Blasco, 2020: 18). وقد تم الحكم على الأوضاع الاقتصادية لبعض الدول بأنها تعمل في ظل ظروف حرجية، بما في ذلك الشرعية السياسية المشكوك فيها، والإدارة الاقتصادية المعيبة التي أدت إلى سلسلة من الديون الخارجة عن السيطرة (Ewusi and Ngange, 2020: 39). في حين واصلت العديد من البلدان الإفريقية في الاعتماد على أشكال الحكم المركزية والشخصية، كما وقع البعض الآخر في نمط غير مقبول من ارتفاع مستوى الفساد، فضلاً عن عمليات صناعة القرار السياسي التي كانت تتخذ على أساس عرقي، بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان (Ewusi and Ngange, 2020: 40). وطبقاً للبيانات المتاحة، يبدو أن هناك اتفاق بين مجتمع المانحين على أن معظم البلدان في إفريقيا، تعتبر دولاً هشة أو فاشلة (Carment and Samy, 2012: 2). حيث تُظهر البيانات أن (٥٠٪) على الأقل من البلدان الإفريقية موجودة في الدراسات والمؤشرات المعنية بالدولة الفاشلة (Olowu and Chanie, 2016: 5).

⁶⁵ من الجدير بالذكر هنا أنه يُنظر إلى تصنيفات مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية باعتباره شكلاً من أشكال المشروطة غير المباشرة أو المسبقة: "فدلاً من محاولة حث الحكومات على إصلاح أو محاولة مساعد النخب الإصلاحية أو انشائها، أختار المانحون النخب الإصلاحية فقط وتزويدهم بالتمويل" (Bull and et al., 2006: 5). وبالنظر للسوابق التاريخية، فقد أثارت اشتراطات برامج التكيف الهيكلي التابعة لصندوق النقد الدولي، العديد من هذه الانتقادات بحلول ذلك الوقت، لاتباعها سياسات مشابهة. مما كان له آثار كبيرة على كل من الدول المتلقية للدعم من هذه المنظمات نظراً للاشتراطات السابقة، والدول التي منعت هذا الدعم وهي في أمس الحاجة إليه. وفي الواقع، في تلك المرحلة، لم يتعامل البنك الدولي أو صندوق النقد مع "الدول الفاشلة" على نحو يتضمن عُددي الدولة الفاشلة وهما الصراع والتنمية الاقتصادية، بل إنه اكتفى فقط بتقييم سياسات الدول ومؤسساتها في الجوانب الاقتصادية، والتي على أساسها كان يقدم الدعم المادي والفني (De Siqueira, 2014: 124).

على سبيل المثال، يُظهر مؤشر ومصفوفة هشاشة الدولة الذي طورها مارشال وجولدستون، الصادر عام ٢٠٠٨، أنه من بين ١٦٣ دولة في العالم تم العثور على ٢٤ دولة من أصل ٢٩ دولة إفريقية (Marshall and Goldstone, 2008: 13-14). وبالمثل، في عام ٢٠٠٩، تم العثور على ٢٢ من أصل ٢٨ دولة فاشلة في نفس القارة. تحتوي هذه الدول على ١٤٪ من سكان العالم وتمثل ما يقرب من ٣٠٪ من أولئك الذين يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم؛ وكذلك ٤١٪ من جميع وفيات الأطفال؛ ثلث وفيات الأمهات كل عام؛ ما يقرب من نصف الأطفال يموتون قبل عيد ميلادهم الخامس كل عام؛ وثلث المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (Pearson and et al., 2014: 12).

كما تضم قائمة الدول الأكثر فشلًا في إفريقيا طبقًا لتقديرات عام ٢٠١٤ نحو ٢٦ دولة، من بينها (الصومال، وإريتريا، وبوروندي، وإفريقيا الوسطى، وتشاد، ومالي) (Gillies and Timothy, 2013: 145). هذا إلى جانب، الصراع العنيف الذي تشهده الدول الفاشلة والذي يولد الانقسام الاجتماعي، ويعطل جهود التنمية المستدامة، وهو الأمر الذي ينتهي إلى مسار التسلطية وانتهاك حقوق الإنسان (حسن، ٢٠١٤: ٦٤).

وفي إفريقيا، دعم اتحاد البحوث الاقتصادية الإفريقي (AERC) الجهود العلمية والبحثية التي تعمل على توظيف البحث العلمي لمواجهة قضية الدولة الفاشلة في إفريقيا، وذلك نظرًا لأن إفريقيا هي المنطقة التي لديها أعلى حصة من الدول الفاشلة أو الهشة على القوائم والمؤشرات المختلفة (Hoeffler, 2019: 1062). حيث وصف بنك التنمية الأفريقي، وهو مؤسسة يعمل فيها دبلوماسيون غربيون وأفارقة كـ "مديرين تنفيذيين"، إن ثلث قارة إفريقيا تعد دولًا فاشلة أو هشة (AFDB, 2012: 4).

في السياق ذاته، تحدد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في قائمتها عن هشاشة الدولة ما يقرب من ٢٧ حالة فاشلة في العالم، ثلث هذه الدول موجود في إفريقيا وتظهر باستمرار في قوائم الدولة الهشة الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2018: 26). هذا يعني ضمناً أن معظم فقراء العالم الذين يعانون من الفقر المدقع يعيشون في إفريقيا.

في عام ١٩٩٠، أظهرت الإحصائيات أن قارة آسيا تضم أكبر عدد من الفقراء في العالم، بيد أنه مع معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة والمستدامة، انخفضت معدلات الفقر فيها بسرعة أكبر منه في إفريقيا. وحتى عام ٢٠١٧، لم يكن هناك بلداً خارج إفريقيا لديه معدل عدد الفقراء يزيد عن ٣٠٪⁶⁶ (Rosner and Ortiz-Ospina, 2017).

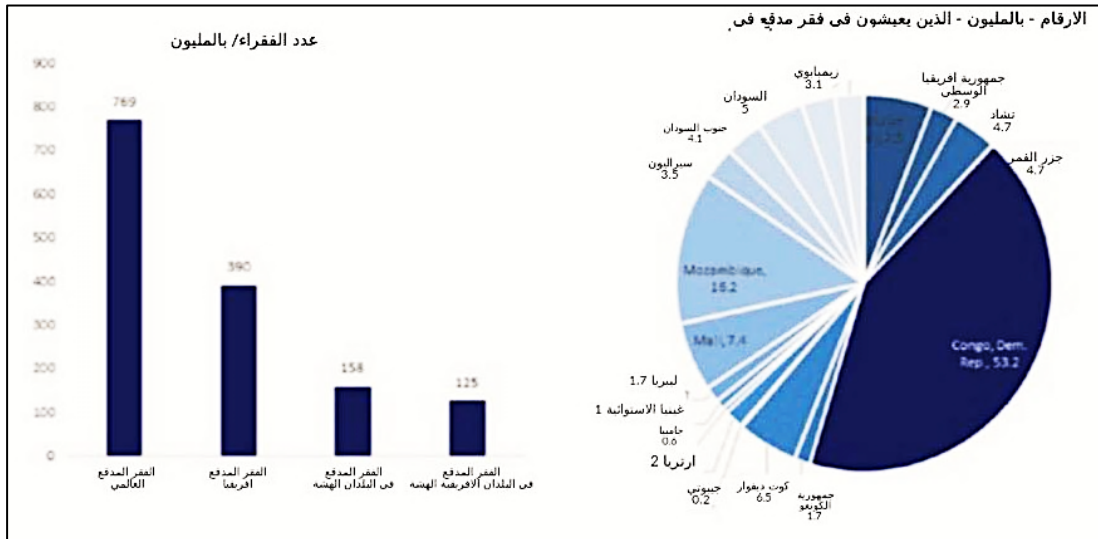
في حين ضمت البلدان العشر الأولى على مستوي العالم في معدل اللاجئين في عام ٢٠١٧، سبع دول إفريقية وهم: جنوب السودان، والصومال، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وإريتريا،

⁶⁶ يتم تحديد الفقر المدقع عند (١,٩٠) دولار أمريكي في اليوم الواحد بما يعادل القوة الشرائية في البلدان حسب معدلات عام ٢٠١١. حيث تظهر البيانات أن المجموع العالمي للسكان الذين يعيشون في فقر مدقع ٧٤٦ مليون نسمة، يعيش ٣٨٣ مليون نسمة منهم في إفريقيا.

وبوروندي. وبقي معظم هؤلاء اللاجئين داخل المنطقة، وتستضيف إفريقيا وحدها (٦,٣) مليون لاجئ من إجمالي (١٩,٩) مليون لاجئ. وهذا يجعل منها أكبر مضيف في العالم. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يفر اللاجئ من دولة فاشلة إلى أخرى، فعلي سبيل المثال، تشير البيانات إلى هجرة اللاجئين من جنوب السودان إلى السودان أو من جمهورية إفريقيا الوسطى إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يضيف ضغطاً على الدولة المتوترة والمضطربة بالفعل (UNHCR, 2017: 13).

ومما يثير القلق بشكل خاص أنه من الآن وحتى عام ٢٠٣٠، من المتوقع أن ترتفع نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع والذين يعيشون في بلدان متأثرة بالصراع والعنف وتدهور معدلات التنمية من ٢٠٪ إلى ٥٠٪، انظر الشكل (١-٢).

شكل (١-٢) أرقام الفقر المدقع في العالم وإفريقيا



المصدر: البنك الدولي ٢٠١٧

ونظراً لأن معظم هؤلاء الفقراء من المحتمل أن يكونوا في إفريقيا، فمن غير المفاجئ أنه في المؤتمر السنوي للبنك الدولي لعام ٢٠١٥ حول إفريقيا، أكد مختار ديوب Makhtar Diop، نائب رئيس البنك الدولي، ليس فقط على أهمية فهم أبعاد فشل الدولة، ولكن أيضاً على الحاجة لإجراء تحقيق أكثر عمقاً في دوافعه وعواقبه: حيث يقول إن "الصراع وفشل الدولة يلحقان خسائر باهظة باقتصادات إفريقيا. وبينما نقوم بتوسيع نطاق عملنا في الدول الفاشلة، فإن الفهم الأفضل لأسباب وآثار الصراع والمشاركة يمكن أن يساعد في منع بعض النزاعات المميتة على مستوى المجتمع المحلي" (Hoogeveen and Pape, 2020: 2-3).

بهذا المعنى، تعكس ضخامة انتشار الصراعات العنيفة والتدهور الاقتصادي الحاد في إفريقيا عن قارة تعاني فيما يبدو من حالة هشاشة دائمة، بالإضافة إلى تكرار أحداث تدفع الدولة نحو الفشل وأبرزها: الحروب، وصنع الحروب،

والتمردات الجماعية (Ewusi and Ngange 2020: 39). هذا، فيما يتدع قادة الدول، في الوقت نفسه، مجموعة متنوعة من آليات التكيف واستراتيجيات النجاة، ويطيلون مدة بقائهم في سدة الحكم، ويضمنون عمل المؤسسات الداعمة ضمن مستويات كافية، وإن لم تكن بالضرورة مستويات مثلى. فيستمر الضعف، فيما يتم تجنب الفشل وتفادي الانهيار، وفي بعض الأحيان بالكاد تستطيع ذلك. ويُنسب هذا المستوى غير المقبول من انعدام الأمن والتنمية على نطاق واسع إلى المستويات المتدهورة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية⁶⁷ (Kamrava and et al, 2016: 3).

في المقابل، تكشف الوقائع العملية إلى أن هناك بعض الحالات من البلدان شكلت استثناء في إشارة إلى أن هذه العوامل – التي رصدتها الدراسات والنقاشات الأكاديمية والسياسية – لا تدفع دائماً إلى الفشل (OLowu and Chanie, 2016: 12). فعلى سبيل المثال، هناك حالات أسهمت فيها وفرة الموارد الطبيعية في فشل الدولة، ومن ثم فشلها مثل (جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، وسيراليون، وانغولا)، غير أن هناك بلدان أخرى غنية بالموارد الطبيعية لم تشهد فشلاً مماثلاً مثل بتسوانا. كما أن مدى ضعف أو تراجع الأداء الاقتصادي يؤدي إلى فشل الدولة أو ضعفها ليس قاطعاً. ففي بعض الحالات يسمح النمو الاقتصادي للدول بزيادة الإيرادات الكافية وجعلها قادرة على توفير الخدمات العامة وتدشين برامج فعالة لإعادة توزيع الموارد، غير أنه في حالات أخرى قد يكون النمو الاقتصادي للدولة غير شامل قطاعات المجتمع، ويؤدي إلى تفاوت غير مرغوب في الدخل، مما يدفع إلى اشتعال التوترات والصراعات الأهلية (OLowu and Chanie, 2016: 13). كما أن التراجع الاقتصادي ذاته لا يسبب بالضرورة فشل الدولة، بيد أن ارتباطها بعوامل وظروف أخرى مثل: (الموقع الجغرافي – وبخاصة منفذها إلى البحر – والظروف الطبوغرافية، والمناخية، وقدرتها على جذب الاستثمار، والتأهب للأخطار الطبيعية)، قد تسبب في فشل الدولة (Vallings and Torres, 2005: 24-25).

ومن الجدير بالملاحظة، أن هناك حالات أسهمت فيها برامج التكيف الهيكلي أو ما يمكن تسميتها ببرامج التكيف الاقتصادي الدولية، التي تُفرض على الدول التي تلجأ إليها من جانب المنظمات المالية الدولية مثل "صندوق النقد الدولي/ البنك الدولي" – المعنية بتهيئة الاقتصادات الوطنية أمام الاختراق الرأسمالي – في العديد من الآثار السلبية على المستوى السياسي والاجتماعي، وبالتالي في زيادة فشل الدولة (Ewusi and Ngange, 2020: 38).

وتتمثل أهم الآثار السلبية: في خصخصة الشركات المملوكة للدولة، وتخفيض الرقابة الحكومية على الصناعات الاستراتيجية (مثل الذهب في غانا)، وخفض حجم الخدمة المدنية، وهو ما يعنى عموماً التقاعد المبكر لأكبر الموظفين

⁶⁷ من المهم هنا التأكيد على أن فشل الدولة ليس مرادفاً للصراع المسلح. فعلى سبيل المثال، لم تشهد دولاً مثل جزر القمر، وغينيا بيساو، وليبيريا أي عنف مسلح واسع النطاق في السنوات العشر الأخيرة. ومع ذلك، فإنها تميل إلى أن تكون مدرجة في قوائم البلدان الفاشلة (World Bank, 2019). في المقابل، بعض المؤسسات الدولية مثل (صندوق النقد الدولي)، التي تميز بشكل واضح بين الدول المشقة المتأثرة بالصراع FCS عن غيرها من الدول الأخرى.

خبرة (في الكاميرون تم تخفيض سن التقاعد لـ ٥٥ سنة)، وتفرغ قدرات الدول على إدارة التحديات المتعددة التي تواجهها، والفقر، وسوء توزيع الدخل، وتخفيض الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية "كالتعليم والصحة"، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي. غير أنه في حالات أخرى لم تسبب الاستعانة ببرامج التكيف الهيكلي في فشل الدولة "نموذج كوريا الجنوبية، واليابان، ودول جنوب شرق آسيا" (Olowu and Chanie, 2016: 3).

وعلى الرغم من إدراج طبيعة النظم السياسية كأحد الأسباب وراء تسريع أو تباطؤ الإنزلاق نحو الفشل من عدمه، بيد أن القناعة السائدة تفيد بأن النظم الديمقراطية يمكنها تفادي فشل الدولة. في حين أن النظم الديكتاتورية تقود نحو فشل الدولة، إلا أن التجارب التاريخية غير متسقة في هذا المجال، فمن النادر وجود تجربة حولت دولة "ضعيفة" إلى "قوية" اعتماداً على نفس نظام الحكم طيلة فترة التحول. فقد شهدت أغلب الدول نظماً متفاوتة في درجة ديمقراطيتها. بيد أن الثابت هو أن الحكم الديمقراطي، يعد أمر ضروري لضمان الحرية الفردية، وسيادة القانون، وحرية عمل المجتمع المدني (Olowu and Chanie, 2016: 3-4).

بالإضافة إلى ذلك، هناك من يعزي أسباب الفشل المؤسسي في الدول النامية إلى البيئة المؤسسية، وإن إهمال ذلك النوع من الفشل ضمن دراسة محددات فشل الدول يعتبر نقصاً أساسياً في هذه الدراسات، والتي منها الإرث الاستعماري. ونعني هنا الدول التي ورثت هياكل مؤسسية سيئة من مستعمراتها، والصراعات السياسية بين أو داخل الدول، وخلق مؤسسات تخدم مصالح النخب وليس المجتمع، ورسخت قناعات سابقة ضد عمل المؤسسات (النويني، ٢٠١٤: ٦٢). وبالتالي فإن إلزام العديد من الأدبيات السياسية والأكاديمية الصمت إزاء العوامل السياسية الدولية وعبر الوطنية، التي تصوغ مؤسسات الدولة المحلية يُعد نقصاً في تلك الأدبيات. وبقدر تعلق الأمر بالإرث الاستعماري، فإن هناك العديد من الدول الفاشلة التي كانت مستعمرة، لذا يُقال بأن الإرث الاستعماري قد ساهم بكبح المؤسسات الملائمة داخل الدول في مرحلة ما بعد الاستعمار، بيد أن هناك في الوقت نفسه، دولاً في الوقت الراهن تُعد مستقرة نسبياً، وذات مرونة عالية كانت تحت وطأة الاستعمار.

ويمكن تلخيص الملامح العامة للدولة الفاشلة في إفريقيا بشكل واضح من خلال النظر في العدد المخصص لدراسة الدولة الفاشلة في إفريقيا، المنشور في مجلة Review of Development Economics، والذي تم تحريره من قبل مجموعة من المؤلفين المهتمين بالشأن الإفريقي، عام ٢٠١٩. حيث تبحث دراسات هذا العدد ظاهرة الدولة الفاشلة وتحديات التنمية في إفريقيا.

وفي هذا السياق، تسلط الدراسة الرئيسة لـ انكي هوفلر Anke Hoeffler، على جوانب مختلفة من الدولة الفاشلة في إفريقيا، والعلاقة المتبادلة المعقدة بينها وبين العمليات والنتائج الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد أكد على أن الدولة في إفريقيا ارتبطت ببعض أكبر المشاكل في العالم وهي: الفقر المدقع، وسوء التغذية، وانتشار

الأمراض المعدية، والإرهاب، والجريمة، والصراعات، وتدهور مستويات التنمية الاقتصادية (Hoeffler, 2019: 1067-1072).

في حين يبحث مكاي وثوربيك McKay and Thorbecke، في دراستهما، كيفية تأثير فشل الدولة على رفاهية المواطنين داخل دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث بحثا في العلاقة بين فشل الدولة والفقر المدقع، وخلصا إلى أن هناك ارتباطاً قوياً بين فشل الدولة من ناحية، وضعف أداء النمو الاقتصادي، وانخفاض مستوى الرفاهية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء من ناحية أخرى (McKay and Thorbecke, 2019: 1037-1101).

أما تشوكو وأوني Chuku and Onye فقد بحثا العواقب الاقتصادية لفشل الدولة، وقد توصلا إلى أن فشل الدولة يؤدي إلى زيادة التقلبات والاضطرابات التي تؤثر في الاقتصاد الكلي، وزيادة حدة الازمة الاقتصادية، وانخفاض أداء الاقتصاد الكلي. وقد أظهرت النتائج أن فشل الدولة وسياسات الاقتصاد الكلي تلعب دور في تحديد النتائج الكلية في اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء (Chuku and Onye, 1101-1140).

بينما بحثت دراسة كل من دُون وتيان Dunne and Tian، تكاليف الصراع في البلدان الأكثر تضرراً منه، أي البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان الفاشلة في إفريقيا، كما قدما تحليلاً معمقاً للاختلافات بين الدولة المصنفة على أنها دول فاشلة من ناحية، والتي لا تصنف على أنها فاشلة من ناحية أخرى. وقد توصلا إلى أن الصراعات، وخاصة الأهلية منها يترتب عليها تكاليف باهظة على البلدان المتضررة منه مباشرة (Dunne and Tian, 2019: 1220-1237).

وأخيراً، تشير دراسة أنكي هوفلر، إلى أن الاستقرار السياسي في البلدان الإفريقية أكثر فشلاً وهشاشة من أي منطقة أخرى في العالم. وقد توصلا إلى أن الصراع المسلح لا يزال يمثل التحدي الأكبر للعديد من البلدان الإفريقية، بالإضافة إلى أنها تواجه تحدي مزدوج في مرحلة ما بعد الصراع يتمثل في التنمية وخطر تجدد الصراع المسلح (Hoeffler, 2019: 1238-1259).

ثانياً: أسباب ومحركات فشل الدولة في إفريقيا

إن مراحل تطور الدولة الفاشلة في إفريقيا ليست مجموعة بسيطة من الأسباب والنتائج أو نتيجة لعامل واحد. بل إنها تتأثر بالتفاعل بين مجموعة من المخاطر والضغوط والآليات التراكمية الفعالة والفرص السانحة ونتائجها المشتركة والتي تؤثر في أداء أجهزة الدولة وشرعيتها. وتنبع مؤسسات الدولة الحالية من الجذور التاريخية لتكوين الدولة وتفاعلها مع غيرها من الظروف.

بهذا المعنى تعاني الدول في إفريقيا من مشكلات عدة انعكست بشكل مباشر على أنظمة الحكم والسياسة، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرارها وتغيرها بشكل مستمر ودائم، ويمكن في هذا السياق أن نميز بين عدد من المستويات التي شكلت الحركات والاسباب الداخلية لفشل الدولة في إفريقيا:

1- التغير العنيف للقيادة السياسية، سواء من خلال الانقلابات أو التدخل العسكري.

لقد ورث غالبية القادة في أفريقيا جهاز الدولة الاستعمارية واستخدموه بشكل حاسم لتحقيق أهدافهم الخاصة. ففي نهاية الثمانينيات، كان نظام الحزب الواحد هو السائد في معظم الدول الإفريقية باستثناء عدد قليل من البلدان مثل السنغال وبوتسوانا. كما حلت الديكتاتوريات العسكرية محل الأنظمة المدنية، وعُلفت الدساتير، وحُظرت جميع الأنشطة السياسية العديد من البلدان. بمعنى آخر، كانت الدولة الإفريقية، التي تواجه أيضاً أزمة اقتصادية، نظاماً أساسياً للقمع السياسي والمؤسسي. وفي المقابل، ونتيجة لكل ما سبق ذكره، هناك جماعات مسلحة منظمة في صراع مفتوح مع الحكومة المركزية (Young, 2004: 24).

وبالنسبة إلى التغير العنيف للقيادة السياسية، فقد شهدت بعض الدول الإفريقية (٢٦) حالة تم تغيير القيادة السياسية فيها بشكل عنيف خلال الفترة من عام ١٩٥٨ وحتى عام ٢٠٠٢، ولعل ذلك يعكس خطورة عملية تداول السلطة، وإشكالية الخلافات السياسية في الدول الإفريقية (حسن، ٢٠٠٧: ١١٩).

ويشكل الفساد السياسي أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن تفشي ظاهره العنف السياسي في إفريقيا، حيث أدى الفساد، الذي تجلي في تبديد الأموال العامة، إلى تدهور عمليات التنمية بالقارة. حيث تمت لإدارة موارد إفريقيا بشكل سلبي على مر العقود التي تلت الاستقلال، وهو ما أثار الشعوب ضد النخب الحاكمة، وكانت النتيجة صراعات لا تنتهي في أغلب الدول الإفريقية (بومدين، ٢٠١٩: ٤٦).

2- الصراعات الإثنية والعرقية، وخاصة بين الجماعات العرقية والإثنية الرئيسية.

تشهد دول القارة تبايناً عرقياً واختلافاً إثنيًا واضح المعالم، تم توظيفه في معظم الأحيان لتحقيق أهداف ومآرب سياسية داخلية لمصلحة جماعة حاكمة دون أخرى، وهو ما أدى إلى تصعيد التوترات الاجتماعية والسياسية بين هذه الجماعات المتميزة (حسن، ٢٠٠٧: ١١٩).

وبالنظر إلى حقيقة وجود انقسامات عرقية وإثنية عميقة بالفعل، فضلاً عن التمييز السياسي الممارس ضد مجموعات الأقليات على نطاق واسع في إفريقيا، فإن التناقضات الإثنية تصبح عاملاً قوياً لعدم الاستقرار وتفشي العنف في القارة، وقد أثارت الإثنية مشاعر الشك والكراهية وانهدام الثقة بين الجماعات العرقية المختلفة في إفريقيا، وصلت إلى درجة الحرب الأهلية والتطهير العرقي في دول مثل: نيجيريا، وليبيريا، وأوغندا، وبروندي، والصومال، والسودان، والكونغو، وغيرها (بومدين، ٢٠١٩: ٤٧).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعددية الإثنية بحد ذاتها ليست سبباً كافياً لاندلاع الصراعات المسلحة بين الجماعات المختلفة المكونة للدولة، ولكن الحرمان والتهميش والمظالم الاجتماعية الممارسة ضد هذه الجماعات أو بعضها، سواء تعلق الأمر بتقاسم الثروة أو السلطة، يرفع من احتمالات الصراع العنيف في إفريقيا، ففي دول مثل ليبيريا وسيراليون وروندا تم احتكار السلطة السياسية والامتيازات المرتبطة بها من قبل جماعة واحدة، وادي عدم المساواة في الوصول إلى السلطة إلى تمييز مماثل في الاستفادة من الفرص والموارد الاقتصادية، وبالتالي مزيد من التمييز في الوصول إلى التعليم والمطالب الاجتماعية (كما هو الحال في بوروندي)، ويلعب ذلك دوراً رئيسياً في تكريس عدم المساواة، وتقسيم المجتمع إلى فئتين، يؤدي التفاوت المتزايد بينهما غالباً إلى تفشي الصراع.

كما وقد انعكس منطق الاختلافات الإثنية على القواعد والقيم التي تحكم التفاعلات السياسية، وعلى نظام الدولة، خاصة فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية، فأصبحت الهوية الإثنية هي المحدد الأساسي في توزيع المزايا والحقوق في إطار الدولة، وفرص العمل، والتعيينات في الوظائف العامة، والمنح الدراسية، وغيرها، تخضع للحسابات الإثنية التي تقوم بها الدولة المركزية.

وثمة عدة ملاحظات أساسية تعد مقدمات ضرورية لتفهم ظاهرة الصراع الإثني في إفريقيا: (حسن، ٢٠٠٧):

(١٢٠-١٢١)

الأولى، أن الدول الإفريقية تشهد وجود انقسامات إثنية وعرقية وقبلية متنوعة، وتباين هذه المجموعات ثقافياً واجتماعياً، وقد تمتلك هوية ذاتية تضعها في مرتبة أسمى من الانتماء إلى الهوية الوطنية، وهو ما يدعم قناعاتها بالاستقلال والتميز العرقي.

الثانية، أن هذه الانقسامات تتسم في كثير من الأحيان بمستويات عالية من العنف والتسييس، وكما هو الحال في جنوب السودان، وإثيوبيا، والصومال.

الثالثة، أنه عادة في ظل هذا التوتر العرقي ما يتصاعد العداء بين مجموعتين على نحو مكثف، ويزداد الانشقاق بين هاتين المجموعتين، بحيث تعتقد كل جماعة أنها مهددة من قبل الجماعة الأخرى، وتتوالى الأفعال العنيفة وردود الأفعال المضادة، ولا يصبح مستغرباً حرمان الأفراد خارج الجماعة الإثنية من الوظائف والخدمات العامة، وحتى ممارسة العنف ضدهم، وهو ما يؤكد تاريخ الصراعات في أوغندا وإثيوبيا.

3- الصراعات الأهلية والمحاولات الانفصالية، وتتمثل في المحاولات الانفصالية التي تعاني منها كثير من الدول الإفريقية.

أدى انتشار الصراعات الأهلية في إفريقيا خلال فترة التسعينيات بمثابة إعلان لفشل الدول في القيام بوظائفها الأساسية وعلى رأسها الأمن. حيث استمرت الصراعات الأهلية لفترة طويلة حتى في ظل غياب الدعم الشعبي

للمتمردين. وعلى إثرها، عانى أكثر من ربع الدول الإفريقية من صراع داخلي مسلح خلال عقد التسعينيات، وربع آخر واجه أزمات واضطرابات سياسية مطولة. وقد ظهرت منطقتان كبيرتان من الصراعات المتداخلة، إحداهما تمتد من جنوب شرق القرن الإفريقي إلى الكونغو أنجولا، والأخرى تمتد من السنغال إلى ساحل العاج، ولكن مع تأثير مزعزع للاستقرار امتد إلى الدول المجاورة، مما أثر على معظم القارة الإفريقية (Murithi, 2000: 146).

فقد وجد تيد جور Ted Gurr، أن إفريقيا هي الاستثناء من اكتشافه بشأن تضائل نطاق الصراعات الداخلية في العالم بأسره خلال فترة التسعينيات، على عكس التصورات السائدة. حتى في البلدان التي لم تظهر فيها حرب أهلية علنية، فإن تقلص فعالية الدولة قد جعل الحلييات ذات أهمية حاسمة في تقديم الخدمات العامة وعلى رأسها الأمن (Gurr, 2000: 63).

وعليه، أفضت عمليات الاقتتال المسلح داخل حدود كثير من الدول الإفريقية إلى تكريس حدة عدم الاستقرار السياسي للنظم السياسية القائمة، ومن أبرز هذه الصراعات خطورة، الصراعات الأهلية في جنوب السودان والصراعات المسلحة بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة في أوغندا، وكذلك العداوات ذات التعامل الحركي العنيف في إثيوبيا.

ولاشك أن الصراعات الأهلية التي عصفت بكافة أشكالها الواقع الإفريقي، وهزت الاستقرار السياسي للمجتمعات، يعكس فشل التنظيمات السياسية والحركات الاجتماعية في تبرير شرعية وجودها من خلال برامج اجتماعية واقتصادية منفصلة عما تطرحه النخبة الحاكمة، وطبيعي أن تصبح الإثنية والجماعات الفرعية البديل الملائم الذي يلجأ إليه الافراد لتحقيق مطالبهم الجمعية والفردية.

4- الهشاشة الاقتصادية وسياسات التهميش والإفقار.

لقد طرحت برامج وسياسات التكيف الهيكلي في إفريقيا على نطاق واسع أوائل الثمانينات وذلك بعد أن عانت الاقتصادات الإفريقية من أزمات طاحنه. ولم تقتصر مظاهر هذه الأزمات على الانخفاض المتسارع في معدلات النمو والإنتاجية في القطاعات الزراعية والصناعية، وإنما امتدت لتشمل ارتفاع معدلات التضخم وزيادة أعباء الديون، وتردي البنية الأساسية، وانخفاض الدخل الحقيقي لكل فرد، وذلك بالإضافة إلى مظاهر أخرى. وقد هدفت برامج الإصلاح الاقتصادي التي طرحت تحت ضغط الجهات المانحة، وتم تنفيذها بإشراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى تحقيق الاستقرار للاقتصاديات الإفريقية، وإعادة هيكلة أساس التراكم الرأسمالي، ودفع عجلة النمو الاقتصادي. بيد أن تأثيرات برامج التكيف الهيكلي ليست قاصره على الاقتصاد فقط، وإنما تشمل قطاعات المجتمع، الأمر الذي جعلها موضوع جدل نظري واسع النطاق، كما أنها تمثل مدخل لدراسة النظم السياسية الإفريقية ولاسيما فيما يتعلق بقضايا الإنجاز والتنمية (حسن، ٢٠٠٧: ٥١).

وبالتالي ارتبط تطور الدولة الفاشلة في إفريقيا عبر الزمن بعوامل اقتصادية خارجية وداخلية، تستطيع عن طريق اقحام نفسها في الإطار المؤسسي أن تزيد من فشل الدولة. وقد أدى ذلك إلى الدفع بمؤسسات الدولة إلى دوامة نزوليه تعرض قدرات الدولة للخطر بشكل تدريجي.

في هذا الإطار، يلعب التراجع الاقتصادي المستمر دوراً رئيسياً في اندلاع الصراعات وفشل الدولة، ويقوم اقتصاد معظم الدولة الإفريقية على إنتاج وتصدير واحد أو اثنين من الموارد الزراعية أو الصناعية، وهي تربط بعلاقات تجارية مع القوي الاستعمارية السابقة، ما يجعلها غير قادرة على التحكم في أسعار منتجاتها، ويعرضها لأزمات اقتصادية تخلق المناخ المناسب لاندلاع الصراعات أو تزيد من حدتها. وعلى سبيل المثال، كانت الجماعة الإثيوبية عام ١٩٧٤، العامل الرئيس في الإطاحة بحكومة هيلا سيلاسي Haile Selasse، والعنف الذي تلا ذلك، كما أدى التحول المفاجئ في معدلات التبادل التجاري في نيجيريا في الفترة من (١٩٩٢-١٩٩٣) إلى خفض دخل نيجيريا إلى النصف تقريباً، وحدوث التضخم مما أدخل البلاد في دوامة من العنف أفضت إلى الإطاحة بالحكومة (بومدين، ٢٠١٩: ٤٧).

كما يمكن أن توجد الموارد الطبيعية في إفريقيا عوامل جديدة لعدم الاستقرار، وتستوعب إفريقيا نوعين من الصراعات القائمة على الموارد، وهما: (حروب ندرة الموارد، وحروب الوفرة)، وتتعلق أكثر صراعات الندرة شيوعاً بالسيطرة على مساحات الرعي والمياه، بينما تتركز حروب الوفرة في البلدان التي تعتمد اقتصاداتها على الموارد الطبيعية أساساً، مثل النفط والمعادن، حيث ترتفع احتمالات نشوب الصراعات، بسبب تنافس المجموعات من أجل السيطرة على هذه الموارد، ويمكن أن تؤدي مثل تلك الصراعات إلى انقلابات، كما هو الحال في سيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما يمكن أن يؤدي الاستغلال غير العادل للمناطق الغنية بالموارد إلى الانفصال، بالإضافة إلى ذلك تشكل هذه الموارد الوفيرة هوامل جاذبة للتدخل الخارجي (بومدين، ٢٠١٩: ٤٨).

ومن الملاحظ أن نهاية الحرب الباردة شهد لبعض الوقت تراجعاً متزايداً في اهتمام القوى التقليدية بإفريقيا في النظام الدولي. حيث بدأت فرنسا في تقليص وجودها في نطاقها الفرنكفوني الإفريقي، كما توجه الغرب صوب الكتلة الاشتراكية السابقة، ولكن سرعان ما أدى الاهتمام الصيني المتزايد بإفريقيا إلى عودة الاهتمام الغربي الاستراتيجي بهذه القارة، فقد أصبحت البلدان الإفريقية موضوعاً لأنماط جديدة ومتعددة من التدخل والصراع، وذلك من أجل النفوذ والحصول على الثروات، بين قوى قديمة، وأخرى جديدة صاعدة وطامحة كالصين والهند (حسن، ٢٠١٦: ٧١).

المبحث الثاني

المحددات الاقتصادية للدولة الفاشلة

تتعدد الأطر النظرية والسياقات التحليلية القائمة لتقييم الارتباطات بين المحددات الاقتصادية من ناحية، وفشل الدولة من ناحية أخرى. في هذا الإطار سيتم تسليط الضوء في هذا المبحث على العوامل المركزية التي ينطوي عليها فشل الدولة في إفريقيا، ولتعزيز الثقة فيها يتم التحقق من النتائج مع الدراسات السابقة.

أولاً: التنمية الاقتصادية

منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز Bretton Woods، كان هناك اهتمام بتحديد الدول ذات الوضع الإنمائي المتدني. لذلك يبدو من المهم لفهم السياق الخاص بتصنيف الدول على أنها "فاشلة"، النظر في الطريقة التي تم بها استخدام التسميات أو التصنيفات المختلفة التي تتعلق بحالة التنمية في الدولة، وكيف تطورت من الوضع التقليدي المستند على "الدخل" فقط لتصنيف الدول إلى التصنيفات الأكثر تعقيداً، والتي تتعلق برفاهية الانسان (De Siqueira, 2014: 193).

بعبارة أخرى، تميز التصنيفات الاجتماعية والاقتصادية بين الدول المتقدمة القوية من ناحية، والدول النامية والأقل نمواً من ناحية أخرى. وأصبحت هذه التصنيفات الواسعة النطاق عموماً محل العديد من المصطلحات، التي واكبت مرحلة الحرب الباردة "دول العالم الأول، والثاني، ودول العالم الثالث"، والتي غالباً ما يتم التمييز بينها استناداً على الدخل. وبالتالي، فإن أحد التصنيفات الاقتصادية الأكثر شهرة للدول هو التصنيف الذي وضعه البنك الدولي. حيث يصف البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على أنها "دول نامية". ومن بين الأسباب التي تجعل من الممكن القول أن البلدان الفقيرة قد تكون دولاً فاشلة، هو أن العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة النمو لديها ديون حكومية كبيرة. وبالتالي، فإن الدول التي تتحمل أعباء ديون مرتفعة في أغلب الأحيان لا تملك الموارد اللازمة للاستجابة للتخفيف من حدة الفقر أو الآثار المحتملة عن الصدمات الداخلية والخارجية (McGillivray and Naude, 2011: 5).

وعقب الأزمة الاقتصادية في سبعينيات القرن العشرين، تم فرض "برامج التكيف الهيكلي" على العديد من البلدان النامية بهدف تصحيح الأخطاء التي ارتكبتها الحكومات في هذه البلدان. ووفقاً لتقرير البنك الدولي عام ١٩٨١، تأثر الأداء المخيب للآمال للدول النامية بـ "القيود الداخلية" الناتجة عن العوامل الهيكلية والمؤسسية الهشة، وكذلك مجموعة "القيود الخارجية" التي فرضتها العولمة، وتعاقب الأزمات السياسية والاقتصادية. ومن أجل معالجة هذا الضرر، تم إدراج "الإصلاحات النيوليبرالية" على جدول الأعمال باعتبارها آلية ستسهم في الإدارة السليمة

للاقتصاد الكلي. مما أدى إلى تقويض الآليات التي تستخدمها الحكومات للحفاظ على سلطتها (Clapham, 2002: 777).

ولم يمض وقت طويل قبل أن ينتقل التركيز من الاعتماد على آليات السوق الحر المتبعة في سياسات الإصلاحات النيوليبرالية، إلى أهمية دور الدولة في تعزيز التنمية. فقد أدى السجل المخيب للآمال لنتائج برامج التكيف الهيكلي - بحلول نهاية الثمانينيات - إلى زيادة النقاش حول العلاقة بين المؤسسات وأنماط التنمية. فقد كانت البلدان تواجه مشاكل مرتبطة بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقلص أنشطة الدولة، ومحدودية النمو، وارتفاع معدل عدم المساواة. مما يدل على أن سياسات التنمية المتبعة تبدو غير فعالة أو أنها تأتي بنتائج عكسية Carment, Samy and Prest, 2008: 208)

وفي بداية العقد الأول من القرن العشرين، بدأت وكالات ومؤسسات التنمية تتحدث عن "البيئات الصعبة" أو "البلدان منخفضة الدخل تحت الضغط". وكان هناك تركيز متجدد عن كيفية تقديم المساعدة لهذه البلدان (Ware, 2014: xi)؛ خاصة بعد دراسة بيرنسايد ودولار Burnside and Dollar عام ٢٠٠٠، والتي وجدت أن المعونة تكون أكثر فاعلية في البلدان التي تتبع "سياسات جيدة" (Burnside and Dollar, 2000: 847). ومن هنا، بدأ الحديث عن تعزيز آليات "الحكم الرشيد" من أجل تعزيز النمو الاقتصادي. وعليه، بدأ الأكاديميين وخبراء التنمية في إطلاق مجموعة متنوعة من الآراء عبر النقاشات السياسية والأكاديمية، والتي شددت على الفشل المؤسسي وسوء الإدارة، كأسباب لفشل الدولة (Doornbos, 2002: 806). ووفقا لهذه الافتراضات، يمكن تخفيف إخفاقات الحكم وفشل الدولة من خلال اتباع السياسات الإصلاحية الفعالة.

في هذا السياق، انعكست هذه العلاقة بين التنمية الاقتصادية وفشل الدولة في خطاب السياسة. حيث أعلن البنك الدولي في عام ٢٠٠٥ "إن تأثير هذه الدائرة المفرغة يظهر بوضوح في نتائج التنمية في الحالات الهشة لدى وحدة البلدان منخفضة الدخل تحت الضغط LICUS، والتي تتمثل في: ارتفاع معدلات الفقر، ووفيات الأطفال. كما أنها تشكل مصدر تهديد لجيرانها، وتشكل قاعدة للقاعدة للجريمة المنظمة والإرهاب والقرصنة، وتدفق اللاجئين، والأمراض الوبائية، وتعوق التجارة والاستثمار. وعليه، يمثل تحسين الاستجابة الدولية في هذه البلدان تحديًا تنمويًا بالغ الأهمية (World Bank, 2005: 24).

وتوافق وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة DFID هذا الرأي، حيث اشارت إلى الحاجة الملحة للعمل بشكل أفضل في الدول الفاشلة، وذلك لان الفقر المدقع واسع الانتشار هناك، كما أنه يزعزع الاستقرار والأمن الإقليمي والعالمي، بالإضافة إلى أن تكاليف الاستجابة المتأخرة للأزمة قد تكون مرتفعة (DFID, 2005: 9). وبعد ذلك بعامين، أبرزت المفوضية الأوروبية The European Commission أن "الحالات الفاشلة تشكل تحديًا أمام

التنمية المستدامة، والنمو العادل، وخلق مسببات عدم الاستقرار الإقليمي، والمخاطر الأمنية على المستوى العالمي، وتدفقات الهجرة غير الخاضعة للرقابة.. الخ" (The European Commission, 2007: 4).

كما أن التقرير الأوروبي حول التنمية The European Report on Development، كان مخصص بشكل كامل لمناقشة الهشاشة في إفريقيا. وبالتالي فإن تقديم المساعدة إلى الدول الفاشلة، والتدخل بأشكاله المختلفة في بعض الأحيان لها ما يبررها بشكل متزايد على أساس: (١) التكاليف الاقتصادية والبشرية التي تتحملها هذه البلدان والبلدان المجاورة. (٢) التهديدات التي تفرضها هذه البلدان على الأمن والاستقرار الإقليميين والعالميين. (٣) حقيقة أنها تعاني أيضاً من مستويات عالية من الفقر. ومع ذلك، فإن الدول الفاشلة تفرض تحديات كبيرة على فعالية المساعدة الإنمائية. حيث أنها تعاني من الافتقار إلى القدرة والإرادة على أداء وظائفها الأساسية، وكذلك العنف السياسي في كثير من الأحيان (The European Report on Development, 2009: 11-14).

إن العلاقة بين التنمية الاقتصادية وفشل الدولة واضحة المعالم، فالدول ذات السياسات الهشة، والاختلالات المؤسسية غير قادرة على وضع آليات واستراتيجيات فعالة لتحسين رفاهية مواطنيها. نتيجة لذلك يساور المانحين الدوليين مخاوف بشأن فاعلية تدفقات المعونة التي يتلقونها في مثل هذه الظروف. كما تقوم بعض المؤسسات الدولية مثل المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، بتخصيص المساعدات جزئياً للبلدان منخفضة الدخل على أساس أدائها المؤسسي (World Bank, 2005: 26). وعلى الرغم من أن فشل الدول معترف بها عالمياً كمسألة ذات أهمية قصوى، إلا أن العديد من الأسباب والمحددات الخاصة بفشل الدولة لا يزال غير معروف.

بالإضافة إلى ذلك، هناك اعتراف بأن طبيعة فشل الدولة تختلف اختلافاً كبيراً بين الدول، ولديها العديد من المحركات والدوافع (Vallings and Moreno-Torres, 2005: 26). وعلى الرغم من أن التنمية في صلب الخطاب الخاص بالدول الفاشلة، إلا أن العلاقة بين التنمية الاقتصادية وفشل الدولة لم يتم فحصها إلا في سياق تراجع معدلات التنمية الاقتصادية عبر البلدان، في بضع دراسات فقط (Ferreira, 2017: 118).

في هذا السياق، تصدر بيرتوتشي وجورزوني Bertocchi and Guerzoni مجموعة الأكاديميين والخبراء الذين يسعون إلى تفعيل مفهوم الدولة الفاشلة، حيث افترضوا أن فشل الدولة تظهر كشرط للدول التي تعاني من "عدم القدرة على توفير الخدمات الأساسية وتلبية الاحتياجات العامة الحيوية، وإظهار الحكم غير المستقر والضعيف، والفقر المدقع، والافتقار إلى السيطرة على إقليم الدولة، والصراعات الأهلية.

وقد ركز هذين الباحثين على إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - والتي يُنظر إليها على أنها من أكثر الدول فشلاً وهشاشة في العالم - لدراسة تأثير إخفاقات التنمية الاقتصادية على فشل الدولة. حيث بحثا ما إذا كان لمعدلات نمو الاقتصادي للدولة أو تاريخها الاستعماري، أو مؤسساتها، تأثير على هشاشتها وفشلها. وعليه، تم وضع الفرضيات

الاستكشافية على الروابط بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والمؤسسي من ناحية، وفشل الدولة من ناحية أخرى (Bertocchi and Guerzoni, 2010: 770-772).

ولاختبار فرضيائهما حدد كل منهم (٤١) دولة تقع في إفريقيا جنوب الصحراء متفاوتة في حالة فشلها على قسمين. وباستخدام مجموعة البيانات المتوفرة عن (٢٨) دولة للفترة ما بين (١٩٩٩-٢٠٠٤)، وقد طبقا تحليل الانحدار الخطي البسيط عن طريق تحليل المربعات الصغرى العادية المجموعة OLS، وتحليل المربعات الصغرى على مرحلتين 2SLS بالاعتماد على الانحدار الخطي للنمو في تحليل بارو (١٩٩١). وباستخدام تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED-DAC للحالات الفاشلة، خلصوا إلى أنه لا يوجد تأثير كبير للنمو الاقتصادي على فشل الدولة. ولكن مع تطبيق تعريفات أكثر صرامة، كما هو الحال مع مؤشر CPIA الخاص بالبنك الدولي - والذي يحدد قائمة بالحالات الهشة التي تنتمي إلى الخمس الأدنى لمؤشر CPIA - تظهر النتائج تأثيراً سلبياً واضحاً.

حيث وضع بيرتوتشي وجورزوني ما يقرب من (٢٦) متغيراً مستقلاً في المجالات الاقتصادية، والديمقراطية، والمؤسسية، والاجتماعية. وعلى الرغم من أن مبررات إدراج كل متغير مستقل كانت غائبة إلى حد كبير، إلا أنهم ذكروا أن المؤشرات الاقتصادية تشمل متغيرات (نصيب الفرد من الدخل، معدل النمو الاقتصادي، الاستثمار في القطاع الخاص، رأس المال البشري، والموارد الطبيعية)، علاوة على ذلك تشمل المؤشرات السياسية - جودة الحكومة على متغيرات (الانفتاح الاقتصادي، والموارد الطبيعية المتاحة، ومعدل التضخم، وحجم الحكومة). وأخيراً تشمل المتغيرات المؤسسية على (قمع الحقوق المدنية، والتغيير السليبي للنظام، والصراع المسلح، والتفتت العرقي). وكانت النتائج تشير إلى أن فشل الدولة يزداد نتيجة ظروف اقتصادية وسياسية ومؤسسية رديئة.

وبطبيعة الحال، لم يكونا بيرتوتشي وجورزوني هما الأخيرين حديثاً عن فكرة ربط التنمية الاقتصادية بفشل الدولة، فقد جاء بعدهما العديد من الباحثين الذين ركزوا صراحة على فحص العلاقة بين النمو الاقتصادي وفشل الدولة. من هؤلاء سيمون فيني وآخرون Simon Feeny and et al. والذين استندوا إلى نفس منهج بيرتوتشي وجورزوني، حيث قاموا باعتماد تعريفات الدولة الفاشلة أو الهشة التي وضعها البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باستخدام درجات مؤشر CPIA الخاص بالبنك الدولي.

وقد قاموا ببحث العلاقة بين فشل الدولة وبين مجموعة من المتغيرات ذات الصلة مثل "الديمقراطية، ومستوي الدخل، والنمو الاقتصادي، ومستويات التعليم، والحجم الجغرافي للبلد، وحجم الموارد الطبيعية"، وقد اشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية سالبة بين هذه المتغيرات ودرجة فشل الدولة. كما أن البلدان - خاصة التي خرجت من وطأة الاستعمار - ذات "معدل التعداد السكاني المنخفض، ومعدل نصيب الفرد من الدخل المنخفض، ومعدل استخراج الموارد الطبيعية المرتفع" لديها درجات منخفضة على تقييم مؤشر CPIA، وبالتالي هناك احتمالات أعلى

لتصنيفها على أنها فاشلة. بالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسة إلى أن متغيرات مثل "التعليم، والنمو الاقتصادي" تعد من أهم العوامل في تحديد فشل الدولة (Feeny and et al., 2014: 337).

وعلى الرغم من وفرة الدراسات التي تبحث تأثير العوامل ذات الصلة مثل "الفساد، والجودة المؤسسية أو قدرة الدولة"، وعلاقتها بفشل الدولة، إلا أن هذه الدراسات هي الوحيدة التي تركز صراحة على فحص العلاقة بين متغيرات التنمية الاقتصادية وفشل الدولة.

إلى جانب ما سبق، استندت دراسة كل من شوفيه، وكولير، وهوفر Chauvet, Collier and Hoeffler إلى التحليل الإحصائي لـ ٧٤ دولة بعد الصراع، وخلصت دراستهم إلى أن متغيرات التنمية الاقتصادية، والتي تشمل: مستويات النمو الجيدة، وارتفاع الدخل، تقلل بشكل كبير من خطر العودة إلى الصراع (Chauvet, Collier and Hoeffler, 2007: 11-12). وبالمثل وجد بلومبرج وآخرون (Blomberg, and et.al, 2011: 563). وقد وجد الكواز، أن التغير الهيكلي في الطلب على منتجات هذه البلدان المتضمنة للمواد الأولية، والسلع المصنعة التقليدية هي أحد التحديات الاقتصادية المهمة التي تدفع باتجاه فشل الدولة⁶⁸ (الكواز، ٢٠١١: ٣٨). في حين أستخدم جيسون كريستنسن Jason Christensen، التدهور الاقتصادي كبديل للقدرة الاقتصادية للدولة، وعرفه بأنه "الأداء والاستجابة السياسية للتراجع الاقتصادي" وما يرتبط بذلك من عواقب مثل المظالم الاجتماعية الشديدة - التي تشمل ولا تقتصر على - معدلات الدخل، وعدم المساواة في توزيع الموارد، والتضخم، ومستويات البطالة والدين العام والفقر (Christensen, 2017: 78).

ويشير تقرير منظمة التعاون والتنمية OECD، الصادر عام ٢٠١٦، بأن البُعد الاقتصادي يمثل أحد أبعاد فشل الدولة من خلال ارتفاع عوامل الخطر التي يمكن أن تكون "هيكلية أو ذات طبيعة مؤقتة". ويشمل ذلك: الاعتماد على إيجار الموارد، وعدد العاملين المعرضين للخطر - كنسبة من إجمالي العمالة، والاعتماد على المعونة الأجنبية، ونسبة عدد الشباب غير العاملين أو في التعليم أو التدريب". كما أعتبر أن متغيرات الاقتصاد الكلي التقليدية مثل: حجم الدين الحكومي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، تعد من عوامل الخطر المهمة التي تؤثر على فشل الدولة في البُعد الاقتصادي.

في حين تشمل عوامل القدرة على التكيف والمرونة التي تخفف من هذه المخاطر الاقتصادية على: رأس المال البشري، ومستويات التعليم، والتوظيف، وقدرة الحكومة على تنظيم السياسات لدعم تنمية القطاع الخاص، ومدى

⁶⁸ وجد بالمثل باتن ومومي أن البلدان ذات المستوى الأعلى من عدم المساواة في الدخل لديها ميل أكبر لبدء الصراعات الأهلية (Baten and Mumme, 2013).

البعد عن الأسواق العالمية. ويمكن وصف المكونين الرئيسيين، اللذين يلخصان عوامل الخطر والقدرة على التكيف، في أنهما محركان طويلان الأجل للنمو الاقتصادي واختلالات سوق العمل. حيث تقيس نوعين بارزين من الفشل أو الهشاشة الاقتصادية المتصلة بنقاط الضعف في القدرة الإنمائية للدولة، ونقص الفرص الاقتصادية لفئات معينة من السكان. حيث يشكل المزج بين هذه المكونات خطر يؤدي إلى أعلى مستويات الفشل (OECD, 2016: 86-89).

والتفسير لهذا التباين في وجهات النظر السابق ذكرها، هو أن ظهور فشل الدولة أو هشاشتها يعتمد على عوامل أخرى؛ حيث أن التدهور الاقتصادي بحد ذاته لا يؤدي بالضرورة إلى فشل الدولة، ولكن يمكن أن يسهم في فشل الدولة عندما يقترون بدوافع أخرى. ومن الملاحظ هنا، هو ارتباط مستويات الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدولة بالقوة النسبية لمؤسساتها. كما ترتبط المستويات المنخفضة للناتج المحلي الإجمالي للفرد بضعف القدرة الاقتصادية للدولة. حيث إذا لم تتمكن الدولة من زيادة إيراداتها من سكانها عن طريق الضرائب من أجل توفير الخدمات العامة لهؤلاء السكان فستضعف. وبالتالي، لا يمكن للدولة تقديم الخدمات لمن هم في أمس الحاجة إليها أو الاستثمار في البنية التحتية اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية.

في المقابل، سوف يبحث السكان أما عن طرق بديلة لتوفير الموارد والاحتياجات الأساسية مما يعنى تجاوز الدولة، وبالتالي تقويضها في هذه العملية، أو قد تسعى عناصر من المجتمع للسيطرة على الدولة، وتبدأ في حملة عنف لتحقيق ذلك. وعليه، يكون من المرجح أن تؤدي هذه العوامل إلى ترسيخ مشاكل القدرات المؤسساتية الضعيفة، وتفاقم درجة فشل الدولة. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أنه بالرغم من وجود أدلة قوية على أن الفقر يرتبط بفشل الدولة، فإنه لا يؤدي بالضرورة إلى نشوب صراع عنيف. في حين أن المؤسسات الضعيفة يمكن أن تسبب تدهوراً اقتصادياً وفقرًا، حيث تزيد مستويات الفقر والتدهور الاقتصادي من فشل مؤسسات الدولة.

إلى جانب ما سبق ذكره، وبالرغم من أن التصنيفات والقياسات الخاصة بحالة التنمية الاقتصادية في البلدان تحتوي على بعض عناصر فشل الدولة أو هشاشتها، فهي ليست على الإطلاق عوامل متكاملة لتحديد الحالات الفاشلة. حيث يلاحظ أنها تدابير غير كاملة لسببين رئيسيين، الأول، إن كل هذه التدابير ثابتة وقياسات لاحقة لنتائج التنمية، والثاني، إن العلاقة بين هذه التدابير والعوامل الأساسية المحددة لفشل الدولة غير واضحة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المناقشة حول دور المؤسسات في فشل الدولة أو قوتها يُعد أمر بالغ الأهمية، والأهم من ذلك هو أن توجه الدولة نحو التنمية أصبح ينظر إليه على أنه عامل حاسم في دور الدولة في توفير المعلومات المؤسسية اللازمة للتنمية، والحد من خطر فشل للدولة.

ثانياً: الإدارة الاقتصادية

تعد أحد الجهود البارزة لتوسيع تعريفات مسؤوليات/ وظائف الدولة التي تتجاوز المعايير المتعلقة بالأمن والسلطة، وتولى أهمية لتصميم وتنفيذ سياسات اقتصادية وطنية سليمة، والتي تؤكد البيانات الدولية، هو عمل غاني ولوك هارت Ghani and Lockhart. حيث وجد أنه - استناداً إلى أدلة شاملة عبر القطرية - لا يؤدي مستوى الأداء الاقتصادي الجيد إلى زيادة فرص النمو المستدام المحددة ما لم تترجم إلى تحسن ملحوظ في معدلات الحد من الفقر (Ghani and Lockhart, 2008: 221). وهذا دليلاً إضافياً على العلاقة القوية بين الإدارة الاقتصادية السليمة ومعدلات الحد من الفقر، والتي في غيابها يزداد خطر فشل الدولة.

إن مثل هذا الارتباط الإيجابي القوي بين معدلات النمو الاقتصادي والحد من الفقر - والتي تؤكد عليه العديد من الدراسات والنقاشات الأكاديمية والسياسية - يشير إلى مدى أهميته من حيث آثاره السياسية على البلدان. وبالإضافة إلى هذا التركيز على تحقيق نمو قوي ومستدام - والذي له تأثير إيجابي للحد من الفقر - فإن الدول لديها القدرة على تصميم برامج وسياسات هادفة تضمن أن يكون من بين أولوياتها الاقتصادية زيادة معدلات الحد من الفقر بالتوازي مع زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. حيث أن لهذه البرامج أهمية في ضمان النمو الاقتصادي في القطاعات التي يتركز فيها الفقراء، والتي يستمدون منها سبل عيشهم، أو بدلاً من ذلك، ضمان أن يكون التحول الهيكلي للاقتصاد - في ظل ظروف النمو المرتفع - مقترن بتوفير فرص العمل اللازمة في القطاعات الجديدة، والتي يمكن للفقراء الاستفادة منها. فضلاً عن إزالة العقبات التي تحول دون مشاركة الفقراء في عمليات النمو الاقتصادي وتعزيز قدرتهم على الاندماج في سوق العمل والأسواق⁶⁹ (Simpson and Hawkins, 2018: 28).

كما أن من بين السمات الرئيسة لهذا النهج، الذي يولي أهمية للحد من الفقر - على الرغم من عدم صياغتها في كثير من الأحيان بشكل صريح - أنه يهدف ليس فقط إلى تخفيض عدد الذين يقعون تحت خط الفقر فحسب، ولكن أيضاً في ضمان أن يزداد نصيب الفقراء من الدخل القومي الإجمالي. وهذا يعني انخفاض مستويات عدم المساواة. حيث يستند هذا النهج الواضح "المؤيد للفقراء" في التنمية الاقتصادية إلى حجة مفادها، أن معدلات النمو الاقتصادي يمكن ترجمتها إلى تأثيرات متباينة للغاية على مستويات الفقر⁷⁰.

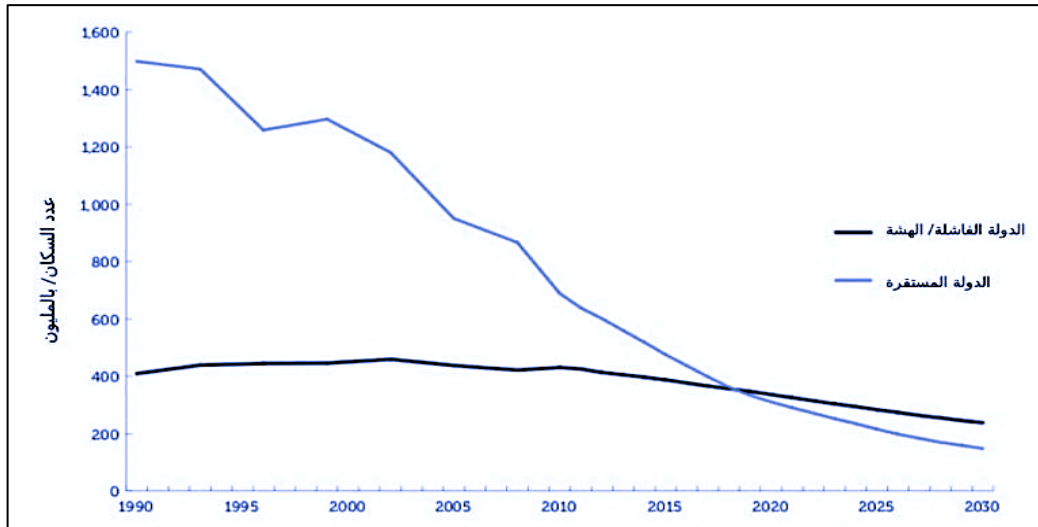
⁶⁹ يعتمد مفهوم التحول الهيكلي الاقتصادي على ملاحظة رئيسة - مستمدة من الأدلة العالمية - أنه مع حدوث النمو، تتجه الدولة إلى إعادة تخصيص للنشاط الاقتصادي بعيداً عن الزراعة من حيث الإنتاج (المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي)، والعمالة نحو التصنيع والخدمات الحضرية. ويرافق ذلك هجرة العمال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. هذه العملية مستمرة، وميزاتها موجودة حتى في الاقتصادات الصناعية المتقدمة.

⁷⁰ أجرى مارتن رافاليون Martin Ravallion دراسة توضح الآثار المفيدة لهذه البرامج "المؤيدة للفقراء" بشكل صريح. واستناداً إلى عينة من ٤٧ دولة نامية، وجد أنه حيثما كان هناك نمو وتفاوت متزايد في الدخل، فإن متوسط المعدل السنوي للحد من الفقر، كما تم قياسه بالنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون واحد دولار أمريكي في اليوم يبلغ متوسطه (١,٣) في المائة لكل سنوياً ومن المثير للاهتمام، أن الرقم الأخير قريب من معدل الحد من الفقر في دراسة دولار وكراي Dollar and Kraay.

وكما هو مبين في الشكل التالي (٢-٢)، يؤدي هذا إلى زيادة تركيز الفقر المدقع في البلدان الفاشلة. حيث تقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، أنه بحلول عام ٢٠٣٥، سيعيش ٨٠٪ من الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع في (٥٦) بلدًا تم تحديدها على أنها هشة أو فاشلة (OECD, 2016:20-21). وتجدد الإشارة هنا إلى أن هذه البلدان ليست كلها فقيرة؛ فتشير الإحصائيات إلى (٢٧) حالة منهم من ذوي الدخل المنخفض، و(٢٥) حالة من ذوي الدخل المتوسط الأدنى، و(٤) من ذوي الدخل المتوسط الأعلى. ومن المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع في السياقات الأكثر هشاشة من (٩٢) مليونًا في عام ٢٠١٥ إلى (١١٦) مليونًا في عام ٢٠٣٥ (OECD, 2016:24).

وفي هذا السياق، تتمثل أحد الآثار المهمة لهذه النتائج بالنسبة للدول التي تعاني من الفشل، هو أنها تتميز بمستويات عالية من عدم المساواة في الدخل، وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي، فضلًا عن أنها قد تواجه مستويات أعلى من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي (Birdsall et al., 1995: 503).

شكل (٢-٢) مقارنة الفقر المدقع في الدولة الهشة/ الفاشلة والمستقرة من عام ١٩٩٠ - ٢٠٣٠



Source: Laurence Chandy, Natasha Ledlie, and Veronika Penciakova, The Final Countdown: Prospects for Ending Extreme Poverty by 2030 (Washington, DC: Brookings Institution, 2013).

ويشير الواقع العملي، إلى أن القنوات التي تؤثر فيها الإدارة الاقتصادية، والحد من الفقر على فشل الدولة، متنوعة ومعقدة على حد سواء، لكنها مع ذلك تستحق تحديدها في الإطار التخطيطي للاقتصاد الوطني للدولة. فمن ناحية أولى، يؤدي النمو في معدل نصيب الفرد من الدخل القومي، وانخفاض عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر في بلد معين - حتى لو ظل معدل توزيع الدخل ثابت - إلى انخفاض مستويات الحرمان، وتعزيز مشاعر الولاء الوطني. ومن ناحية ثانية، تشير القنوات التي تربط بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر، ومستويات فشل الدولة -

في وضع ينمو فيه الاقتصاد الوطني، وبافتراض أن أنظمة تحصيل الضرائب والنفقات العامة سليمة - إلى تعزيز قدرة الدولة على جمع واستثمار المزيد من الإيرادات في البنية التحتية الاجتماعية والإنتاجية. ويمكن أن يظهر ذلك في النتائج الإيجابية الملازمة لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال، توفير وصيانة البنى التحتية العامة: مثل الطرق، والسكك الحديدية، والجسور، وتوليد الطاقة، وشبكات النقل، بالإضافة إلى دمج الإقليم الوطني بأكمله في سوق واحدة مما يسهل الاستثمارات. وبالتالي، قد يساعد هذا في تعزيز الوحدة الوطنية، ومواجهة أو تخفيف معدلات الاستياء الشعبية. ومن ناحية ثالثة، وفي ظل ظروف النمو الاقتصادي، قد تترجم الزيادة في الموارد المتاحة للاستثمار العام في رأس المال البشري - من خلال توسيع نطاق برامج التعليم والصحة - إلى تعزيز قدرة السكان النشطين اقتصادياً على الاندماج في عمليات الاقتصاد الوطني، وادخال التكنولوجيات الجديدة التي بدورها تعزز الانتاج. في حين تسهم الاستثمارات في مجالات "التعليم والصحة" في النمو الاقتصادي من خلال تحسين إنتاجية الموارد البشرية للبلد، وتوليد الثروة التي بدورها تسمح لكل سكان الدولة من الاستثمار أكثر في رأس المال البشري (Simpson and Hawkins, 2018: 29-30).

وأخيراً، تؤدي فرص التوظيف الناتجة عن النمو الاقتصادي، وزيادة قدرة المواطنين على الاستفادة من هذه التحسينات في كل من معدلات الدخل والرفاهية التي تنتج عن الاستثمارات الخاصة والعامة، إلى تعزيز شرعية الدولة من خلال "عقد اجتماعي مالي"⁷¹.

وفي أفضل السيناريوهات، يتميز الأخير بالامتثال إلى نطاق واسع لمتطلبات إيرادات الدولة، وذلك من خلال فرض الضرائب في مقابل تقديم سلع وخدمات عامة عالية الجودة، بواسطة مؤسسات عامة وأنظمة إدارة مالية سليمة وشفافة وخاضعة للمساءلة. وتجدر الملاحظة هنا إلى أنه لا ينبغي التقليل من أهمية هذا الشكل من التفاعل بين أي دولة ومواطنيها كمتغير توضيحي في تحديد مستويات فشل الدولة؛ لأن العلاقة المالية هي وسيلة أساسية يستطيع المواطنون من خلالها محاسبة أولئك الذين يسيطرون على الدولة. وكلما كانت النخب الحاكمة أكثر اعتماداً على مواطنيها في الحصول على التمويل اللازم لتعزيز التنمية، زاد احتمال قيامهم بتعزيز قدرة جهاز الدولة على تطوير وتقديم سياسات تلبى احتياجات دافعي الضرائب من المواطنين (Simpson and Hawkins, 2018: 31).

⁷¹ تشير الأدبيات النظرية حول النظم الضريبية الفعالة، والتي هي شرط مسبق لدولة فعالة، حول فكرة "العقد الاجتماعي المالي". حيث يتم تسليم النفقات المفيدة لدافعي الضرائب مقابل مدفوعاتهم الضريبية، بدلاً من العلاقة قسرية قائمة بينهم وبين الحكومة. ومع ذلك، لم تدمج هذه الأفكار حول الحكومة - مع استثناءات قليلة - في التحليلات التجريبية للإيرادات الضريبية، وكيفية زيادتها. بمعنى آخر، تسعى الحكومات إلى زيادة الإيرادات وتلبية مطالب المساءلة والاستجابة في مقابل الضرائب. وبالتالي، فهي توفر المنافع العامة ويتم تعزيزها في هذه العملية. وتم نقل هذه القصة حول الضرائب والتمثيل وبناء الدولة، التي تم تطويرها من التجربة التاريخية الأوروبية، إلى العالم النامي. وللمزيد حول هذا الموضوع يرجى الاطلاع على المصادر الآتية (Fukuyama, 2013)، (Prichard, 2015)، (Timmons, 2005)، (Brautigam and et al., 2008).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في العديد من الدول الفاشلة تتميز العلاقة المالية بين الدول والمواطنين، أما بممارسات ضريبية قسرية وفسادة ومخصصة، لزيادة الإيرادات الحكومية؛ أو أنها تقدم الخدمات العامة لمواطنيها بشكل غير متناسب، وبشكل أكثر شيوعاً قد يحدث مزيج من الإثنين معاً. وبالتالي، فإن الاستياء الذي يشعر به المواطن فيما يتعلق بمتطلبات الإيرادات الضريبية التي تفرضها عليه السلطة، عادة ما ينظر إليها في أحسن الأحوال على أنها غير رشيدة، وفي أسوأ الأحوال، على أنها غير شرعية ويجب مقاومتها. هذا النمط من العلاقة واسع الانتشار في العديد من البلدان النامية، حيث غالباً ما تكون طلبات إيرادات الدولة استخراجية بحتة دون أي عنصر من عناصر المعاملة بالمثل فيما يتعلق بتقديم المنافع العامة.

أحد الأمثلة المهمة لبحث أثر ضعف العقود الاجتماعية المالية على فشل الدولة، يتعلق بالدول التي تعاني بما يسمى بـ لعنة الموارد⁷²، أي الدول التي لديها إمكانية الوصول إلى موارد طبيعية استخراجية كبيرة، وتعتمد إلى حد كبير في تمويل ميزانياتها على الإيرادات الناتجة عن استغلال هذه الثروات (Di John, 2011: 168).

وفي مثل هذه الحالات، غالباً ما تكون العقود الاجتماعية المالية غير موجودة. حيث لا يوجد اعتماد كبير على المواطن الذي يدفع الضرائب من أجل الحصول على الإيرادات، حيث تدفق الموارد إلى خزائن الدولة – والتي غالباً ما تخضع لـ تسريبات كبيرة نتيجة للفساد وعدم الشفافية. وفي هذه الحالة، تميل الدولة إلى تقديم خدمات بشكل ناقص وغير شامل للجميع، وغالباً ما تقتصر الاستثمارات العامة في البنية التحتية مثل: أنظمة النقل، وتوليد الطاقة، والاتصالات ونقلها جغرافياً إلى المناطق التي تتركز فيها أنشطة الصناعات الاستخراجية، مما يعزز طبيعة هذه الصناعات والأنشطة حتى وأن كانت غير مترابطة مع بقية اقتصاد الدولة (Simpson and Hawkins, 2018: 32).

بالإضافة إلى ذلك، تتميز اقتصادات هذه الدول بمستويات منخفضة من التنوع والتركيز الشديد للصادرات، وبالتالي، فهي شديدة التعرض للصدمات الخارجية والانكماش السريع الحاد في معدلات النمو وجمع الإيرادات. وتشير الوقائع العملية إلى أن هذه المجموعة من الدول تتميز بمستويات أعلى من الفساد، بالنظر إلى السهولة التي تمكنها من إخفاء الإيرادات والنفقات عن التدقيق العام.

وبالنظر إلى "استقلالية" الدولة من الناحية المالية، هناك أيضاً حوافز قليلة من الدولة لتشجيع التنمية في قطاعات أخرى غير الاستخراجية، ناهيك عن الشروع في برنامج للحد من الفقر. وهذا ما أشار إليه مور Moore عند تناوله ظاهرة لعنة الموارد، التي تعاني منها العديد من الدول الغنية بالنفط في العالم النامي حيث جادل بالاتي:

⁷² لعنة الموارد: تشير إلى مفارقة تُظهر أن البلدان التي تحتوي على وفرة من الموارد الطبيعية، وتحديدًا الموارد غير المتجددة مثل المعادن والوقود، تميل نحو نمو اقتصادي أقل، وتحول ديمقراطي أقل، ونتائج تنمية أسوأ من البلدان ذات الموارد الطبيعية القليلة (Venables, 2016: 22).

"يتمتع جهاز الدولة والأشخاص الذين يسيطرون على موارد الدولة بمصدر دخل (مضمون) يجعلهم مستقلين عن مواطنيهم (دافعي الضرائب المحتملين). لماذا إذن الاستماع إلى المواطنين أو منحهم أي نوع من التأثير الديمقراطي على الدولة؟ ولماذا يتم استخدام الموارد لتعزيز التنمية الاقتصادية الواسعة؟ (Moore, 2004: 306).

وتؤكد التجارب العملية المتميزة لاقتصاديات إفريقيا جنوب الصحراء الغنية بالموارد المعدنية، صحة هذا الافتراض، فقد تمكنت بوتسوانا خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٠٢) من تحقيق معدل نمو سنوي متوسط قدره (٧,٥٪)، بينما سعت في الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٥)، إلى تحسين رفاهية سكانها، وفقاً لمؤشر التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة بنسبة (٢٨٪). في المقابل، حققت جمهورية الكونغو الديمقراطية معدل نمو متوسط قدره (٢,٠٪)، وظل مؤشر التنمية البشرية متدهوراً - إلى حد كبير - خلال نفس الفترة. وعليه، سقطت ضحية للصراعات الأهلية العنيفة، حيث ناضلت جماعات متباينة من أجل السيطرة على هذه الموارد (Hawkins, 2009: 22).

وأخيراً، تمثل هذه الأمثلة دليلاً على أهمية الإدارة السليمة لهذه الموارد الطبيعية لأغراض التنمية الوطنية. وبشكل أكثر تحديداً، على إدارات الاقتصاد الكلي المؤهلة تقنياً، فضلاً عن القيادة السياسية الملتزمة في تحديد المدى الذي تسهم فيه الأنشطة الاستخراجية في تحسين معدلات النمو طويلة الأجل، ومؤشرات الرفاه الاجتماعي في الدولة، وتقليلها بدلاً من تفاقمها.

ثالثاً: القدرة البيروقراطية

قناة أخرى تربط أداء الدولة من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية الرئيسة ومستويات فشل الدولة، والتي تعمل أيضاً من خلال المنافع المستمدة من معدلات نمو قوية ومستدامة. ويتم ذلك من خلال تأثير النمو الاقتصادي على فعالية المؤسسات الوطنية، وبالأخص، المسؤولين عن الشؤون الاقتصادية مثل: الخزينة والبنوك المركزية، ووكالات تحصيل الإيرادات، ووزارات التخطيط والمالية. وذلك بافتراض أن النمو الاقتصادي يتم تشغيله بواسطة مؤسسات اقتصادية وطنية مختصة. حيث تتيح قاعدة الإيرادات المتنامية للسلطات الوطنية الشروع في عمليات إصلاح القطاع العام، وبناء القدرات التي تهدف إلى تحسين كفاءة وفعالية الدولة، ولا سيما جودة التخطيط والتنفيذ ومراقبة وتقييم الأداء، والتي مع مرور الوقت، ستؤثر بدورها بشكل إيجابي على احتمالات النمو الاقتصادي الإضافي، وتوسيع نطاق تحصيل الإيرادات المستقبلية الإضافية، والمزيد من التحسينات في فعالية الدولة (Huber and McCarty, 2004: 481).

بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة الإيرادات من خلال فرض ضرائب على الشركات والمواطنين، في سياق الاقتصاد المتنامي، قد تمكن تلك الدول من معالجة الخلل والترهل الوظيفي في الجهاز الإداري العام، فضلاً عن سلوك موظفي القطاعات العامة في الدولة، الذين يضطرون في كثير من الأحيان إلى مضاعفة الأجور المتدنية من خلال ممارسات

فاسدة بسبب ظروفهم السيئة. وعليه، إن قدرة الدولة في ظل ظروف النمو الاقتصادي القوي والمستدام على تقديم خدمات عامة تنافسية، وتوظيف أفضل المواهب الوطنية المتاحة، هي بدورها أساسية لبناء البيروقراطيات الوطنية الفعالة (Huber and McCarty, 2004: 485).

إن القوة العاملة في القطاع العام ذات الكفاءة الفنية الجيدة - ولا سيما أصحاب الوظائف من المدنيين العاملين في قمة الهرم الوظيفي للدولة - هي شرط مسبق لتجنب فشل الدولة. بحيث يمكن أن يدفع كل من التصميم والتنفيذ الناجح للسياسات الوطنية في مجالات مثل: إنشاء الأسواق وتوسيعها، وإضفاء الطابع الرسمي على القطاعات غير الرسمية الكبيرة في كثير من الأحيان، والتنوع الاقتصادي وتحسين القدرة التنافسية التي تهدف إلى الحد من التعرض للصدمات الخارجية، والاستثمارات الفعالة في المقدرات الانتاجية والبنية التحتية الاجتماعية، وبرامج موجهة للحد من الفقر تهدف إلى رفع مستويات الدخل، وغيرها من مؤشرات التنمية البشرية مثل: الصحة والتعليم، إلى تقوية المرونة وتجنب فشل الدولة (Simpson and Hawkins, 2018: 34).

وهناك أمثلة من الدول النامية التي اتخذت إجراءات يتم فيها تفويض الخدمة المدنية تدريجيًا - كما كان الحال في زيمبابوي - بسبب تدهور ظروف الخدمة والطلب المتزايد لإثبات ولاء حزب سياسي معين لضمان التقدم المهني - والنتيجة، هي انخفاض في كل من الكفاءة المهنية وفعالية السياسة العامة. حيث أن التأثير السلبي لهذه الإجراءات على فشل الدولة يمثل تحديًا كبيرًا في الاتجاه المعاكس، بالنظر إلى الأطر الزمنية الممتدة اللازمة لإعادة بناء رأس المال البشري اللازم (Simpson and Hawkins, 2018: 34-35).

وفي هذا السياق، كانت إحدى المحاولات الرائدة لتحليل الارتباط بين جودة البيروقراطيات ومعدلات النمو الاقتصادي، هي تجربة إيفانز وراوخ (Evans and Rauch)، والتي اعتمدت فيها على عمل ماكس فير، حيث جادل بأن البيروقراطيات الفعالة تشكل مكونًا أساسيًا للنمو القائم على السوق. حيث قاما بدراسة العلاقة، في مجموعة من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك بالنظر إلى كفاءة الوكالات الاقتصادية الأساسية باستخدام مقياس فيبريانيس Weberianness Scale⁷³ من ناحية، ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى⁷⁴. حيث سجلت الاقتصادات في العينة محل الدراسة (هونغ كونغ، وتايوان، وسنغافورة، وكوريا) ارتفاعًا في نصيب الفرد من

⁷³ مقياس فيبريانيس Weberianness، يوفر قياس بسيط لمدى قدرة هذه الوكالات لتوظيف الكفاءات، مع تقدم تقدير طويل الأجل يمكن التنبؤ به (Evans and Rauch, 1999: 748).

⁷⁴ من بين المتغيرات التي درسها إيفانز وراوخ (Evans and Rauch) التوظيف الفعال - والذي يُنظر إليه على أنه يترجم إلى احتمال أكبر لموظفي الخدمة المدنية الذين يستوفون الحد الأدنى من معايير الكفاءة الفنية، وجود مسارات وظيفية محددة بوضوح طويلة الأجل ومجزية مما أدى إلى زيادة مجال الخبرة للتراكم، وتماثل أكبر للشركات، وتقليل إغراءات الانحراف في ممارسات فاسدة بالنظر إلى أنظمة المكافآت القائمة على الأداء، وكذلك تبني آفاق تخطيط طويلة الأجل. حيث افترضوا أن البيروقراطيات التي تمتلك مثل هذه الخصائص ستساعد في تحفيز النمو والحفاظ عليه من خلال عدد من المسارات السببية. على سبيل المثال، زادت إمكانية تبني آفاق تخطيط طويلة الأجل من احتمال أن يكون الموظفون المدنيون مدافعين عن زيادة الاستثمار في البنية التحتية للقطاع العام بدلًا من الاستهلاك، مع فوائد طويلة الأجل للنمو.

الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠)، في حين أن اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء الأربعة (ساحل العاج، وزائير، ونيجيريا، وكينيا)، سجلت أرقامًا متدنية على المقياس، وكان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التراكمي سلبياً خلال نفس الفترة⁷⁵ (Evans and Rauch, 1999: 760-763).

وقد سلط غاني ولوك هارت الضوء على الآثار المدمرة لعدم القدرة على التنبؤ بسياسة الدولة على النمو الاقتصادي وآفاق التنمية في بلد ما بقوله:

"إن القواعد غير المتوقعة - التي غالباً ما يتم تفسيرها بشكل خاص أو تطبيقها بشكل فاسد - يمكن أن تولد مناخاً من عدم الثقة، وتسهم في تفاقم أزمة شرعية الدولة. حيث لا يؤدي الفساد المنتشر إلى تفويض الثقة فحسب، بل يعرقل الاستثمار أيضاً .. وتشير الوقائع العملية أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر يذهب إلى عدد قليل من الدول النامية" (Ghani and Lockhart, 2008: 133).

بالإضافة إلى ذلك، تؤثر لعنة الموارد بشكل قوى على فعالية بيروقراطيات الدولة، حيث تعاني البلدان التي تواجه ظاهرة لعنة الموارد من صعوبات في بناء بيروقراطيات تتسم بالكفاءة، وتكون القطاعات العامة غير فعالة، كما أن الحوافز لتصحيح الوضع ضعيفة للغاية. وقد أوضح مور Moore، إن السبب في ذلك يكمن في الاعتماد الكبير على استخراج النفط والمعادن والإيرادات المتدفقة من عدد صغير من منشآت الإنتاج:

"تتطلب مهمة زيادة الإيرادات من القطاعات الاستخراجية قليلاً من المتخصصين، حيث أنه ليس من الضروري إنشاء نوع من البيروقراطية العامة الجديرة بالثقة لإدارة نظام ضريبي معقد أو لإنشاء آليات الرقابة، وقيم الخدمة العامة اللازمة للحماية من أسوأ الانتهاكات المرافقة لعملية تحصيل الضرائب" (Moore, 2004: 306).

وتشير التجارب العملية، إلى مساهمة ظاهرة لعنة الموارد في إفريقيا بشكل كبير في تفريغ القدرة البيروقراطية وزيادة عدم القدرة على التنبؤ بالسياسة العامة الشاملة. حيث تسعى الحكومات للسيطرة عليها لتحصيل الإيرادات، من أجل الحفاظ على السلطة.

⁷⁵ تجدر الإشارة هنا، إلى أن شرعية الدولة في العديد من دول شرق آسيا مثل "كوريا الجنوبية، وتايوان" خلال فترة الطفرات الاقتصادية، كانت تستند إلى قدرتها على تخطيط وتنفيذ البرامج المؤدية إلى معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة؛ والتي أدت إلى التحول الهيكلي لتلك الاقتصادات. كما هو الحال مع الجيل الأخير من دول شرق وجنوب شرق آسيا مثل "سنغافورة، وماليزيا، وتايلاند، وفيتنام، وإندونيسيا، والصين"، والتي تمتعت بنمو اقتصادي سريع وخضعت لعملية تحول هيكلي وأشرفت على تحسينات كبيرة في رفاهية مواطنيها. شرعية الدولة في جميع هذه الاقتصادات الآسيوية الناجحة (بصرف النظر عن درجة انفتاح أنظمتها السياسية) مستمدة على وجه التحديد من حقيقة أنها اعتمدت على "سياسة عقلانية"؛ أي أن سبب وجود الدولة قد تم تصوره من حيث قدرتها على الإشراف على التطور الاقتصادي السريع وضمان تحسينات كبيرة في مستويات المعيشة.

رابعاً: السيطرة على الاسواق

تتمثل إحدى سمات الاقتصاديات الوطنية، التي تشترك فيها الدول الفاشلة ذات الدخل المنخفض، في ضعف أسواقها، والتي تتخذ عادة عدة أشكال، أولاً، ينعكس ذلك في الحجم المحدود لأسواق العمل والتمويل، ثانياً، أنها معرضة بدرجة كبيرة لمختلف أشكال فشل السوق، مثل: عدم انتظام/ غياب المعلومات، والاحتكارات السائدة⁷⁶ (Stiglitz, 2002: 219).

ففي جميع الدول الفاشلة - ذات الدخل المنخفض - تعمل نسبة كبيرة من الأسر في أنشطة الكفاف، وتستهلك معظم ما يتم إنتاجه. وبالتالي، لا تمتلك فائضاً للبيع أو التبادل للسلع والخدمات الأخرى؛ في حين أن الإنتاجية المنخفضة للعامل هي سمة شائعة في هذه البلدان. ويعزى ذلك جزئياً إلى عدم القدرة على التنبؤ بالاقتصاد في ظل الدول الاستبدادية والانتهازية، حيث يتم الاستيلاء على الأصول وفوائض الانتاج بشكل منتظم، وتدمير الأسواق أو تحريكها من قبل موظفي الدولة والسياسيين (Simpson and Hawkins, 2018: 36).

كما تعكس الحوافز الضعيفة للإنتاج تأثير السياسات الاقتصادية الوطنية الفقيرة، لا سيما في مجالات السياسة المالية والنقدية. حيث تكون السياسة المالية سيئة التصميم والاستهداف، وقد تعطي الأولوية للإنفاق على المجالات غير الإنتاجية، مثل: الدفاع والأمن الداخلي، بدلاً من الاستثمارات العامة في البنية التحتية الإنتاجية، أو الصحة والتعليم. وفي أسوأ السيناريوهات، تسيطر على هذه الدول حكومات فاسدة أو ما تسمى بالنخب الكليبتوقراطية⁷⁷، حيث لا تعكس السياسة المالية أي ضرورة أخرى غير تلك المتعلقة بإثراء النخبة (Stiglitz, 2002: 222).

وقد تلتزم السياسة النقدية بنفس المنطق، ويمكن استخدامها لتغذية السياسة المالية الغير رشيدة. وتتمثل إحدى النتائج المباشرة لها في ارتفاع مستويات التضخم، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وبالتالي يكون وضع الاقتصاد غير متوازن. حيث أن السياسة النقدية الضعيفة التي تعزز التضخم، لا تؤدي فقط إلى تآكل القيمة الحقيقية للأصول وحوافز الادخار والاستثمار، ولكن في ظل ظروف التضخم المفرط؛ تؤدي إلى انهيار قيمة العملة، وتزايد عدم أهمية المال باعتباره وسيلة للتبادل من أجل الحصول على السلع والخدمات (Simpson and Hawkins, 2018: 37).

⁷⁶ من السمات الشائعة لهذه الأسواق أن المنتجين والمشتريين والبائعين قادرين على الوصول إلى المعلومات في مجالات مثل "الأسعار والأسواق المحتملة"، مما يسمح للبعض باستغلال جهل الآخرين. والمثال الأكثر شيوعاً على عدم تناسق المعلومات هو مثال "المنتجين الزراعيين الصغار" الذين يستغلهم الوسطاء نظراً لعدم قدرتهم على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بأسعار السوق، بالإضافة إلى الأسعار التي ستجلبها منتجاتهم في أسواق المقصد. فضلاً عن أن في مثل هذه الأسواق "الهشة"، قد يحقق عدد قليل من المنتجين والتجار وضعاً احتكاريًا، ومن خلال هذه القوة السوقية تفرض أسعاراً أعلى عن طريق تقييد العرض الذي بدوره يؤدي إلى تقييد نمو الأسواق.

⁷⁷ الكليبتوقراطية Kleptocracy هي حكومة القادة الفاسدين الذين يستخدمون سلطتهم لاستغلال الناس والموارد الطبيعية في أراضيهم من أجل توسيع ثرواتهم الشخصية وسلطانهم السياسية. عادة، ينطوي هذا النظام على اختلاس الأموال على حساب السكان الأوسع.

في ظل هذه الظروف، لا يوجد مجال كبير لتطوير أسواق الخدمات المالية، وقد تعرقل الوساطة المالية الناقصة من الزيادات في مستويات المدخرات والاستثمار والإنتاج، مع وجود آثار ضارة بشكل خاص في وصول الفقراء إلى رأس المال الشامل. في هذا السياق، لعبت جهود خبراء التنمية في بناء "أسواق مالية شاملة"، والتي هي جزء لا يتجزأ من جهد أوسع لفهم القيود الجزئية على مشاركة الفقراء في النشاط الاقتصادي، دوراً مهماً في تسليط الضوء على أوجه القصور المختلفة في النظم المالية في الاقتصادات النامية⁷⁸.

وفي هذا الإطار، تتفاقم مشكلة كثافة أو حجم الأسواق في الدول الفاشلة من خلال الاستثمارات المنخفضة - أو غير الموجودة - في البنية التحتية العامة. حيث يمكن أن يؤدي سوء حالة الطرق والجسور، التي لم تتم صيانتها إلى زيادة كبيرة في الوقت اللازم لنقل المدخلات والسلع تامة التصنيع، وفرض تكاليف إضافية على المنتجين والمشتريين والبائعين. فضلاً عنه أنه في حالة إهمال توليد الطاقة ونقلها تصبح إمدادات الطاقة غير منتظمة، مما يجبر الشركات على مقاطعة الإنتاج بشكل منتظم، أو تسريح العمال، أو الاعتماد على بدائل مكلفة مثل المولدات.

وبالنظر إلى البنية التحتية للنقل والاتصالات المتدهورة أو غير الموجودة، فضلاً عن العجز الشديد في توفير الكهرباء والمياه .. الخ، هناك ميزة إضافية لأسواق البلدان الفاشلة، هي أنها مجزأة للغاية؛ أي أنها تعمل بمعزل عن بعضها البعض نتيجة للقيود على نقل البضائع والخدمات. كما أن ظاهرة الاقتصادات الريفية المنفصلة عن الأسواق الحضرية ظاهرة منتشرة فيها. وعليه، تفشل هذه الأسواق المجزأة في إنتاج السلع رغم تكاليف الإنتاج الأقل ووجود طلب محلي عليها. (Simpson and Hawkins, 2018: 37-38).

وقد لا تكون السياسة الحكومية مقصورة في توفير مثل هذه المنافع العامة. وبالتالي، فهي لا تساعد في عملية تكوين السوق وتعزيزه، بل قد تخفف أيضاً - بشكل منظم ونشط - من الحوافز الممنوحة للوكلاء الاقتصاديين للمشاركة في الإنتاج والتبادل. وفي الحالات القصوى، يمكن للحكومات الانخراط في تدمير السوق لضمان احتكار الدولة لأي منتج أو خدمة معينة.

وقد سلط غاني ولوك هارت الضوء بقوة على عواقب فشل الدولة في هذا المجال من تشكيل السوق وتعزيزه:

"إن الدول الفاشلة والضعيفة عندما لا تكون قادرة على تمكين الأسواق من العمل، أو عندما تعمل بنشاط على تخريب عملها، فإنها تمنع التنمية والازدهار، وتفشل في إنشاء روابط مؤسسية. وهذا بدوره يجمد رأس المال الذي لا يمكن أن يتدفق في مثل هذا الاقتصاد. كما قد يؤدي ضعف التنظيم إلى إضفاء الطابع الرسمي على المعاملات. فضلاً

⁷⁸ بذلت جهود كبيرة من جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، لتحليل مختلف القيود التي تعمل في الأسواق المالية في الاقتصادات النامية ومستوى إشراك الفقراء في هذه العمليات، واقتروا تدابير علاجية من شأنها أن تعزز وصول الفقراء إلى الخدمات المالية (UNDESA and UNCDF, 2006).

عن أنه إذا كانت القوانين التي تحمي أمن الممتلكات وإنفاذ العقود ضعيفة ولا يمكن التنبؤ بسياسات الدولة، فإن رأس المال الخاص والأجنبي لا ينجذب إلى الدولة بل يخرج منه" (Ghani and Lockhart, 2008: 153).

المبحث الثالث

المحددات السياسية والاجتماعية والأمنية للدولة الفاشلة

يوجد إجماع واسع من الخبراء والأكاديميين بأن الدولة الفاشلة تتخذ أشكالاً وأنماطاً مختلفة جداً. حيث يفشل البعض في توفير الخدمات الأساسية، مثل التعليم الابتدائي أو الرعاية الصحية أو امدادات المياه والصرف الصحي – بالدرجة الكافية – ويواجهون تآكل في سلطة الدولة نتيجة لذلك. في حين تغرق دولاً أخرى في الصراعات الأهلية والعنف السياسي والاجرامي. كما لا يستطيع آخرون من توسيع نطاق وصولهم إلى جميع انحاء أراضيهم، حيث لا يعترف السكان في بعض المناطق بشرعية سلطات الدولة المركزية. فضلاً عن ذلك، في بعض الحالات، قد تجتمع هذه الأنواع المختلفة من المشكلات وتتفاقم، وفي حالات أخرى لا يحدث ذلك.

أولاً: الخبرة التاريخية

من المتعارف عليه أن خبرات التاريخ تترك بصماتها على حاضر الأفراد والجماعات والشعوب، كما إنه يمكننا دائماً من أن نقوم بتحليل الدولة من المنظور الزمني على اعتبار أن التغيرات التي تحدث للدولة تأتي نتيجة تفاعل العديد من الأحداث والمواقف والقرارات التي شهدتها فترات تاريخية سابقة. ووفقاً لهذا المنطق، فإن جانباً كبيراً من تفسير التفاوت بين الدول المختلفة في درجة فشل الدولة يمكن أن يعزى إلى المسارات التاريخية التي مرت بها هذه الدول.

في هذا السياق، يبدو أن أحد الدوافع المهمة لفشل الدولة – التي رصدتها الكتابات الغربية والعربية على السواء – تتعلق بما إذا كانت دولة ما تعرضت للاستعمار أم لا. وتمثل إفريقيا بيئة مناسبة لتحليل تأثير الحكم الاستعماري؛ لأنه تاريخياً، لم يكن هناك مكان آخر للاستعمار كما كان في التجربة الإفريقية التي بدأت في نهاية القرن التاسع عشر.

وهناك تصور مفاده أن فشل الدولة، بالإضافة إلى أوجه الخلل الأخرى مثل الفساد والصراع العرقي، قد نجد جذورها في تراث الاستعمار. حيث أشار التقرير الأوروبي عن التنمية *The European Report on Development*، الصادر عام ٢٠٠٩، إلى أن الطابع المصطنع للمؤسسات الاستعمارية، والصيغة الاستخراجية للأنظمة، والتبعية السياسية والمؤسساتية للدول الاستعمارية، والحكم غير المباشر لهذه البلدان كانت جوانب أساسية في تحديد حالة فشل الدولة (*The European Report on Development, 2009: 50-51*). وبالمثل وجد فنيسكي Vanisky، أن فشل القوى الاستعمارية في تطوير مؤسسات قائمة بذاتها كان له الأثر في حدوث الفقر وانتشاره في إفريقيا بعد الاستعمار (*Vanisky, 2010: 30*).

وهكذا يظهر الإرث الاستعماري كأحد المتغيرات التاريخية التي يُذكر في الأدبيات أن لها تأثير على فشل الدولة. ومنطوق ذلك أن غالبية ما يطلق عليها الآن دول العالم النامي قد خضعت للاستعمار في فترات زمنية سابقة، وتأثرت به إلى درجات متفاوتة في مجالات كثيرة مثل: نظم الإدارة، والتشريع، والتعليم، وفي جوانب أخرى مثل: الثقافة، واللغة.

وبطبيعة الحال، تطورت الأدبيات عن التأثير الاستعماري على طول إثنين من الفروع المنفصلة على الرغم من ترابطها؛ حيث تشير المجموعة الأولى من الدراسات إلى النظم القانونية التي ورثتها المستعمرات، وعلى جنسية المستعمرين، بالإضافة إلى مدى تأثير اعتماد لغة المستعمر ك لغات رسمية. وتميل هذه الاسهامات النظرية إلى الاتفاق على استنتاج مفاده أن المستعمرات البريطانية السابقة أورثت مؤسسات أفضل من المستعمرات السابقة الأخرى في فرنسا والبرتغال واسبانيا. في حين تشير المجموعة الثانية من الدراسات إلى مدى قدرة المستعمرين على تطوير نظرية بديلة للتنمية المؤسسية داخل المستعمرات، وبما يتوافق مع ظروفها المحلية.

وفي هذا الصدد أشار بيرتوتشي وجورزوني، إلى دور التاريخ الاستعماري وتأثيره على درجة فشل الدولة، وذلك من خلال قياس تأثير الهوية الوطنية للمستعمر (البريطانية، مقابل الفرنسية، مقابل البرتغالية)، وكذلك قياس الوضع السياسي للبلدان التي تهيمن عليها (المستعمرات، مقابل التبعية للمستعمر، مقابل البلدان المستقلة). وقد وجدنا أنه بالرغم من التأثير المحدود للتاريخ الاستعماري، فإن المتغيرات المؤسسية نفسها قد تتأثر بعوامل طويلة الأجل يمكن أن تسبق الهيمنة الاستعمارية (Bertocchi and Guerzoni, 2010: 780-781). وهذا هو الاستنتاج ذاته الذي توصل إليه هربست Herbst، والذي ركز على التخلف في سياسات الدول ما قبل الاستعمار كتفسير لضعف حالات البلدان ما بعد الاستعمار (Herbst, 2000: 77).

وبالمثل، وجد بوكستيت وآخرون Bockstette and et al أن الخبرة التاريخية للدول ما قبل الاستعمار - التي تعد قياس لعمق التجربة مع المؤسسات على مستوى الدولة - ترتبط ارتباطاً طردياً مع الجودة المؤسسية؛ حيث أشار إلى وجود علاقة طردية بين المؤسسات السياسية ما قبل الاستعمار، وقدرتها على توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها (Bockstette and et al., 2002: 347-348).

ومن هنا يمكن القول، أنه بقدر تعلق الأمر بالإرث الاستعماري، كما أشار بعض الباحثين في المجموعة الأولى والثانية أعلاه، والذين وجدوا أن الإرث الاستعماري قد ساهم بكبح المؤسسات الملائمة داخل الدول في مرحلة ما بعد الاستعمار، إلا أن الوقائع العملية تشير إلى أن هناك في الوقت نفسه دولاً تعد قوية نسبياً كانت تحت وطأة الاستعمار. في إشارة إلى أن التنوع في تطور مؤسسات الدولة يمكن أن ينشئ دولاً فعالة حتى في سياق تنقل فيه الفرص لتحقيق ذلك بسبب عوامل تاريخية أو جغرافية أو حتى ثقافية.

ثانياً: الصراعات الأهلية

كانت نهاية الحرب الباردة عام ١٩٨٩، وفشل الاتحاد السوفيتي وانهاره علامتين هامتين للمناقشة حول فشل الدولة وانهارها. حيث برز فهم جديد لفشل الدولة على أنها تؤثر على النظام الدولي ككل بدلا من أن يكون له آثار محدودة يسهل التحكم فيها (Clapham, 2002: 784). بالإضافة إلى ذلك، فإن ظهور أشكال جديدة من الصراع، تختلف عن النماذج التقليدية للحروب، مثل اندلاع الحروب في البوسنة وكرواتيا أو النزاعات بين الفصائل في الصومال، فضلاً عن الأماكن الأخرى التي يتصدر فيها العنف والصراع السياسي والانهيار الاقتصادي مثل (أفغانستان، وهايتي، والسودان، وزيمبابوي، وغيرها، وفي وقت سابق كانت يوغوسلافيا، وزائير دولتين "هشتين للغاية" وفي النهاية "فاشلتين" وهلكتا في صراع عنيف - أدى إلى بداية تركيز جديد على الصراع الحاد وعلاقته بالمفاهيم المختلفة والمتداخلة لفشل الدولة (Carment, et al., 2008: 352).

وهكذا، ظهر مصطلح الدولة الفاشلة لوصف انتشار أنواع جديدة من النزاعات والصراعات المسلحة، وفي بعض الحالات لفهم تأثيره على تفكك مؤسسات الدولة، وعلى تدهور الظروف الأمنية فيها (Nay: 2013: 327). وهذا واضح بشكل خاص في أدبيات العلوم السياسية في التسعينيات وأوائل القرن العشرين. فعلى سبيل المثال، يصف هيلمان وراتنر Helman and Ratner ظاهرة جديدة لـ دولة فاشلة "غير قادرة تماماً على إدامة نفسها كعضو في المجتمع الدولي، وتتميز بالصراع المدني العنيف، وانهارت الحكومة، والحرمان الاقتصادي" (Helman and Ratner, 1993: 3).

وبالمثل، يصف روبرت روتبرج، الدولة الفاشلة بأنها "متوترة، وتشهد صراعا شديداً، وتخوض الفصائل المتحاربة بها صراعات خطيرة وفي معظم الدول الفاشلة تحارب القوات الحكومية المتمردين المسلحين، وأحيانا تواجه السلطات الرسمية في تلك الدول أكثر من تمرد مسلح في وقت واحد، وكذلك مجموعة من الاضطرابات المدنية، ودرجات متفاوتة من السخط الاجتماعي، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من المعارضة - قد تكون مسلحة - موجهة إلى الدولة ومجموعات داخل الدولة". وعليه، أصبح من الواضح أيضاً في هذه المرحلة إن الاستجابة التقليدية من المجتمع الدولي لم تكن ناجحة أو حتى كافية (Rotberg, 2002: 85-86).

وقد أعطت هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ زخماً جديداً لهذه المخاوف، ولاسيما بالنسبة لحكومات الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا الغربية، والتي كان لها أيضاً انعكاسات على المجال الأكاديمي للأمن الدولي. فحقيقة أن أفغانستان - التي تعتبر دولة فاشلة - قد وفرت ملاذاً آمناً للتخطيط لهجمات دولية يشير إلى أن هذه الدول تشكل تهديداً محتملاً للأمن الدولي، لأنها كانت أماكن يمكن أن يزدهر فيها الإرهاب والجريمة. وفي هذه المرحلة، كان التركيز أكبر على الحالات الفاشلة والمنهارة (Naude and et al., 2012: 5-6).

كما قد نبع هذا الاهتمام بالأمن من تغير في آراء المجتمع الدولي حول كيفية ربط التنمية بالأمن الدولي. ووفقاً لهذا المنظور الجديد، فإن عجز الدول عن توفير الخدمات الأساسية والأمن لمواطنيها، إلى جانب التوترات السياسية المستمرة من شأنه أن يخلق عقبات أمام التنمية المستدامة. وبالتالي يحتمل أن يهدد الأمن الإقليمي أو العالمي (Nay, 2013: 327).

ووفقاً لـ نهال بوتنا Nehal Bhuta، قدمت وكالات التنمية المختلفة فكرة "الدولة الفاشلة" لتفعيل جدول أعمال واسع النطاق لبرمجة مشاريع التنمية بشكل يعيد صياغة المساعدات الإنمائية كأداة لتعزيز الاستقرار السياسي والسلام العالمي (Bhuta, 2012: 235). حتى أشار البعض إلى أن موضوع "الدولة الفاشلة" اكتسب أهمية كبرى فقط عندما تم تأطيرها في سياق الخطاب الأمني للدول المتقدمة (Boege, et., 2008: 17).

وبناءً على ذلك، يبدو أن من أهم العوامل التي ناقش علماء السياسة - منذ وقت طويل - ذات تأثير مباشر على فشل الدولة، هي وجود الصراع أو احتمال نشوب الصراع. وحتى في حالة عدم وجود صراع، فقد تم وصف الدول الفاشلة بأنها "مواقع محتملة للعنف، والحرب، والنشاط الإرهابي (Putzel, 2007: 1).

كما أن العديد من الدول التي كانت في السابق ضمن سياق الصراعات والنزاعات الداخلية، والتي تمر الآن بمرحلة إعادة اعمار ما بعد الصراع، لا تزال في حالة محفوفة بالمخاطر. ويتمثل أحد هذه الأسباب في أن هناك احتمال كبير للعودة إلى حالة الصراع؛ فقط وجد كولير Collier، أن هناك خطر بنسبة (٥٠٪) بتجدد الصراع خلال الخمس سنوات الأولى بعد انتهاء الصراع. والسبب الثاني - لاستمرار فشل الدولة في مرحلة الصراع، والدول الأخرى في مرحلة ما بعد الصراع - يرجع إلى التأثير الاقتصادي للصراع العنيف على التنمية الاقتصادية. فقد بحث الأدب المتنامي في السنوات الأخيرة "تكاليف الصراع" خاصة الصراعات الأهلية (Collier, 2006: 19). وتشير معظم التقديرات إلى أن آثار الصراعات الأهلية كبيرة وطويلة الأمد (Chen, and et al., 2007: 118).

وتتمثل هذه التكاليف المباشرة في: (تدمير البنية التحتية، وارتفاع النفقات العسكرية)، في حين تتمثل التكاليف غير المباشرة في: (تعطيل الأسواق، زيادة المخاطر، وعدم الاستقرار). كما قد وجد كولير، أن الصراع الأهلي يخفض معدلات النمو بحوالي (٢,٢٪ سنوياً) في المتوسط (Collier, 1999: 175-176). وحسب لوبيز ودون Lopaz and Don، اللذين وجدا أن الناتج القومي الإجمالي لرواندا كان يمكن أن يكون أعلى بنسبة (٢٥٪) في عام ٢٠٠١، إذا تمكنت من تجنب الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ (Lopaz and Don, 2005: 41). كما أن الصراع المدني له آثار غير مباشرة، بحيث قد يقلل من فرص النمو الاقتصادي في البلدان المجاورة (Murdoch and Sandler, 2002: 106-107).

إذن من الواضح أن الصراع الذي يقوض سلطة الدولة وشرعيتها، قد يجد من احتمالات التنمية الاقتصادية. وبالتالي هو سبب رئيس لفشل الدولة، وتحديد البلدان على أنها فاشلة. في المقابل، يمكن أن تؤدي معدلات التنمية الاقتصادية المتدهورة في الدول الضعيفة أو الفاشلة إلى الصراع، وإلى حلقة مفرغة من الفشل إلى الصراع، ومن الصراع إلى الفشل. وبالتالي فإن العلاقة السببية بين فشل الدولة والصراع متعددة الاتجاهات. وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة للصراعات، من الصعب في معظم الأحيان فك الارتباط بين التأثيرات المختلفة، ولا سيما عندما تستمر النزاعات لسنوات عديدة.

فعلى سبيل المثال، قد فرق غسان ديبه Ghassan Dibeh بين نوعين من فشل الدولة في سياق الصراع العنيف. حيث وجد من ناحية أولى، قد تفشل الدولة بسبب الصراع على الموارد الوفيرة، كما هو الحال في العراق الغني بالنفط، ونيجيريا الغنية بالموارد الطبيعية، ومن ناحية أخرى، قد تفشل الدولة الفقيرة بالموارد مثل "الصومال" لأنه لا توجد مجموعة من النخب لديها مصلحة في تشكيل سلطة مركزية (Dibeh, 2008: 13-14).

وفي الواقع، لا يزال الصراع العنيف، سواء المدني أو الدولي، هو التهديد الأكبر لوجود الدولة؛ حيث يعتقد أن الصراعات الأهلية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بفشل الدولة، لدرجة أن العديد من تعريفات فشل الدولة -التي تم مناقشتها في الفصلين السابقين- تستخدم الصراعات الأهلية لقياس الدولة الفاشلة. وبالإضافة إلى الانشقاقات العميقة والميل إلى العنف داخل الدولة، فإن الصراعات الأهلية تؤثر سلباً على المجتمع ككل من خلال تأثيرها على السكان، والبنية التحتية، والاقتصاد، والمؤسسات السياسية.

كما أن الصراعات الأهلية لها آثاراً مدمرة بشكل خاص على الدولة، ذلك لأن القتال الدائر لا يقتصر عادة على المناطق الحدودية فحسب، بل يمتد إلى داخل الدولة، كذا الخسائر يتكبدها طرفي الصراع.

إلى جانب ما سبق، تهدف الصراعات الأهلية بشكل عام إلى استبدال حكومة الدولة، أو إحداث تغيير كبير في المؤسسات السياسية فيها، أو فصل جزء كبير من الإقليم/ السكان لتدشين دولة جديدة من خلال الانفصال، وكلها عوامل قد تدفع الدول المنخرطة فيها أن تكون عرضة للفشل والانهيار. علاوة على ذلك، فإن عدداً كبيراً من الصراعات الأهلية في النظام الدولي الحالي هي نزاعات عرقية، مع بروز كراهية شديدة وتنافس تاريخية بين الأطراف المتصارعة، ومن المحتمل أن تكون مثل هذه النزاعات مدمرة بشكل استثنائي. لذا، فمن المعقول توقع علاقة طردية بين الصراع الأهلي وفشل الدولة.

وعلى الرغم من أن الصراعات الأهلية ترتبط بشكل خاص بفشل الدولة، إلا أن الصراع الدولي قد يؤدي أيضاً إلى فشل الدولة بسبب ارتفاع مستويات العنف فيها. في المقابل، من غير المحتمل أن يؤدي النزاع الحدودي أو الصراع بين الدول ذات الأهداف المحدودة إلى فشل الدول المتحاربة. فقد يكون هدف الحرب هو جعل المؤسسات السياسية

للدولة غير فعالة أو التسبب في دمار واسع النطاق للمجتمع. لذلك من أجل تقييم التأثيرات على فشل الدولة بشكل كاف، من المهم أن تأخذ في الاعتبار الصراعات وغيرها من مؤشرات الاضطراب السياسي التي قد تقوض من متانة مؤسسات الدولة، بما في ذلك الإجراءات التي لا تؤدي إلى حرب، ولكنها مع ذلك قد تزعزع استقرار الدولة، والتي تشمل الإضرابات، وأعمال الشغب، والثورات، والأزمات الحكومية، والانقلابات، وحروب العصابات. وكل هذه الظواهر قد تساهم بدرجات متفاوتة في فشل الدولة.

ثالثاً: الديمقراطية

عادة ما تستجيب الأدبيات المتعلقة بعمليات التحول السياسي في سياق فشل الدولة لأحد التصورات الثلاثة: عملية فشل الدولة، أو استمرار فشل الدولة، أو مخرج لفشل الدولة. علاوة على ذلك، فإن التحول الديمقراطي في سياق فشل الدولة - كعملية التحول السياسي - تم تكراره في الأدبيات الأكاديمية بشكل مستمر. وقد دار نقاش ساخن بشأن دوره فيما يتعلق بفشل الدولة، سواء من حيث المساهمة في فشل الدولة أو الاستقرار السياسي فيها.

ويختلف الخبراء والباحثون بالفعل عند النظر في العلاقة بين عملية فشل الدولة والديمقراطية. في هذا السياق، يرى كولير، على سبيل المثال، "أن التحول الديمقراطي عملية غير مؤكدة - ومنفصلة - إلى حد ما، عن فشل الدولة. وفي رأيه أن فشل الدولة يستجيب للدول التي تحكمها طبقة أو نخبة صغيرة ولا تستطيع الأغلبية من الشعب مساءلتها بمصداقية، وكذلك بالنسبة للانتخابات التي يجري تخريبها بواسطة البيروقراطية، من خلال تكتيكات غير مشروعة لضمان الفوز بالانتخابات" (Collier, 2009: 226). وقد تنافس هذه المشاكل، وفقاً لما ذكره كولير، "بسبب ارتفاع مستويات الفقر، بالإضافة إلى ضعف التماسك الاجتماعي. وفي هذه الظروف، قد تكون أي عملية لإرساء الديمقراطية "سيفاً ذو حدين" في أفضل الأحوال، حيث تقدم إمكانية المساءلة ولكن بضمن خطير يتمثل في تصاعد العنف السياسي على نطاق واسع" (Collier, 2009: 233).

ومن ناحية أخرى، يرى بيتس Bates، أن مستويات الديمقراطية المتدنية، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية، والتعدد الإثني والعرقي، من المحددات المهمة لفشل الدولة. حيث وجد أن الديمقراطية والتخلف مزيجاً قد يؤدي إلى درجة عالية من فشل الدولة (Bates, 2008: 9).

وبالمثل، درس مانسفيلد وسنايدر Mansfield and Snyder، تأثير عمليات الديمقراطية على أحد الأبعاد الرئيسة لفشل الدولة، وهو الصراع. حيث وجد أن هناك علاقة إيجابية بين التضحية من أجل الديمقراطية والصراع في الدول التي تعاني من الضعف المؤسسي (Mansfield and Snyder, 2004: 79). وفي كتابهم المعنون "اختبار القتال: لماذا تذهب الديمقراطيات الناشئة إلى الحرب" الصادر عام ٢٠٠٥، أظهروا أن البلدان التي تمر بمرحلة

انتقالية، والتي كانت تتمتع نسبياً بشروط مسبقة للسياسة الديمقراطية، والمؤسسات ذات الكفاءة والنزاهة نسبياً، من غير المرجح أن تتحول إلى العنف.

ووفقاً لهم بدا أن العلاقة بين الديمقراطية والصراع، قد لا تكون ناجمة عن عملية التحول الديمقراطي ذاتها، ولكن بسبب تآكل المؤسسات التي تتعثر بالفعل في خدمة التحول نحو الديمقراطية. وعليه، فأن التحول إلى الديمقراطية لن يكون سبباً مباشراً للصراع. وهذا يمكن تفسيره على أنه ليس كل الدول التي تحولت إلى ديمقراطية حديثة تعاني من الضعف المؤسسي، ولكن قد تخلق الديناميكيات السياسية الناتجة عنها الظروف التي تشجع الأعمال العدائية (Mansfield and Snyder, 2002: 301).

باختصار، يختلف الباحثين عن تقييم الدور التي تلعبه الديمقراطية في المساهمة في حماية الدولة من الفشل. يجادل البعض بزيادة احتمال نشوب الصراع في الدول الفاشلة التي يتم فيها عملية تحول ديمقراطي. في حين يلاحظ آخرون أن الديمقراطية يمكن أن تساعد بالفعل في التأسيس المؤسسي للدولة، ولكن يمكن أيضاً أن تتيح المجال العام أمام مختلف الاطراف السياسية للمجتمع، مما قد يولد صراعات عنيفة.

رابعاً: السيادة

تشير دراسة غاني ولوك هارت⁷⁹ التي جاءت تحت عنوان Fixing Failed States: A Framework for Rebuilding a Fractured World، إلى أنه على الرغم من المرونة الواضحة في العديد من الدول النامية، إلا أنها في الواقع دولاً آيلة إلى الفشل. ويحدث هذا لأن هذه الدول غير قادرة أو غير راغبة، في الوفاء بمجموعة من المسؤوليات المحلية الأساسية التي تتراوح بين توفير المنافع العامة مثل: الأمن، والخدمات الاجتماعية، إلى تعزيز عقد اجتماعي أوسع بين المواطنين والدولة؛ والنتيجة هي تعميق الخلاف بين حكومات الدول ومواطنيها. وقد لا تكون هذه الدول فشلت بعد في صراع مفتوح وعنيف، وربما لا تزال هناك حكومة مركزية ومؤسسات معروفة - حتى لو كانت شكلية فقط من حيث الأداء - وقد لا تزال تحتكر وسائل الاكراه، ولكن مع ذلك ينظر إلى مثل هذه الحالات على أنها آيلة إلى الفشل (Ghani and Lockhart, 2008: 220-221).

وفي هذا السياق، يبرز إطار عمل غاني ولوك هارت وجود ما يعرف بـ "فجوات السيادة"، حيث كشفنا عن وجود فجوة متزايدة في السيادة في العديد من الدول النامية، من ناحية تعريفات السيادة المستمدة من القانون الدولي، أي الجانب الخارجي للمساواة القانونية في السيادة بين جميع الدول. ومن ناحية أخرى، حقيقة أن العديد من الدول

⁷⁹ كانت لكتابات غاني ولوك هارت دوراً رئيسياً في تسليط الضوء على المشكلة التي تمثلها الدول الهشة والفاشلة للمجتمع الدولي، ونفذت أعمالاً مهمة فيما يتعلق بتصميم مجموعة الأدوات للممارسين العاملين في مجال بناء دول فعالة في العالم النامي.

تفشل في شروط ما يرون أنها السمات الرئيسية لسيادة الأمر الواقع الداخلية (Ghani and Lockhart, 2008: 222).

وبالإضافة إلى المعايير القياسية مثل: احتكار وسائل الإكراه، والسيطرة الإدارية على الأراضي الوطنية، يحدد كل من غاني ولوك هارت السيادة الفعلية، بقدرة الدولة على تلبية مجموعة من الالتزامات المحلية الإضافية. ويشمل ذلك: دعم سيادة القانون، وتوفير البنية التحتية، والإدارة السليمة للأموال العامة والأصول العامة، والاقتراض العام الفعال، وتشكيل السوق، والاستثمار في رأس المال البشري، وتطوير مجموعة من الحقوق والالتزامات المقبولة بشكل متبادل للمواطنين والدولة. وبالتالي، هناك تركيز أكبر في إطار غاني ولوك هارت على ما تفعله الدولة باحتكارها لوسائل الإكراه، والسيطرة على الأراضي، والقدرة الإدارية، والقواعد والمؤسسات، فضلاً عما إذا كانت تعزز شرعيتها من خلال تخفيف عملية تنمية شاملة في الجوانب الاقتصادية والحوكمة. وعلى حد تعبيرهم، فإن هذا النهج قائم على "إطار جديد لوظائف الدولة لا يعتمد فقط على نظرية الدولة، ولكن الأهم من ذلك على ممارسات الدولة (Ghani and Lockhart, 2008: 223). وعلى الرغم من فائدة تعريف فشل الدولة الموجه نحو الأداء، لا تزال هناك مشكلة في تحديد المسار الذي تتخذه دولة معينة تجريبياً.

وبالمثل، يعد عمل كل من ستوارت وبراون⁸⁰ من أبرز الجهود المبذولة لمعالجة هذه المشكلة، حيث اقترحوا تعريفاً إجرائياً للحالات الفاشلة في إشارة إلى الدوافع الكامنة وراء عدم قدرة الدول على أداء وظائفها الأساسية. حيث يعرف هذا الاتجاه الدول الفاشلة بأنها "حالات فاشلة أو معرضة لخطر الفشل، فيما يتعلق - بالسلطة، أو تقديم الخدمات العامة أو الشرعية". وبالتالي، فإن الفشل فيما يتعلق بالسلطة، ينظر إليه على أنه يتسم بالصراع العنيف، وارتفاع معدل الجريمة، وانعدام السلامة والأمن. في حين ينظر إلى الفشل فيما يتعلق بتقديم الخدمات، على أنه عدم القدرة على تقديم الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، وتوفير المياه النظيفة، إلخ). كما يظهر الفشل فيما يتعلق بالشرعية، في غياب الديمقراطية، والحريات المدنية (Stewart and Brown, 2009: 5-6). وقد استخدموا بيانات عن العنف السياسي، وعن تقديم الخدمات العامة، وعن الحكم الديمقراطي لتحديد الدول التي تفشل أو يبدو أنها مهددة بذلك في كل من هذه الأبعاد الثلاثة. وتوصلوا إلى تحديد (١١) دولة قد فشلت في بعدين على الأقل من هذه الأبعاد الثلاثة. حيث تهيمن دول من إفريقيا جنوب الصحراء على القائمة مثل: (أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، وسيراليون، والمملكة العربية السعودية، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وبوروندي، وميانمار، والعراق (Stewart and Brown, 2009: 7).

⁸⁰ يتمثل أحد الجوانب المفيدة بشكل خاص في أبحاث ستوارت وبراون Stewart and Brown هي التركيز على متغير تقدم الخدمة كوسيلة لتقييم ما يمكن تسميته "بجهد الدولة". وذلك بالنظر إلى أن تقدم الخدمات والذي يتم تحديدها من حيث توفير الصحة الأساسية (مقاسة بمعدل وفيات الرضع)، والخدمات التعليمية (مقاسة بمعدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية)، وتوفير المياه النظيفة (النسبة المئوية للسكان الذين تمكنوا من الوصول إلى المياه الصالحة).

في هذا السياق، جادل العديد من المؤلفين أيضاً بأن مشكلة فشل الدولة – رغم اختلافها في نطاقها وطبيعتها – تدور حول عدد من "الوظائف" أو "الثغرات" أو "الأبعاد". وعليه، قاموا بتفصيل وتفسير فشل الدولة في بعدين أو ثلاث أو أربع أبعاد أو أكثر، ومن بينهم اللجنة المعنية بالدولة الضعيفة والأمن الوطني الأمريكي (The Commission on Weak States and US National Security, 2004) (Ghani, Lockhart, 2004) (Patrick, 2006)، and Carnahan, 2005) (Call, 2010)، (Carment, Perst and Samy, 2010)، (Call, 2010)، وبالتأكيد العديد من المؤلفين الآخرين.

وعلى الرغم من اختلاف الأساليب المتبعة في هذه المؤلفات، إلا أن مفاهيمها الأساسية لوظائف الدولة ليست متباينة كثيراً. كما لاحظ تشارلز كول، أن معظم المؤلفات قد ركزت على مفهومي "الفعالية" و"الشرعية" – ويشمل ذلك الوكالات المانحة والتابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED (Call, 2010: 305).

كما جادل آخرون، مثل (كارمنت، وبرست، وسامي)، بالإضافة إلى (تشارلز كول)، أن توفير الأمن هو بعد مختلف بطبيعته عن تقديم الخدمات مثل "إمدادات المياه، والصرف الصحي أو التعليم الابتدائي"، حيث أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقدرة الدولة على حماية سلطتها تجاه الجهات الفاعلة المتنافسة داخل المجتمع. وبالتالي، فقد اقترحوا التمييز بين ثلاث أبعاد رئيسية وهي "السلطة والقدرة والشرعية" (Carment, Perst and Samy, 2010: 48)، (Call, 2010: 306-309).

وبطبيعة الحال، لم تقدم هذه المناقشات جوانب جديدة بالكامل عن الاعتبارات النظرية السابقة، بدلاً من ذلك، يمكن ملاحظة أنها فقط تحاول إعادة تكوين مجموعة (أقل أو أكثر) من الوظائف المترابطة للدولة.

وقد أشار كل من (جرافين هولت، وزايخا، وكريبابوم)، أن هذه الاعتبارات النظرية السابقة تتعارض مع التصور ثلاثي الأبعاد لإقامة الدولة. لذلك اقترحوا تصور لمفهوم الدولة (أو حدوثها السليبي، الدولة الفاشلة) كظاهرة تتكون من ثلاث أبعاد متميزة، على الرغم من ترابطها وهي: السلطة، والقدرة، والشرعية (Gravingholt, 2012: 17-18). Ziaja and Kreibaum, 2012). وعلى الرغم من أن تعريفهم لفشل الدولة يتشابه مع تعريف (كارمنت، وبرست، وسامي) لعام ٢٠١٠، إلا أنهم أشاروا إلى عدم التطابق الكلي بينهم، ولكنهم اعترفوا بأن تعريفهم يشبه مفهوم (تشارلز كول) الصادر عام ٢٠١٠، واللجنة المعنية بالدولة الضعيفة والأمن الوطني الأمريكي The Commission on Weak States and US National Security. وعلى الرغم من كون المفهوم لا يستعير تعريف الأبعاد الثلاثة من أي من هذه الأعمال، بيد أنه أستمدتها من اعتبارات مفاهيمية عامة. وقد قدموا حجة نظرية للتمييز بين هذه الأبعاد الثلاثة. وفي الواقع، إن كل فئة من الفئات الثلاثة "القدرة والسلطة والشرعية" هي محور سلسلة معينة من فرع النظرية السياسية وتمثل نوعاً معيناً من العلاقات بين الدولة والمجتمع.

ختاماً، نعتقد أن احتمال فشل الدولة في إفريقيا قد ازداد في فترة ما بعد الحرب الباردة. فخلال الحرب الباردة، كان تدخل القوى العظمى في دعم المؤسسات المحلية والتفاعلات الدولية للدول داخل مناطق نفوذها يميل إلى كبح حدوث فشل الدولة. أما في فترة ما بعد الحرب الباردة وفي غياب الدعم المباشر وغير المباشر الذي قدمته القوى العظمى للأنظمة في مناطق العالم المختلفة، ازداد احتمال فشل الدولة.

إلى جانب ما سبق، أوضحنا أن هناك اجماع واسع من الخبراء والأكاديميين بأن الدولة الفاشلة في إفريقيا تتخذ أشكالاً وأنماطاً مختلفة جداً. حيث يفشل البعض في توفير الخدمات الأساسية، مثل التعليم الابتدائي أو الرعاية الصحية أو امدادات المياه والصرف الصحي - بالدرجة الكافية - ويواجهون تآكل في سلطة الدولة نتيجة لذلك. في حين تغرق دولاً أخرى في الصراعات الأهلية والعنف السياسي والجرامي. كما لا يستطيع آخرون من توسيع نطاق وصولهم إلى جميع انحاء أراضيهم، حيث لا يعترف السكان في بعض المناطق بشرعية سلطات الدولة المركزية. فضلاً عن ذلك، في بعض الحالات، قد تجتمع هذه الأنواع المختلفة من المشكلات وتتفاقم، وفي حالات أخرى لا يحدث ذلك.

وقد أشار التحليل السابق إلى إن فشل الدولة كظاهرة للاقتصاد السياسي هو أيضاً جزء لا يتجزأ من مجموعة من السياقات النظرية التي يستخدمها علماء السياسة حالياً لدراسة الأنشطة والعلاقات والمشكلات التي تتجاوز المستويات الداخلية والخارجية للتحليل، بالإضافة إلى الحدود التحليلية الأخرى.

كما وجدنا أن البعدان الرئيسان لفشل الدولة اللذان تم تحديدهما في الدراسات السابقة - بشكل عام - يقعان في ظل ظروف الصراع والتنمية الاقتصادية، وهما المجالين التي يشارك فيها العلماء بكميات كبيرة ومتنامية من البحوث التي تتجاوز مستويات التحليل المختلفة⁸¹. وعليه، يمكن القول أن توضيح أبعاد فشل الدولة هذه وفصلها عن تعريفات فشل الدولة بالتفسير والتحليل هي أحد أهداف هذه الدراسة، وهو تحليل نعتبره ضرورياً لإثبات السببية في فهم فشل الدولة.

وباختصار، لقد اخترنا قائمة مختصرة من محددات الدولة الفاشلة في إفريقيا، والتي اقترحتها الدراسات الأكاديمية وغيرها لتقييم العوامل التي تؤثر على خطر فشل الدولة. وعلى وجه التحديد قمنا بفحص تأثير المؤسسات الحاكمة، ومشاركة الدول في النزاعات المسلحة الأهلية والدولية، ومستويات مختلفة من الاضطراب السياسي المحلي، وتدهور معدلات التنمية الاقتصادية على احتمالية فشل الدولة.

⁸¹ يود ستيفارت باتريك Stewart Patrick هذه الرؤية حيث يجادل "بأن الاهتمام المتزايد بالدول الضعيفة والفاشلة يعتمد على اقتراحين منفصلين: أولاً، أن المفاهيم التقليدية للأمن مثل العنف بين الدول يجب أن تتسع لتشمل التهديدات عبر الحدود التي تقودها الجهات الفاعلة من غير الدول (مثل الإرهابيين)، والأنشطة الاجرامية أو البيئات الصعبة التي تعاني من الأوبئة أو التدهور البيئي؛ وثانياً، أن أصول هذه التهديدات تعود إلى حد كبير إلى ضعف الحوكمة في العالم النامي". (Stewart Patrick, 2011: 6).

وقد أشار التحليل حول محددات فشل الدولة في إفريقيا إلى أن عدم استقرار النظام أو انتقاله، والصراع المسلح، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية المحلية، وتدهور معدلات التنمية الاقتصادية قد ساهمت بدرجات متفاوتة في فشل الدولة.

وبطبيعة الحال فإن هذه المحددات ترتبط في الدول محل الدراسة بدرجة فشل الدولة بأشكال معينة، وبدرجات مختلفة، ومن ثم فإن الفصل التالي سوف يُعنى بوضع الفروض والتعريف بالمتغيرات المستقلة الواردة بها إجرائياً، ثم تحديد المصادر التي سوف يتم استخدامها بشأن قياس هذه المتغيرات أو الحصول على بيانات تتعلق بها.

الفصل الثالث

التحليل الكمي: قياس أبعاد الدولة الفاشلة واختبارات الثبات والتغير في مؤشراتها

سبق أن أوضحنا، التعريف الإجرائي للدولة الفاشلة، والذي أفرز لنا بُعدين أساسيين، وهما فاعلية الدولة والعنف السياسي. وتمثل عملية تحويل المفاهيم النظرية إلى شكلها الإجرائي خطوة أساسية في كافة الدراسات الإمبريقية. في هذا السياق، تقوم الدراسة الحالية على بحث أثر هذين البُعين على معدلات فشل الدولة في الدول الإفريقية، وذلك بتحويلها إلى الشكل الكمي القابل للقياس.

وقد لجأ الباحث إلى ثلاثة من مؤشرات الدولة الفاشلة، ذات الحيشة عالميًا، من أجل اختبار الأبعاد التأسيسية لمفهوم الدولة الفاشلة التي تم التوصل إليها، ومن ثم الكشف عن دلالات الثبات والتغير في هذه المؤشرات، والوقوف على مساحات المشترك والمتباين في مواقع الدول الإفريقية عليها. هذا، فضلًا عن تحديد المتغيرات الأكثر وزنًا وتأثيرًا على حركة الصعود أو الهبوط أو البقاء في نفس التصنيف طبقًا لهذه المؤشرات. حيث تتمثل المؤشرات الثلاث في: مصفوفة ومؤشر الهشاشة SFI، ومؤشر الدولة الهشة FSI، ومؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA. ولإظهار قياس أبعاد الدولة الفاشلة واختبارات الثبات والتغير في مؤسراتها الثلاثة في صورة تحليلية تفصيلية واضحة، يمكن استعراض نتائج هذه التحليلات في مبحثين، الأول، يستعرض المزيد من التفاصيل حول البيانات والمنهجية والأساليب الإحصائية المستخدمة والأساس المنطقي لتطبيقها، ثم يعقبه المبحث الثاني، والذي يتناول التحليلات الكمية للدراسة ونتائجها.

المبحث الأول

البيانات والمنهجية

نقدم في هذا المبحث المزيد من التفاصيل حول البيانات والمنهجية المستخدمة في التحليل الكمي للدراسة. حيث يقدم الجزء الأول مجموعة المتغيرات المستقلة وبعض الإحصائيات الوصفية عنها. في حين يشرح القسم الثاني المنهجية والأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل والأساس المنطقي لتطبيقها.

أولاً: إعداد البيانات للتحليل

من أجل اختبار المفهوم الإحصائي الذي تم التوصل إليه، يركز الباحث في هذا القسم على المستوى الثالث الذي اقترحه جورترز، والذي يتمثل في القياس والبيانات (Goertz, 2005: 237). وعليه، يستند على الأبعاد الواردة في نموذج بيسلي وبيرسون، والتي تمثل أعراض فشل الدولة. وبالتالي تم اختيار المتغيرات المدرجة في الجدول (٣-١) وذلك رهنا بتوافر البيانات عنها. حيث تتضمن مجموعة البيانات الأساسية بيانات أولية من مصادر بيانات مختلفة لما مجموعه (٥٤) دولة إفريقية في الفترة ما بين (٢٠٠٦ - ٢٠١٧).

جدول (٣-١) مجموعة المتغيرات التي تمثل أعراض الدولة الفاشلة

الأعراض	المؤشرات
فاعلية الدولة	سيادة القانون
	الجودة التنظيمية
	استقلال القضاء
	الحد من الفساد
	إنفاذ حقوق الملكية
	فعالية الحكومة
	الانفاق العام على التعليم
	الانفاق العام على الصحة
	إيرادات الضرائب
	القيود التنظيمية
	المشاركة والمساءلة
	الاستقرار السياسي وغياب العنف
	الإرهاب السياسي
	العنف المدني/ الأهلي
العنف السياسي	الصراعات المسلحة
	الصراعات الثورية
	الصراعات الإثنية
	الانقلابات

ملاحظة: من إعداد الباحث

ومن العرض السابق، يمكن القول أن مجموعة المتغيرات المرتبطة بفاعلية الدولة وما يلحق بها من عوامل اقتصادية وغير اقتصادية بمتغيراتها المختلفة تتمثل في: سيادة القانون، والجودة التنظيمية، وإنفاذ العقود التجارية، واستقلال القضاء، والحد من الفساد، وإنفاذ حقوق الملكية، وفعالية الحكومة، والانفاق على التعليم، والانفاق على الصحة، ودفع الضرائب، والمشاركة والمساءلة.

أما مجموعة المتغيرات المتعلقة بالعنف السياسي، فتتمثل في الإرهاب السياسي، والاستقرار السياسي وغياب العنف، والعنف المدني/ الأهلي، والصراعات المسلحة، والصراعات الثورية، والصراعات الإثنية.

وبطبيعة الحال فإن هذه المتغيرات المستقلة ترتبط في الدول محل الدراسة بدرجة فشل الدولة بأشكال معينة، ومن ثم فإن الجزء الحالي سوف يُعنى بتعريف المتغيرات المستقلة الواردة بها إجرائياً، ثم تحديد المصادر التي سوف يتم استخدامها بشأن قياس هذه المتغيرات أو الحصول على بيانات تتعلق بها.

تقيّم المتغيرات في مجموعة العنف السياسي ما إذا كانت الدولة قادرة على توفير الأمن لمواطنيها وسيادتها على أراضيها. إن مبرر اختيار هذه المتغيرات واضح ومباشر، حيث أنها توفر متغيرات مقبولة لقدرة الدولة - أو عدم قدرتها - في الحفاظ على السلام داخل حدودها وضمان الأمن المادي والبشري الأساسي. في هذا السياق، يوفر متغير العنف الأهلي/ المدني بديلاً معقولاً للتعرض الفعلي للاضطرابات داخل المجتمع. حيث يشير تاريخ المحاولات المنظمة للإطاحة بالنظام غير الدستوري إلى نقص في الآليات السياسية للنقل السلمي للسلطة، وقابلية التعرض للعنف. وبالمثل، فإن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان هي سمة من سمات الأنظمة التي تعتمد على القمع والإرهاب على نطاق واسع بهدف الحفاظ على السلطة. كما أن هذه الدول تتمتع بمستويات منخفضة من الأمن البشري، وهي عرضة للتمرد أو الاضطرابات العنيفة. في حين تقيس متغيرات الإرهاب السياسي، والاستقرار السياسي وغياب العنف، مدى التزام الدولة بالحريات المدنية والحقوق السياسية، مما يقلل من قابلية التأثر بالأحداث المزعجة للاستقرار. أخيراً، توفر الأراضي المتأثرة بالنزاع أفضل قياس متاح لـ سلطة الدولة وقدرتها على الحفاظ على احتكار القوة المسلحة في جميع أنحاء أراضيها.

في المقابل، تقيّم مجموعة فاعلية الدولة إلى أي مدى تحكم الحكومة بطريقة شرعية وقادرة ومتجاوبة، وذلك من خلال مؤسسات مسؤولة وفعالة وتمثيلية. إن الإدارة الحكومية الفعالة ضرورية لتوفير المنافع العامة وتنفيذ سياسات سليمة. في هذا الإطار، يقيس متغير سيادة القانون قدرة الدولة في الحكم على أساس المعايير والمؤسسات العامة الشرعية، وهو مقياس قوي للاستقرار على المدى الطويل. كما يقيس كل من متغير الحد من الفساد، والقيود المؤسسية، مدى قدرة الدولة على منع تحويلات الموارد العامة، وماهية القيود التنفيذية عليها. في حين يعكس تصنيف المشاركة والمساءلة، ما إذا كانت الدولة لديها آليات للمعارضة السلمية، ونقل السلطة من خلال عمليات تشاركية

ديمقراطية، وإصلاح السياسات. كما تقيّم قدرة الدولة على تزويد مواطنيها ببيئة اقتصادية كلية ومالية وتنظيمية مستقرة تؤدي إلى النمو.

بالإضافة إلى ذلك تشمل مجموعة فاعلية الدولة على بيانات ومؤشرات أولية عن إنفاذ حقوق الملكية، ودفع الضرائب. فضلاً عن مؤشر الجودة التنظيمية، التي تشير إلى قدرة الدولة أو رغبتها في تعزيز بيئة تسهل نمو القطاع الخاص، وهو أمر لا غنى عنه لزيادة نصيب الفرد من الدخل. وأخيراً، تقيم مؤشرات الرعاية الاجتماعية، مدى تلبية الدولة للاحتياجات الإنسانية الأساسية لمواطنيها. حيث أن التدابير التي تم تضمينها مثل: الانفاق على الرعاية الصحية، والانفاق على التعليم، توفر مقياساً مباشراً لقدرة الدولة في تلبية المتطلبات الأساسية لشعبها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جميع المتغيرات المدرجة في الجدول (٣-١) تمثل طبيعة عمل المؤسسات الفعلية - تدابير أو ممارسات بحكم الأمر الواقع - حيث أنها تعكس التصورات، التي تترجم إلى ممارسات فعلية، حول كيفية عمل اللوائح مثل "سيادة القانون والجودة التنظيمية"، وقياس الكيفية التي يتم بها إنفاذ القواعد مثل "إنفاذ حقوق الملكية"، وتمثل النتائج الفعلية مثل "الإنفاق العام في التعليم والصحة".

كما يجدر الإشارة إلى أهمية التمييز بين المؤسسات الفعلية، والمؤسسات القانونية في أدبيات الاقتصاد المؤسسي، خاصة فيما يتعلق بدور المؤسسات في تفسير التفاوت بين البلدان في النتائج الاجتماعية والاقتصادية. ووفقاً لـ بيتر فولفاري P. Foldvari، تُعرف المؤسسات التي تتبع القواعد الرسمية بالمؤسسات القانونية. في حين أن المؤسسات الفعلية عادة ما تنعكس على الممارسات والنتائج (Foldvari, 2017: 759).

وعلى الرغم من أن هناك بعض القيود الناتجة عن استخدام متغيرات تعبر عن ممارسات وتدابير حكم الأمر الواقع للمؤسسات الفعلية فقط، إلا أن الأدبيات الأكاديمية مثل دراسة بيتر فولفاري، وجدت أن المؤسسات الفعلية وحدها من لديها التأثير على الاقتصاد والمجتمع، مقارنة بالتدابير القانونية التي ليس لها أي تأثير يذكر (Foldvari, 2017: 772-773).

علاوة على ذلك، يجادل البعض أنه قد يكون هناك تناقضات بين القواعد القانونية، والممارسات الفعلية للمؤسسات مثل روبنسون Robinson، وخاصة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، حيث أن العولمة فرضت التوجهات الغربية على البلدان الأخرى مباشرة عن طريق الاستعمار أو بشكل غير مباشر من خلال المساعدات المالية أو الفنية المشروطة على الإصلاحات السياسية والاقتصادية. وعليه، قد تفشل التدابير القانونية للمؤسسات من التقاط هذه الآثار (Robinson, 2013: 89-90).

جدول (٣-٢) المتغيرات المستخدمة في التحليل: الأعراض/ المؤشرات، التعريف الإجرائي، القياس، مصادر البيانات

الأعراض/ المؤشرات	التعريف الإجرائي	القياس	مصادر البيانات
سيادة القانون	يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في سيادة القانون في المجتمع والتقيد بها، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، بالإضافة إلى احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف	يتراوح المقياس الكلي من حوالي (2.5-) إلى (2.5)، حيث ان القيم الأعلى تقابل نتائج أفضل.	مؤشرات الحوكمة العالمية Worldwide Governance Indicators
الجودة التنظيمية	يرصد هذا المكون تصورات حول قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص.	يتراوح المقياس الكلي من حوالي (2.5-) إلى (2.5)، حيث ان القيم الأعلى تقابل نتائج أفضل.	مؤشرات الحوكمة العالمية Worldwide Governance Indicators
إنفاذ العقود التجارية	يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري من خلال محكمة الدرجة الأولى المحلية. بالإضافة إلى ذلك، أضاف المؤشر في عام ٢٠١٨ مقياسًا جديدًا وهو مؤشر نوعية الإجراءات القضائية. ويقيس هذا المؤشر ما إذا كان كل اقتصاد قد تبني مجموعة من الممارسات الجيدة التي تعزز نوعية وفعالية نظام المحاكم وبخاصة الكفاءة في المحكمة التجارية بمعنى آخر، يقيس كفاءة النظام القضائي في حل النزاع التجاري.	يمثل عدد الأيام اللازمة لحل النزاعات التجارية الخاص بعقود البيع في المحاكم (في الأيام التقويمية).	تقرير أنشطة الأعمال Doing Business World Bank
استقلال القضاء	يرصد مدى استقلال القضاء في البلدان، وعدم تأثره بأي مؤسسات أخرى داخل الدولة. من خلال فهم أسباب وآثار انتهاكات حقوق الإنسان على "التغييرات المؤسسية والسياسات العامة بما في ذلك التحول الديمقراطي والمعونة الاقتصادية والمساعدة العسكرية والتكيف الهيكلي والتدخل الإنساني) توقف هذا المشروع في عام ٢٠١٤.	تشير درجة (0) إلى "غير مستقلة"، (1) تمثل "مستقلة جزئيًا"، بينما تشير (2) إلى "مستقلة بشكل عام".	مشروع بيانات حقوق الإنسان CIRI Human Rights Data Project
الحد من الفساد	يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة السياسية لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد، صغيرها وكبيرها، بالإضافة إلى "استحواد" النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.	يتراوح المقياس الكلي من حوالي (2.5-) إلى (2.5)، حيث ان القيم الأعلى تقابل نتائج أفضل.	مؤشرات الحوكمة العالمية Worldwide Governance Indicators
المشاركة والمساءلة	يرصد المشاركة والمساءلة التصورات حول مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلًا عن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والإعلام الحر.	يتراوح المقياس الكلي من حوالي (2.5-) إلى (2.5)، حيث ان القيم الأعلى تقابل نتائج أفضل.	مؤشرات الحوكمة العالمية Worldwide Governance Indicators

مؤشرات الحوكمة العالمية Worldwide Governance Indicators	يتراوح المقياس الكلي من حوالي (-2.5) إلى (2.5)، حيث ان القيم الأعلى تقابل نتائج أفضل.	يقيس الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب، وتصورات احتمالية عدم الاستقرار السياسي أو العنف بدوافع سياسية، بما في ذلك الإرهاب.	الاستقرار السياسي وغياب العنف
مؤشر الحرية الاقتصادية Index of Economic Freedom	يتكون المقياس من عشرات تتراوح من 0 إلى 100 (0، 10، 20 ... 100)، مع إمكانية تعيين درجات وسيطة، مثل 75 أو 45. تتوافق الدرجات العليا مع نظام أكثر فعالية للحماية القانونية.	يقيس المدى الذي يسمح به الإطار القانوني للبلد الأفراد من تراكم الممتلكات الخاصة بحرية، وبقوانين واضحة تنفذها الحكومة بفعالية.	حماية حقوق الملكية
مؤشرات الحوكمة العالمية Worldwide Governance Indicators	يتراوح المقياس الكلي من حوالي (-2.5) إلى (2.5)، حيث ان القيم الأعلى تقابل نتائج أفضل.	يرصد تصورات عن جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومدى مصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.	فعالية الحكومة
البنك الدولي World Bank	يعبر عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة.	الإنفاق الحكومي العام (الحالي، رأس المال، والتحويلات). ويشمل النفقات الممولة عن طريق التحويلات من المصادر الدولية إلى الحكومة. تقاس كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	الانفاق العام على التعليم
البنك الدولي World Bank	يعبر عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة.	يتكون من الإنفاق المتكرر والرأسمالي من الميزانيات الحكومية (المركزية والمحلية)، والقروض والمنح الخارجية (بما في ذلك تبرعات الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية)، وصناديق التأمين الصحي الاجتماعي (أو الإلزامي). تقاس كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	الانفاق العام على الصحة العامة
البنك الدولي World Bank	يعبر عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة.	يقيس هذا المؤشر الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها أو سحبها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إدارياً في دفع الضرائب. يتم استبعاد بعض عمليات النقل الإجبارية مثل الغرامات والعقوبات ومعظم اشتراكات الضمان الاجتماعي. تعامل المبالغ المستردة وتصحيحات الإيرادات الضريبية المحصلة عن طريق الخطأ كإيراد سلبي.	إيرادات الضرائب
مؤشر Polity IV	مقياس مكون سبع فئات، تمثل القيم أو الدرجات الأعلى المزيد من القيود على السلطة التنفيذية.	يقيس القيود المؤسسية المفروضة على سلطات/ صلاحيات اتخاذ القرار لكبار المسؤولين التنفيذيين، سواء كانوا أفراداً أو جماعات.	القيود المؤسسية
مقياس الإرهاب السياسي Political Terror Scale	يستخدم مخطط ترميز من 5 نقاط، بحيث يتم وضع متوسط قيمة الدرجات التي قدمتها منظمة العفو الدولية والتقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية عن ممارسات حقوق الإنسان والتقارير العالمية لهيومن رايتس ووتش. أعد التقرير مقياساً من (1 إلى 5)، حيث تعكس	يقيس أعمال العنف التي تقوم بها الدولة أو (وكلاءها) تجاه مواطنيها مثل: الاعتقال السياسي، والاعتقالات، والتعذيب، والعنف الجماعي تجاه المواطنين.	الإرهاب السياسي

	القيمة (1) عدم وجود عنف سياسي بالدولة، وتعكس قيمة (5) أقصى حالات الإرهاب السياسي من جانب الدولة.		
العنف المدني/ الأهلي	يرصد إجمالي حلقات العنف السياسي في الدولة في سنة معينة، أي رصد إجمالي حلقات (العنف المدني، والصراعات الأهلية، والعنف العرقي، والصراعات العرقية).	مجموع المقاييس الأربعة، كل مقياس من 1 (أدنى) إلى 10 (أعلى) لكل حلقة.	الصراع المسلح والتدخل Armed Conflict and Intervention, MEPV
الصراعات المسلحة	النزاعات أو الصراعات المسلحة تم تعريفها على أنها حالات عدم توافق متنازع عليها تتعلق بالحكومة أو الإقليم الذي يؤدي فيه استخدام القوة المسلحة بين طرفين احد الأطراف يمثل حكومة دولة، وعدد القتلى لا يقل عن 25 حالة وفاة.	تقييم أحداث الصراع، وتعيين قيمة (0) للفترات دون أو نزاع مسلح.	برنامج أوبسالا لرصد الصراع/ معهد بحوث السلام أوسلو UCDP/PRIO armed conflict dataset
الانقلابات	يرصد إجمالي عدد الانقلابات الناجحة والمحاولات غير الناجحة.	مجموع عدد الانقلابات الناجحة ومحاولات الانقلابات التي حدثت في سنة. تم تعيين قيمة (0) لاحقة لفترات بدون انقلابات.	مؤشر Polity IV
الصراعات الثورية	يرصد الحجم السنوي لحلقات الصراع العنيف بين الحكومات والجماعات المنظمة سياسيًا التي تسعى إلى الإطاحة بالحكومة المركزية أو استبدال قادتها. ويستند إلى متوسط درجات عدد المقاتلين أو النشطاء المتمردين والعدد السنوي من الوفيات المرتبطة بالقتال، وجزء من البلد المتأثر بالقتال.	يتراوح كل من درجات المقدار من 0 إلى 4. يتم تعيين جميع المعدلات في قيم عشرية من "0.5". تم تعيين درجة (-0.5) للفترات دون تغيير النظام. ارتفاع القيم تتوافق مع ارتفاع معدلات العنف.	الصراع المسلح والتدخل Armed Conflict and Intervention, PITF
الصراعات الإثنية	يقيس الحجم السنوي لحلقات الصراع العنيف بين الحكومات والأقليات القومية أو الإثنية أو الدينية أو غيرها من الأقليات المجتمعية التي يبحث فيها المتحدون عن تغييرات كبيرة في وضعهم. ويستند إلى متوسط درجات عدد المقاتلين أو النشطاء المتمردين، والعدد السنوي من الوفيات المرتبطة بالقتال، وجزء من البلد المتأثر بالقتال.	يتراوح كل من درجات المقدار من 0 إلى 4. يتم تعيين جميع المعدلات في قيم عشرية من "0.5". تم تعيين درجة (-0.5) للفترات دون وقوع صراعات إثنية. ارتفاع القيم تتوافق مع ارتفاع معدلات العنف.	الصراع المسلح والتدخل Armed Conflict and Intervention, PITF

ملاحظة: من إعداد الباحث

يتضمن الجدول السابق (٣-٢) مزيداً من المعلومات حول المتغيرات المستخدمة، أي التعريفات والمؤشرات ومصادر البيانات الخاصة بها. وبشكل عام، باستثناء المتغيرات الخاصة بـ (إنفاذ العقود)، فإن المستويات الأعلى للمتغيرات في المجموعة الأولى سوف ترتبط بمستويات أعلى من فعالية الدولة؛ وبالتالي من المتوقع أن تكون مرتبطة سلباً مع فشل الدولة. في حين أن المتغيرات المستخدمة لقياس العنف السياسي - باستثناء (الاستقرار السياسي وغياب العنف) - فمن المتوقع أن تكون مرتبطة بشكل إيجابي مع فشل الدولة. أخيراً، يجدر الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من الاعتماد على أحدث مجموعات البيانات، إلا أنه لا يتم تجميعها دائماً سنوياً، مما يؤدي إلى تأخر زمني محتمل.

تلخيصاً لما سبق، يمكن القول إن التحليل الحالي كشف عن مجموعة المتغيرات المرتبطة بفاعلية الدولة - وما يلحق بها - والتي تتمثل في: سيادة القانون، والجودة التنظيمية، واستقلال القضاء، والحد من الفساد، وإنفاذ حقوق الملكية، وفعالية الحكومة، والانفاق على التعليم، والانفاق على الصحة، وإيرادات الضرائب. أما مجموعة المتغيرات المتعلقة بالعنف السياسي، فتتمثل في: الإرهاب السياسي، والاستقرار السياسي وغياب العنف، والعنف المدني/الأهلي، والصراعات المسلحة، والصراعات الثورية، والصراعات الإثنية.

وبطبيعة الحال فإن هذه المتغيرات المستقلة ترتبط بدرجات وبأشكال معينة في سلسلة متصلة تتطور تدريجياً إلى أن تصل إلى نقطة النهاية وهي الدولة الفاشلة. ومن ثم فإن الجزء الحالي سوف يُعنى بالتعريف الإجرائي للمتغيرات المستقلة، ثم تحديد المصادر التي سوف يتم استخدامها بشأن قياس هذه المتغيرات أو الحصول على بيانات تتعلق بها. وأخيراً، سيتم مقارنة تقديرات الأدلة أو المؤشرات المستخدمة لقياس الدولة الفاشلة، والتي تتمثل في: مصفوفة ومؤشر هشاشة الدولة SFI، مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA، مؤشر الدول الهشة FSI، مع مخرجات التحليل الإحصائي الحالي.

■ كيف تُستخدم هذه المؤشرات في الدراسة

كما سبق القول، إن هذه الدراسة تسعى إلى تفسير دلالات الثبات والتغير في مؤشرات قياس الدولة الفاشلة، واستكشاف المتغيرات الأكثر وزناً وتأثيراً في حركة الدول صعوداً أو هبوطاً أو البقاء في نفس التصنيف على مؤشرات الدولة الفاشلة.

تأتي هذه الدراسة على الرغم من الاعتراف بعيوب تطبيقات مؤشرات الدولة الفاشلة الحالية، ناهيك عن وجهات النظر المختلفة بخصوص ماهية الدولة الفاشلة، فضلاً عن التمايز الواضح في المفاهيم والنماذج التحليلية الموجهة لتحديد أبعادها الأساسية وقياس الدول وفقاً لمخرجاتها. ونظراً لأن هذه الدراسة إمبريقية بالأساس، ويمثل التحليل الإحصائي العماد الأساسي لها، وإلّا تهتم بتحويل كافة المفاهيم إلى الشكل الكمي القابل للقياس. في هذا السياق تمكننا هذه المؤشرات الثلاثة: مصفوفة ومؤشر هشاشة الدولة SFI، مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات

القُطرية CPIA، مؤشر الدول الهشة FSI، من تفسير دلالات أو التغير في مؤشرات الدولة الفاشلة، فضلاً عن واستكشاف المتغيرات الأكثر وزناً وتأثيراً في حركة الدول - إيجاباً وسلباً - على مؤشرات الدولة الفاشلة، خلال فترة زمنية تمتد من إلى اثنا عشر عاماً (٢٠٠٦-٢٠١٧)، وذلك بالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات الثلاثة من أجل التوصل إلى الأثر الذي تمارسه الأبعاد التأسيسية الناتجة عن التعريف الإجمالي للظاهرة عبر مؤشراتها وبياناتها الأولية على المتغير التابع الدولة الفاشلة مقاساً على الثلاثة مؤشرات.

وقد أثر الباحث أن يستخدم ثلاثة مؤشرات حتى يتجنب إلى أقصى درجة ممكنة خطأ التحيز الذي قد ينتج عن الاعتماد على مصدر واحد.

ثانياً: الملاحظات المنهجية

بعد تحويل جميع متغيرات الدراسة إلى الشكل الكمي القابل للقياس، نقوم باختبار أثر المتغيرات المستقلة على تقديرات الدولة الفاشلة في الدول محل الدراسة وهي الدول الإفريقية، حيث يتطابق حجم العينة مع حجم مجتمع البحث، لأن العينة تشمل جميع الدول الإفريقية.

أما من حيث الفترة الزمنية التي سيتم فيها اختبار فروض الدراسة، فأنها تتكون من اثنا عشر سنة تمتد من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٧. وقد أقر الباحث اختيار هذه المدة بناءً على عدة اعتبارات:

- 1- حداثة الفترة وبالتالي حداثة البيانات عن مختلف المتغيرات وإمكانية توافرها.
- 2- القدرة على المقارنة بين تقديرات المؤشرات Indices الثلاثة المستخدمة لقياس الدولة الفاشلة؛ وهم: مصفوفة ومؤشر هشاشة الدولة SFI، مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القُطرية CPIA، مؤشر الدول الهشة FSI، حيث أنها تعد من أشهر المؤشرات المستخدمة على نطاق واسع من قبل المنظمات الدولية والأكاديميين والخبراء السياسيين.
- 3- من المتعارف عليه في حقل السياسة المقارنة أن المقارنة إما أن تكون عبر الزمن (الحالة واحدة) أو عبر المكان (حالات متعددة)، فإذا كانت عبر المكان فالوضع الطبيعي أنها تكون متركزة في نقطة زمنية بعينها والا تحولت إلى النوع الأول، وبالتالي كان من الممكن عند اختبار الفروض الاقتصار على تقديرات سنة واحدة فقط، إلا أن الباحث رأى أنه من الأفضل تمديد الفترة، وذلك لأنه قد تحدث بعض التغيرات الإيجابية أو السلبية - وإن كانت في الأغلب طفيفة - في التقديرات التي تحصل عليها الدولة من عام إلى عام آخر. وفي هذا السياق ننوه إلى أن الدراسة تستخدم تحليل العوامل Factors Analysis وما يلحق به من طرق وتقنيات إحصائية، والتحليل العنقودي Cluster Analysis من أجل التعبير عن حالة الدولة الفاشلة خلال اثنا عشر سنة المختارة. ومن ثم مقارنة مخرجات التحليل من النتائج على المؤشرات الثلاثة قيد الدراسة، ومعرفة دلالات الثبات

والتغير فيها - والتي تمثل وفقاً لنموذج بيسلي وبيرسون أعراض فشل الدولة، فضلاً عن رصد الاختلاف أو التشابه في ترتيب الدولة على المؤشرات الثلاثة.

4- إن اختيار الفترة الزمنية تعتبر كافية من وجهة نظر الباحث للحكم على حالة الدولة الفاشلة. فمن جهة أولى، فإنها تحمي الدراسة من التقلبات العنيفة التي قد تطرأ على التقديرات التي تحصل عليها الدول (وإن كان هذا الأمر قليل الحدوث إلا أنه يظل وارداً) والتي قد يكون الاعتماد عليها وحدها مضللاً. ومن جهة نظر ثانية، فإنها ليست أيضاً بالفترة الطويلة التي قد تفسد الهدف من فكرة المقارنة عبر المكان، وتضعف من تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في النموذج الاحصائي الخاص بالدراسة، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار الملاحظة التالية.

إن من القواعد الشهيرة في مناهج البحث أن الارتباط **Correlation** بمفرده لا ينهض دليلاً على السببية **Causality**، وإنما ينبغي أن يتوفر شرطان آخران إلى جانبه، وهما: أن يسبق السبب النتيجة في التسلسل الزمني؛ فلا سبب في عقب؛ وأن تكون العلاقة بين السبب والنتيجة علاقة حقيقية وليست زائفة، بمعنى التأكد من عدم وجود متغير آخر يتسبب في وقوع المتغيرين المستقل والتابع معاً. وبناء على تلك القواعد تعتمد الدراسة إلى استخدام قياسات جميع المتغيرات المستقلة في العام السابق على الفترة الزمنية محل البحث. وإذا كان الأمر كذلك، فإن إطالة الفترة الزمنية المدروسة قد يجعلنا نتشكك في إمكانية هوض المتغيرات المستقلة كأسباب مفسرة للتغير في الظاهرة محل البحث حتى وإن تأكد لنا من خلال الاختبارات الإحصائية وجود علاقة ارتباطية. ومن ناحية أخرى، فإن التوصل إلى وجود علاقة إحصائية ارتباطية بين متغيرين لا تكفي بمفردها أن تجعلنا نجزم بأيهما يؤثر على الآخر أو يتسبب فيه، فقد نتوهم لمجرد وجود إحصائية معنوية بين الإثنين أن المتغير المستقل هو الذي يؤثر في المتغير التابع، بينما قد يكون العكس هو الصحيح، ومن ثم فإن أحد الأساليب الأساسية للتأكد هو أن نجعل المستقل يسبق التابع زمنياً ثم نقيم الاختبار الإحصائي (صالح، ٢٠١٠، ١١٩).

في هذا الإطار، تسعى المنهجية المتبعة هنا لتحقيق البساطة التحليلية والدقة، وذلك بثلاث طرق مختلفة تستخدم في التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات وهما: تحليل المكونات الرئيسية **Principle Component Analysis**، وتحليل الانحدار المتعدد **Regression**، والتحليل العنقودي **Cluster Analysis**. وذلك بهدف إنتاج نموذج إحصائي يعمل كخط أساس يمكننا من المقارنة بشكل منهجي مع المؤشرات الثلاث قيد التحليل وهم: مصفوفة ومؤشر هشاشة الدولة **SFI**، مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية **CPIA**، مؤشر الدول الهشة **FSI**، وفحص دلالات الثبات والتغير في تلك المؤشرات الثلاثة، فضلاً عن تفسير ظاهرة تفاوت الدول الإفريقية في درجة الفشل عليها أن وجدت، واستكشاف المتغيرات الأكثر وزناً وتأثيراً على حركة الثبات أو الصعود أو الهبوط للدول الإفريقية على هذه المؤشرات.

ومن خلال تطبيق الطريقة الأولى، وهي تحليل المكونات الرئيسية⁸²، والذي يعد من أحد طرق التحليل العاملي الاستكشافي المستخدمة بكثرة في الأبحاث والدراسات الأكاديمية في مجال العلوم السياسية مقارنة بغيرها من طرق التحليل العاملي الاستكشافي الأخرى. وتتلخص الفكرة الرئيسية لتحليل المكونات الرئيسية في تحويل المتغيرات الأصلية إلى متغيرات أخرى جديدة مستقلة وغير مرتبطة، كل متغير جديد يكون دالة خطية في المتغيرات الأصلية، ويمكن استخراج عدد من المكونات يساوي عدد المتغيرات الأصلية، إلا أننا نبقى على المكونات التي تحظى بأكبر قدر من التباين. بمعنى آخر، يجمع تحليل المكونات الرئيسية مؤشرات منفردة تربطها علاقة خطية متعددة لتشكل مؤشراً مركباً يرصد أكبر قدر ممكن من المعلومات المشتركة بين البيانات المنفردة. والفكرة هنا أن يؤخذ في الحسبان أعلى درجة تباين ممكنة في مجموعة المؤشرات الأولية (البيانات) باستخدام أقل عدد ممكن من العوامل.

وكما أشار شارما Sharma إلى أنه بالرغم من أن نموذجي التحليل العاملي والمكونات الرئيسية يعدان من أساليب اختزال البيانات data-deduction إلا أن هناك فروقاً بينهما، فالهدف من نموذج تحليل المكونات الرئيسية هو تخفيض عدد المتغيرات إلى مكونات قليلة بحيث يشكل كل مكون متغير جديد وعدد المكونات المستخرجة retained تفسر الكمية الأكبر من تباين البيانات، بينما هدف نموذج التحليل العاملي في الجانب الآخر هو التعرف على البنيات الكامنة (العوامل) التي تفسر الارتباطات بين المتغيرات وهنا يظهر فرقان بينه وبين المكونات الرئيسية؛ أولهما تأكيد نموذج المكونات الرئيسية على تفسير التباين في البيانات، بينما يؤكد التحليل العاملي على تفسير الارتباط بين المتغيرات. ثانيهما، اعتبار المكون (العامل) في نموذج تحليل المكونات الرئيسية دالة للمتغيرات الملاحظة، بينما يعتبر المتغير الملاحظ في نموذج التحليل العاملي دالة للعوامل الكامنة أو العوامل الفريدة (Sharma, 1996: 125).

يضاف إلى ذلك ميزة أساسية في تحليل المكونات الرئيسية وهي أن كل عامل (مكون) فيها يستخلص أقصى تباين ممكن، بمعنى أن مجموع المربعات يصل إلى أقصى حدوده في كل عامل، وعلى ذلك تتلخص المصفوفة الارتباطية في أقل عدد ممكن من العوامل المتعامدة.

بهذا المعنى، يمكن تحقيق هدف تقليل عدد المتغيرات التي تصف فشل الدولة دون فقد جزء كبير من المعلومات والبيانات عن طريق اختيار تحليل المكونات الرئيسية. كما أن هناك ميزة إضافية لهذه الطريقة وهي أن المكونات الرئيسية التي تم الحصول عليها غير مرتبطة. وبالتالي، يتم تطبيق هذه التقنية من أجل: (١) التحقيق في عناصر فشل الدولة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض. (٢) تقليل أبعاد فشل الدولة في إجراء غير تعسفي، وعمل الإحصاءات الخاصة بكل بعد من أبعادها.

⁸² اتبعت لارو Larru نهجاً مشابهاً من أجل تحديد المكونات الرئيسية لهشاشة الدولة في دول إفريقيا جنوب الصحراء وفي دول البحر الأبيض المتوسط (Larru, 2009: 44).

أما الطريقة الثانية، والتي تتمثل في تحليل الانحدار المتعددة، حيث سيتم التأكد من وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من عدمها، وإذا وجدت علاقة فإنه يمكننا من معرفة إذا كانت هذه العلاقة معنوية إحصائياً أم لا، (معنى هل هي علاقة حقيقية أم حدثت فقط بمحض الصدفة). كما نختبرنا الانحدار المتعدد أيضاً بمقدار التغير الذي حدث في المتغير التابع مع تغير المتغيرات المستقلة، ويمكننا أيضاً من التنبؤ بالاتجاه المستقبلي الذي يمكن أن تتخذه الظاهرة محل الدراسة، ومن ناحية أخرى، فإن المتغير التابع لابد من أن يكون كمياً.

في حين تتمثل الطريقة الثالثة في تطبيق التحليل العنقودي⁸³، حيث سيتم تجميع البلدان المشابهة أو المتجانسة نسبياً مع بعضها البعض طبقاً للمحددات المستخدمة في الدراسة، وهذا ما يجعل منها طريقة مناسبة لمقارنة مختلف البلدان وفقاً لدرجة فشلها، ومع استخدام مثل هذه الأداة لن يتطلب الأمر تحديد القيم الحرجة أو الحاسمة الخاصة بالمجموعة، وهو الأمر الذي يسمح لنا بتجنب استخدام مستوى عتبات Thresholds محتملة عند تصنيف الحالات الفاشلة.

وهناك عدة أنواع من إجراءات التجميع في التحليل العنقودي، ونظراً لطبيعة التحليل سيتم تطبيق التحليل العنقودي غير الهرمي Non Hierarchical، باستخدام أسلوب K-Means. حيث أنه يصلح لتجميع البيانات الأولية الكثيرة، وذلك ضمن عدد من المجموعات المحددة. وعليه سيتم حساب متوسط كل محدد في كل مجموعة، وكذلك متوسط درجة الفشل لكل مجموعة.

⁸³ تم استخدام هذا الأسلوب الإحصائي من قبل جرافين هولت، زايخا وكريبايوم من أجل تحديد مجموعات البلدان وفقاً لدرجاتها في الأبعاد الثلاثة: السلطة والشرعية والقدرة (Gravingholt, Ziaja and Kreibbaum, 2012)؛ وبالمثل (OCED, 2018).

المبحث الثاني

التحليل الكمي

من أجل اختبار صحة الفروض التي تضعها الدراسة، يتبع الباحث بعض الأساليب الإحصائية، لتحقيق البساطة التحليلية والدقة، تتمثل أهم هذه الأساليب الإحصائية في: تحليل المكونات الرئيسية Principle Component Analysis، وتحليل الانحدار المتعدد Regression، والتحليل العنقودي Cluster Analysis. وذلك بهدف إنتاج نموذج إحصائي يعمل كخط أساس يمكننا من المقارنة بشكل منهجي مع المؤشرات الثلاث قيد التحليل وهم: مصفوفة ومؤشر هشاشة الدولة SFI، مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA، مؤشر الدول الهشة FSI، وفحص دلالات الثبات والتغير في تلك المؤشرات الثلاثة، فضلاً عن تفسير ظاهرة تفاوت الدول الإفريقية في درجة الفشل عليها أن وجدت، واستكشاف المتغيرات الأكثر وزناً وتأثيراً على حركة الثبات أو الصعود أو الهبوط للدول الإفريقية على هذه المؤشرات. وسوف تختبر الدراسة الفروض في ٥٤ دولة تمثل مجمل الدول الإفريقية، وذلك وفقاً لتوافر البيانات والمؤشرات الأولية عنها.

أولاً: التحليل العاملي باستخدام أسلوب المكونات الرئيسية⁸⁴

يعد اختيار حجم العينة أحد أهم الخطوات التي يجب الاهتمام بها عند التخطيط لدراسة كمية. وغالباً ما يعتمد الاختيار على الحد الأدنى الضروري لكفاية حجم العينة، وذلك من أجل تحقيق شروط الموثوقية من الإجراءات الإحصائية المتبعة التي يتعين اجراؤها. بالنسبة للعديد من الإجراءات الإحصائية مثل (اختبار T-test، واختبار F-test)، يمكن العثور على حد أدنى دقيق يسمح باكتشاف العلاقات بين المتغيرات (أن وجدت) باحتمالية كبيرة. ومع ذلك، فإن مسألة معرفة كفاية حجم العينة للتحليل العاملي الاستكشافي ليست بهذه البساطة.

فمن جانب أولي، لا يمكننا من العثور على حد أدنى لكفاية حجم العينة يتسم بالموثوقية ودقيق تحليلياً. ومن جانب ثاني، أن استخدام الإجراءات السابق ذكرها تنطوي على درجة من الذاتية (Pearson and Mundform, 2010: 359).

وعليه، تم النظر في مجموعة البيانات الأساسية الأولية - المتغيرات المستقلة - للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٧، وإجراء التحليل العاملي الاستكشافي لمدي كفاية العينة. وذلك من خلال استخدام ثلاث مقاييس إحصائية:

⁸⁴ طريقة إحصائية تستخدم في دراسة الظواهر بهدف إعادتها إلى العوامل المؤثرة عليها. فهي إنما عملية رياضية تهدف إلى شرح معاملات الارتباط الإيجابية (التي لها دلالة إحصائية) بين المتغيرات المختلفة.

(١) مقياس كومري ولي Comrey and Lee لمعرفة مدي ملائمة حجم العينة للتحليل العالمي. (٢) مقياس Kaiser-Meyer-Olkin (KMO) لمعرفة مدي كفاية العينة. (٣) قيمة Rho، والتي تشير إلى النسبة المئوية للتباين الكلي الذي يتم تفسيره بواسطة أسلوب المكونات الرئيسية.

1- اختبار كفاية حجم العينة للتحليل العاملي الاستكشافي

لقد اقترح كومري ولي المقياس التالي لتحديد مدي كفاية حجم العينة (٥٠ - ضعيف جداً)، (١٠٠ - ضعيف)، (٢٠٠ - مقبول)، (٣٠٠ - جيد)، (٥٠٠ - جيد جداً)، (أكبر من ١٠٠٠ - ممتاز). إن الهدف من ذلك المقياس هو تحديد السمات الغير قابلة للملاحظة، والتي يفترض أنها تفسر جزء كبير من التباين بين المتغيرات المرصودة. وبالتالي، يمكننا الحصول على عدد كاف من الملاحظات (مقبولة - ١٠٠ ملاحظة؛ والمثالية - ٤٠٠ ملاحظة) (Comrey and Lee, 1992: 217).

في حين سيتم استخدام المقياس الثاني KMO لمعرفة مدي ملائمة البيانات لتحليل العوامل، حيث يقيس مدي كفاية العينات لكل متغير في النموذج، وللمنموذج ككل. يتراوح هذا المقياس من (٠ - ١)، حيث تعبر القيم الأقل عن البيانات الأكثر ملائمة لتحليل العوامل، مما يعني أن هناك القليل جداً من القواسم المشتركة بين المتغيرات المرصودة للسماح باستخدام أسلوب المكونات الرئيسية. ويقترح مقياس KMO معياراً للنتائج (٠,٤٩ : ٠,٠٠) غير المقبولة، (٠,٥٩ : ٠,٥) ضعيفة، (٠,٦٩ : ٠,٦٠) عادية، (٠,٧٩ : ٠,٧٠) متوسطة، (٠,٨٩ : ٠,٨٠) جيدة جداً، (٠,٩٠ : ١,٠٠) ممتازة. وبالتالي، فإن الهدف هو الحصول على قيمة لا تقل عن (٠,٥) (Stata Crop: 2013: 38).

واخيراً، سيتم الاعتماد على قيمة Rho، والتي تشير إلى النسبة المئوية للتباين الكلي الذي يتم تفسيره بواسطة أسلوب المكونات الرئيسية، كمؤشر على مدي ملائمة العينات للتحليل.

جدول (٣-٣) التحليل الاستكشافي لمدي كفاية العينة

KMO	نسبة التباين Rho Value	عدد المكونات # Comp.	عدد الملاحظات # Obs.	
0.830	74.024	5	461	(1) جميع المتغيرات
0.837	76.036	4	468	(2) استبعاد الانقلابات وإنفاذ العقود التجارية

يمثل الجدول (٣-٣) نتائج مجموعة مختلفة من التحليلات مع الأخذ في الاعتبار دلالة البيانات التي تم الحصول عليها. وقد تم الاحتفاظ بالقيم التي تظهر تباين (أقل من ١)، وذلك وفقاً لمقياس KMO. وكان الهدف من ذلك هو أن أي مكون رئيسي يظهر (أقل تباين من ١) يحتوي على قيم أقل من أحد المتغيرات الأصلية. وبالتالي، لا ينبغي الاحتفاظ بها (Jolliffe, 2002: 114).

في الحالة الأولى، تم النظر في جميع المتغيرات المرصودة، وقد أظهرت النتائج أن عدد الملاحظات (٤٦١)، ونسبة التباين (٧٤,٠٢٤) وهو ما يعبر عن ان حجم العينة مناسب للتحليل العاملي، وأن قيمة معيار KMO (٠,٨٣٠) والتي تشير إلى أن العينة (جيدة جداً). بينما في الحالة الثانية، تم اختبار عدد قليل من المتغيرات، وذلك بالنظر إلى أن كل من (متغير الانقلابات، ومتغير إنفاذ العقود التجارية) قد حصلوا على أقل نسبة في مصفوفة الارتباط مع المتغيرات الأخرى وادني درجة في مقياس KMO. وبالتالي، فإن الاختبار البديل سوف يعنى باستبعاد هذه المتغيرات في وقت واحد من التحليل.

بعد التأكد من كفاية العينة للتحليل نقوم بإجراء التحليل باستخدام مجموعة البيانات التي تم الحصول عليها بعد استبعاد كل من (متغير إنفاذ العقود التجارية، ومتغير الانقلابات)، والتي تميزت بأقل ارتباط وعدد من الملاحظات وقيمة KMO.

تشير النتائج إلى أنه على الرغم من أن هناك زيادة في عدد الملاحظات (٤٦٨)، وقيمة KMO (٠,٨٣٧) وإن كانت بنسبة طفيفة، إلا أن هناك ارتفاع ملحوظ في نسبة التباين (٧٦,٠٣٦).

ومن المهم تسليط الضوء على أن الهدف الرئيسي لهذا التحليل الأولي، هو ضمان أن حجم العينة مناسب للتحليل العاملي. وبالتالي، كان علينا اختيار البديل الثاني الذي كان يعبر عن عدد أكبر من الملاحظات ونسبة التباين وقيمة KMO مع الحفاظ على الاتساق مع العينات التي تم النظر فيها.

2- نتائج التحليل العاملي باستخدام أسلوب المكونات الرئيسية.

بعد إجراء التحليل باستخدام أسلوب المكونات الرئيسية. ونظرًا إلى أن أسلوب المكونات الرئيسية ليس ثابتًا وإن المتغيرات المتضمنة تختلف اختلافًا كبيرًا من حيث نطاقها وقياساتها، فإننا نفضل مصفوفة الارتباط على مصفوفة التغاير من أجل معالجة جميع المتغيرات على أساس متساوي.

تشير النتائج التي توصلنا إليها باستخدام طريقة Varimax إلى أربع مكونات رئيسية ذات قيم تشبع أكبر من (0.1)، وذلك استنادًا إلى معيار Kaiser-Guttman⁸⁵ - الذي يحدد عدد العوامل - وبموجبة يفضل الاحتفاظ بقيم تشبع أكبر من (0,4)، ولكننا نفضل الاحتفاظ بالقيم دون تحديد قيم التشبع.

توضح مخرجات التحليل إلى أن نتائج المتغيرات المرصودة ذات قيم تشبع عالية. وعليه يمكن القول أن المكون الأول، يمثل فاعلية الدولة مع التركيز على سيادة القانون. بينما المتغيرات الأعلى التي ترتبط بالمكون الثاني هي (الصراعات الإثنية، والصراعات المسلحة، والإرهاب السياسي، والاستقرار السياسي وغياب العنف)، وبالتالي يمكن

⁸⁵ اقترح كايسر جوتمان Kaiser Guttman عام ١٩٥٤ طريقة إحصائية تعتمد على حجم التباين الذي يعبر عنه العامل، ولكي يعمل العامل كفتة تصنيف، يجب أن يكون تباينه أو جذره الكامن أكبر أو على الأقل مساوي لحجم التباين الأصلي للمتغير.

اعتباره مكون للعنف السياسي. أما المكون الثالث، الذي يرتبط في الغالب بفشل سلطة الدولة فيتكون من متغيرات (الصراعات الثورية، والعنف المدني/ الأهلي). وأخيراً يشير المكون الرابع إلى متغيرات (القيود المؤسسية، والانفاق الحكومي)، وبالتالي فهو يعبر عن الانفاق الحكومي.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن جميع المتغيرات في المكون الأول التي تم الحصول عليها باستخدام تحليل المكونات الرئيسية والمثلة في فعالية الدولة، لها ارتباطات إيجابية معها. في حين أن المتغيرات التي تمثل المكون الثاني، والممثل في العنف السياسي، مرتبطة بشكل إيجابي بهذا المكون (باستثناء الاستقرار السياسي وغياب العنف، والتي ترتبط سلبياً بمستوى العنف السياسي في بلد ما). وهذا يتماشى مع المتوقع من النموذج النظري المستخدم، والذي يعنى أن الدولة ذات المستويات العالية من الفشل ستحصل على درجة أعلى سالبية في مكون فاعلية الدولة. في حين أن ارتفاع مستوى العنف السياسي سيؤدي إلى ارتفاع مستوى فشل الدولة.

جدول (٣-٤) نتائج التحليل العاملي باستخدام أسلوب المكونات الرئيسية

المتغيرات	المكون الأول فاعلية الدولة	المكون الثاني العنف السياسي	المكون الثالث فشل السلطة	المكون الرابع الانفاق الحكومي
سيادة القانون	0.942			
فعالية الحكومة	0.940			
الجودة التنظيمية	0.917			
الحد من الفساد	0.890			
إنفاذ حقوق الملكية	0.866			
المشاركة والمساءلة	0.718			
إيرادات الضرائب	0.530			
الصراعات الإثنية		0.817		
الصراعات المسلحة		0.688		
الإرهاب السياسي		0.678		
الاستقرار السياسي وغياب العنف		-0.661		
الصراعات الثورية			0.928	
العنف المدني			0.896	
الانفاق على الصحة				0.860
القيود التنفيذية				0.713
النسبة التراكمية للتباين Cumulative (%)	76.036			

وأخيراً يمكن القول أن الهدف من التحليل العاملي باستخدام أسلوب المكونات الرئيسية قد تحقق بالتوصل إلى الابعاد التأسيسية لمفهوم الدولة الفاشلة، وبقي أمامنا اختبارها عن طريق نماذج الانحدار الخطي ذات الجودة الإحصائية ومعرفة مدى تأثيرها في المتغير التابع.

ثانياً: نماذج الانحدار المتعدد.

يتميز الانحدار المتعدد بأنه يسمح ببحث آثار أكثر من متغير مستقل على المتغير التابع لتكون معادلته كالتالي:

$$Y=B_0+B_1X_1+B_2X_2+B_3X_3+.....+B_NX_N$$

حيث Y هي المتغير التابع (معدل فشل الدولة في الدراسة الحالية على سبيل المثال)، أما X فهي المتغير المستقل (سيادة القانون، الإرهاب السياسي أو أي متغير من المتغيرات المفسرة الأخرى). و B_0 هي ثابت غير معروف القيمة وتسمى "معامل الانحدار الثابت"، وتكون مساوية لقيمة Y عندما تأخذ X القيمة صفر. في حين B_1 تسمى ميل الانحدار، وتعبّر عن قيمة التغير الذي يحدث في المتغير التابع Y عندما يتغير المتغير المستقل X_1 بمقدار وحدة واحدة. إضافة إلى ذلك فإن إشارة B_1 تخبرنا باتجاه العلاقة بين المتغيرين، حيث تكون العلاقة طردية في حالة الإشارة موجبة، وعكسية إذا كانت الإشارة سالبة. هذا، وتضطلع برامج الحاسب الآلي الإحصائية مثل SPSS بحساب معاملات الانحدار بدقة شديدة (صالح، ٢٠١٠: ١٢٣).

وسيتّم استخدام تحليل الانحدار المتعدد Multi Regression لاختبار أثر جميع المتغيرات المستقلة، وفي مرحلة لاحقة من التحليل، المكونات الرئيسية الأربعة (فاعلية الدولة – العنف السياسي – فشل سلطة الدولة – الانفاق الحكومي) على المتغير التابع (فشل الدولة)، هذا إلى جانب أي منها أكثر قدرة على التنبؤ بالمتغير التابع، وذلك بالنظر إلى قياسات مصفوفة ومؤشر هشاشة الدولة SFI، مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA، مؤشر الدول الهشة FSI قيد الدراسة على حد، وعلى مدار سنوات الدراسة (٢٠٠٦ – ٢٠١٧). ومن ثم اكتشاف دلالات الثبات والتغير في مؤشرات الدولة الفاشلة عبر تتبع ثبات أو تغاير العلاقات الارتباطية بين جميع المتغيرات المرصودة (أو مكوناتها وفقاً للتحليل العاملي) وكل مؤشر من المؤشرات الثلاث قيد الدراسة على حد، وعلى مدار سنوات الدراسة.

جدير بالذكر أن نماذج الانحدار المتعدد لا تكون بحاجة إلى إجراء اختبارات مكلمة من أجل فصل آثار المتغيرات المستقلة عن بعضها. حيث إن معامل انحدار كل متغير يعامل كما لو أن المتغيرات الأخرى محييده الأثر Controlled for، وفي نفس الوقت فإن الشكل النهائي للمعادلة يضع في الاعتبار وجود جميع المتغيرات في نفس الوقت. ونبدأ مباشرة باستخدام مؤشر الدول الهشة FSI.

1- الانحدار المتعدد ذات الجودة الإحصائية باستخدام مؤشر الدول الهشة FSI

يلخص الجدول التالي نتائج هذا الاختبار الذي تم إدخال جميع المتغيرات المستقلة فيه لاختبار أثرها سوياً على المتغير التابع (الدولة الفاشلة) باستخدام مؤشر الدول الهشة FSI، من خلال حصيصة تسمى Stepwise، حيث

يقوم البرنامج بإدخال المتغيرات واحد تلو الآخر ويجري عليها اختبارات الانحدار مع المتغير التابع. وفي النهاية يعرض فقط لنتائج النماذج ذات الكفاءة العالية.

جدول (٣-٥) نتائج الانحدار المتعدد ذات الجودة الاحصائية باستخدام مؤشر FSI على جميع المتغيرات

المتغير	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سيادة القانون					-0.528	-0.529	-0.417		-0.507	-1.309	-0.534	
الجودة التنظيمية												
الحد من الفساد										0.620		
إنفاذ حقوق الملكية		0.307						-0.382				
فعالية الحكومة	-0.602	-0.819	-0.493	-0.416								-0.451
إيرادات الضرائب												
المشاركة والمساءلة												
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-0.417	-0.480	-0.566	-0.586	-0.421	-0.463	-0.591	-0.668	-0.481		-0.403	-0.495
القيود المؤسسية												
الانفاق على الصحة	0.271	0.412	0.278		0.194	0.156						
الإرهاب السياسي												
العنف المدني								0.183				
الصراعات المسلحة										0.479		
الصراعات الثورية										0.171		
الصراعات الإثنية												

وهناك عدد من الشروط الضرورية التي يجب أن تتوافر حتى يمكن الجزم بصلاحيّة نموذج الانحدار المتعدد. أحد هذه الشروط نظري، بينما الشروط الأخرى رياضية. وتعامل مع هذه الشروط في النقاط التالية: -

أ- الشرط النظري: القدرة على التفسير

وهذا أول ما ينبغي الاهتمام به عند التعامل مع نموذج الانحدار المتعدد. ويتم التعرف على حدود هذه القدرة من خلال معاينة معامل التحديد للنموذج النماذج التي على أساسها تم تكوين هذه النتائج عبر سنوات الدراسة. وفي حالتنا هذه لن يقل المعامل عن 0.728، وكانت أعلى قيمة للمعامل 0.822 ومعني ذلك أن هذه المتغيرات في تفاعلها مع بعضها البعض لها القدرة على تفسير في حدها الأدنى 72٪ من التغير في معدلات الدولة الفاشلة، وهي نسبة جد كبيرة ولا يستهان بها.

وفي هذا السياق فإن إشارات معاملات الانحدار تشير إلى طبيعة العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (مع ضرورة مراعاة الطبيعة الطردية لقياسات مؤشر الدول الهشة FSI. فعلي سبيل المثال، توضح البيانات أن العلاقة بين متغيرات سيادة القانون، والحد من الفساد، وإنفاذ حقوق الملكية، والاستقرار السياسي وغياب العنف، والانفاق على الصحة) ومعدل فشل الدولة هي علاقة عكسية مع الدولة الفاشلة. بمعنى كلما زادت معدلات هذا المتغير المستقل، كلما انخفضت نسبة فشل الدولة. أما العلاقة بين (العنف المدني، والصراعات الثورية، والصراعات المسلحة)

وفشل الدولة فهي علاقة طردية. بمعنى أن الدولة تشهد معدلات أعلى على متغير الإرهاب السياسي تكون أكثر احتمالاً لأن تكون معرضة للفشل.

ب- الشروط الرياضية

وتمثل في: أولاً في المعنوية الكلية للنموذج⁸⁶، وذلك من خلال النظر إلى قيمة (P)، والتي تبلغ هنا 0.000b وهي تقل عن 0.05، وبالتالي نقبل معنوية النموذج بمستوي ثقة يصل إلى 100٪. ثانياً، في المعنوية الجزئية للنموذج، والمقصود بها معنوية الانحدار الخاصة بكل متغير مستقل. وهنا نلاحظ أنه يوجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستثناء المتغيرات (الجودة التنظيمية - الإرهاب السياسي - إيرادات الضرائب - المشاركة والمساءلة - الصراعات الإثنية). وهذا يعني أن هذه المتغيرات المستقلة لا تفسر فشل الدولة وفق المنطق الخاص بمؤشر FSI، على الرغم من معنوية النموذج الكلية. ثالثاً، مدي انطباق فروض طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares، وهي التي يكون فيها مجموع مربعات انحرافات القيم الحقيقية للملاحظات عن القيم الموجود على الخط في حدة الأدنى.

وبطبيعة الحال فليس هذا مقام الخوض في شرح فروض طريقة المربعات الصغرى أو الدخول في تفاصيل تتعلق بكيفية التحقق منها، وإنما الأهم هنا هو النتيجة النهائية التي تتمثل في جودة هذا النموذج للتفسير بسبب تحقق معظم الشروط، وذلك نظراً لما يتمتع به النموذج من معنوية كلية. هذا إلى جانب ارتفاع مقدار ما يفسره من تغير في المتغير التابع للدراسة على مؤشر الدول الهشة FSI.

وللتحقق من النتائج السابقة فأنا نستخدم تقديرات مصفوفة ومؤشر هشاشة الدولة SFI، ومؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA، كذلك من أجل التخلص من مشكلة التحيز التي قد تنتج عن الاعتماد على مؤشر واحد فقط.

⁸⁶ تعد معنوية معادلة الانحدار من المعايير الرئيسية لقبول صحة نموذج الانحدار، ويقصد بها تقدير احتمال أن يكون معامل الانحدار التابع على المتغير المستقل لا يساوي صفر، ويشار إليها في برنامج SPSS بكلمة Significance، وشأنها شأن أي قيمة احتمالية لأن معدلها تتراوح بين (صفر، واحد). وشكل عام عندما تقل هذه القيمة عن 0.05 يصبح النموذج مقبولاً أو ذو دلالة إحصائية (صالح، ٢٠١٠: ١٢٥). وهناك ثلاث مستويات للثقة: الأول أن تكون قيمة P أقل من 0.05 والتي تعني أن مقدار الثقة في العلاقة بين المتغيرين كما يمثلها معامل الانحدار B1 غير راجع إلى الصدفة لا تقل عن ٩٥٪، ويرمز لهذه الحالة بإعطاء معامل الانحدار نجمه واحدة. أما المستوي الثاني، فهو أن تكون قيمة P أقل من 0.01 ومعناه أن الثقة في معنوية العلاقة لا تقل عن ٩٩٪، وهو مستوي أعلى من المستوي السابق، ويرمز له بنجمتين. وأخيراً، فإن المستوي الثالث يتمثل في أن تكون قيمة P أقل من 0.01، وبالتالي، فإن الثقة وفقاً لهذا المستوي لا تقل عن ٩٩,٩٪. وهي أعلى مستويات الثقة، ويرمز لها بثلاث نجوم (صالح، ٢٠١٠: ١٢٧-١٢٨).

2- الانحدار المتعدد ذات الجودة الاحصائية باستخدام مصفوفة ومؤشر هشاشة الدولة SFI

يلخص الجدول التالي نتائج هذا الاختبار الذي تم إدخال جميع المتغيرات المستقلة فيه لاختبار أثرها سويًا على المتغير التابع (الدولة الفاشلة) باستخدام مصفوفة ومؤشر هشاشة الدولة SFI، من خلال خصيصة تسمى Stepwise.

جدول (٣-٦) نتائج الانحدار المتعدد ذات الجودة الاحصائية باستخدام مؤشر SFI على جميع المتغيرات

المتغير	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سيادة القانون	-0.798	-0.572	-0.796	-0.496					-0.855	-0.847	-0.308	
الجودة التنظيمية												
الحد من الفساد									0.429	0.481		
إنفاذ حقوق الملكية					-0.411	-0.486	-0.243	-0.362				
فعالية الحكومة							-0.306					
إيرادات الضرائب								-0.241	-0.339	-0.373	-0.356	-0.355
المشاركة والمساءلة												
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-0.333			-0.424	-0.541	-0.485	-0.328	-0.454		-0.304	-0.374	-0.616
القيود المؤسسية												
الانفاق على الصحة	-0.276	-0.251	-0.280									
الإرهاب السياسي												
العنف المدني												
الصراعات المسلحة			0.220				0.265		0.460			
الصراعات الثورية									0.262			
الصراعات الإثنية												

حيث يشير معامل التحديد R-Square إلى أنه قادر على تفسير 62٪ - في أدنى قيمة له - من التغير في المتغير التابع ألا وهو فشل الدولة على مؤشر ومصفوفة الهشاشة SFI، وكانت أعلى قيمة للمعامل 79٪. كما تتوافر فيه المعنوية الكلية والتي تبلغ 0.000^b والتي يمكن الوثوق بها بنسبة 100٪. وكذلك كان المعنوية الجزئية لمتغيرات النموذج تحظى بنسبة ثقة لا عالية.

وهنا نلاحظ أنه يوجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستثناء المتغيرات (الجودة التنظيمية، والعنف المدني، والصراعات الإثنية، والإرهاب السياسي، والعنف المدني، والمشاركة والمساءلة). وهذا يعني أن هذه المتغيرات المستقلة لا تفسر فشل الدولة وفق المنطق الخاص بمصفوفة ومؤشر هشاشة الدولة SFI، على الرغم من معنوية النموذج الكلية.

3- الانحدار المتعدد باستخدام مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA

يحتوي الجدول التالي على نتائج هذا الاختبار الذي تم إدخال جميع المتغيرات المستقلة فيه لاختبار أثرها سويًا على المتغير التابع (الدولة الفاشلة) باستخدام مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA، من خلال خصيصة تسمى Stepwise.

جدول (٣-٧) نتائج الانحدار المتعدد ذات الجودة الاحصائية باستخدام مؤشر CPIA على جميع المتغيرات

المتغير	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سيادة القانون					.212	.497						
الجودة التنظيمية	.272	.384	.555	.632	.779	.674	.552	.492		.383	.388	.400
الحد من الفساد												
إنفاذ حقوق الملكية						-.234						
فعالية الحكومة	.680	.591	.431	.334			.403	.439	.836	.711	.738	.551
إيرادات الضرائب												
المشاركة والمساءلة												
الاستقرار السياسي وغياب العنف										-.326	-.280	
القيود المؤسسية												
الانفاق على الصحة										-.176	-.198	
الارهاب السياسي												
العنف المدني												
الصراعات المسلحة												
الصراعات الثورية					.147							
الصراعات الإثنية					.116							

حيث يشير معامل التحديد R-Square إلى أنه قادر على تفسير 69٪ من التغير في المتغير التابع ألا وهو فشل الدولة على مؤشر ومصفوفة الهشاشة SFI، وقد كانت أعلى قيمة للمعامل 94٪. كما تتوافر فيه المعنوية الكلية والتي تبلغ 0.000^b والتي يمكن الوثوق بها بنسبة 100٪. وكذلك كان المعنوية الجزئية لمتغيرات النموذج تحظى بنسبة ثقة عالية. وهنا نلاحظ أنه يوجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستثناء المتغيرات (الحد من الفساد، وإيرادات الضرائب، والمشاركة والمساءلة، والإرهاب السياسي، والعنف المدني، الصراعات المسلحة) وهذا يعني أن هذه المتغيرات المستقلة لا تفسر فشل الدولة وفق المنطق الخاص بمؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA، على الرغم من معنوية النموذج الكلية.

ثالثاً: ملاحظات تجميعية

بذلك نأتي إلى نهاية الاختبارات ذات الجودة الإحصائية للمتغيرات المستقلة ومدى تأثيرها في المتغير التابع، ويقي أن نقدم عدداً من الملاحظات التجميعية قبل أن نحدد القرار النهائي بشأن المتغيرات ذات القدرة الأكبر على التفسير، والتي تتمثل فيما يلي:

1- استخدمت الدراسة الانحدار المتعدد ذات الجودة الإحصائية من أجل اختبار العلاقات بين عدد من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (معدل فشل الدولة في الدولة الإفريقية) بغية التوصل إلى المتغيرات التي تمتلك القدرة على تفسير المتغير في هذا المعدل في الدولة الإفريقية.

2- يشير الجدول التجميعي التالي إلى أن نتائج الانحدار المتعدد باستخدام المؤشرات الثلاثة مصفوفة ومؤشر هشاشة الدولة SFI، مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA، مؤشر الدول الهشة FSI.

3- كما يوضح الجدول التالي المتغيرات التي احتفظت بعلاقات ارتباطية معنوية مع المتغير التابع (فشل الدولة) على المؤشرات الثلاثة بعد استبعاد آثار المتغيرات المعنوية الأخرى.

4- كانت النتائج متساوية بين مصفوفة ومؤشر الهشاشة SFI، ومؤشر الدولة الهشة FSI بارتباطها بعلاقات انحدارية معنوية بأكبر عدد من المتغيرات المستقلة (9 متغيرات)، في حين كان مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA يرتبط بعلاقات انحدارية معنوية (8 متغيرات).

5- تشير نتائج نماذج الانحدار المتعدد ذات الجودة الإحصائية إلى أن المتغيرات المستقلة التي كان لها الأثر الأكبر على المؤشرات الثلاثة (مصفوفة ومؤشر هشاشة الدولة SFI، مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA، مؤشر الدول الهشة FSI) هي: (سيادة القانون - الحد من الفساد - إنفاذ حقوق الملكية - فعالية الحكومة - الاستقرار السياسي وغياب العنف - الانفاق على الصحة - الصراعات المسلحة - الصراعات الثورية).

حيث أن هناك علاقات طردية بين كل من الصراعات المسلحة، والصراعات الثورية من ناحية، ودرجة فشل الدولة من ناحية أخرى. في حين أن هناك علاقات عكسية بين كل من سيادة القانون، والحد من الفساد، وإنفاذ حقوق الملكية، الاستقرار السياسي وغياب العنف، والانفاق على الصحة، وفعالية الحكومة من ناحية، ومعدل فشل الدولة على المؤشرات الثلاثة من ناحية أخرى.

6- تشير النتائج المنفردة لكل مؤشر من المؤشرات الثلاثة عن المدى الذي أثرت به المتغيرات المستقلة - التي تمثل أعراض الدولة الفاشلة - على طول سنوات الدراسة، فتظهر النتائج أن المتغيرات الآتي ذكرها (سيادة القانون - فعالية الحكومة - إنفاذ حقوق الملكية - الاستقرار السياسي وغياب العنف - الانفاق على الصحة) قد

تكررت في أكثر من عام على المؤشرات الثلاثة، وهذا يعكس أن الدولة الإفريقية محل الدراسة تفاقمت لديها مؤشرات تعكس إهمال هذه المتغيرات مما أثرت على درجة فشلها بشكل كبير.

جدول (٣-٨) نتائج نماذج الانحدار المتعدد ذات الجودة الاحصائية على جميع المتغيرات

المتغير	FSI Index	SFI Index	CPIA Index
سيادة القانون	✓	✓	✓
الجودة التنظيمية			✓
الحد من الفساد	✓	✓	
إنفاذ حقوق الملكية	✓	✓	✓
فعالية الحكومة	✓	✓	✓
إيرادات الضرائب		✓	
المشاركة والمساءلة			
الاستقرار السياسي وغياب العنف	✓	✓	✓
القيود المؤسسية			
الانفاق على الصحة	✓	✓	✓
الارهاب السياسي			
العنف المدني	✓		
الصراعات المسلحة	✓	✓	
الصراعات الثورية	✓	✓	✓
الصراعات الإثنية			✓

7- تشير النتائج المنفردة لكل مؤشر من المؤشرات الثلاثة على طول سنوات الدراسة، عن المدى الذي أثرت به المتغيرات المستقلة التي تعبر عن الصراعات والاضطرابات السياسية - في الدولة الإفريقية محل الدراسة - بأنها شهدت عدم استقرار سياسي تخللها أعمال عنف طوال فترة الدراسة، في حين أنها شهدت صراعات مسلحة وحروب ثورية ما بين عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٥. فعلي سبيل المثال، شهدت دولة تشاد أعمال حروب ثورية واشتباكات مستمرة في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠ بين العناصر المتمردة من الجيش وحكومة الرئيس إدريس ديبي. وفي شمال القارة شهدت الدول الأربع (تونس، ومصر، وليبيا، والجزائر)، ابتداء من عام ٢٠١٠، من أعمال عنف وثورات مستمرة انتهت بأسقاط أنظمة الحكم فيها، ووقوع هذه الدول في اضطراب سياسي مستمر وعنفي وشديد المخاطر على الدولة والمجتمع. وكذلك الأمر في دولة مالي في الفترة من ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٨؛ دولة نيجيريا في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٨، حيث شهد كل منهما أعمال إرهابية وثورات عنيفة استمرت لسنوات طويلة. وأخيراً، جمهورية الكونغو الديمقراطية من بين عام ٢٠١٦ وعام ٢٠١٧، حيث شهدت أعمال عنف وحروب ثورية عنيفة خلال تلك الفترة. في المقابل شهدت العديد من دول القارة الإفريقية صراعات مسلحة بين القوات الحكومية والمعارضة أو الجماعات الإرهابية؛ ومن بين هذه الدول (السودان، وأوغندا، والجزائر، وأثيوبيا، وتوجو، وبروندي، ومصر .. الخ).

8- ومن أجل التأكد من صحة هذه النتائج سيتم إجراء الاختبارات الإحصائية للانحدار المتعدد ذات الجودة الإحصائية للمكونات الأربعة الناتجة عن التحليل العملي لكل مؤشر من المؤشرات الثلاثة بصورة منفردة خلال سنوات الدراسة من عام (٢٠٠٦ - ٢٠١٧).

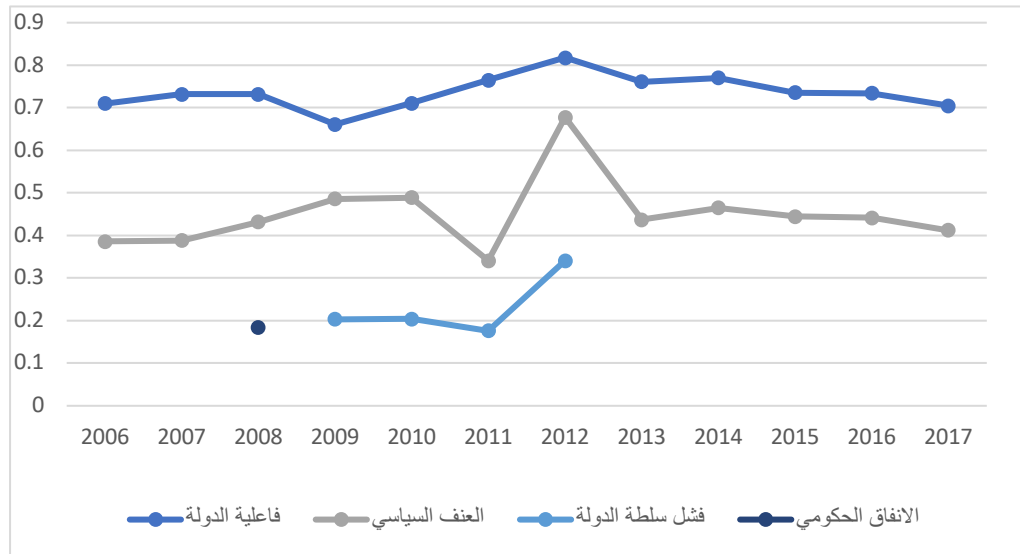
أ- معامل الانحدار المعياري للمكونات الرئيسية باستخدام مؤشر الدول الهشة FSI

يشير الجدول التالي، إلى المكونات الرئيسية التي احتفظت بعلاقات ارتباطية معنوية (طردية /عكسية) مع المتغير التابع (فشل الدولة) على مؤشر الدول الهشة FSI بعد استبعاد آثار المكونات الأخرى؛ والتي تمثلت في المكون الأول والثاني (فاعلية الدولة والعنف السياسي).

جدول (٩-٣) نتائج معامل الانحدار المعياري للمكونات الرئيسية باستخدام مؤشر FSI

السنة	المكون الاول فاعلية الدولة	المكون الثاني العنف السياسي	المكون الثالث فشل سلطة الدولة	المكون الرابع الانفاق الحكومي
2006	-0.710	0.386		
2007	-0.732	0.388		
2008	-0.732	0.432		0.184
2009	-0.661	0.486	0.203	
2010	-0.711	0.489	0.204	
2011	-0.765	0.341	0.176	
2012	-0.818	0.678	0.341	
2013	-0.761	0.437		
2014	-0.770	0.465		
2015	-0.736	0.445		
2016	-0.734	0.442		
2017	-0.705	0.412		

شكل (١-٣) العلاقة بين المكونات الرئيسية والدولة الفاشلة باستخدام مؤشر FSI



حيث ارتبط المكون الأول (فاعلية الدولة) بعلاقة عكسية مع المتغير التابع (فشل الدولة)، بمعنى كلما ارتفعت معدلات فاعلية الدولة، تراجعت إمكانية حدوث الفشل في الدولة الإفريقية. في حين ارتبط المكون الثاني (العنف السياسي) بعلاقة طردية مع (فشل الدولة).

وهذا يعني انه كلما ارتفعت معدلات العنف السياسي، تفاقمت معدلات الفشل في الدول الإفريقية. كما تشير هذه النتائج إلى صحة نموذج بيسلي وبيرسون، والذي يوفر تمييزاً واضحاً بين الأعراض والأسباب والنتائج، ويقول بأن عدم فاعلية الدولة والعنف السياسي هي أعراض لفشل الدولة.

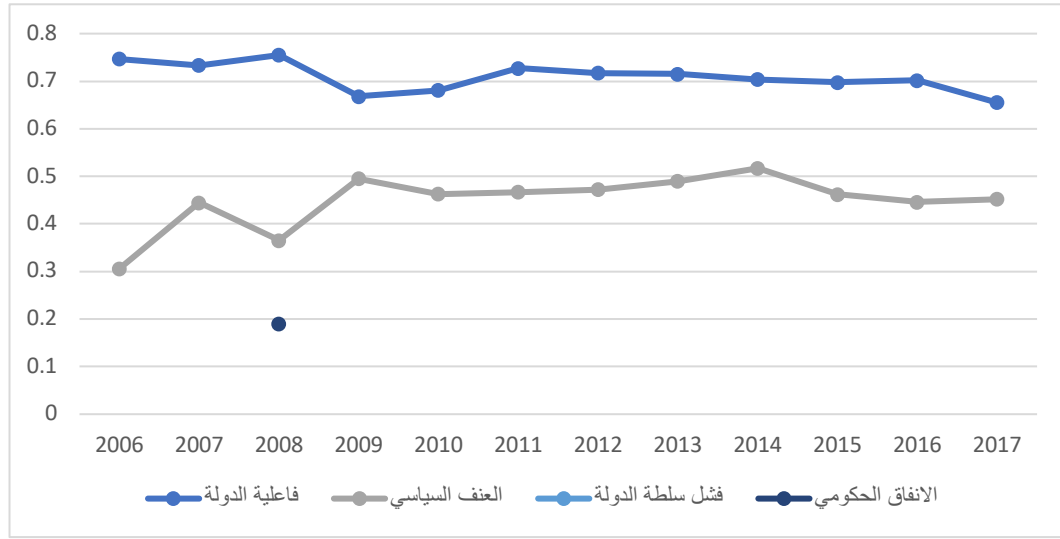
ب- معامل الانحدار المعياري للمكونات الرئيسية باستخدام مصفوفة ومؤشر هشاشة الدولة SFI

يشير الجدول التالي، إلى المكونات الرئيسية التي احتفظت بعلاقات ارتباطية معنوية (طردية/عكسية) مع المتغير التابع (فشل الدولة) على مصفوفة ومؤشر هشاشة الدولة SFI بعد استبعاد آثار المكونات الأخرى؛ والتي تمثلت في المكون الأول والثاني (فاعلية الدولة والعنف السياسي). حيث ارتبط المكون الأول (فاعلية الدولة) بعلاقة عكسية مع المتغير التابع (فشل الدولة)، بمعنى كلما ارتفعت معدلات فاعلية الدولة، تراجعت إمكانية حدوث الفشل في الدولة الإفريقية. في حين ارتبط المكون الثاني (العنف السياسي) بعلاقة طردية مع (فشل الدولة)، وهذا يعني انه كلما ارتفعت معدلات العنف السياسي، تفاقمت معدلات الفشل في الدول الإفريقية. وهذا أيضاً يؤكد صحة نموذج بيسلي وبيرسون، والذي يوفر تمييزاً واضحاً بين الأعراض والأسباب والنتائج، ويقول بأن عدم فاعلية الدولة والعنف السياسي هي أعراض لفشل الدولة.

جدول (٣-١٠) نتائج معامل الانحدار المعياري للمكونات الرئيسية باستخدام مصفوفة ومؤشر SFI

السنة	المكون الاول فاعلية الدولة	المكون الثاني العنف السياسي	المكون الثالث فشل سلطة الدولة	المكون الرابع الانفاق الحكومي
2006	-0.747	0.306		
2007	-0.733	0.445		
2008	-0.755	0.365		0.190
2009	-0.668	0.495		
2010	-0.681	0.463		
2011	-0.727	0.467		
2012	-0.717	0.472		
2013	-0.715	0.490		
2014	-0.704	0.517		
2015	-0.698	0.462		
2016	-0.702	0.446		
2017	-0.655	0.452		

شكل (٣-٢) العلاقة بين المكونات الرئيسية والدولة الفاشلة باستخدام مصفوفة ومؤشر SFI



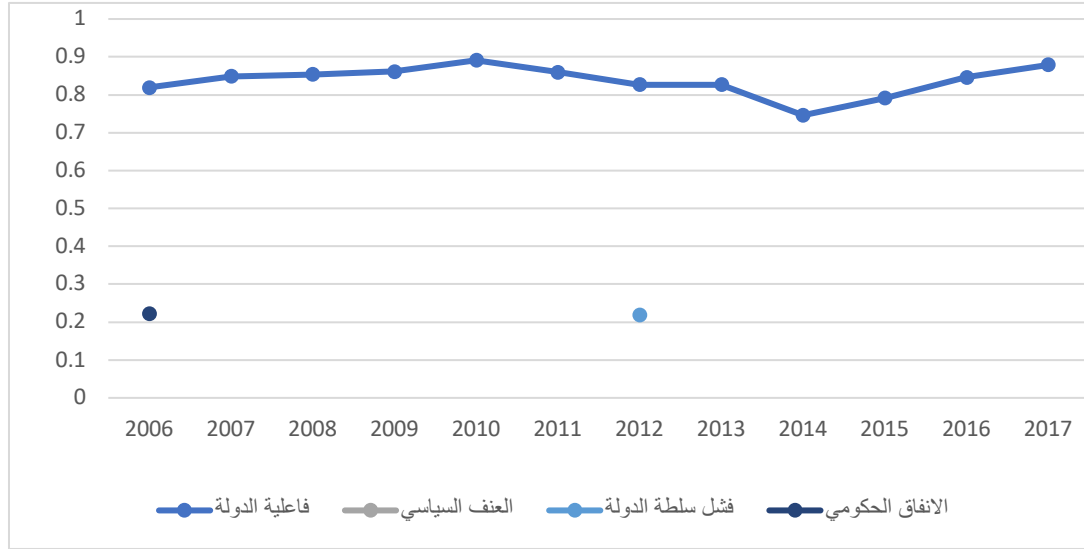
ج- معامل الانحدار المعياري للمكونات الرئيسية باستخدام مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية

تبين نتائج الجدول التالي، أن المكونات الرئيسية التي احتفظت بعلاقات ارتباطية معنوية (طردية/عكسية) مع المتغير التابع (فشل الدولة) على مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA بعد استبعاد آثار المكونات الأخرى؛ حيث تمثلت في المكون الأول (فاعلية الدولة). وهي تؤكد ما يهدف إليه مؤشر CPIA إلى تقييم مدى ملائمة الإطار السياسي والمؤسسي للدولة، وقدرتها على الحد من الفقر، والنمو المستدام، والاستخدام الفعال للمساعدات الإنمائية. حيث أن الدرجات الإجمالية لمؤشر CPIA مقدمة فقط للبلدان المؤهلة من المؤسسة الدولية للتنمية.

جدول (٣-١١) نتائج معامل الانحدار المعياري للمكونات الرئيسية باستخدام مؤشر CPIA

السنة	المكون الأول فاعلية الدولة	المكون الثاني العنف السياسي	المكون الثالث فشل سلطة الدولة	المكون الرابع الانفاق الحكومي
2006	0.819			0.222
2007	0.849			
2008	0.854			
2009	0.861			
2010	0.891			
2011	0.860			
2012	0.827		0.218	
2013	0.827			
2014	0.746			
2015	0.791			
2016	0.846			
2017	0.879			

شكل (٣-٣) العلاقة بين المكونات الرئيسية والدولة الفاشلة باستخدام مؤشر CPIA



رابعاً: التحليل العنقودي

يصف هذا القسم النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام طريقة المتوسطات الحسابية K-Means. من أجل تحقيق الهدف منه وهو تصنيف الدول الإفريقية محل الدراسة، ثم إجراء بعض التغييرات على مجموعة البيانات الأصلية. تتضمن العينة الناتجة بيانات لـ ٥٤ دولة إفريقية لـ ١٥ متغيراً (تم استبعاد كل من إنفاذ العقود التجارية، والانقلابات، واستقلال القضاء، والانفاق على التعليم).

يعد التحليل العنقودي واحد من الأساليب التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات، وهو أحد أكثر التقنيات تحليل البيانات الاستكشافية استخداماً. كما أنه من أهم أساليب تصنيف البيانات. إذ يتم ربط البيانات المرصودة للتحليل مع بعضها البعض طبقاً لمستوي التجانس أو التشابه. بحيث تكون نقاط البيانات في نفس المجموعة الفرعية (الكتلة) متشابه نسبياً، بينما نقاط البيانات في المجموعات الأخرى مختلفة عن بعضها البعض. بمعنى آخر، إن هدف التحليل العنقودي هو تجميع البيانات المرصودة للتحليل وتصنيفها ضمن مجموعات متجانسة داخلياً ومتباينة خارجياً بين بعضها البعض. وذلك وفقاً لمقاييس التشابه مثل المسافة الاقليدية أو المسافة القائمة على الارتباط.

وسوف يتم تطبيق طريقة التحليل العنقودي غير الهرمي Non Hierarchical باستخدام خصيصاً K-means أو المتوسطات الحسابية. حيث يصلح هذا التحليل لتجميع البيانات الكبيرة (X)، وذلك ضمن (K) عنقوداً محدداً. وان عدد العناقيد K يمكن تحديده بشكل شخصي، أو من خلال أسلوب العنقدة.

ويعتمد التحليل العنقودي غير الهرمي على أسلوب التقسيم ويفترض ما يلي: -

1. وجود أو إيجاد تجزئة أولية للمفردات ضمن مجموعات محددة بأي شكل كان.

2. اعتبار أن المجموعات الأولية تشكل عناقيد أولية.

3. إعادة تقسيم المجموعات الأولية لتشكيل عناقيد أصغر فأصغر حتى مرحلة التوقف.

إن الاختيار الجيد لترتيبات البداية يجب أن يكون مستقلاً عن أي تميز. وإن أحد أساليب الاختيار، هو الأسلوب العشوائي لاختيار بيانات العناقيد الأولية من بين البيانات المرصودة للتحليل، أو بإجراء تجزئة عشوائية للبيانات ضمن مجموعات أولية. وتسمى هذه التجزئة بالتجزئة السريعة. ويستخدم في التحليل العنقودي غير الهرمي عدة طرائق رياضية لفرز البيانات إلى مجموعات أو عناقيد متشابهة، وتستند هذه الطرائق على مبدأ تصغير مربعات الانحرافات داخل العناقيد المشكّلة في كل مرحلة من مراحل التشكيل، وإن أهم هذه الطرائق هي: -

1. طريقة K-means المتوسطات الحسابية

2. طريقة التجزئة السريعة - طريقة النمذجة المختلطة - طريقة النمذجة الخطية

3. طريقة الـ K متوسطاً المتشددة.

ويتم تطبيق هذه الطرائق ضمن معايير محددة، تسمى معايير العنقدة، وهي تضمن لنا درجة من التشابه بين بيانات كل عنقود.

وعليه سيتم استخدام طريقة المتوسطات الحسابية K-Means، حيث إن هدف هذه الطريقة هو تجزئة بيانات العينة ضمن K عنقوداً، بحيث يكون مجموع مربعات S_W داخل المجموعات أصغر ما يمكن (المعيار ١)، وإن خوارزمية تطبيق طريقة K متوسطاً تتألف من الخطوات التالية:

1. تحديد عدد العناقيد المطلوبة K. وإجراء تجزئة أولية عشوائية أو عمديه لبيانات العينة، إلى K مجموعة،

مع فرز عناصر كل مجموعة على حدة. وتسمى هذه المجموعات بالعناقيد الأولية.

2. حساب مراكز مجموعات العناقيد الأولية، ثم حساب المسافات بين كل متغير X ومراكز تلك العناقيد،

ثم تحديد أصغرها للقيام بتنسيب المتغير X من جديد إلى العنقود الذي يكون المتغير أقرب إلى مركزه من

أي عنقود آخر. أي نقوم بإضافة X إلى ذلك العنقود وسحبه من المجموعة التي كان فيها. أي نقوم

بإعادة تنسيبه إلى العنقود الأقرب.

3. نكرر الخطوة السابقة حتى تشمل جميع البيانات N، ونعيد تنسيب أية مفرد إلى العنقود الأقرب إليها أو

نثبتها في العنقود التي كانت فيه (عندما يكون الأقرب إليها).

4. إذا كان عدد العناقيد K غير مرتبط بدرجة دقة معينة للتوقف عن التجزئة، ونقوم بتحديد عدد آخر

للعناقيد (مثل $K^1 = K + 1$) ونكرر الخطوات السابقة، ثم نقارن نتائج الحالتين ونختار الأفضل.

وبطبيعة الحال، سيتم تجميع البلدان المتشابهة أو المتجانسة نسبياً مع بعضها البعض طبقاً للمتغيرات المستخدمة في

الدراسة، وهذا ما يجعل منها طريقة مناسبة لمقارنة مختلف البلدان وفقاً لدرجة فشلها، ومع استخدام مثل هذه الأداة

لن يتطلب الأمر تحديد القيم الحرجة أو الحاسمة الخاصة بالمجموعة، وهو الأمر الذي يسمح لنا بتجنب استخدام مستويات الحد الأدنى المحتملة عند تصنيف الحالات الفاشلة.

وعليه، سيتم تصنيف الدول الإفريقية محل الدراسة طبقاً لجميع المتغيرات المستقلة ضمن ثلاث مجموعات (ضعيفة الفشل – متوسطة الفشل – عالية الفشل)، ودراسة خصائص هذه المجموعات الثلاثة استناداً إلى درجات المؤشرات الثلاثة قيد الدراسة باستخدام برنامج SPSS. كما ستطبق طريقة K-Means لحساب متوسط كل متغير مستقل في كل مجموعة، وكذلك متوسط درجة الفشل الدولية لكل مجموعة. ومن خلال ذلك سنكتشف مدي توافق المؤشرات الثلاثة مع المتغيرات المستقلة محل الدراسة.

جدول (٣-١٢) المتوسطات الحسابية لجميع المتغيرات طبقاً لنتائج للمجموعات المكونة

المتغيرات	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة
سيادة القانون	-0.660	-1.235	0.157
الجودة التنظيمية	-0.707	-1.164	0.157
الحد من الفساد	-0.758	-1.052	0.251
إنفاذ حقوق الملكية	38.656	19.500	59.271
فعالية الحكومة	-0.810	-1.180	0.149
إيرادات الضرائب	12.967	13.372	23.796
المشاركة والمساءلة	-0.521	-0.961	0.087
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-0.573	-1.011	0.267
القيود المؤسسية	4.480	4.500	5.714
الانفاق على الصحة	5.108	5.246	7.014
الإرهاب السياسي	2.920	3.250	2.429
العنف المدني	0.080	0.000	0.000
الصراعات المسلحة	0.280	0.000	0.000
الصراعات الثورية	-0.400	-0.500	-0.500
الصراعات الإثنية	-0.420	0.250	-0.500

يبين الجدول السابق، الذي تم الحصول عليها بواسطة التحليل العنقودي باستخدام طريقة المتوسطات الحسابية K-Means لجميع المتغيرات المستقلة، أن هناك تعارض واضح بين المجموعة الثالثة من ناحية، والمجموعات الثانية والأولى من ناحية أخرى. حيث تحتوي **المجموعة الثالثة** على: - (١) أعلى متوسط قيم للمتغيرات التي تمثل **فعالية الدولة**، مثل (إنفاذ حقوق الملكية 59.271، والمشاركة والمساءلة 0.087، سيادة القانون 0.157، والجودة التنظيمية 0.157، والحد من الفساد 0.251)؛ (٢) ادني قيم للمتغيرات التي تمثل العنف السياسي مثل (الإرهاب السياسي 2.429، الصراعات الإثنية -0.005)؛ (٣) أعلى قيم للمتغيرات التي تمثل الانفاق الحكومي مثل (الانفاق على الصحة 7.014)؛ (٤) في المتوسط، تشير النتائج إلى أنه لم تكن هناك اضطرابات سياسية - عالية المخاطر - في هذه البلدان؛ (٥) نرمر إلى هذه المجموعة بالدولة **الأقل فشلاً**.

في المقابل، تحتوي **المجموعة الثانية** على: (١) أدنى قيم للمتغيرات التي تمثل فعالية الدولة، مثل (إنفاذ حقوق الملكية 19.500، وفعالية الحكومة -0.087، المشاركة والمساءلة -0.961، سيادة القانون -1.235، والجودة التنظيمية -1.164، والحد من الفساد -1.052)؛ (٢) شهدت هذه الدول أحداث صراع واضطرابات سياسية عالية المخاطر بالمقارنة بالمجموعات الأخرى فقد حصلت على قيم عالية في متغيرات (الإرهاب السياسي 3.250، الاستقرار السياسي وغياب العنف -1.011، الصراعات الإثنية 0.250)؛ (٣) نرّمز إلى هذه المجموعة بالدولة **الأعلى فشلاً**.

أما **المجموعة الأولى** فإنها تتميز بالتالي: (١) حصلت على قيم متوسطة للمتغيرات التي تمثل فعالية الدولة مثل: (سيادة القانون -0.660، الجودة التنظيمية -0.707، الحد من الفساد -0.758، فعالية الحكومة -0.810، إنفاذ حقوق الملكية 38.656، المشاركة والمساءلة -0.521)؛ (٢) حصلت على قيم متوسطة فيما يتعلق بالعنف السياسي مثل (الإرهاب السياسي 2.920، الاستقرار السياسي وغياب العنف -0.573، الصراعات الإثنية -0.420)؛ (٣) حصلت على قيم متوسطة في متغيرات الانفاق الحكومي مثل (الانفاق على الصحة 5.108)؛ (٤) شهدت هذه الدول أحداث صراع واضطرابات سياسية أقل من المجموعة الثانية وأعلى من المجموعة الأولى؛ (٥) نرّمز إلى هذه المجموعة ذات القيم المتوسطة بالدول **متوسطة الفشل**.

جدول (٣-١٣) المتوسطات الحسابية لدرجات المؤشرات الثلاثة طبقاً لنتائج المجموعات المتكونة

عدد المجموعات		FSI score	SFI score	CPIA score
المجموعة الأولى	المتوسط	87.363	12.920	3.300
	الملاحظات	25.000	25.000	21.000
المجموعة الثانية	المتوسط	101.797	18.250	2.958
	الملاحظات	4.000	4.000	4.000
المجموعة الثالثة	المتوسط	69.660	7.000	3.713
	الملاحظات	7.000	7.000	2.000
المجموع	المتوسط	85.524	12.361	3.280
	الملاحظات	36.000	36.000	27.000

يوضح الجدول السابق الذي تم الحصول عليها بواسطة التحليل العنقودي باستخدام طريقة المتوسطات الحسابية K-Means للمؤشرات الثلاثة قيد الدراسة، أن **المجموعة الثالثة** حصلت على متوسط قيم للمؤشرات الثلاثة أدنى من المجموعة الأولى والثانية مما يشير إلى الدول **الأقل فشلاً**؛ في حين كانت **المجموعة الثانية** حصلت على متوسط قيم للمؤشرات الثلاثة أعلى من المجموعتين الأولى والثالثة، مما يدل على أنها تشير إلى الدول **الأعلى فشلاً**؛ وأخيراً، تشير **المجموعة الأولى** التي حصلت على متوسط قيم للمؤشرات الثلاثة أقل من المجموعة الثانية وأعلى من المجموعة الثالثة إلى الدولة **متوسط الفشل**.

بذلك نأتي إلى نهاية الاختبارات الإحصائية المطبقة عبر التحليل العنقودي باستخدام طريقة المتوسطات الحسابية K-Means لجميع المتغيرات المستقلة والمؤشرات الثلاثة (مصنوفة ومؤشر الهشاشة SFI، ومؤشر الدولة الهشة FSI، ومؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA)، وقد تبين لنا أن هناك توافق تام بين المجموعات الناتجة من التحليل العنقودي باستخدام طريقة المتوسطات الحسابية K-Means لجميع المتغيرات المستقلة المرصودة للتحليل من ناحية، والمؤشرات الثلاثة قيد الدراسة من ناحية أخرى. حيث كانت المجموعة الثالثة لجميع متوسطات المتغيرات المستقلة الأقل فشلاً يقابلها المجموعة الثالثة لجميع متوسطات المتغيرات المستقلة الأقل فشلاً يقابلها المجموعة الثالثة لجميع متوسطات المتغيرات المستقلة الأعلى فشلاً يقابلها المجموعة الثالثة لجميع متوسطات المتغيرات المستقلة الأعلى فشلاً أيضاً.

خامساً: دلالات الثبات والتغير في مؤشرات الدولة الفاشلة

لطالما كان يُعتقد أن تحديد الدولة الفاشلة هو المحرك الثابت للسياسات التقييمية والتصنيفية الخاصة بمؤشرات الدولة الفاشلة المختلفة ذات الحيشة عالمياً - سواء كانت رسمية أو غير ذلك - على اختلاف منهجيتها. حيث يعتبر تحديد الدول الفاشلة من أكثر الدوافع وراء دراستها في العلوم السياسية، وأن تباينت مجالاتها ومداخلها ومنهجيتها. وقد استطاعت الدراسة الحالية تتبع السياقات والاتجاهات المختلفة لظاهرة الدولة الفاشلة عبر مراحل تطورها. ففي البداية، دارت النقاشات حول تحديد الدولة الفاشلة من خلال النظر في محددات الصراع، وقد كان هذا طبيعياً حيث أن معظم - وليس كل - حالات الفشل تنطوي على صراع داخلي أو دولي واسع النطاق. وفي وقت لاحق أصبحت النقاشات أكثر دقة إلى حد ما من حيث اسهاماتها في بحث تأثير الأبعاد الأخرى ذات الصلة في المعادلة على تحديد الدول الفاشلة، والتي تمثلت في الربط بين محددات الصراع والتنمية الاقتصادية.

في هذا السياق، كنا نهدف في المقام الأول إلى فحص واستكشاف هل هذه الأبعاد المتمثلة في الصراع والتنمية الاقتصادية قد صمدت مع مرور الوقت دون تغير؟ أم أنها ببساطة كانت نتاج فترات شهدت بروز هذه الأبعاد دون غيرها في مجال تحديد الدولة الفاشلة؟ وعلى الرغم من أنه لا يوجد بالضرورة أي سبب لتوقع حدوث تغير في الديناميكية أو الأبعاد التأسيسية للظاهرة، والتي ترتبط في الغالب بالطريقة التي يتم بها تشغيل المفهوم، والخطوات التي ينطوي عليها إنشاء أداة القياس وتفسير وتطبيق النتائج التي يتم الحصول عليها. بيد أننا لن نتمكن من تأكيد ذلك دون اختبار هذه السؤال فعلياً مع توافر أدلة جديدة تفيد بأن تعريف الدولة الفاشلة لا يزال غير محدد بدقة، فضلاً عن أن القوائم الحالية للحالات الفاشلة - بالإضافة إلى مؤشراتهما - تفشل في تقديم وجهة نظر متضافرة حول هذه القضية، هذا بجانب تباين المفاهيم والنماذج التحليلية بشأن الدولة الفاشلة، والتي أدت إلى بروز مطالبات مختلفة وأحياناً متضاربة. حيث أنه وبدون اختبار لهذه النماذج التحليلية ونواتجها من المؤشرات ومنطقها في تحديد وترتيب الدول، فأننا نجازف بقول شيء بعد فترة طويلة من عدم صحته.

وبصرف النظر عن الملاحظة النظرية التي تشير إلى أن هناك بعض التغير في تحديد الدولة الفاشلة والتي تبرزها اختلاف منهاجياتها وأغراضها السياسية والبحثية، فأنا نسعي في التحليل الحالي أن ننظر عن كثب إلى حجم هذا التغير باستخدام الحسابات الإحصائية، وإلى أي مدى يمكن أن يكون ذلك ضمن سياق الثبات ذاته. بمعنى أنه قد يكون هناك بعض التغير في تحديد الأبعاد الرئيسية لمفهوم الدولة الفاشلة ومؤشراتها، ولكن ظل الكثير منها ثابتاً دون تغيرات جذرية أو مؤثرات قد تحدث عند تحديد وتصنيف وترتيب الدول الفاشلة، أو لأن هذه المؤثرات تحدث فقط لموازنة بعضها البعض.

يصف هذا القسم النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام أحد أساليب التحليل الإحصائي والذي يسمى بالارتباط. ومن أجل تحقيق الهدف منه وهو استكشاف تشابه أو اختلاف ترتيب الدول الإفريقية على المؤشرات الثلاثة قيد الدراسة، وذلك باستخدام معامل ارتباط سيرمان لبين مستوى معنوية النموذج.

جدول (٣-١٤) المقارنة بين نتائج المؤشرات الثلاثة طبقاً لترتيب الدول الإفريقية

المؤشرات	أقل ترتيب	أعلى ترتيب	الربع الأدنى أقل من 25 %	الربع الأعلى 75 %
مؤشر FSI	1	51	10	32
مؤشر SFI	1	50	10	34
مؤشر CPIA	1	41	10	31
قيمة كا لاختبار فريدمان	0.662			
مستوي المعنوية	0.718			

في هذا السياق، توضح نتائج الجدول (٣-١٤) إلى أن مستوى معنوية النموذج هي 0.718 مما يشير إلى أن الوضع العام لترتيب الدول يختلف وفقاً للإبعاد الذي تم النظر فيها، كما أنها تشير إلى نسبة أعلى من 0.05، وبالتالي فإن النموذج غير معنوي. وهذا يعني أنه لا يوجد اختلاف جوهري في ترتيب الدول على المؤشرات الثلاثة (مصفوفة ومؤشر هشاشة الدولة SFI، ومؤشر الدولة الهشة FSI، ومؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA).

ووفقاً لمخرجات الجدول السابق، كانت هناك (١٠) من الدول الإفريقية كانت نتائج ترتيبها في الربع الأدنى أقل من ٢٥٪ على المؤشرات الثلاثة قيد الدراسة، في حين كانت (٣٢) من الدول الإفريقية كانت نتائج ترتيبها في الربع الأعلى على مؤشر FSI، و(٣٤) من الدول الإفريقية في الربع الأعلى على مؤشر SFI، و(٣١) من الدول الإفريقية كانت نتائج ترتيبها في الربع الأعلى على مؤشر CPIA. وهو ما يعني أنه لا يوجد اختلاف جوهري في سياسات التقييم والترتيب بين المؤشرات الثلاثة.

والجدير بالذكر هنا أن التشابه بين نتائج ترتيب الدول على المؤشرات الثلاثة قيد الدراسة ليس مفاجئاً، حيث أنهم يستخدمون نفس البيانات تقريباً لأبعاد مفاهيمية متشابهة، حتى مع وجود مؤشر مثل الدول المهشة FSI الذي يعتمد جزئياً على البيانات البديلة⁸⁷.

سادساً: العوامل الأكثر وزناً وتأثيراً في حركة الدولة الإفريقية على مؤشرات الدولة الفاشلة

توصلنا في التحليل السابق إلى أن هناك ثمان متغيرات لهم القدرة على تفسير حركة الدول الإفريقية إما صعوداً أو هبوطاً أو بقاءها في نفس التصنيف على مؤشرات الدولة الفاشلة الثلاثة قيد الدراسة.

في هذا السياق، تسلط النتائج الضوء على الأبعاد المركزية التي ينطوي عليها فشل الدولة، وتقدم رؤية جديدة من خلال اعتبار البعدين الرئيسيين (فاعلية الدولة والعنف السياسي) هما البعدين القادرين على تفسير ظاهرة الدولة الفاشلة. هذا، بالإضافة إلى الثقة المضافة في بعض نتائج الدراسات السابقة التي تم مناقشتها في الفصل السابق.

وقد كشف تحليلنا الإحصائي، أن العوامل أو الظروف التي تزيد من احتمال فشل الدولة مقاساً بثلاثة مؤشرات عالمية شهيرة هي (سيادة القانون - الحد من الفساد - إنفاذ حقوق الملكية - فعالية الحكومة - الاستقرار السياسي وغياب العنف - الانفاق على الصحة - الصراعات المسلحة - الصراعات الثورية)، حيث ترتبط هذه العوامل بدرجات واشكال معينة في سلسلة متصلة تتطور تدريجياً إلى أن تصل إلى بالدولة إلى الفشل.

فقد ارتبطت المتغيرات المكونة لفاعلية الدولة (سيادة القانون، والحد من الفساد، وإنفاذ حقوق الملكية، وفعالية الحكومة، والانفاق على الصحة) بعلاقات عكسية مع فشل الدولة، وبالتالي فإن زيادة معدلاتها تشي باحتمال منخفض من أن تفشل الدولة. حيث تشير نتائج الدراسات الأكاديمية (كما جاء في الفصل الثاني من الدراسة) أن الدول الديمقراطية التي تدعم فاعلية المؤسسات السياسية والاقتصادية القائمة، قد تتمتع بمستويات أعلى من المرونة، وتحد من خطر الوقوع في دائرة الفشل. في الوقت نفسه، تمتلك الأنظمة الاستبدادية هيكل سلطة راسخ وحكومة مركزية قوية، وبالتالي وفقاً للنتائج الإحصائية، قد تكون الأنظمة الاستبدادية قادرة على الحفاظ على الاستقرار الداخلي من خلال تدابير قمعية وسيطرة مركزية فعالة. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح - في كل من الدول الديمقراطية والاستبدادية - أن تكون المؤسسات السياسية المحلية أكثر تماسكاً وقوة - وبالتالي تقل احتمالية فشل الدولة.

⁸⁷ تتوافق هذه النتيجة مع ما تم الإشارة إليه سابقاً، بأن البعدين الرئيسيين لفشل الدولة التي تم تحديدهما في الدراسات السابقة - بشكل عام - يقعان في ظل ظروف الصراع والتنمية الاقتصادية، وهما المجالين التي يشارك فيها العلماء بكميات كبيرة ومتنامية من الأبحاث والدراسات الأكاديمية. وهو ما سعت الدراسة إلى توضيحه من خلال إعادة استكشاف أبعاد الدولة الفاشلة هذه وفصلها عن تعريفات الدولة الفاشلة الحالية. هذا، فضلاً عن فحص دلالات الثبات والتغير عبر تتبعها في المؤشرات الثلاثة محل الدراسة.

في المقابل كانت المتغيرات الأخرى المكونة لبُعد العنف السياسي وهي (الصراعات المسلحة، والصراعات الثورية، والاستقرار السياسي وغياب العنف) فيما عدا الاستقرار السياسي وغياب العنف ترتبط طرديًا مع خطر فشل الدولة، بمعنى كلما كانت الدول أكثر تورطًا بالمشاركة في أعمال العنف، والنزاع المسلح، والصراع الداخلي كان هذا حافزًا لسقوط الدولة في خطر فشل الدولة. وهو ما يؤكد أنه عندما تفتقد الدولة القدرة والاستعداد على كبح أي تهديدات للدولة تكون عرضة للفشل. حيث تشير النتائج إلى أن العنف السياسي، سواء المدني أو الدولي، هو التهديد الأكبر لوجود الدول.

وفي الواقع، هناك أدلة تثبت بأن العنف السياسي بمتغيراته (الاستقرار السياسي وغياب العنف، والصراعات المسلحة، والصراعات الثورية) ترتبط ارتباطًا وثيقًا بفشل الدولة؛ فضلًا عن ما تنتجته من انقسامات عميقة، والميل إلى العنف داخل الدولة، فإنها تؤثر سلبيًا على المجتمع من خلال تأثيرها على السكان والبنية التحتية والاقتصاد والمؤسسات السياسية. بالإضافة إلى ذلك، تهدف هذه الاضطرابات الحادة - بشكل عام - إلى استبدال حكومة الدولة، أو إحداث تغيير كبير في المؤسسات السياسية، أو فصل جزء كبير من الإقليم. وبالتالي، فإن كل هذه العوامل تجعل الدول المشاركة في العنف السياسي - بشكل خاص - عرضة للفشل.

وأخيرًا، وكما تمت الإشارة أعلاه، توصل تحليلنا الإحصائي إلى أن هناك ثنائي متغيرات لها القدرة على تفسير التغير في معدلات فشل الدولة في الدول الإفريقية وفقًا لما كشفت عنه الحسابات الإحصائية، بقي لنا أن نبزر الأفكار النظرية التي تزيد من موثوقية هذه النتائج، من خلال مقاربتها مع الدراسات الأكاديمية التي توصلت إلى بعض هذه النتائج.

وإذا كان التفسير النظري للمتغيرات الآتي ذكرها: (سيادة القانون، وإنفاذ حقوق الملكية، وفعالية الحكومة، والصراعات الثورية والصراعات المسلحة) قد تمت الإشارة إليها من قبل في الجزء النظري للدراسة، فهل هناك من أفكار نظرية يمكن أن تبرر لنا أثر المتغيرين الباقيين (الحد من الفساد والانفاق على الصحة).

وعليه يسوق التحليل التالي بعض الأدلة من الدراسات والادبيات الأكاديمية على موثوقية تأثير واتجاه السببية لهذين المتغيرين على المتغير التابع (فشل الدولة).

1- الحد من الفساد⁸⁸

يشير التعريف الأكثر شيوعًا للفساد إلى "إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة" (Philip, 2014: 42). ولتفسير الفساد الذي يشمل جهات غير حكومية أيضًا، اختارت منظمة الشفافية الدولية

⁸⁸ للاطلاع على مزيد من الدراسات والادبيات الأكاديمية بشقيها (الكمي والكيفي) للعلاقة بين الفساد وفشل الدولة، يرجى النظر في العمل المقدم منظمة الشفافية الدولية على الرابط التالي <https://www.u4.no/publications/literature-review-on-corruption-in-fragile-states.pdf>

Transparency International صيغة أكثر شمولاً لنفس التعريف، حيث اعتبرت الفساد بأنه "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة".

يطرح كل من التعريفين السابقين عدد من التحديات للتحليل عن أثر تفشي الفساد في الدول الفاشلة. الأول هو أنه في الدول الفاشلة، نادرًا ما يُعترف بأصحاب المناصب العامة (العليا والمنخفضة) على أنهم "عاميون". على العكس من ذلك، غالبًا ما ينظر إليهم أو يعاملون من قبل قطاعات كبيرة من المواطنين كممثلين لمصالح خاصة أو فتوية أو مصالح ضيقة. علاوة على ذلك، يخلط أصحاب هذه المناصب في كثير من الأحيان بين ما هو عام وما هو خاص، مما يؤدي إلى إساءة استخدام المناصب لتحقيق مكاسب شخصية. الثاني، تُظهر الدراسات والادبيات الأكاديمية بشأن الدولة الفاشلة، أن انتشار الفساد يساهم في صعوبات الحكم وانهار القدرات، مما يؤثر سلبيًا على شرعية النظام. ومن الأمثلة على ذلك دولة كوت ديفوار، حيث يساهم الفساد (المحسوبية، وتحويل الأموال العامة، وما إلى ذلك)، كما هو الحال في العديد من البلدان الإفريقية، في إطالة بقاء النظام السياسي في الحكم. كما تُظهر الأدلة من موزمبيق وأماكن أخرى في إفريقيا أن إهمال مشكلة الفساد في البداية هو استراتيجية خطيرة، حيث تستغل النخب الفاسدة الفرصة لترسيخ نفسها في السياسة ووضع خطط مفترسة، مما يجعل الإصلاح أكثر صعوبة في تحقيقه في مرحلة لاحقة. كما أثار الفساد في الآونة الأخيرة حالة من الإحباط وأعمال الشغب ومزيد من عدم الاستقرار في العديد من هذه البلدان.

في المقابل، تشير المراجعات الأكاديمية والسياسية أن الدول والمؤسسات المانحة للمساعدات الخارجية، لم تجعل السيطرة على الفساد أولوية في الدول الفاشلة. على سبيل المثال ترى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID إن مكافحة الفساد يجب أن يأتي في مرحلة لاحقة بعد استقرار السلطة المركزية، حيث أن تجاهل فساد النظام في الدول الفاشلة هو تضحية ضرورية إذا كانت قد استثمرت بالفعل في استقراره أو دعمه. على الجانب الآخر، يشير مؤشر الدولة الهشة FSI والصادر عن مؤسسة صندوق السلام FFP، إلى أن الفساد هو علامة على تخلي المسؤولين الحكوميين عن سيادة القانون، ويشير إلى عدم الشرعية، وعدم الاستقرار داخل نظام الحكم بأكمله.

وقد أظهرت التجارب العملية أن تجاهل الفساد تمامًا من المرجح أن يدمر أو يزيد من فشل الدولة. حيث تسيطر النخب أو المسؤولون الحكوميون على الأموال العامة ويمنعون الفوائد من الجمهور أو يطلبون الرشوى من أجل حصول المواطنين على المزايا. ففي الدول الفاشلة، تفتقر الحكومة إلى الشرعية أو البنية التحتية أو الإرادة لمنع الاستيلاء على هذه الأموال، ويلجأ موظفو هذه الدول، الذين يتقاضون رواتب غير منتظمة أو غير كافية، إلى الرشوة من أجل استكمال دخلهم. ووفقًا لمسح أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة United Nations Office on Drugs and Crime في نيجيريا - الدولة الأسوأ من حيث تدهور الخدمات العامة - وجدوا أنه يتم تحويل ما يصل إلى ٥٣٠ مليون دولار أمريكي كل عام من الأموال العامة من أجل دفع رواتب إلى "العمال الوهميين"،

وهم مجموعة الأشخاص الذين يضعون أسمائهم في كشوف المرتبات الحكومية لتلقي رواتبهم دون عمل فعلي. وبالتالي، يدفع الفساد إلى مزيد من الإحساس بعدم شرعية الحكومة، مما يجبر الدولة على الدخول في حلقة مفرغة من عدم الاستقرار.

كما يقيس مؤشر مدركات الفساد **Corruption Perceptions Index**، الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية، المستويات المتصورة لفساد القطاع العام في الدولة. وقد أشار صندوق السلام FFP إلى "وجود علاقة قوية بين تصور منظمة الشفافية الدولية عن درجات الفساد وعدم استقرار الدولة". ففي مؤشر الدول الهشة FSI لعام ٢٠١٩، ظهرت ثمانية من الدول العشر الأضعف في إفريقيا ضمن الترتيب العشر الأخير لمؤشر مدركات الفساد للبلدان والتي يُنظر إليها على أنها الأكثر فسادًا.

ويؤثر الفساد في الدول "الفاشلة" بشكل كبير على النساء والفقراء. حيث يؤدي دفع الرشاوى للحصول على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم إلى زيادة الضغوط الاقتصادية على الأسر الفقيرة، وغالبًا ما لا يكون لديهم خيار آخر سوى دفع هذه الرشاوى. بالإضافة إلى ذلك، مع القليل من الشفافية أو التنظيم، لا يقتصر الفساد على المسؤولين الحكوميين. خلص تقرير لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٣ إلى أن "كونك خارج القانون يسمح لمقدمي الخدمات غير الرسميين بفرض رسوم أعلى من أسعار المرافق العامة للحصول على الخدمات العامة في إفريقيا، حيث يدفع الفقراء مقابل الخدمات والسلع العامة من خمسة إلى عشرة أضعاف ما يدفعه نظرائهم الأثرياء". وعلى الرغم من أن الفساد قد يوجد كأسلوب حياة للمواطنين في الدول الفاشلة، فإن هذه الممارسة تهدد الطريق نحو حكومة شرعية، كما أنها خيارًا يتعارض بشكل كبير مع التنمية الاقتصادية والمجتمع المستقر.

أما عن التسلسل السببي واتجاه تأثير متغير الحد من الفساد على المتغير التابع (فشل الدولة) أو العكس، فقد أشار بيرتوتشي وجورزوني إلى أنه من المعقول افتراض أن السببية تسير من الفساد للدلالة على فشل الدولة (Bertocchi and Guerzoni, 2010: 20-21). فعلى سبيل المثال، نجد أن البلدان ذات معدلات النمو الاقتصادي الأعلى لديها المزيد من الموارد لمكافحة الفساد والسيطرة عليه (Mendez and Sepulveda 2006: 91). ومن المرجح أيضًا أن تختار الاقتصادات الأغنى أنظمة مالية قوية، أو أن لديها على الأقل، القدرة على القيام بذلك (Dincecco and Prado, 2012: 172).

2- الانفاق على الصحة

إن الانتشار السريع لأنفلونزا الطيور، مع احتمال قتل عشرات الملايين من الناس، وظهور فيروس H1N1 (إنفلونزا الخنازير)، وأخيرًا، فيروس كورونا فيروس COVID-19، جعل المرض المعدى العابر للحدود يمثل قضية أمن قومي من الدرجة الأولى.

في هذا السياق، يبدو أن هناك علاقة قوية بين التهديد الوبائي وفشل الدولة. ففي عصر السفر الجماعي والتجارة العالمية، فإن الحكومة غير القادرة أو غير الراغبة في الاستجابة لتفشي المرض بإجراءات صحية عامة قوية قد تشكل تهديدًا محتملاً لعدد لا يحصى من الأرواح من مواطنيها، فضلاً عن إصابة الاقتصاد الوطني بالشلل.

وقد ازداد قلق خبراء الأمن الوطني، والصحة العامة على حد سواء في السنوات الأخيرة من أن الدول الضعيفة والفاشلة - التي لا تستثمر إلا القليل في المراقبة الوبائية، والمعلومات الصحية، وأنظمة الإبلاغ على الحالات المصابة، وتقديم الرعاية الصحية الأولية، والتدابير الوقائية أو القدرة على الاستجابة - تفتقر إلى الوسائل الضرورية لاكتشاف واحتواء مثل هذه الأمراض والجوائح. حيث تشير نتائج مؤشر ضعف الدولة في العالم النامي *State Weakness in developing countries* لعام ٢٠٠٨، أن الدول الواقعة في الخمسين الأخيرين من المؤشر هي أيضاً من بين الضحايا الرئيسيين للأمراض المعدية السبعة الأكثر فتكاً في العالم: التهابات الجهاز التنفسي، وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وأمراض الإسهال، والسل، والملاريا، والتهاب الكبد B، والحصبة، وبعضها بدأ يُظهر - في مجال الأدوية - السلالات المقاومة التي تشكل تحديات خطيرة للصحة العامة العالمية (Patrick, 2011: 14-15).

وقد كشفت دراسة ستيفارت باتريك Stewart Patrick، أنه على الرغم من أن أوجه القصور في قدرة الدولة والتزامها في القطاع الصحي يمكن أن تسهل ظهور وانتشار الأمراض المعدية، بيد أنه لا توجد علاقة متسقة على الصعيد العالمي بين مستويات فشل الدولة وأنماط الأوبئة. كما يشير أيضاً إلى أنه هناك عدد من المتغيرات الأخرى مثل: البيئية، والجغرافية، والثقافية والتكنولوجية، والديموقراطية، التي لا علاقة لها بقدرة الدولة، قد تساعد في تحديد ما إذا كانت (وأي) البلدان النامية عرضة لتكاثر وانتشار الأمراض المعدية (Patrick, 2011: 207-209).

والجدير بالذكر هنا أنه ليس هناك شك في أن العديد من الأمراض المعدية يتم احتضانها في الدول الضعيفة والفاشلة مما يؤدي إلى خسائر بشرية مروعة. بيد أن بعض هذه الأمراض فقط تشكل تهديدات مباشرة للأمن الوطني للبلدان. في المقابل هناك عدداً من الأمراض المعدية الحرجة (بما في ذلك كورونا فيروس) لا تتركز في البلدان الأضعف فحسب، بل تظهر أيضاً في الدول المتقدمة. وفي الواقع، قد تكون أكثر نواقل الأمراض الأكثر فتكاً موجودة في البلدان الأفضل أداءً والأكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي، ولكنها تعاني من فجوات حوكمة محدودة ولكنها خطيرة.

وقد قام ستيفارت باتريك بتحليل التهديد العالمي المعاصر للأمراض المعدية، والتمييز بين مسببات الأمراض المختلفة وفقاً لسهولة انتقالها، ومعدلات الوفيات، والأثر الاقتصادي المحتمل والنطاق الجغرافي. وأبرزت النتائج ثلاث فئات رئيسية: (١) الأمراض المتوطنة، بما في ذلك السل والملاريا والحصبة والتهاب الكبد B و C؛ (٢) الأمراض التي يمكن أن تؤدي إلى جائحة قصيرة الموجه وسريعة الظهور، مثل الأنفلونزا والمتلازمة التنفسية الحادة (SARS)؛ (٣) أوبئة الموجات الطويلة، ولا سيما فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، التي لها القدرة على إصابة الملايين حول العالم ولكن على مدار سنوات عديدة. وأضاف أنه من بين هذه الأوبئة سريعة الظهور، تشكل التهديد الأكثر إلحاحاً

والأكثر إثارة للقلق على الأمن الوطني للعالم، في حين أن الأوبئة طويلة المدى تشكل مصدر قلق خطير، ومع ذلك يمكن التحكم فيها بشكل أكبر. كما إن الأمراض المستوطنة التي تفرض تكاليف بشرية هائلة على المستويين الوطني والإقليمي، من غير المرجح أن يكون لها تأثير مباشر على بلدان العالم.

وقد خلص إلى الآتي: أولاً، أنه من المرجح أن تعمل البلدان الفاشلة كناقلات للأمراض إذا كانت تعاني من أوجه قصور خطيرة في قدرة الدولة، ولا سيما في مجال الصحة العامة، بما في ذلك مستويات التمويل غير الكافية، وضعف البنية التحتية الصحية، والثغرات التنظيمية والسياسات العامة، وندرة في الخدمات البشرية. لا تقلل أوجه القصور هذه من مستويات الصحة العامة فحسب، بل تضعف أيضاً قدرة الدول على الكشف السريع عن تفشي الأمراض والاستجابة لها. كما إن عدم قدرة العديد من الدول الفاشلة على السيطرة على حدودها واستمرار الصراع العنيف داخلها يمكن أن يكون بمثابة مضاعفات للأمراض المعدية. ثانياً، يمكن أن تكون الإرادة غير الكافية من جانب الأنظمة الحاكمة لمعالجة مشكلات الصحة العامة عاملاً مساعداً مهماً في انتشار المرض، وغالباً ما تتفوق على قدرة الدولة الأساسية في تحديد الاستجابات الوطنية والدولية الفعالة. يمكن أن يشكل الافتقار إلى الصراحة والمقاومة للمساعدات الخارجية تهديداً كبيراً للصحة العامة العالمية، وغالباً ما تكون أوجه القصور هذه أكثر انتشاراً في البلدان ذات الأداء المتوسط بدلاً من الدول الأضعف. ثالثاً، على عكس المخاوف المنتشرة من أن الأمراض المعدية قد تؤدي إلى عدم الاستقرار وحتى فشل الدولة في العالم النامي، هناك القليل من الأدلة على أن المرض المتوطن أو طويل المدة يؤدي في الواقع إلى العنف أو فشل الدولة.

أخيراً، يمكن القول أن هناك أدلة جديدة تثبت أن الأمراض المعدية، قد أوجدت حالة من الانكماش الاقتصادي الذي يرحح العديد من الباحثين والأكاديميين أن يعقبه أزمة مالية في أجزاء كثيرة من العالم. حيث أن تراكم قروض الشركات إلى جانب حالات التخلف عن سداد الديون السيادية في العالم النامي تدفع جميعها إلى ما هو أسوأ من الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، وذلك حسب حجم ونطاق الانهيار في النشاط الاقتصادي العالمي، والذي بدوره يؤدي إلى انزلاق العديد من الدول حول العالم في دائرة الفشل والهماشة. وفي الواقع يقدر تقرير البنك الدولي، الذي جاء تحت عنوان Updated Estimates of The Impact Of COVID-19 on Global Poverty الصادر عام ٢٠٢٠، أن ما يصل إلى ٦٠ مليون شخص على مستوى العالم سوف يدفعون إلى الفقر المدقع، كما توقع أن يسير الاقتصاد العالمي بشكل مختلف عما كان عليه قبل هذا الوباء.

خاتمة الدراسة

تشير الأدلة المستقاة عبر صفحات هذه الأطروحة إلى أن مفهوم الدولة الفاشلة قد ظهر نتيجة لتكثيف النقاشات الأكاديمية والسياسية منذ نهاية الحرب الباردة على مجموعة محددة من الدول النامية، وقد رافق ذلك تطبيق مجموعة من التعبيرات والتصنيفات والمعايير متعددة الأبعاد على هذه الدول، بما في ذلك الضعيفة، والهشة، والفاشلة، والمنهارة، في محاولة لتحديد مشكلات متصاعدة الأهمية في بنيتها الداخلية يمكن تعريفها وتحليلها، وربما صياغة سياسات قابلة للتطبيق بشأنها.

وقد كان أحد الأهداف المركزية لهذه الدراسة هو إلقاء الضوء على مجموعة القضايا المتعلقة بطبيعة ودراسة الدولة الفاشلة من المفاهيم والنماذج التحليلية، ومخرجاتها المتمثلة في المؤشرات ومنهجياتها المتبعة، وما نتج عنها من أدوات وتقنيات إحصائية ساهمت في تحديد وتصنيف وترتيب الدول وفقاً لمنطقها، والتي كانت نتاج الطريقة التي تعامل بها العلماء والممارسين الذين تناولوا جوانب مختلفة من فشل الدولة، وطرحوا أسئلة مختلفة الأغراض السياسية والبحثية، كما أوضحنا كيف أثرت هذه القضايا على جودة التصاميم البحثية للدراسات المعنية بفشل الدولة.

في خضم ذلك واجهتنا العديد من المشاكل الأساسية بشأن تصميم خطة الدراسة، حيث وجدنا أولاً، أنه تم استخدام مجموعة متنوعة من التعريفات في الأدبيات الأكاديمية المتاحة، فضلاً عن إنتاج مجموعة واسعة من مؤشرات الدولة الفاشلة متباينة الأغراض السياسية والبحثية. ثانياً، اتسمت عمليات تحديد الهوية هذه بأنها غير مكتملة في تصورها لـ الدولة الفاشلة أو الهشة أو المنهارة أو غيرها من المسميات والتصنيفات المتميزة في دلالاتها وأنماطها. ثالثاً، لم تكن هذه الممارسات التحليلية بشقيها النظري والتطبيقي لظاهرة فشل الدولة غير مكتملة فحسب، بل إنها تسببت في إشكالية كبيرة من حيث كونها تعتمد بشكل أساسي على مجموعة من العوامل أو المتغيرات المحددة مسبقاً، والتي يتم ربطها بعد ذلك بالمفاهيم والتدابير المختلفة للتدليل على الظاهرة، مما يخلق صعوبات كبيرة في تصميم البحث. وهكذا، وجدنا أنفسنا منخرطين في نقد واسع للدراسات والنقاشات الأكاديمية والسياسية بشقيها الكمي والكيفي.

ومن هنا كان التساؤل الذي قامت عليه المشكلة البحثية لهذه الدراسة: كيف يمكن لتعدد المفاهيم والنماذج التحليلية بشأن الدولة الفاشلة، ومخرجاتها المتمثلة في المؤشرات أن تؤثر في سياسات ترتيب وتصنيف الدول؟ وهو ما يحمل بدوره ضرورة تفكيك مفهوم الدولة الفاشلة والتوصل إلى الأبعاد الرئيسية المؤسسة له، في محاولة لاستكشاف الثبات والتغير فيها. ومن هنا بدأ الباحث رحلته في البحث عن النماذج التحليلية والدراسات الامبريقية التي أجريت لتفسير الدولة الفاشلة بوجه عام.

وقد تمثلت المساهمة الأولى لهذه الدراسة في محاولة إجراء مسحاً واسعاً للمفاهيم والنماذج التحليلية، ومخرجاتها المتمثلة في المؤشرات ذات الحيشة عالمياً، من أجل تحديد الأسباب الكامنة وراء غموض المفهوم. وبذلك، كشفنا النقاب عن أن الافتقار إلى الأساس النظري يقوض معظم التصورات والنماذج التحليلية الحالية. حيث وجدنا أنه يتم

انتقاء أبعاد غير دالة عن الظاهرة، والتي لا يمكن معها قياس الثبات والتغير في المفهوم التي تسعى المؤسسات الدولية والخاصة لقياس الدول وفقاً لمنطقها. كما وجدنا دعماً للادعاء القائل بأنها غير قادرة على التمييز بين أعراض وأسباب ونتائج فشل الدولة.

كما تمثلت المساهمة الثانية في محاولة تحسين الطريقة التي يتم بها تفعيل مفهوم الدولة الفاشلة من خلال: - (١) الاستناد على إطار نظري واضح يحدد الدور الفعلي للدولة من وجهة النظر المعيارية. (٢) الاعتماد على النموذج النظري لـ بيسلي وبيرسون عام ٢٠١١، والذي ساهم في استخلاص الأبعاد الأساسية لفشل لدولة، وهما عدم فاعلية الدولة والعنف السياسي، وبالتالي تجنب الالتباس الحادث بين التعريف وعواقبه على سلامة النتائج. (٣) تحديد هذه الأبعاد التأسيسية لمفهوم الدولة الفاشلة، والتي كانت بمثابة الأساس الذي سيتم وفقاً له عقد المقارنة بين المؤشرات المختلفة. (٤) مقارنة الأبعاد التأسيسية المقترحة مع مؤشرات الدولة الفاشلة الحالية، لتحديد العوامل المؤثرة في حركة الثبات أو الصعود أو الهبوط للدول على هذه القوائم والتصنيفات، وفحص الأسباب المحركة لذلك.

وقد توصل الباحث إلى أن هناك مكونين رئيسيين يمكن استخدامهما لتمثيل أعراض فشل الدولة في إفريقيا، وهما عدم فاعلية الدولة والعنف السياسي. والتي أسهمت في تفسير الظاهرة محل الدراسة، وذلك من خلال الاستناد عليها عند المقارنة بشكل منهجي مع المؤشرات الثلاث المستخدمة في الدراسة، وفحص الثبات والتغير في تلك المؤشرات. وقد تم توليف فصول الدراسة بهدف تحقيق هذه الغاية.

وقد لجأ الباحث إلى ثلاث من أكثر مؤشرات الدولة الفاشلة ذات الحيشة عالمياً، سواء كانت رسمية أو غير ذلك، من أجل اختبار الأبعاد التأسيسية لمفهوم الدولة الفاشلة التي تم التوصل إليها، ومن ثم الكشف عن دلالات الثبات والتغير في هذه المؤشرات، والوقوف على مساحات المشترك والمتباين في مواقع الدول الإفريقية عليها. هذا، فضلاً عن تحديد المتغيرات الأكثر وزناً وتأثيراً على حركة الصعود أو الهبوط أو البقاء في نفس المستوى للدول الإفريقية طبقاً لهذه المؤشرات. حيث تمثلت هذه المؤشرات الثلاث في: مصفوفة ومؤشر الهشاشة SFI، ومؤشر الدولة الهشة FSI، ومؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA. كما قام الباحث أيضاً بتحويل الأبعاد التأسيسية للمفهوم الإجرائي المتبع إلى الشكل الكمي القابل للقياس.

أولاً: نتائج الدراسة

تمثل التصميم البحثي للدراسة في اختبارات التحليل العاملي باستخدام أسلوب المكونات الرئيسية، والانحدار المتعدد ذات الجودة الإحصائية، والتحليل العنقودي لتحقيق البساطة التحليلية والدقة في استخلاص النتائج.

كما أن اعتمادنا على هذا النهج المتعدد الأبعاد خلال الدراسة يوضح بعض المزايا الإضافية من حيث إجراءات التجميع. أولاً، من خلال النظر في مؤشرات فعالية الدولة ومؤشرات العنف السياسي بشكل منفصل، وهو ما يجنبنا

الافتراض بأن المكونات المختلفة لفشل الدولة يمكن أن تعوض بعضها البعض. وهو ما يتوافق مع ما تمت الإشارة إليه، بأن إحدى الحجج في الأدبيات التي تناقش الدولة الفاشلة هي الافتراض بأن "البعد الأمني شرط ضروري لتحقيق الاستقرار في الدول - وبالتالي يجب أن يصاغ على هذا النحو ويعطي الأهمية الكبرى. وبالمثل، يجب ألا يسمح المؤشر لأبعاد أخرى مثل النمو الاقتصادي لتعويض الأمن، مما يقود إلى الإبقاء على البعدين منفصلين بدلاً من تجميعهما في مؤشر واحد لفشل الدولة. ثانيًا، باستخدام التحليل العملي من خلال تطبيق أسلوب المكونات الرئيسية للحصول على الدرجات المجمعة لمكون فعالية الدولة ومكون العنف السياسي تجنبنا وضع أوزان مخصصة للمتغيرات المستقلة المختلفة. وهذا أمر شائع في مؤشرات الدولة الفاشلة الحالية، حيث يغفل الديناميكيات الموجودة بين المكونات المختلفة لفشل الدولة.

ويشير الجدول التجميعي التالي إلى الأبعاد التي ثبت أن لها علاقات معنوية باستخدام الانحدار المتعدد ذات الجودة الإحصائية للمؤشرات الثلاث الموجودة.

جدول (٣-١٥) العلاقة المعنوية بين البعدين الرئيسيين لفشل الدولة والمؤشرات الثلاثة

الأبعاد	مصفوفة ومؤشر الهشاشة SFI	مؤشر الدولة الهشة FSI	مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA
فاعلية الدولة	عكسية	عكسية	طردية
العنف السياسي	طردية	عكسية	لا يوجد

وكانت النتائج تشير إلى أن المكونين الرئيسيين (فاعلية الدولة، والعنف السياسي) ارتبطا بعلاقة معنوية بالمتغير التابع (فشل الدولة) على مصفوفة ومؤشر الهشاشة SFI، وكذلك بالنسبة لمؤشر الدولة الهشة FSI. في حين ارتبط بُعد فاعلية الدولة فقط بعلاقة معنوية مع مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA، ولم يرتبط بُعد العنف السياسي به. وهى النتيجة النهائية المثيرة للاهتمام، حيث يبدو أن مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA يلتقط بُعد واحد فقط من هذين البُعدين. وهذا له آثار على العديد من التحليلات التي تستخدم هذا المؤشر كمقياس لفشل الدولة.

كما قد تبين لنا أن هناك توافق تام بين المجموعات الناتجة من التحليل العنقودي باستخدام طريقة المتوسطات الحسابية K-Means لجميع المتغيرات المستقلة المرصودة للتحليل من ناحية، والمؤشرات الثلاث قيد الدراسة من ناحية أخرى. حيث كانت المجموعة الثالثة لجميع متوسطات المتغيرات المستقلة الأقل فشلاً يقابلها المجموعة الثالثة لجميع متوسطات المؤشرات الثلاثة الأقل فشلاً أيضاً. في حين كانت المجموعة الثانية لجميع متوسطات المتغيرات المستقلة الأعلى فشلاً يقابلها المجموعة الثالثة لجميع متوسطات المؤشرات الثلاثة الأعلى فشلاً أيضاً.

إلى جانب ما سبق، وبصرف النظر عن أنه لا يوجد بالضرورة أي سبب لتوقع حدوث تغير في الديناميكية أو الأبعاد التأسيسية للظاهرة، والتي ترتبط في الغالب بالطريقة التي يتم بها تشغيل المفهوم، والخطوات التي ينطوي عليها إنشاء أداة القياس وتفسير وتطبيق النتائج التي يتم الحصول عليها، فإننا سنعينا في النظر عن كُتب إلى حجم هذا التغير باستخدام الحسابات الإحصائية، وإلى أي مدى يمكن أن يكون ذلك ضمن سياق الثبات ذاته. وقد تبين لنا باستخدام معامل ارتباط سبيرمان أنه لا يوجد اختلاف جوهري في سياسات التقييم والترتيب بين المؤشرات الثلاث.

وفي هذا المقام يسوق الباحث الملاحظات التالية على هذه النتائج: -

- 1- من بين جميع المتغيرات الخمسة عشر المستخدمة في التحليل العاملي باستخدام أسلوب المكونات الرئيسية PCA توجد سبع متغيرات ذات طبيعة اقتصادية، بينما يوجد متغير واحد فقط ذات طبيعة سياسية كونت مجتمعة بُعد فاعلية الدولة. في المقابل، يوجد أربع متغيرات ذات طبيعة سياسية وأمنية كونت مجتمعة بُعد العنف السياسي.
- 2- توافقت طبيعة علاقة البعدين الرئيسيين فاعلية الدولة والعنف السياسي مع المؤشرات قيد الدراسة وهما: مصفوفة ومؤشر الهشاشة SFI، وكذلك بالنسبة لمؤشر الدولة الهشة FSI، مع فروض الدراسة. هذا فيما عدا مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA.
- 3- تشير النتائج المستقاة من نماذج الانحدار المتعدد ذات الجودة الإحصائية إلى أن المتغيرات المستقلة التي كان لها الأثر الأكبر على المؤشرات الثلاث هي: (سيادة القانون، وإنفاذ حقوق الملكية، وفاعلية الحكومة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، والانفاق على الصحة، والصراعات الثورية) والتي تكررت في الثلاث مؤشرات، في حين أن كل من (الحد من الفساد، والصراعات المسلحة) قد تكررت في مؤشرين هما مصفوفة ومؤشر الهشاشة SFI، ومؤشر الدولة الهشة FSI. وبالتالي، يمكن القول أن المتغيرات الأكثر وزناً وتأثيراً في حركة الدول الإفريقية على المؤشرات الثلاث صعوداً أو هبوطاً أو البقاء في نفس المستوي تتمثل في: (١) سيادة القانون، (٢) إنفاذ حقوق الملكية (٣) فاعلية الحكومة (٤) الحد من الفساد (٥) الاستقرار السياسي وغياب العنف (٦) الانفاق على الصحة (٧) الصراعات الثورية (٨) الصراعات المسلحة.
- 4- إن التشابه بين نتائج ترتيب الدول الإفريقية على المؤشرات الثلاث قيد الدراسة ليس مفاجئاً، حيث وجدنا أنهم يستخدمون نفس البيانات أو المؤشرات الأولية تقريباً لأبعاد مفاهيمية متشابهة، حتى مع وجود مؤشر مثل الدول الهشة FSI الذي يعتمد جزئياً على البيانات البديلة.
- 5- يبدو أن المكونين الرئيسيين المتمثلين في عدم فاعلية الدولة والعنف السياسي يمثلان معاً بُعداً الدولة الفاشلة، وهو ما يتماشى مع الاقتراح المقدم والذي تم التعبير عنه مؤخراً في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حول حالات الدولة الفاشلة، والتي تؤيد بشدة ضرورة تحليل الأبعاد المتعددة لفشل الدولة، حيث

تسلط الضوء على الحاجة إلى نهج جديد لتقييم ورصد الدولة الفاشلة باستخدام مقاييس لا تقلل من مؤشرات الدولة الفاشلة إلى مؤشر واحد بل تسمح بتتبع أبعاد متعددة، وربما غير مرتبطة.

6- في انتقاد ما نسميه الأساليب المتشككة سياسياً بشأن ظاهرة "الدول الفاشلة"، سعت الدراسة إلى التأكيد على أهمية التطبيقات العملية بشأن الدولة الفاشلة، وبخاصة الطريقة التي يتم استخدامها في التصنيف والقياس، وذلك بالنظر إلى أنه تاريخياً لاقت طريقة التفكير الإحصائي هذه نجاحاً في مختلف الأصعدة السياسية والبحثية، والتي أصبحت. بمرور الوقت في صلب عملية صنع السياسات الحالية من قبل المؤسسات الدولية والخاصة، لدرجة أن فك هذا الارتباط بعيداً عن القياس الكمي وممارسات التصنيف المصاحبة له أصبح غير عملي.

وجدير بالذكر أن هناك متغيرات لم يثبت على الإطلاق أنها ترتبط بعلاقة معنوية بالمتغير التابع للدراسة في أي نموذج من نماذج الانحدار. تمثلت هذه المتغيرات في القيود المؤسسية، والمشاركة والمساءلة، والتي يبدو أنها لم تعبر عن أعراض فشل الدولة على المؤشرات الثلاث على اختلاف منهاجيتها، ويعني ذلك أن الاختبارات الإحصائية لم تثبت أن هذين المتغيرين قد ساهما في أي تأثير على فشل الدولة في أي اتجاه (بالزيادة أو النقصان). وبالتالي فهي غير قادرة عن تفسير الثبات والتغير في مؤشرات الدولة الفاشلة، فضلاً عن موقع الدول الإفريقية على هذه المؤشرات. وذلك على الرغم مما قد يبدو من منطقية للعلاقة بينها.

وقد أشارت الدراسة إلى مجموعة الدراسات الأكاديمية والنقاشات السياسية التي تولي اهتماماً كبيراً بالديمقراطية وما تفرضه من قيود على المؤسسات السياسية، والتي جادلت بأن الدول الديمقراطية التي تدعم فاعلية المؤسسات السياسية والاقتصادية القائمة، قد تتمتع بمستويات أعلى من المرونة، وتحد من خطر الوقوع في دائرة الفشل، وهذا يبدو منطقياً من الناحية النظرية. بيد أننا في المقابل أوضحنا أن الأنظمة الاستبدادية قد تمتلك هيكل سلطة راسخ وحكومة مركزية قوية، وبالتالي وفقاً للنتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها، قد تكون الأنظمة الاستبدادية قادرة على الحفاظ على الاستقرار الداخلي من خلال تدابير قمعية وسيطرة مركزية فعالة. وهذا يعني أنه من المرجح - في كل من الدول الإفريقية الديمقراطية والاستبدادية - أن تكون المؤسسات السياسية المحلية أكثر تماسكاً وقوة في مواجهة ما يمكن أن يضعها في مصاف الدولة الفاشلة. وبالتالي، فقد خرج كل من هذين المتغيرين من قائمة المتغيرات المستقلة القادرة على تفسير أعراض فشل الدولة في إفريقيا.

ثانياً: توصيات الدراسة

استناداً إلى ما جاء في الاستنتاجات توصي الدراسة بالآتي:-

1- على الرغم من عيوب تطبيق مؤشرات الدولة الفاشلة بشكلها الحالي، لا يزال هذا النوع من أدوات القياس ذا قيمة، كما يمكن أن تكون هذه الأدوات مفيدة لسياسات التنمية الدولية من أجل تحديد البلدان التي تحتاج إلى

نهج مختلف، ورصد الاتجاهات الأكبر للاستقرار السياسي العالمي، وتقييم التأثير العام للمساعدة الإنمائية، وللتحقق من ديناميات فشل الدولة".

2- إن الأساس النظري المتبع في هذه الدراسة يجعل مفهوم الدول الفاشلة عملياً لمزيد من التحليل من خلال توفير مقياس مستمر لكل من عدم فعالية الدولة والعنف السياسي. حيث يمكن استخدام المؤشرات أو البيانات الأولية للدراسة لتحديد الوضع العام للدول وفقاً لأدائها في بُعدي فشل الدولة، وتجنب إنشاء مستويات الحد الأدنى أو العتبات، التي دونها تكون الدولة فاشلة، وغالباً ما تكون غير مبررة نظرياً وتجريبياً. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون بمثابة أداة مفيدة لمزيد من التحليل التجريبي مستقبلاً.

3- إن الأطر والمنهجيات النظرية المتميزة، بالإضافة إلى اختيار الحالات التطبيقية المختلفة، ومصادر البيانات، وطرق جمع البيانات، وطرق تحليل البيانات، كلها ضرورية من أجل الوصف الكامل، والفهم، والاستجابة السياسية بشأن فشل الدولة. فالقضية المركزية ليست مطالبة جميع الباحثين بطرح نفس الأسئلة أو دراستها بنفس الطريقة.

4- إن تفكيك ظاهرة الدولة الفاشلة، والنظر في أبعادها وأشكالها، يمكن أن يساعدنا في تطوير واختبار الفرضيات بشكل أفضل حول الكيفية التي يمكن أن تصبح الدول المتلقية للمعونة أكثر مرونة، وهي عملية تساعد في رسم سياسات أكثر فعالية للمساعدات المالية والفنية.

5- إن ضمان فعالية المساعدة الإنمائية يمثل تحدياً بشكل خاص في السياقات التي يوجد فيها قصور في أداء الدولة ومستويات عالية من العنف السياسي. وفقاً لمجموعة من الأدبيات التجريبية التي تدرس السؤال الدائم عن فعالية المعونة، فإن دور المساعدات في تعزيز التنمية الاقتصادية مشروط بعوامل معينة، وهي نوعية المؤسسات، والسياسات المتبعة في الدولة، فضلاً عن مستوى العنف السياسي فيها، إلى جانب شفافية المساعدات وحديثها. وهذا هو مأزق المساعدة الإنمائية للدول الفاشلة: والتي يُنظر إليها على أنها أقل فعالية في هذه البلدان، لكنها أيضاً في أمس الحاجة إليها. وعليه توصي الدراسة بفحص العلاقة بين فشل الدولة والمساعدات الإنمائية والتنمية الاقتصادية من خلال استخدام التحليلات الكمية كهدف محتمل آخر للعمل المستقبلي.

ملحق الدراسة

أولاً: مصفوفة الارتباط

مصفوفة الارتباط														
	مبدأ القانون	الحودة التنظيمية	الحد من الفساد	الغلق حقوقي الملكية	لغائية الحكومة	إيرادات الضرائب	المشاركة والمصالحة	الاستقرار السياسي وجبات العنف	القوة المؤسسية	الأفلاق على الصحة	الإرهاب السياسي	العنف المدني	الصراعات المسلحة	الصراعات الثورية
Sig. (1-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.178	0.000	0.002
الحودة التنظيمية	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.002	0.000	0.169	0.001	0.035
الحد من الفساد	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.191	0.000	0.007
الغلق حقوقي الملكية	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.455	0.000	0.068	0.000	0.025	0.000
لغائية الحكومة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.002	0.000	0.073	0.010	0.002	0.000
إيرادات الضرائب	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.116	0.000	0.104
المشاركة والمصالحة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.116	0.000	0.006
الاستقرار السياسي	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.008	0.000	0.000	0.000	0.000
القوة المؤسسية	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.158	0.000	0.013
الأفلاق على الصحة	0.000	0.002	0.000	0.455	0.002	0.000	0.000	0.008	0.000	0.000	0.000	0.035	0.486	0.043
الإرهاب السياسي	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
العنف المدني	0.178	0.169	0.191	0.068	0.073	0.116	0.116	0.000	0.158	0.035	0.000	0.000	0.000	0.077
الصراعات المسلحة	0.000	0.001	0.000	0.000	0.010	0.000	0.000	0.000	0.000	0.486	0.000	0.000	0.000	0.000
الصراعات الثورية	0.002	0.035	0.007	0.025	0.002	0.104	0.006	0.000	0.013	0.043	0.000	0.000	0.000	0.365
الصراعات الأتية	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.121	0.007	0.000	0.077	0.000	0.365

ثانياً: نماذج الانحدار المتعدد ذات الجودة الإحصائية للأبعاد الدولة الفاشلة

1. مؤشر الدولة المهشة FSI

(FSI – 2006)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-9.373	-0.710	-7.089	0.000
العنف السياسي	6.007	0.386	3.851	0.000
معامل التحديد R - Square	0.649			
قيمة F	32.392			
معنوية النموذج Model Sig.	.000 ^c			

(FSI – 2007)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-9.633	-0.732	-7.427	0.000
العنف السياسي	5.788	0.388	3.938	0.000
معامل التحديد R – Square	0.661			
قيمة F	34.082			
معنوية النموذج Model Sig.	.000 ^c			

(FSI – 2008)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-9.675	-0.732	-8.289	0.000
العنف السياسي	6.548	0.432	4.947	0.000
المؤسسات السياسية	2.581	0.184	2.082	0.045
معامل التحديد R - Square	0.742			
قيمة F	32.678			
معنوية النموذج Model Sig.	.000 ^d			

(FSI – 2009)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.

0.000	-7.425	-0.661	-8.917	فاعلية الدولة
0.000	5.321	0.486	5.607	العنف السياسي
0.033	2.218	0.203	4.809	فشل سلطة الدولة
0.717				معامل التحديد R - Square
30.391				قيمة F
.000 ^d				معنوية النموذج Model Sig.

(FSI – 2010)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-9.040	-0.711	-8.779	0.000
العنف السياسي	6.279	0.489	5.844	0.000
فشل سلطة الدولة	6.863	0.204	2.442	0.019
0.751				معامل التحديد R - Square
38.236				قيمة F
.000 ^d				معنوية النموذج Model Sig.

(FSI – 2011)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-9.679	-0.765	-9.968	0.000
العنف السياسي	5.450	0.444	5.734	0.000
فشل سلطة الدولة	1.753	0.176	2.270	0.029
0.788				معامل التحديد R - Square
44.729				قيمة F
.000 ^d				معنوية النموذج Model Sig.

(FSI – 2012)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-10.848	-0.818	-11.463	0.000
العنف السياسي	8.057	0.678	5.563	0.000
فشل سلطة الدولة	20.186	0.341	2.780	0.009
0.823				معامل التحديد R - Square
55.905				قيمة F
.000 ^d				معنوية النموذج Model Sig.

(FSI – 2013)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-9.429	-0.761	-8.943	0.000
العنف السياسي	4.874	0.437	5.134	0.000
0.740				معامل التحديد R - Square
51.129				قيمة F
.000 ^c				معنوية النموذج Model Sig.

(FSI – 2014)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-9.778	-0.770	-8.618	0.000
العنف السياسي	5.873	0.465	5.208	0.000
0.732				معامل التحديد R - Square
46.387				قيمة F
.000 ^c				معنوية النموذج Model Sig.

(FSI – 2015)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-9.510	-0.736	-8.802	0.000
العنف السياسي	6.282	0.445	5.321	0.000
0.741				معامل التحديد R - Square
53.028				قيمة F
.000 ^c				معنوية النموذج Model Sig.

(FSI – 2016)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-9.971	-0.743	-8.815	0.000
العنف السياسي	5.556	0.442	5.249	0.000
معامل التحديد R - Square	0.737			
قيمة F	51.955			
معنوية النموذج Model Sig.	.000 ^c			

(FSI – 2017)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-9.979	-0.705	-7.466	0.000
العنف السياسي	6.719	0.412	4.359	0.000
معامل التحديد R - Square	0.707			
قيمة F	39.771			
معنوية النموذج Model Sig.	.000 ^c			

2. المؤشرات القطرية والتقييم المؤسسي CPIA

(CPIA – 2006)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	0.469	0.819	8.269	0.000
المؤسسات السياسية	0.114	0.222	2.242	0.034
معامل التحديد R - Square	0.746			
قيمة F	38.175			
معنوية النموذج Model Sig.	.000 ^c			

(CPIA – 2007)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	0.482	0.849	8.345	0.000
معامل التحديد R - Square	0.721			
قيمة F	69.638			
معنوية النموذج Model Sig.	.000 ^b			

(CPIA – 2008)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	0.506	0.854	8.540	0.000
معامل التحديد R - Square	0.730			
قيمة F	72.927			
معنوية النموذج Model Sig.	.000 ^b			

(CPIA – 2009)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	0.506	0.861	9.099	0.000
معامل التحديد R - Square	0.741			
قيمة F	82.795			
معنوية النموذج Model Sig.	.000 ^b			

(CPIA – 2010)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	0.530	0.891	10.940	0.000
معامل التحديد R - Square	0.794			
قيمة F	119.683			
معنوية النموذج Model Sig.	.000 ^b			

(CPIA – 2011)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
---------	----------------	-------------------------	----------	---------------

Sig.	T	Beta	B	Var.
0.000	9.378	0.860	0.474	فاعلية الدولة
0.739				معامل التحديد R - Square
87.955				قيمة F
.000b				معنوية النموذج Model Sig.

(CPIA – 2012)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	0.466	0.827	8.966	0.000
فشل سلطة الدولة	0.393	0.218	2.358	0.025
0.745				معامل التحديد R - Square
43.833				قيمة F
.000c				معنوية النموذج Model Sig.

(CPIA – 2013)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	0.410	0.827	7.915	0.000
0.684				معامل التحديد R - Square
62.645				قيمة F
.000b				معنوية النموذج Model Sig.

(CPIA – 2014)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	0.353	0.746	5.609	0.000
0.557				معامل التحديد R - Square
31.460				قيمة F
.000b				معنوية النموذج Model Sig.

(CPIA – 2015)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	0.346	0.791	6.835	0.000
0.625				معامل التحديد R - Square
46.713				قيمة F
.000b				معنوية النموذج Model Sig.

(CPIA – 2016)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	0.391	0.846	8.405	0.000
0.716				معامل التحديد R - Square
70.636				قيمة F
.000b				معنوية النموذج Model Sig.

(CPIA – 2017)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	0.426	0.879	9.214	0.000
0.773				معامل التحديد R - Square
84.894				قيمة F
.000b				معنوية النموذج Model Sig.

3. مصفوفة ومؤشر هشاشة الدولة SFI

(SFI – 2006)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-3.788	-0.747	-7.449	0.000
العنف السياسي	1.831	0.306	3.053	0.004
معامل التحديد R - Square	0.648			
قيمة F	32.279			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(SFI – 2007)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-3.707	-0.733	-7.982	0.000
العنف السياسي	2.551	0.445	4.847	0.000
معامل التحديد R - Square	0.706			
قيمة F	41.939			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(SFI – 2008)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-3.767	-0.755	-8.188	0.000
العنف السياسي	2.089	0.365	4.005	0.000
المؤسسات السياسية	1.007	0.190	2.061	0.047
معامل التحديد R - Square	0.719			
قيمة F	29.023			
معنوية النموذج Model Sig.	.000d			

(SFI – 2009)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-3.398	-0.668	-7.794	0.000
العنف السياسي	2.152	0.495	5.778	0.000
معامل التحديد R - Square	0.729			
قيمة F	49.718			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(SFI – 2010)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-3.342	-0.681	-7.577	0.000
العنف السياسي	2.294	0.463	5.148	0.000
معامل التحديد R - Square	0.685			
قيمة F	42.376			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(SFI – 2011)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-3.537	-0.727	-8.930	0.000
العنف السياسي	2.206	0.467	5.740	0.000
معامل التحديد R - Square	0.755			
قيمة F	56.899			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(SFI – 2012)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-3.521	-0.717	-8.775	0.000
العنف السياسي	2.079	0.472	5.781	0.000
معامل التحديد R - Square	0.753			
قيمة F	56.475			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(SFI – 2013)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-3.405	-0.715	-8.075	0.000
العنف السياسي	2.100	0.490	5.530	0.000
معامل التحديد R - Square	0.718			
قيمة F	45.901			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(SFI – 2014)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-3.447	-0.704	-7.266	0.000
العنف السياسي	2.513	0.517	5.331	0.000
معامل التحديد R - Square	0.684			
قيمة F	36.852			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(SFI – 2015)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-3.342	-0.698	-7.790	0.000
العنف السياسي	2.417	0.462	5.156	0.000
معامل التحديد R - Square	0.703			
قيمة F	43.742			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(SFI – 2016)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-3.593	-0.702	-7.573	0.000
العنف السياسي	2.139	0.446	4.818	0.000
معامل التحديد R - Square	0.682			
قيمة F	39.748			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(SFI – 2017)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فاعلية الدولة	-3.151	-0.655	-6.580	0.000
العنف السياسي	2.506	0.452	4.537	0.000
معامل التحديد R - Square	0.674			
قيمة F	34.132			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

ثالثاً: نماذج الانحدار المتعدد ذات الجودة الإحصائية لجميع المتغيرات المستقلة

1. مؤشر الدولة الهشة FSI

(FSI – 2006)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فعالية الحكومة	-13.278	-.602	-6.301	.000
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-7.043	-.417	-4.478	.000
الانفاق على الصحة	1.528	.271	3.226	.003
معامل التحديد R - Square	.775			
قيمة F	39.066			
معنوية النموذج Model Sig.	.000d			

(FSI – 2007)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-7.635	-.480	-5.579	.000
الانفاق على الصحة	2.317	.412	4.673	.000
فعالية الحكومة	-17.384	-.819	-5.578	.000
إنفاذ حقوق الملكية	.283	.307	2.263	.030
معامل التحديد R - Square	.811			
قيمة F	35.298			
معنوية النموذج Model Sig.	.000g			

(FSI – 2008)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-9.315	-.566	-6.795	.000
فعالية الحكومة	-10.894	-.493	-5.693	.000
الانفاق على الصحة	1.727	.278	3.681	.001
معامل التحديد R - Square	.822			
قيمة F	52.332			
معنوية النموذج Model Sig.	.000d			

(FSI – 2009)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-9.504	-.586	-6.231	.000
فعالية الحكومة	-9.248	-.416	-4.431	.000
معامل التحديد R - Square	.745			
قيمة F	54.072			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(FSI – 2010)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
سيادة القانون	-11.350	-.528	-4.808	.000
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-7.205	-.421	-3.875	.000
الانفاق على الصحة	1.111	.194	2.381	.022
معامل التحديد R - Square	.754			
قيمة F	38.865			
معنوية النموذج Model Sig.	.000d			

(FSI – 2011)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
سيادة القانون	-11.426	-.529	-5.232	.000
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-7.805	-.463	-4.602	.000
الانفاق على الصحة	.836	.156	2.097	.043
معامل التحديد R - Square	.808			
قيمة F	50.470			
معنوية النموذج Model Sig.	.000d			

(FSI – 2012)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-10.417	-.591	-6.761	.000
الجودة التنظيمية	-9.492	-.417	-4.769	.000
معامل التحديد R - Square	.821			
قيمة F	84.622			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(FSI – 2013)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-10.748	-.668	-6.572	.000
إنفاذ حقوق الملكية	-.325	-.382	-4.113	.000
العنف المدني	-10.016	-.183	-2.167	.037
معامل التحديد R - Square	.808			
قيمة F	49.252			
معنوية النموذج Model Sig.	.000d			

(FSI – 2014)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
سيادة القانون	-11.731	-.507	-5.005	.000
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-9.131	-.481	-4.739	.000
معامل التحديد R - Square	.754			
قيمة F	52.088			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(FSI – 2015)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
سيادة القانون	-30.486	-1.309	-7.324	.000
الصراعات المسلحة	15.587	.479	5.502	.000
الحد من الفساد	12.966	.620	3.390	.002
الصراعات الثورية	-3.710	-.171	-2.064	.046
معامل التحديد R - Square	.816			
قيمة F	38.800			
معنوية النموذج Model Sig.	.000e			

(FSI – 2016)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
سيادة القانون	-12.050	-.534	-4.725	.000
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-7.699	-.403	-3.567	.001
معامل التحديد R - Square	.728			
قيمة F	49.401			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(FSI – 2017)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-9.715	-.495	-4.237	.000
فعالية الحكومة	-10.288	-.451	-3.862	.000
معامل التحديد R - Square	.728			
قيمة F	44.111			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

2. مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA

(CPIA – 2006)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فعالية الحكومة	.691	.680	5.174	.000
الجودة التنظيمية	.335	.272	2.074	.048
معامل التحديد R - Square	.825			
قيمة F	61.434			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(CPIA – 2007)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فعالية الحكومة	.576	.591	4.897	.000
الجودة التنظيمية	.486	.384	3.187	.004
معامل التحديد R - Square	.850			
قيمة F	73.947			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(CPIA – 2008)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
الجودة التنظيمية	.686	.555	4.789	.000
فعالية الحكومة	.467	.431	3.721	.001
معامل التحديد R - Square	.881			
قيمة F	96.687			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(CPIA – 2009)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
الجودة التنظيمية	.670	.632	4.838	.000
فعالية الحكومة	.351	.334	2.554	.016
معامل التحديد R - Square	.871			
قيمة F	94.923			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(CPIA – 2010)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
الجودة التنظيمية	.801	.779	8.826	.000
الصراعات الثورية	-.211	-.147	-3.112	.004
الصراعات الإثنية	.099	.116	2.430	.022
سيادة القانون	.208	.212	2.359	.026
معامل التحديد R - Square	.944			
قيمة F	118.291			
معنوية النموذج Model Sig.	.000e			

(CPIA – 2011)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
الجودة التنظيمية	.647	.674	6.107	.000
سيادة القانون	.465	.497	3.535	.001
إنفاذ حقوق الملكية	-.009	-.234	-2.168	.038
معامل التحديد R - Square	.900			
قيمة F	86.757			
معنوية النموذج Model Sig.	.000d			

(CPIA – 2012)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
الجودة التنظيمية	.517	.552	4.272	.000
فعالية الحكومة	.393	.403	3.120	.004
معامل التحديد R - Square	.831			
قيمة F	73.620			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(CPIA – 2013)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
الجودة التنظيمية	.466	.492	3.162	.004
فعالية الحكومة	.381	.439	2.823	.009
معامل التحديد R - Square	.796			
قيمة F	54.709			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(CPIA – 2014)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فعالية الحكومة	.680	.836	7.605	.000
معامل التحديد R - Square	.698			
قيمة F	57.839			
معنوية النموذج Model Sig.	.000b			

(CPIA – 2015)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فعالية الحكومة	.588	.711	5.420	.000
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-.200	-.326	-3.784	.001
الجودة التنظيمية	.337	.383	2.941	.007
الانفاق على الصحة	.021	.176	2.176	.039
معامل التحديد R - Square	.862			
قيمة F	39.123			
معنوية النموذج Model Sig.	.000e			

(CPIA – 2016)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فعالية الحكومة	.637	.738	6.396	.000
الجودة التنظيمية	.360	.388	3.488	.002
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-.168	-.280	-3.546	.002
الانفاق على الصحة	.030	.198	2.839	.009
معامل التحديد R - Square	.901			
قيمة F	56.660			
معنوية النموذج Model Sig.	.000e			

(CPIA – 2017)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
فعالية الحكومة	.450	.551	3.494	.002
الجودة التنظيمية	.370	.400	2.536	.018
معامل التحديد R - Square	.838			
قيمة F	62.124			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

3. مصفوفة ومؤشر هشاشة الدولة SFI

(SFI – 2006)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
سيادة القانون	-6.804	-.798	-7.539	0.000
الانفاق على الصحة	.600	.276	2.613	.013
معامل التحديد R - Square	.624			
قيمة F	29.047			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(SFI – 2007)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
سيادة القانون	-4.848	-.572	-4.419	.000
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-2.033	-.333	-2.618	.013
الانفاق على الصحة	.543	.251	2.507	.017
معامل التحديد R - Square	.675			
قيمة F	23.495			
معنوية النموذج Model Sig.	.000d			

(SFI – 2008)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
سيادة القانون	-6.392	-.796	-8.241	.000
الانفاق على الصحة	.655	.280	2.884	.007
الصراعات المسلحة	2.954	.220	2.323	.026
معامل التحديد R - Square	.712			
قيمة F	28.049			
معنوية النموذج Model Sig.	.000d			

(SFI – 2009)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
سيادة القانون	-4.150	-.496	-4.193	.000
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-2.593	-.424	-3.584	.001
معامل التحديد R - Square	.697			
قيمة F	42.467			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(SFI – 2010)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-3.574	-.541	-5.217	.000
إنفاذ حقوق الملكية	-.144	-.411	-3.963	.000
معامل التحديد R - Square	.684			
قيمة F	42.170			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

(SFI – 2011)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-3.147	-.485	-4.759	.000
إنفاذ حقوق الملكية	-.175	-.486	-4.767	.000
معامل التحديد R - Square	.731			
قيمة F	50.194			
معنوية النموذج Model Sig.	.000e			

(SFI – 2012)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-2.140	-.328	-2.748	.009
إنفاذ حقوق الملكية	-.087	-.243	-1.742	.090
الصراعات المسلحة	3.999	.265	2.846	.007
فعالية الحكومة	-2.513	-.306	-2.158	.038
معامل التحديد R - Square	.791			
قيمة F	33.168			
معنوية النموذج Model Sig.	.000e			

(SFI – 2013)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-2.810	-.454	-4.310	.000
إنفاذ حقوق الملكية	-.118	-.362	-3.578	.001
إيرادات الضرائب	-.180	-.241	-2.480	.018
معامل التحديد R - Square	.763			
قيمة F	37.634			
معنوية النموذج Model Sig.	.000d			

(SFI – 2014)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
سيادة القانون	-7.617	-.855	-4.590	.000
الصراعات المسلحة	6.418	.460	3.962	.000
إيرادات الضرائب	-.231	-.339	-2.953	.006
الصراعات الثورية	-2.005	-.262	-2.346	.026
الحد من الفساد	3.474	.429	2.177	.037
معامل التحديد R - Square	.756			
قيمة F	19.218			
معنوية النموذج Model Sig.	.000f			

(SFI – 2015)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
سيادة القانون	-7.307	-.847	-4.067	.000
إيرادات الضرائب	-.274	-.373	-3.835	.001
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-2.172	-.304	-2.852	.007
الحد من الفساد	3.728	.481	2.318	.026
معامل التحديد R - Square	.757			
قيمة F	27.326			
معنوية النموذج Model Sig.	.000e			

(SFI – 2016)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
سيادة القانون	-2.649	-.308	-2.381	.023
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-2.722	-.374	-3.385	.002
إيرادات الضرائب	-.305	-.356	-3.352	.002
معامل التحديد R - Square	.747			
قيمة F	35.442			
معنوية النموذج Model Sig.	.000d			

(SFI – 2017)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الانحدار المعياري	قيمة تاء	مستوي الدلالة
Var.	B	Beta	T	Sig.
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-4.113	-.616	-5.749	.000
إيرادات الضرائب	-.269	-.355	-3.311	.002
معامل التحديد R - Square	.685			
قيمة F	35.838			
معنوية النموذج Model Sig.	.000c			

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1- الكتب

- بايار، جان فرانسوا (١٩٩٢)، سياسة ملء البطون: سوسيولوجية الدولة الإفريقية، ترجمة: حليم طوسون، دار العالم الثالث، القاهرة.
- زهران، جمال علي (٢٠٠٦)، منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي - الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.
- عبدالرحمن، حمدي حسن (١٩٨٨)، قضايا النظم السياسية الإفريقية، الطبعة الأولى، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة.
- عبدالرحمن، حمدي حسن (٢٠٠٧)، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل؟، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- عبدالرحمن، حمدي حسن (٢٠٠٨)، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية، النظم الإفريقية نموذجاً، الطبعة الأولى، المركز العلمي للدراسات السياسية، المملكة الأردنية الهاشمية.
- نيوتن، كينيث، فان ديث، جان ديليو (٢٠١٤)، أسس السياسة المقارنة، ترجمة: عبدالسلام نوير، وعبدالله الغامدي، الجزء الأول، دار جامعة الملك سعود للنشر، المملكة العربية السعودية.
- هلال، علي الدين (٢٠١٥)، السياسة المقارنة من السلوكية إلى العولمة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.

2- الدوريات العلمية

- أبو عمرة، رنا (٢٠١٦)، مآزق الخصوصية وعوامل الإنهيار في مؤشر الدولة الفاشلة، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٥١، العدد ٢٠٤، ص ١٩-٢٣.
- أبو فرحة، السيد علي (٢٠١٥)، الدولة الهشة في إفريقيا في ضوء علم الاجتماع السياسي: عالمية المفهوم وإفريقية التطبيق: دراسة في تقرير ٢٠١٥، مجلة قراءات إفريقية، العدد ٢٧، ص ٢٨-٣٩.
- البدوي، أسامة (٢٠١٥)، أسباب تراجع مصداقية المؤشرات والتقارير الإحصائية العالمية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد 7، ص ٢٠-٢٦.

- البنك الدولي (١٩٩٧)، الدولة في عالم متغير: مؤشرات مختارة للتنمية الدولية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، ترجمة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- بومدين، عربي (٢٠١٩)، تحول أنماط النزاعات في إفريقيا: العوامل والتأثيرات، مجلة قراءات إفريقية، العدد ٤٢، ص ٤٠-٥١.

3- التقارير

- حمزاوي، عمرو (٢٠١٠)، في تشريح أزمة الدولة الوطنية: ملاحظات على النقاش العالمي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ص ٣-١. <https://carnegie-mec.org/2010/12/16/ar-pub-42153>
- خادياجالا، جيلبرت (٢٠٠٩)، شرق إفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٨٦، ص ١-٦٩.
- عبدالرحمن، حمدي حسن (٢٠١١)، لماذا تنفكك الدول؟ السودان من "الضعف العام" إلى التقسيم الجغرافي، مجلة السياسية الدولية، المجلد ٤٧، العدد ١٨٤، ص ٢٨-٣٤.
- عبدالرحمن، حمدي حسن (٢٠١٤)، الدولة الفاشلة والتحول الديمقراطي في إفريقيا، مجلة الديمقراطية، المجلد ١٤، العدد ٥٦، ص ٦١-٦٦.
- علي، خالد حنفي (٢٠١٦)، الأهمية البحثية والسياسية المتصاعدة للمؤشرات، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٤، المجلد ٥١، ص ٣-٤.
- الكواز، أحمد (٢٠١١)، لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 44، ص ١-٥٦.
- معوض، علي جلال (٢٠١٦)، مؤشرات الأداء والترتيب بين قياس القوة وقوة المقاييس، مجلة السياسية الدولية، العدد ٢٠٤، المجلد ٥١، ص ٥-١١.
- النوبني، حافظ (٢٠١٤)، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي، المستقبل العربي، المجلد ٣٦، العدد ٤٢٢، ص ٥٨-٧٢.

4- الرسائل العلمية

- صالح، أسامة (٢٠١٢)، **محددات الديمقراطية في الدول الإسلامية: دراسة إمبريقية**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ثانياً: المراجع الانجليزية

1- Books

- Acemoglu, Daron and Robinso, James A. (2012), **Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty**, Profile Books Ltd, London.
- Amsden, Alice H., Di Caprio, and Robinson, James A. (2012), **The Role of Elites in Economic Development**, Oxford University Press, United Kingdom.
- Aravena, Francisco R. (2020), **The Difficult Task of Peace: Crisis, Fragility and Conflict in an Uncertain World**, Palgrave Macmillan, Switzerland.
- Besley, Timothy and Persson, Torstein (2011), **Pillars Of Prosperity: The Political Economics Of Development Clusters**, Princeton university press, Princeton, New Jersey.
- Banerjee, Abhijit and Duflo, Esther (2012), **Poor Economics: A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty**, Public Affairs, New York.
- Bhuta, Nehal (2012), **Governmentalizing Sovereignty: Indexes Of State Fragility and The Calculability of Political Order**, In Davis, Kevin, Fisher, Angelina, and Kingsbury, Benedic, **Governance by Indicators: Global Power Through Quantification and Rankings**, Oxford University Press, Oxford, United Kingdom.
- Carment, David, Prest, Stewart, and Samy, Yiagadeesen (2009), **Security, Development, and The Fragile State: Bridging The Gap Between Theory and Policy**, 1st Edition, Routledge Studies in Intervention and State-building, Taylor & Francis Group, New York.
- Collier, Paul (2007), **The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It**, Oxford University Press, Oxford, New York.
- Crawford, James (2007), **The Creation of States in International Law**, 2nd Edition, Oxford University Press, New York.
- Ghani, Ashraf and Lockhart, Clare (2008), **Fixing Failed States: A Framework for Rebuilding a Fractured World**, Oxford University Press, Oxford, New York.
- Goertz, Gary (2006), **Social Science Concept: A user's Guide**, Princeton University Press, Princeton, Princeton, New Jersey.

- Herbst, Jeffrey (2000), **States and Power in Africa: Comparative Lessons in Authority and Control**, Princeton University Press, Princeton, New Jersey.
- Iqbal, Zaryab and Starr, Harvey (2016), **State Failure in the Modern World**, Stanford Security Studies, An Imprint of Stanford University Press, Stanford, California.
- Hoogeveen, Johannes and Pape, Utz (2020), **Data Collection in Fragile States: Innovations from Africa and Beyond**, Palgrave Macmillan, Switzerland.
- Kamrava, Mehran (2016), **Fragile Politics: Weak States in The Greater Middle East**, School of Foreign Service in Qatar, Center For International and Regional Studies, Georgetown University, Oxford University Press, New York.
- Kaplan, Robert D. (2001), **The Coming Anarchy: Shattering The Dreams Of The Post-Cold War**, Reprint Edition, Vintage.
- Mata, Javier Fabra and Ziaja, Sebastian (2009), **User's Guide on Measuring Fragility**, German Development Institute, and the United Nations Development Programme (UNDP), Bonn, Germany.
- Migdal, Joel (1988), **Strong Societies And Weak States: State – Society Relations And State Capabilities In The Third World**, University Press, Princeton.
- Migdal, Joel, Kohli, Atul and Shue, Vivienne (1994), **State Power and Social Forces: Domination and Transformation in The Third World**, Cambridge University Press, Cambridge.
- Michel, James (2018), **Managing Fragility and Promoting Resilience to Advance Peace, Security, and Sustainable Development**, CSIS: Center for Strategic and International Studies, Rowan and Littlefield, New York.
- Morse, Stephen (2004), **Indices and Indicators in Development: An Unhealthy Obsession with Numbers?**, Earthscan, Cromwell Press Ltd, London, United Kingdom.
- Myrdal, Gunner (1968), **Asian Drama: An Inquiry Into The Poverty of Nations**, 1st Edition, Pantheon, London.
- Naude, Wim, Santos-Paulino, Amelia, and McGillivray, Mark (2011), **Fragile States: Causes, Cost, and Responses**, UNU-Winder Studies in Development Economics, Oxford University Press, New York.
- Olowu, Dele and Chanie, Paulos (2016), **State Fragility and State Building in Africa: Cases From Eastern and Southern Africa**, Springer International Publishing, United Nation University Series on Regionalism, Switzerland.

- OECD (2008), **Handbook on Constructing Composite Indicators: Methodology and User Guide**, JRC: European Commission.
- Patrick, Stewart (2011), **Weak Links: Fragile States, Global Threats and International Security**, Oxford University Press, New York.
- Putzel, James and John, Jonathan Di. (2012), **Meeting the Challenges of Crisis States**, Crisis States Research Center, London.
- Robinson, Mark. and White Gordon. (1998), **The Democratic Development State: Political and Institutional Design**, Oxford university press, New York.
- Rotberg, Robert I. (2004), **When States Fail: Causes and Consequences**, Princeton University Press, New Jersey.
- Rummel, R.J. (1994), **Death By Government**, Transaction Publishers, New Brunswick, New Jersey.
- Simpson, Mark and Hawkins, Tony (2018), **The Primacy of Regime Survival: State Fragility and Economic Destruction in Zimbabwe**, Palgrave Macmillan, Switzerland.
- Stiglitz, Joseph E. (2002), **Globalization and Its Discontents**, 1st Edition, w.w. Nonon &: Company, Inc, New York.
- Taylor, Andrew (2013), **State Failure**, 1st Edition, Palgrave Macmillan, United Kingdom.
- Ware, Anthony (2014), **Development in Difficult Sociopolitical Contexts: Fragile, Failed, Pariah**, Palgrave Macmillan, United Kingdom.
- Ware, Anthony and Ware, Vicki-Ann (2014), **Development in Fragile States and Situations: Theory and Critique**, Palgrave Macmillan, London.

2- Articles:

- Abegaz, Berhanu (2015), **Aid, accountability and institution building in Ethiopia: the self-limiting nature of technocratic aid**, Third World Quarterly Journal, Vol 36, Issue 7, pp. 1382-1403.
- Adcock, Rebert and Collier, David (2001), **Measurement Validity: A Shared Standard for Qualitative and Quantitative Research**, American Political Science Review, Vol 95, No. 3, pp. 529-546
- Argitis, Georgios and Nikolaidi, Maria (2014), **The Financial Fragility And The Crisis Of The Greek Government Sector**, International Review of Applied Economics Journal, Vol 28, Issue 3, pp. 274-292.

- Balamoune–Lutz, Mina and McGillivray, Mark (2008), **State Fragility: Concept and Measurement**, UNU–WIDER Research Paper No. 2008/ 44, pp.1-11.
- Baten, Joerg and Mumme, Christina. (2013), **Does Inequality Lead to Civil Wars? A Global Long–Term Study Using Anthropometric Indicators (1816–1999)**, European Journal of Political Economy, Vol 32, Issue C, pp. 56–79.
- Bates, Robert H. (2008), **The Logic of State Failure: Learning from Late-Century Africa**, Conflict Management and Peace Science Journal, Vol 25, Issue 4, pp. 297-314.
- Bertocchi, Graziella and Guerzon, Andrea (2012), **Growth, History, or Institutions? What Explains States Fragility in Sub–Saharan Africa**, Journal of Peace Research, Vol 49, Issue 6, pp.769–783.
- Bertocchi, Graziella and Guerzoni, Andrea (2010), **The Fragile Definition of State Fragility**, RECENT: Center. For Economic Research, Working Paper Series 43, pp.1–20.
- Bertocchi, Graziella and Guerzoni, Andrea. (2012), **Growth, History Or Institutions? What Explains State Fragility In Sub–Saharan Africa**, Journal of Peace Research, Vol 49, Issue 6, pp. 769-783.
- Besley, Timothy and Persson, Torsten (2011a), **Fragile States and Development Policy**, Journal of the European Economic Association, Vol 9 Issue 3, pp.98–371.
- Besley, Timothy and Persson, Torsten (2011b), **Fragile States and Development Policy**, Journal of The European Economic Association, Vol 9, No. 3, pp. 371-398.
- Besley, Timothy and Persson, Torsen (2011c), **The Logic of Political Violence**, The Quarterly Journal of Economics, Vol 126, No. 3, pp. 1411-1445.
- Blomberg, S. Brock, Broussard, Nzinga H. and Hess, Gregory D. (2011), **New Wine In Old Wineskins? Growth, Terrorism and The Resource Curse in Sub-Saharan Africa**, European Journal of Political Economy, Vol 27, Supplement 1, pp. 550–563.
- Bockstette, Valerie, Chanda, Areendam, Putterman, Louis, (2002), **States and Markets: The Advantage of An Early Start**, Journal of Economic Growth, Vol 7, pp. 347–369.
- Borooah, Vani K. and Paldam, Martin. (2007), **Why Is The World Short of Democracy? A Cross-Country Analysis of Barriers to Representative Government**, ICER: International Centre for Economic Research, The European Journal of Political Economy, Working Paper Series No, 28/2006, pp.582 – 604.
- Bosworth, Barry and Collins, Susan M. (2003), **The Empirics of Growth: An Update**, Brookings Paper on Economic Activity, Vol 34, Issue 2, pp. 113-206.

- Brinkerhoff, Derick W. (2007), **Capacity Development in Fragile States**, ECDPM, The European Centre for Development Policy Management, RTI: Research Triangle Institute, Discussion Paper No. 58D, pp. 1-34.
- Brinkerhoff, Derick W. (2014), **State fragility and failure as wicked problems: beyond naming and taming**, Third World Quarterly Journal, Vol 35, No. 4, pp. 333-344.
- Burnside, Craig, and Dollar, David (2000), **Aid, Policies and Growth**, The American Economic Association Review, Vol 90, No. 4, pp. 847-868.
- Call, Charles T. (2010), **Beyond The “Failed State”: Toward Conceptual Alternative**, European Journal of International Relations, Vol 17, No. 12, pp.303–326.
- Carment, David, Landry, Joe, Samy, Yiagadeesen and Shaw, Scott (2015), **Towards a theory of fragile state transitions: evidence from Yemen, Bangladesh and Laos**, Third World Quarterly Journal, Vol 36, Issue 7, pp. 1316-1332.
- Carment, David, El-Achkar, Souleima, Prest, Stewart and Samy, Yiagadeesen (2006), **The 2006 Country Indicators for Foreign Policy: Opportunities and Challenges for Canada**, Canadian Foreign Policy Journal, Vol 13, Issue 1, pp.1–35.
- Carment, David, Samy, Yiagadeesen, and Prest, Stewart (2008), **State Fragility and implications for Aid Allocation: An Empirical Analysis**, Conflict Management and Peace Science Journal, Vol 25, Issue 4, pp. 349-373.
- Chacha, P. W. and Edwards, L.(2019), **Exporting to fragile states in Africa: Firm-level evidence**, Development Economics Journal, Vol 23, Issue 3, pp. 1177-1201.
- Chauvet, Lisa and Collier, Paul (2008), **Aid and Reform in Failing States**, SSRN: Asian Pacific Economic Literature, Vol 22, Issue 4, pp. 15-24.
- Chauvet, Lisa, Collier, Paul (2008), **What are the Preconditions for Turnarounds in Failing States?**, Conflict Management and Peace Science Journal, Vol 25, Issue 4, pp. 332-348.
- Chauvet, Lisa, Collier, Paul, and Hoeffler, Anke (2007), **The Cost Of Fragile States and The Limits to Sovereignty**, UNU–WIDER Research Paper No. 2007/30, pp. 1–15.
- Christensen, Jason (2017), **Dimensions of State Fragility: Determinants of Violent Group Grievance, Political Legitimacy, and Economic Capacity**, Published PHD Thesis, University of Central Florida, Orlando, Florida.
- Chuku, C. and Onye K. (2019), **Macroeconomic consequences of state fragility in sub-Saharan Africa**, Development Economics Journal, Vol 23, Issue 3, pp. 1101-1140.

- Clapham, Christopher (2002), **The Challenge to the State in a Globalized World**, Development and Change Journal, Vol 33, Issue 5, pp. 775-795.
- Crocker, Chester A. (2003), **Engaging Failing States: Hitting The Right Targets**, Foreign Affairs, Vol 82, No. 5, pp. 32-44.
- Curtis, Devon E.A. (2015), **Development assistance and the lasting legacies of rebellion in Burundi and Rwanda**, Third World Quarterly Journal, Vol 36, Issue 7, pp. 1365-1381.
- De Siqueira, Isabel Rocha (2014), **Measuring and managing ‘state fragility’: the production of statistics by the World Bank, Timor-Leste and the g7+**, Third World Quarterly Journal, Vol 35, No. 4, pp. 268-283.
- De Siqueira, Isabel Rocha (2014), **Measuring and Managing fragile States Quantification and Power**, Published PHD Thesis, King College, London.

3- Dissertation and Thesis:

- Doornbos, Martin (2002), **State Collapse and Fresh Starts: Some Critical Reflections**, development and change Journal, Vol 33, Issue 5, pp.797 – 815.
- Dunne, J. P. and Tian, N. (2019), **Costs of civil war and fragile states in Africa**, Economics Journal, Vol 23, Issue 3, pp. 1220-1237.
- Faust, Jorg, Cravingholt, Jorn, and Ziaja, Sebastian (2013), **Foreign Aid and The Fragile Consensus on State Fragility**, Journal of International Relations and Development, Discussion Paper 8/2013, pp. 1-15.
- Feeny, Simon and Mc-Gillirray, Mark (2009), **Aid Allocation to Fragile States: Absorptive Capacity Constraints**, Journal of International Development, Vol 21, Issue 5, pp. 618-632.
- Feeny, Simon, Posso, Alberto and Regan–Beasley, Jonathan (2014), **Handle With Care: Fragile States and The Determinants of Fragility**, Applied Economics Journal, Vol 47, Issue 11, pp. 1073 – 1085.
- Fisher, Jonathan (2014), **When it pays to be a ‘fragile state’: Uganda’s use and abuse of a dubious concept**, Third World Quarterly Journal, Vol 35, No. 4, pp. 316-332.
- Fowowe, B. and E. Folarin, O. (2019), **The Effects of Fragility and Financial Inequalities on Inclusive Growth in African Countries**, Development Economics Journal, Vol 23, Issue 3, pp. 1141-1176.
- Frreira, Ines A. Roque (2017), **The Impact of Foreign Aid on Economic Development in Fragile States**, Published PHD Thesis, University of East Anglia, United Kingdom.

- Fuady, Ahmed Helmy (2015), **Aid and policy preferences in oil-rich countries: comparing Indonesia and Nigeria**, Third World Quarterly Journal, Vol 36, Issue 7, pp. 1349-1364.
- Gisselquist, Rachel M. (2014), **Aid and Institution-Building in Fragile States: What Do We Know? What Can Comparative Analysis Add?**, The annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol 656, Issue 1, pp. 6-12.
- Gisselquist, Rachel M. (2015), **Varieties Of Fragility: Implications For Aid**, Third World Quarterly Journal, Vol 36, Issue 7, pp. 1269-1280.
- Goldenstone, Jack (2008), **Pathways To State Failure**, Conflict Management and Peace Science Journal, Vol 25, Issue 4, pp. 285-296.
- Goldstone, Jake A., Bates, Robert H., Epstein, David L., Gurr, Ted Robert, Marshall, Monty G., Ulfeldr, Jay, and Woodward, Mark (2010), **A Global Model For Forecasting Political Instability**, American Journal of Political Science Vol 54, Issue 1, pp. 190 – 208.
- Gravingholt, Jorn, Ziaja, Sebastian, and Kreibbaum, Merle (2015), **Disaggregating State Fragility: A Method To Establish A Multidimensional Empirical Typology**, Third World Quarterly Journal, Vol 36, Issue 7, pp. 1281–1298.
- Gray, Kevin (2014), **U.S. Aid and Uneven Development in East Asia**, The annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol 656, Issue 1, pp. 41-58.
- Grimm, Sonja, Lemay-Hébert, Nicolas and Nay, Olivier (2014), **Fragile States: introducing a political concept**, Third World Quarterly Journal, Vol 35, No. 4, pp. 197-209.
- Grizzle, Gloria A. (2002), **Performance Measurement and Dysfunction: The Dark Side of Quantifying Work**, Public Performance and Management Review Journal, Vol 25, Issue 4, pp. 363-369.
- Gros, Jean – Germain, (1996), **Towards A Taxonomy Of Failed States In The New World Order: Decaying Somalia, Liberia, Rwanda And Haiti**, Third World Quarterly Journal, Vol 17, Issue 3, pp. 455 – 472.
- Gurr, Ted Robert (2000), **Ethnic Warfare on the Wane**, Foreign Affairs, Vol 79, Issue 3, pp. 52-64.
- Gutierrez, Francisco, Buitrago, Diana, Gonzalez, Andrea and Lozano, Camila (2011), **Measuring Poor State Performance: Problems, Perspectives and Paths Ahead**, Crisis States Research Center, London School of Economics and Political Science, London, pp.1–84.

- Harttgen, Kenneth and Klasen, Stephan (2013), **Do Fragile Countries Experience Worse MDG Progress?**, The Journal of Development Studies, Vol 49, Issue 1, pp. 134-159.
- Heiduk, Felix (2014), **State disintegration and power politics in post-Suharto Indonesia**, Third World Quarterly Journal, Vol 35, No. 4, pp. 300-315.
- Herrera, Yoshiko M. and Kapur, Devesh (2007), **Improving Data Quality: Actors, Incentives, and Capabilities**, Political Analysis Journal, Vol 15, Issue 4, pp. 529-546.
- Hoeffler, Anke (2019), **Fragility and development in Africa: An introduction**, Development Economics Journal, Vol 23, Issue 3, pp. 1067-1072.
- Hoeffler, Anke (2019), **Post-conflict stabilization in Africa**, Development Economics Journal, Vol 23, Issue 3, pp. 1238-1259.
- Howard, Lise Morjé (2014), **Kosovo and Timor-Leste: Neotrusteeship, Neighbors, and the United Nations**, The annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol 656, Issue 1, pp. 116-135.
- Hoyland, Bjorn, Moene, Karl and Willumsen, Fredrik (2012), **The Tyranny of International Index Rankings**, Journal of Development Economics, Vol 97, Issue 1, pp. 1-14.
- Ikpe, Eka (2007), **Challenging The Discourse on Fragile States**, Conflict, Security & Development Journal, Vol 7, Issue 1, pp. 85 – 124.
- Iqbal, Zaryab and Starr, Harvey (2008), **Bad Neighbors: Failed States and Their Consequences**, Conflict Management and Peace Science Journal, Vol 25, Issue 4, pp. 315-331.
- Jones, Basil (2013), **Fragile States: Taking Part In Africa’s Inclusive Growth Take-Off**, AFDB, Africa Economic Brief, Vol 4, Issue 4, pp. 1-12.
- Jumbert, Maria Gabrielsen (2014), **How Sudan’s ‘rogue’ state label shaped US responses to the Darfur conflict: what’s the problem and who’s in charge?**, Third World Quarterly Journal, Vol 35, No. 4, pp. 284-299.
- Kaplan, Seth (2014), **Identifying Truly Fragile States**, The Washington Quarterly Journal, Vol 37, Issue 1, pp. 49-63.
- Khan, Mushtaq H. (2014), **Aid and Governance in Vulnerable States: Bangladesh and Pakistan since 1971**, The annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol 656, Issue 1, pp. 59-78.
- Kim, Jiyoung (2015), **Aid and state transition in Ghana and South Korea**, Third World Quarterly Journal, Vol 36, Issue 7, pp. 1333-1348.

- Lambach, Daniel, Johais, Eva, and Bayer, Markus (2015), **Conceptualizing State Collapse: An Institutional Approach**”, Third World Quarterly Journal, Vol 36, Issue 7, pp. 1299–1315.
- Lemay-Hébert, Nicolas and Mathieu, Xavier (2014), **The OECD's discourse on fragile states: expertise and the normalization of knowledge production**, Third World Quarterly Journal, Vol 35, No. 4, pp. 232-251.
- Marshall, Monty G. (2008), **Fragility, Instability, and The Failure of States: Assessing Sources of Systemic Risk**, JSTOR, Council on Foreign Relations, Center for Preventive Action, pp. 1-26.
- Mata, Javier Fabra and Ziaja, Sebastian (2010), **State Fragility Indices: Potentials, Message and Limitations**, German Development Institute, Briefing paper, No. 10, pp. 1-4.
- McKay, A. and Thorbecke E. (2019), **The Anatomy of Fragile States in Sub-Saharan Africa: Understanding The Interrelationship Between Fragility And Indicators of Wellbeing**, Development Economics Journal, Vol 23, Issue 3, pp. 1073-1101.
- Menkhaus, Ken (2014), **State Failure, State-Building, and Prospects for a “Functional Failed State” in Somalia**, The annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol 656, Issue 1, pp. 154-172.
- Monten, Jonathan (2014), **Intervention and State-Building: Comparative Lessons from Japan, Iraq, and Afghanistan**, The annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol 656, Issue 1, pp. 173-191.
- Nay, Olivier (2014), **International Organizations and the Production of Hegemonic Knowledge: how the World Bank and the OECD helped invent the Fragile State**, Third World Quarterly Journal, Vol 35, No. 4, pp. 210-231.
- Newman, Edward (2007), **Weak States, State Failure and Terrorism**, Terrorism and Political Violence Journal, Vol 19, Issue 4, pp.463-488.
- Niño, Helena Pérez and Billon, Philippe Le (2014), **Foreign Aid, Resource Rents, and State Fragility in Mozambique and Angola**, The annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol 656, Issue 1, pp. 79-96.
- Nkurunziza, J. D. (2019), **Growth in Fragile States in Africa: Conflict and Post-Conflict Capital Accumulation Development**, Economics Journal, Vol 23, Issue 3, pp. 1202-1219.
- Onoma, Ato Kwamena (2014), **Transition Regimes and Security Sector Reforms in Sierra Leone and Liberia**, The annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol 656, Issue 1, pp. 136-153.

- Patrick, Stewart (2007), **“Failed” States and Global Security: Empirical Questions and policy Dilemmas**”, International Studies Review, Oxford Academic, Vol 9, Issue 4, pp. 644-662.
- Reynal–Quero, Marta (2005), **Does democracy preempt civil war?**, European Journal of Political Economy, Vol 21, Issue 2, pp. 445-465.
- Rice, Susan E. and Patrick, Stewart (2008), **Index of State Weakness in The Developing World**, Foreign Policy at Brookings, and Brookings Global Economy and development, The Brookings Institution, Washington D.C, pp.1–47.
- Robinson, James A. (2013), **Measuring Institutions in The Trobriand Islands, A Comment on Voigt’s Paper**, Journal of Institutional Economics, Vol 9, Issue 1, pp.27–29.
- Sanin, Francisco Gutierrez (2011), **Evaluating State Performance: A Critical View of State Failure and Fragility Indexes**, European Journal Of Development Research, Vol 23, Issue 1, pp. 20–42.
- Siegle, Joseph (2011), **Stabilising Fragile States**, Global Dialogue, Vol 13, No. 1, pp.1-16.
- Sotiropoulos, Dimitri A. (2014), **International Aid to Southern Europe in the Early Postwar Period: The Cases of Greece and Italy**, The annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol 656, Issue 1, pp. 22-40.
- Starr, Harvey (2008), **Introduction to the CMPS Special Issue on Failed States**, Conflict Management and Peace Journal, Vol 25, Issue 4, pp. 281-284.
- Stewart, Frances and Brown, Graham (2009), **Fragile States**, CRISE: Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, The UK Department for International Development (DFID), No. 3, pp. 1-41.
- Stewart, Frances. (2015), **Horizontal inequalities**, Professional Development Reading Pack, No.8, pp. 1-4.
- Stiglitz, Joseph E. (1996), **Some Lessons From The East Miracle**, The World Bank Research Observer, Oxford Journals, Vol 29, No. 2, pp.77–151.
- Stroschein, Sherrill (2014), **Consociational Settlements and Reconstruction: Bosnia in Comparative Perspective (1995–Present)**, The annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol 656, Issue 1, pp. 97-115.
- Vallings, Claire and Moreno-Torres, Magui (2005), **Drivers Of Fragility: What Makes States Fragile?**, Department for International Development, PRDE Working Paper, No. 7, pp. 1-29.

- Ziaja, Sebastian (2012), **What Do Fragility Indices Measure?**, Assessing Measurement Procedures and Statistical Proximity, German development institute, Vol 6, pp. 39-64.
- Zulueta, Kimana (2014), **Democracy–Support Effectiveness in Fragile States: A Review**, Germany Development Institute, Discussion Paper No. 1/2013, pp.1 – 24.

4- Reports:

- Bhuta, Nehal (2012), **Measuring Stateness, Ranking Political Orders: Indexes of State Fragility and State Failure**, EVI working paper, Law 2012/ 32, pp.1–25. <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2201482>
- Cammack, Diana, Mcleod, Dinah, Menocal, Alina Rocha, and Christiansen, Karin (2006), **Donors and The Fragile States Agenda: A Survey of Current Thinking and Practice**, Report Submitted To The Japan International Cooperation Agency, Poverty and Public Policy Group Overseas Development Institute, London, UK.
- Commission European (2007), **Towards and EU Response to Situations of Fragility engaging in difficult environments for sustainable development, Stability and Peace**, Brussels: Commission of The European Communities, pp.1–37. <http://aei.pitt.edu/id/eprint/38860>
- Council of The European Union (2009), **European security strategy: A Secure Europe In A Better World**, European Communities, Belgium. <https://www.consilium.europa.eu/media/30823/qc7809568enc.pdf>
- DFID (2005), **Why We Need To Work More Effectively in Fragile States**, Department For International Development, London, pp.1–27.
- Esty, Daniel C, Goldstone, Jack A, Gurr, Ted Robert, Harff, Barbara, levy, Marc, Dabelko, Geoffrey, Surko, Pamela T, and Unger, Alan N (1999), **State Failure Task Report: Phase II Findings**, Enviromental Change & Security Project Report, Issue 5, pp. 49-72
- European Report on Development (2009), **Overcoming Fragility in Africa: Forging A New European Approach**, Mobilizing European Research for Development Policies, pp.1- 151.
- Goldston, Jack, Haughton, Jonathan, Soltan, Karol and Zinnes, Clifford (2003), **Strategy Framework For The Assessment and Treatment of Fragile States**, Washington DC. IRIS Center, USAID, pp.1–158.
- Goldstone, Jack A, Gurr, Ted Robert, Harff, Barbara, levy, Marc, Marshall, Monty G, Bates, Robert H, Epstein, David L, Kahl, Colin H, Surko, Pamela T, Ulfelder, John C, Unger, Alan N, Christenson, Matthew, Dabelko, Geoffrey, Esty, Daniel C

and Parris, Thomas M. (2000), **State Failure Task Report: Phase III Findings**, Science Applications International Corporation, pp. 1-234

- Gravingholt, Jorn, Ziaja, Sebastian, and Kreibaum, Merle (2012), **State Fragility: Towards A Multi-Dimensional Empirical Typology**, German Development Institute, Discussion paper 3/2012, pp. 1-40.
https://www.die-gdi.de/uploads/media/DP_3.2012.pdf
- Helman, Gerald B. and Ratner, Steven R. (1993), **Saving Failed States: How The United Nations Let Countries Fall Apart – and How It Needs to Adapt If It Wants to Put Them Back Together**, Foreign Policy, Originally Published in The Winter (1992 – 1993), Issue of Foreign Policy, March 3, 2017.
- Independent evaluation group IEG (2006), **Engaging With Fragile States”, An IEG Review of World Bank Support To Low-Income Countries Under Stress**, World Bank Group, Washington. <http://documents.worldbank.org/curated/en/418191468142504861/Engaging-with-fragile-states-an-IEG-review-of-World-Bank-support-to-low-income-countries-under-stress>
- Marshall, Monty G. and Goldstone, Jack (2007), **Global Report on Conflict, Governance and State Fragility**, Vol 17, Issue S01 pp.3- 21.
- OECD (2007), **Principles For Good International Engagement In Fragile States & Situations**, Organization for Economic Co-operation and Development, pp. 1-4
<https://www.oecd.org/dac/conflict-fragility-resilience/docs/38368714.pdf>
- OECD (2008), **Concepts and Dilemmas of State Building in Fragile Situations”** OECD Journal on Development from fragility to resilience, OECD, Paris.
<https://doi.org/10.1787/1996580x>
- OECD (2015), **States of Fragility 2015: Meeting Post-2015 Ambitions**, The Development Assistance Committee Enabling Effective Development, pp.1-14.
<https://www.oecd.org/dac/states-of-fragility-2015-9789264227699-en.htm>
- OECD (2016), **States of Fragility 2016: Under Studying Violence**, Organization For Economic Co-Operation And Development OECD, pp.1 – 177.
- UNCTAD (2006), **The Last Development Countries Report 2006: Developing Productive Capacities**, United Nations Conference On Trade and Development, United Nations, New York.
- UNCTAD (2007), **Economic Development in Africa 2007: Reclaiming Policy Space, Domestic Resource Mobilization and Development States**, United Nations Conference On Trade and Development, United Nations, New York.
- UNDP (2005), **International Cooperation At A Crossroads. Aid, Trade and Security in An Unequal World**, Human development report, New York.
<http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2005>

- USAID (2005), **Fragile States Strategy**, University of Maryland, and I Sciences, United States Agency For International Development, Washington, DC. https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/pdaca999.pdf
- USAID (2005), **Measuring Fragility Indicators and Methods For Rating State Performance**, University of Maryland, and I Sciences, ARD, United States Agency For International Development, Washington, DC. https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNADD462.pdf
- World Bank, (2005), **Concept Stage Public Finance for Service Delivery** ,Project Information Document (PID), Washington, pp. 1-27.
- World bank (2011), **World Development Report 2011: Conflict, Security, and Development**, World Development Report. <https://doi.org/10.1596/978-0-82138439-8>.

الاسم: محمود محمد عثمان صالح

الدرجة: ماجستير العلوم في العلوم السياسية والإدارة العامة

التقدير: منح درجة الماجستير مع التوصية بطبع الرسالة وتبادلها مع الجامعات الأخرى

التخصص: العلوم سياسية والإدارة عامة

السادة المشرفين: أ.د/ عبد السلام علي نوير أ.د/ عبد الرحيم أحمد محمد خليل د/ هشام عبد المجيد عبد الله

عنوان الرسالة: دلالات الثبات والتغير في مؤشرات الدولة الفاشلة: دراسة تحليلية بالتطبيق على دول إفريقية

ملخص الرسالة

تبحث هذه الدراسة عينة من المؤشرات أو الأدلة التي تُستخدم في قياس الدولة الفاشلة وتأثيراتها، وذلك من خلال مراجعة المفاهيم والنماذج التحليلية – المتقاربة والمتباينة – التي تستند إليها هذه المؤشرات في تحديد وقياس الأبعاد التأسيسية للدولة الفاشلة، فضلاً عن التركيز وبشكل خاص على مخرجات هذه العملية التي تساهم في تحديد وترتيب الدول وفقاً لمستويات أدائها. ومن أجل تحقيق ذلك استعانت الدراسة بمنهجية لتفكيك مفهوم الدولة الفاشلة، بهدف التوصل إلى الأبعاد التأسيسية له، ووضع مجموعة البيانات أو المؤشرات الأولية التي تعبر عن اعراضها دون الخلط بينها وبين أسبابها أو نتائجها. وبعد ذلك استخدمت الدراسة أدوات التحليل الاحصائي المتاحة للتأكد من صحة هذه الأبعاد التأسيسية وموثوقية بياناتها الأولية عن طريق: تحليل المكونات الرئيسية، والتحليل العنقودي، والانحدار المتعدد ذات الجودة الإحصائية. وقد تبين من الاختبارات أن هناك بعدين رئيسيين بمقدورهما تفسير الدولة الفاشلة وهما: فاعلية الدولة والعنف السياسي؛ حيث ارتبط الأول عكسياً بفشل الدولة، بينما الآخر بعلاقة طردية معها. كما أنه ومن بين خمسة عشر متغيراً مستقلاً اختبرت الدراسة علاقتها بفشل الدولة – مقاساً بثلاثة مؤشرات عالمية شهيرة، كانت المتغيرات الآتي ذكرها: سيادة القانون – الحد من الفساد – انفاذ حقوق الملكية – فعالية الحكومة – الاستقرار السياسي وغياب العنف – الانفاق على الصحة – الصراع المسلح – الصراع الثوري؛ هي الأكثر اسهاماً في تفسير حركة الدول الافريقية – محل الدراسة – على مؤشرات الدولة الفاشلة إيجاباً أو سلباً. ومن خلال هذه النتائج، استطاعت الدراسة استخلاص دلالات الثبات والتغير في مؤشرات الدولة الفاشلة، واستكشاف المتغيرات الأكثر وزناً وتأثيراً على حركة الصعود أو الهبوط أو البقاء في نفس التصنيف للدول الافريقية على هذه المؤشرات. كما يمكنها كذلك أن تتنبأ بالظروف التي يمكن أن تتسبب في تحول الدول الفاشلة إلى الاستقرار والمرونة.

مستخلص الرسالة

من بين خمسة عشر متغيراً مستقلاً اختبرت الدراسة علاقتها بالدولة الفاشلة، خلص الباحث إلى أن أفضل النتائج في تفسير دلالات الثبات والتغير في مؤشرات الدولة الفاشلة، واستكشاف المتغيرات الأكثر وزناً وتأثيراً على حركة الثبات أو الصعود أو الهبوط للدول الافريقية على هذه المؤشرات، خلال سنوات الدراسة من عام (٢٠٠٦-٢٠١٧)، تتمثل في ثماني متغيرات، ست منهم وهم: (سيادة القانون - أنفاذ حقوق الملكية - فاعلية الحكومة - الحد من الفساد - الاستقرار السياسي وغياب العنف - الانفاق على الصحة) ارتبطت بعلاقات عكسية مع فشل الدولة، فيما احتفظ المتغيرين الباقيين وهما: (الصراع الثوري - الصراع المسلح)، بعلاقات طردية مع فشل الدولة.

الكلمات الدالة:

- الدولة الفاشلة
- الدول الافريقية
- أبعاد الدولة الفاشلة
- فاعلية الدولة
- العنف السياسي
- مؤشر المؤسسات القطرية والتقييم المؤسسي
- مؤشر الدولة الهشة
- مصفوفة ومؤشر هشاشة الدولة

Name: Mahmoud Mohammed Othman Saleh
Degree: Master of Political Science and Public Administration
Assessment: Excellent and recommended for publishing and circulating with other universities
Specialization: Political Science and Public Administration
Supervisors: Prof: Dr. Abdel Salam Ali Newer
Prof: Dr. Abdel Rahim Ahmed Mohamed Khalil
Dr. Hesham Abdel Maged Abdul Allah
Title: Significances of Consistency and Change in Failed State Indices: An Applied Analytical Study on African Countries

Summary

This study examines a sample of indices that are used to measure the failed state by reviewing the concepts and analytical models - converging or diverging - on which these indices are based in determining the foundational dimensions of the phenomenon. It also focuses in particular on the outputs of this process which contribute to the ranking of countries according to their levels of performance. In order to achieve this, the study uses a methodology to deconstruct the concept of the failed state, with the aim of reaching its foundational dimensions and developing a set of data or primary indicators that express its symptoms without confusing them with their causes or results. After that, the study uses the available statistical analysis tools to verify the validity of these foundational dimensions and the reliability of their primary data through principal component analysis, cluster analysis, and multiple regression of statistical quality. The tests reveal that there are two main dimensions that can explain the nature of a failed state: state effectiveness and political violence; the first is inversely related to the failure of the state, whilst the other is positively related to it. The study also tests, among fifteen independent variables, its relationship to state failure - measured by three famous global indicators. The variables are: (rule of law, control of corruption, enforcement of property rights, government effectiveness, political stability and absence of violence, expenditure on health, armed conflict, and revolutionary wars). These variables contribute the most to interpreting the movement of the African countries' understudy on the failed state indices, whether positively or negatively. Through these results, the study is able to extract indications of consistency and change in failed state indices and to explore the variables with greater weight and influence on the movement of upward or downward or remaining in the same classification of African countries on these indicators. It can also predict the conditions that could cause failed states to turn to stability and flexibility.

Abstract

Among the fifteen independent variables which the study tests their relationships with the failed state, the researcher concludes that the best results are in the interpretation of the indications of stability or change in the indicators of the failed state, and the exploration of the variables that are more significant and affect the movement of stability, rise or fall of African countries on these indices during the years of the study from the year (2006 - 2017), represented by eight variables: (rule of law, the control of corruption, enforcement of property rights, government effectiveness, political stability and absence of violence, and expenditure on health). The previous variables are associated inversely with the State failure, whilst (armed conflict and revolutionary wars) maintain a positive relationship with state failure.

Keywords:

- Failed state
- Failed state Indices
- African countries
- Dimensions of State Failure
- State effectiveness
- Political violence
- Country Policy and Institutional Assessment (CPIA)
- Fragile States Index (FSI)
- State Fragility Index and Matrix (SFI)



Faculty of Commerce
Department of Political Science
and Public Administration



Significances of Consistency and Change in Failed State Indicators An Applied Analytical Study on African Countries

**A Thesis submitted for Master Degree in Political Science
and Public Administration**

By

Mahmoud Mohammed Othman Saleh

Supervision

Prof: Dr. Abdel Salam Newer

Professor of Political Science and Public
Administration, Dean of Faculty of commerce
Assuit University

Prof: Dr. Abdel Rahim Khalil

Professor of Political, Head of the Department of
Political Science and Public Administration,
Assuit University

Dr. Hesham Abdul Allah

Professor in Statistics – Statistics and Insurance Department
Faculty of commerce - Assuit University

2020